

قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم ١١ لسنة ١٩٩١

ولائحته التنفيذية

الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٧٤٩ لسنة ٢٠٠١
والقرارات والأحكام الدستورية المتعلقة بهما

الطبعة السادسة

٢٠٠٩

الثن ٢٤ جنيهاً

قانون الضريبة العامة على المبيعات

رقم ١١ لسنة ١٩٩١

ولائحته التنفيذية

الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٧٤٩ لسنة ٢٠٠١

والقرارات والاحكام الدستورية المتعلقة بهما

الطبعة السادسة

إعداد ومراجعة

حلمى عبد العظيم حسن

المحامى

بالتقضى والإدارية العليا

كبير باحثين قانون

(مدير عام)

أشرف محمد عبد الفتاح شعبان

المحامى

بالاستئناف العالى ومجلس الدولة

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

مصر ، قوانين ، لوائح ، (إلخ) .

قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم ١١ لسنة ١٩٩١
ولائحته التنفيذية . - ط ٦ . - القاهرة : الهيئة العامة لشئون

المطابع الأميرية ، ٢٠٠٩

٥١٢ ص ؛ ١٢,٥ × ٢٠ سم .

١ - ضرائب المبيعات - قوانين وتشريعات .

أ - العنوان

ديوى ٣٤٣,٠٥٥٢

رقم الإيداع ١٦٥٤٩ / ٢٠٠٩

تقديم

يسر الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية أن تقدم لجمهور المتعاملين الطبعة السادسة من هذا الكتاب الذى يضم القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون الضريبة العامة على المبيعات ، وقرار وزير المالية رقم ٢٤٩ لسنة ٢٠٠١ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة العامة على المبيعات والذى تضمن فى مادته الثالثة أن يلغى قرار وزير المالية رقم ١٦١ لسنة ١٩٩١ كما يلغى كل ما يخالف اللائحة المرافقة من أحكام .

كما تضمن الكتاب القرارات المتعلقة بالقانون ولائحته والأحكام الدستورية المتعلقة بهما .

والهيئة إذ يسعدنا أن تقدم كل ما هو مفيد ونافع لجمهور المتعاملين معها لتأمل أن تكون قد ساهمت بنصيب كبير فى مديد العون للمشتغلين بهذا القانون سواء فى مجال الفقه أو القانون بصفة عامة وفى مجال تطبيق الضريبة العامة على المبيعات بصفة خاصة .

والله نسأل التوفيق والسداد

رئيس مجلس الإدارة

مهندس / زهير محمد حسب النبى

(هـ)

صفحة	المفهرس
	قانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ :
٣	بإصدار قانون الضريبة العامة على المبيعات
٥	الباب الأول : أحكام تمهيدية
٨	الباب الثاني : فرض الضريبة واستحقاقها
١١	الباب الثالث : تقدير القيمة
١٢	الباب الرابع : الفواتير والإقرارات والإخطارات والدفاتر والسجلات ...
١٤	الباب الخامس : التسجيل
١٦	الباب السادس : خصم الضريبة والإعفاء منها وردها
٢٠	الباب السابع : تحصيل الضريبة
٢١	الباب الثامن : التحكيم
٢٢	الباب التاسع : موظفو المصلحة وواجباتهم
٢٣	الباب العاشر : الرقابة
٢٣	الباب الحادى عشر : الجزاء والعقوبات
٢٧	الباب الثانى عشر : أحكام انتقالية
٣٠	الباب الثالث عشر : أحكام عامة
٣٢	- جدول رقم (١)
٤٠	- جدول رقم (٢) الخاص بالخدمات الخاضعة للضريبة على المبيعات
٤٣	- جدول رقم (أ) بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧
٤٥	- جدول رقم (ب) ، (ج) بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧
٤٧	- جداول (د) ، (هـ) ، (و) ، (ز) بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧
٥١	- تقرير لجنة الخطة والموازنة عن مشروع قانون الضريبة العامة على المبيعات
٧٣	- مذكرة إيضاحية لقانون الضريبة العامة على المبيعات
٨٥	- ملحق تقرير مجلس الشورى عن مشروع القانون
	- قانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٩٧
٩٢	بإعفاء الطائرات المدنية من الضريبة العامة على المبيعات

صفحة	المـــزمـــن
	- قانون رقم ١٧ لسنة ٢٠٠١
٩٣	بتطبيق المرحلتين الثانية والثالثة من الضريبة العامة على المبيعات
	- قانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٢
٩٤	بتفسير بعض أحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات
٩٥	- تكملة للقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٥
	- قرار وزير المالية رقم ٧٤٩ لسنة ٢٠٠١ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون
٩٩	الضريبة العامة على المبيعات
١٠٠	الفصل الاول - أحكام تهديدية
١٠٠	الفصل الثاني - فرض الضريبة واستحقاقها
١٠٣	الفصل الثالث - تقدير القيمة
١٠٤	الفصل الرابع - الفواتير والإقرارات والإخطارات والدفاتر والسجلات ...
١٠٩	الفصل الخامس - التسجيل
١١٢	الفصل السادس - خصم الضريبة والإعفاء منها وردھا
١٢١	الفصل السابع - تحصيل الضريبة
١٢٢	الفصل السابع مكرراً - التوفيق
١٢٧	الفصل الثامن - الرقابة
١٣١	الفصل التاسع - أحكام متفرقة
١٣٤	الفصل العاشر - أحكام عامة
١٣٦	الفصل الحادي عشر - أحكام انتقالية

(ز)

صفحة	المـرسـم
	- قرارات رئيس الجمهورية المتعلقة بالقانون :
١٣٩	- قرار رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٠٦ بدمج مصلحة الضرائب العامة والضرائب على المبيعات
١٤١	- قرارات رئيس مجلس الوزراء المتعلقة بقانون الضريبة العامة على المبيعات ولائحته التنفيذية
١٤٣	- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٠٠ لسنة ٢٠٠١ بشأن التزام جميع الجهات المعنية بأحكام القانون
١٤٤	- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩١٣ لسنة ٢٠٠٤ بإنشاء المركز الجمركي الضريبي النموذجي
١٤٨	- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٤٧٩ لسنة ٢٠٠٥ بإنشاء مركز كبار الممولين
١٥٢	- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٧١ لسنة ٢٠٠٩ بإلغاء مركز كبار الممولين
١٥٥	قرارات وزير المالية المتعلقة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بشأن قانون الضريبة العامة على المبيعات ولائحته التنفيذية
١٥٧	- قرار رقم ١١٦ لسنة ١٩٩١
١٥٩	- قرار رقم ١١٦ مكرر لسنة ١٩٩١
١٦٠	- قرار رقم ١٢٩ لسنة ١٩٩١
١٦١	- قرار رقم ١٩٠ لسنة ١٩٩١
١٦٢	- قرار رقم ٢٥١ لسنة ١٩٩١
١٦٣	- قرار رقم ٨١ (مكرر) لسنة ١٩٩٢
١٦٤	- قرار رقم ١٤٣ لسنة ١٩٩٢
١٦٥	- قرار رقم ١٤٤ لسنة ١٩٩٢
١٦٦	- قرار رقم ٢١٨ لسنة ١٩٩٢
١٦٩	- قرار رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٩٢
١٧٠	- قرار رقم ١٢ لسنة ١٩٩٣
١٧٤	- قرار رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٩٣

(ح)

صفحة	المقرر
١٧٧	- قرار رقم ٢٧١ لسنة ١٩٩٣
١٨٢	- قرار رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٩٣
١٨٥	- قرار رقم ٣٦٩ لسنة ١٩٩٣
١٨٦	- قرار رقم ٢٨ لسنة ١٩٩٤
١٨٨	- قرار رقم ١٢٣ لسنة ١٩٩٤
١٨٩	- قرار رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٩٤
١٩٤	- قرار رقم ٥٣١ لسنة ١٩٩٤
١٩٧	- قرار رقم ٦٥٠ لسنة ١٩٩٤
١٩٩	- قرار رقم ٧٦٧ لسنة ١٩٩٤
٢٠١	- قرار رقم ٧٧٦ لسنة ١٩٩٤
٢٠٢	- قرار رقم ٨٦٤ لسنة ١٩٩٤
٢٠٨	- قرار رقم ٣٤١ لسنة ١٩٩٥
٢١٠	- قرار رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٩٥
٢١٤	- قرار رقم ٥٧١ لسنة ١٩٩٥
٢١٦	- قرار رقم ٤٥٥ لسنة ١٩٩٦
٢١٨	- قرار رقم ٣١١ لسنة ١٩٩٧
٢٢٠	- قرار رقم ٧٦٣ لسنة ١٩٩٧
٢٢١	- قرار رقم ٩٤٤ لسنة ١٩٩٧
٢٢٢	- قرار رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٥ فى شأن رد الضرائب الجمركية وضريبة المبيعات عند إعادة تصدير البضائع الأجنبية
٢٢٥	- قرار رقم ٢٩٦ لسنة ٢٠٠٥ بقواعد سداد الضريبة العامة على المبيعات على الآلات والمعدات
٢٢٨	- قرار رقم ٣٢٤ لسنة ٢٠٠٥
٢٣٠	- قرار رقم ٣٢٥ لسنة ٢٠٠٥ بشأن تعيين المفوضين الدائمين للجان التظلمات بمصلحة الضرائب على المبيعات

(ط)

الفرس	صفحة
- قرار رقم ٩٢٨ لسنة ٢٠٠٥ بشأن كشف كبار الموردين	٢٣١
- قرار رقم ٣٧٨ لسنة ٢٠٠٥ بشأن إنشاء لجنة للتوفيق في المنازعات .	٢٧٤
- قرار رقم ٩٩٤ لسنة ٢٠٠٥	٢٧٥
- قرار رقم ٢٥٥ لسنة ٢٠٠٦	٢٧٧
- قرار رقم ٢٠ لسنة ٢٠٠٨	٢٧٩
- قرار رقم ١٧٥ لسنة ٢٠٠٨	٢٨٠
- قرار رقم ٢٨٤ لسنة ٢٠٠٨	٢٨١
- قرار رقم ٢١٩ لسنة ٢٠٠٩	٢٨٤
قرارات رئيس مصلحة الضرائب على المبيعات المتعلقة بالقانون رقم ١١	
لسنة ١٩٩١ بشأن قانون الضريبة العامة على المبيعات والائحة التنفيذية ...	٢٨٧
- قرار رقم ١ لسنة ١٩٩١	٢٨٩
- قرار رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٩١	٢٩٠
- قرار رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٩٢ بتحديد الصناعات الأساسية التي تدخل	
في صناعتها الكحول المحول للصناعة	٢٩٢
- قرار رقم ٧٩٩ لسنة ١٩٩٢	٢٩٥
- قرار رقم ٨٠٨ لسنة ١٩٩٢	٢٩٦
- قرار رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٩٤ بإضافة صناعة الألبان ومنتجاتها إلى	
الصناعات الأساسية التي يدخل في صناعتها الكحول المحول للصناعة ..	٢٩٧
- قرار رقم ١١١٦ لسنة ١٩٩٥ بإضافة صناعة مساعد شطف غسالات	
الأطباق الأتوماتيكية إلى الصناعات الأساسية التي يدخل في	
صناعتها الكحول المحول للصناعة	٢٩٩

(ى)

صفحة	المـمـرس
٣٠٠	- قرار رقم ٧٢٠ لسنة ١٩٩٦ بشأن العلامات المميزة وإجراءات لصقتها .
	- قرار رقم ٧٨٩ لسنة ٢٠٠٤ بشأن النموذجين رقمي (١٠ ض . ع . م)
٣٠٦	و(١٠٠ ض . ع . م).....
	- قرار رقم ١٦٤٠ لسنة ٢٠٠٤ بإضافة صناعة المنتجات الحربية إلى
٣١١	الصناعات الأساسية التي يدخل فى صناعتها الكحول المحول للصناعة
٣١٣	- بعض أحكام المحكمة الدستورية العليا المتعلقة بالقانون
٤٨١	- بعض فتاوى مجلس الدولة المتعلقة بالقانون

قانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١
بإصدار قانون الضريبة العامة على المبيعات

قانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١

بإصدار قانون الضريبة العامة على المبيعات^(١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يعمل بأحكام القانون المرافق فى شأن الضريبة العامة على المبيعات .

(المادة الثانية)

يلغى القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضريبة على الاستهلاك ، كما يلغى

كل ما يتعارض مع أحكام هذا القانون .

(المادة الثالثة)

يستبدل بعبارة « مصلحة الضرائب على الاستهلاك » أينما وردت فى القوانين والقرارات

واللوائح المعمول بها عبارة « مصلحة الضرائب على المبيعات » .

(المادة الرابعة)

لا تخل أحكام هذا القانون بالاعفاءات المقررة بمقتضى الاتفاقيات المبرمة بين الحكومة

المصرية والدول الأجنبية والمنظمات الدولية أو الإقليمية أو الاتفاقيات البترولية والتعدينية .

(١) المجريدة الرسمية - العدد ١٨ تابع (أ) فى ٢ مايو سنة ١٩٩١

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

ويصدر وزير المالية اللاحة التنفيذية لهذا القانون خلال شهر من هذا التاريخ .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٣ شوال سنة ١٤١١ هـ (٢٨ ابريل سنة ١٩٩١ م) .

حسنى مبارك

قانون الضريبة العامة على المبيعات

الباب الأول

أحكام تمهيدية

(مادة ١)

يقصد فى تطبيق أحكام هذا القانون بالألفاظ والعبارات الآتية ، التعريفات الموضحة
تريين كل منها :

الوزير : وزير المالية .

رئيس المصلحة : رئيس مصلحة الضرائب على المبيعات .

المصلحة : مصلحة الضرائب على المبيعات .

الضريبة : الضريبة العامة على المبيعات .

المكلف : الشخص الطبيعى أو المعنوى المكلف بتحصيل وتوريد الضريبة للمصلحة سواء
كان منتجا صناعيا أو تاجرا أو مؤديا لخدمة خاضعة للضريبة بلغت مبيعاته حد التسجيل
المنصوص عليه فى هذا القانون : وكذلك كل مستورد لسلعة أو خدمة خاضعة للضريبة بغرض
الإتجار مهما كان حجم معاملاته .

السلعة : كل منتج صناعى سواء كان محليا أو مستوردا .

ويسترشد فى تحديد مسمى السلعة بما يرد بشأنها بملاحظات ونصوص البنود المبينة
بالأقسام والفصول الواردة بجداول التعريفات الجمركية .

الخدمة : كل خدمة واردة بالجدول رقم (٢) المرافق .

البيع : هو انتقال ملكية السلعة أو أداء الخدمة من البائع ، ولو كان مستورداً ،

إلى المشتري ، ويعد بيعاً في حكم هذا القانون ما يلى أيهما سبق :

- إصدار الفاتورة .

- تسليم السلعة أو تأدية الخدمة .

- أداء ثمن السلعة أو مقابل الخدمة سواء كان كله أو بعضه ، أو دفعة تحت الحساب ، أو تصفية حساب : أو بالاجل أو غير ذلك من أشكال أداء الثمن وفقاً لشروط الدفع المختلفة.

التصنيع : هو تحويل المادة ، عضوية أو غير عضوية ، بوسائل يدوية أو آلية أو بغيرها من الوسائل ، إلى منتج جديد ، أو تغيير حجمها أو شكلها أو مكوناتها أو طبيعتها أو نوعها .

ويعد تصنيعاً تركيب أجزاء الأجهزة والتغليف وإعادة التغليف والحفظ فى الصناديق والطرود والزجاجات أو أية أوعية أخرى . ويستثنى من ذلك عمليات تعبئة المنتجات الزراعية بحالتها وعمليات التعبئة التى تقوم بها محلات البيع بالقطاعى أو التجزئة عند البيع للمستهلك مباشرة : وكذلك أعمال تركيب الآلات والمعدات لأغراض التشييد والبناء .

المنتج الصناعى : كل شخص طبيعى أو معنوى يمارس بصورة اعتيادية أو عرضية وبصفة رئيسية أو تبعية أية عملية تصنيع .

مورد الخدمة : كل شخص طبيعى أو معنوى يقوم بتوريد أو أداء خدمة خاضعة للضريبة

• **المستورد :** كل شخص طبيعى أو معنوى يقوم باستيراد سلع صناعية أو خدمات من الخارج خاضعة للضريبة بغرض الإتجار .

المسجل : هو المكلف الذى تم تسجيله لدى المصلحة وفقاً لأحكام هذا القانون .

الفاتورة الضريبية : هى الفاتورة التى تعد وفقاً للنموذج الذى يصدر به قرار من رئيس المصلحة .

الشهر : (الشهر الميلادى) .

السنة المالية : اثنا عشر شهراً تبدأ مع بداية السنة المالية للمكلف وتنتهى بانتهائها .

تاجر الجملة : كل شخص طبيعى أو معنوى يبيع سلعا خاضعة للضريبة لآخرين يبيعون أو يصنعون ما اشتروه منه .

تاجر التجزئة : كل شخص طبيعى أو معنوى يبيع ما اشتراه من سلع خاضعة للضريبة على حالتها للمستهلك النهائى .

الضريبة الإضافية : ضريبة مبيعات إضافية بواقع $\frac{1}{4}$ ٪ من قيمة الضريبة غير المدفوعة عن كل أسبوع أو جزء منه يلى نهاية الفترة المحددة للسداد .

الضريبة على المدخلات : هى الضريبة السابق تحميلها على السلع الوسيطة الداخلة فى إنتاج سلع خاضعة للضريبة .

السلع المعفاة : هى السلع التى تتضمنها قوائم الإعفاءات .

مراحل تطبيق الضريبة :

- **المرحلة الاولى :** ويكلف فيها المنتج الصناعى ، والمستورد ، ومؤدى الخدمة بتحصيل الضريبة وتوريدها للمصلحة .

- **المرحلة الثانية :** ويكلف فيها المنتج الصناعى ، والمستورد ، ومؤدى الخدمة ، وكذلك تاجر الجملة بتحصيل الضريبة وتوريدها للمصلحة .

- المرحلة الثالثة : ويكلف فيها المنتج الصناعى : والمستورد ، ومؤدى الخدمة ، وتاجر الجملة ، وكذلك تاجر التجزئة ، بتحصيل الضريبة وتوريدها للمصلحة .

الباب الثانى

فرض الضريبة واستحقاقها

(مادة ٢)

تفرض الضريبة العامة على المبيعات على السلع المصنعة المحلية والمستوردة إلا ما أستثنى بنص خاص .

وتفرض الضريبة على الخدمات الواردة بالجدول رقم (٢) المرافق لهذا القانون .

ويكون فرض الضريبة بسعر (صفر) على السلع والخدمات التى يتم تصديرها للخارج طبقاً للشروط والأوضاع التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

(مادة ٣)

يكون سعر الضريبة على السلع : ١ ٪ ، وذلك عدا السلع المبينة فى الجدول رقم (١) المرافق فيكون سعر الضريبة على النحو المحدد قرين كل منها .

ويحدد الجدول رقم (٢) المرافق سعر الضريبة على الخدمات .

ويجوز بمقرار من رئيس الجمهورية إعفاء بعض السلع من الضريبة وتعديل سعر الضريبة على بعض السلع .

كما يجوز لرئيس الجمهورية تعديل الجدولين رقمى (١) ، (٢) المرافقين .

وفى جميع الأحوال يعرض قرار رئيس الجمهورية على مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره إذا كان المجلس قائماً وإلا ففى أول دورة لاتعقاده ، فإذا لم يقره المجلس زال ما كان له من أثر وبقي نافذاً بالنسبة إلى المدة الماضية .

(المادة ٤)

تسرى المرحلة الأولى من تطبيق الضريبة من تاريخ العمل بهذا القانون ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية الانتقال فى تحصيل الضريبة بالنسبة لبعض السلع إلى المرحلة الثانية أو الثالثة حسب الأحوال .

(المادة ٥)

يلتزم المكلفون بتحصيل الضريبة وبالاقرار عنها وتوريدها للمصلحة فى المواعيد المنصوص عليها فى هذا القانون .

(المادة ٦)

تستحق الضريبة بتحقيق واقعة بيع السلعة أو أداء الخدمة بمعرفة المكلفين وفقاً لأحكام هذا القانون .

ويعتبر فى حكم البيع قيام المكلف باستعمال السلعة أو الاستفادة من الخدمة فى أغراض خاصة أو شخصية ، أو التصرف فيها بأى من التصرفات القانونية .

كما تستحق الضريبة بالنسبة إلى السلع المستوردة فى مرحلة الإفراج عنها من الجمارك بتحقيق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية ، وتحصل وفقاً للإجراءات المقررة فى شأنها .

وتطبق فى شأن هذه السلع المستوردة القواعد المتعلقة بالانظمة الجمركية الخاصة المنصوص عليها فى قانون الجمارك وذلك فيما لم يرد به نص خاص فى هذا القانون .

(مادة ٧)

تخضع للضريبة بسعر (صفر) السلع أو الخدمات التي تصدرها مشروعات المناطق ، والمدن الحرة ، والأسواق الحرة ، إلى خارج البلاد .

ولا تستحق الضريبة على ما تستورده هذه الجهات من سلع وخدمات لازمة لمزاولة النشاط المرخص لها به داخل المناطق ، والمدن الحرة ، والأسواق الحرة ، عدا سيارات الركوب .

كما لا تستحق الضريبة على السلع العابرة بشرط أن يتم النقل بحسب رقابة مصلحة الجمارك وفقاً للإجراءات والاشتراطات والضمانات التي تحددها اللائحة التنفيذية .

(مادة ٨)

مع عدم الإخلال بما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة السابقة ، تستحق الضريبة على ما يرد من سلع أو ما يؤدي من خدمات خاضعة للضريبة وفقاً لأحكام هذا القانون إلى المناطق ، والمدن ، والأسواق الحرة ، لاستهلاكها المحلي داخل هذه الأماكن .

ويعتبر الإستيراد بغرض الإتجار داخل المناطق الحرة التي تشمل مدينة بأكملها في حكم الاستهلاك المحلي .

كما تستحق الضريبة على ما يستورد من سلع أو خدمات خاضعة للضريبة وفقاً لأحكام هذه القانون من المناطق ، والمدن والأسواق الحرة ، إلى السوق المحلي داخل البلاد وذلك عدا ما نص عليه في الفقرتين السابقتين من هذه المادة .

وتعامل الخدمات والسلع المصنعة في مشروعات المناطق والمدن الحرة معاملة السلع المستوردة من الخارج عند سحبها للاستهلاك أو الاستعمال المحلي .

وتحدد اللائحة التنفيذية الحدود والقواعد المنظمة للأحكام المنصوص عليها في هذه المادة والمادة السابقة .

(مادة ٩)

في حالة التوقف عن ممارسة نشاط يتعلق بسلعة أو خدمة خاضعة للضريبة أو تصفيته ، تستحق الضريبة على السلع التي في حوزة المسجل وقت التصرف فيها ، إلا إذا كان الخلف مسجلاً أو قام بتسجيل نفسه طبقاً لأحكام هذا القانون .

(مادة ١٠)

مع عدم الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها في هذا القانون ، تخضع المبيعات المهربة والمبيعات التي تتم بالمخالفة للقواعد المقررة قانوناً لفئات الضريبة النافذة في تاريخ وقوع الجريمة أو المخالفة ، فإذا تعذر تحديده خضعت هذه المبيعات لفئات الضريبة النافذة وقت الضبط أو إكتشاف المخالفة .

الباب الثالث

تقدير القيمة

(مادة ١١)

تكون القيمة الواجب الإقرار عنها والتي تتخذ أساساً لربط الضريبة بالنسبة للسلع أو ما يؤدي من خدمات خاضعة للضريبة هي القيمة المدفوعة فعلاً في الأحوال التي يكون فيها بيع السلعة أو تقديم الخدمة من شخص مسجل إلى شخص آخر مستقل عنه وفقاً للمجريات الطبيعية للأمر ، وإلا قدر ثمن السلعة أو الخدمة بالسعر أو المقابل السائد في السوق في الظروف العادية وفقاً للقواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية .

وبالنسبة للسلع المستوردة من الخارج فتقدر قيمتها في مرحلة الإفراج عنها من الجمارك بالقيمة المتخذة أساساً لتحديد الضريبة الجمركية مضافاً إليها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المفروضة على السلعة .

وللوزير بالاتفاق مع الوزير المختص أن يصدر قوائم يقيم لبعض السلع أو الخدمات تتخذ أساسا لربط الضريبة .

(مادة ١٢)

إذا تبين للمصلحة أن قيمة مبيعات المسجل من السلع أو الخدمات تختلف عما ورد بإقراره عن أية فترة محاسبية ، كان لها تعديل القيمة الخاضعة للضريبة ، وذلك مع عدم الإخلال بأية إجراءات أخرى تقضى بها أحكام هذا القانون .

ولصاحب الشأن فى جميع الأحوال التظلم من تقدير المصلحة وفقا للطرق والإجراءات المحددة فى هذا القانون .

(مادة ١٣)

تضاف قيمة الضريبة إلى سعر السلع أو الخدمات بما فى ذلك السلع والخدمات المسعرة جبريا والمحددة الربح .

ويجوز تعديل أسعار العقود المبرمة بين مكلفين أو بين أطراف أحدها مكلف والسارية وقت فرض الضريبة أو عند تعديل فئاتها بذات قيمة عبء الضريبة أو تعديلها .

الباب الرابع

الفواتير والاقراءات والإخطارات

والدفاتر والسجلات

(مادة ١٤)

يلتزم المسجل بأن يحرر فاتورة ضريبة عند بيع السلعة أو أداء خدمة خاضعة للضريبة وفقا لأحكام هذا القانون .

وتحدد اللائحة التنفيذية القواعد والإجراءات التى تكفل إنتظام الفواتير وتيسر مراقبتها ومراجعتها .

(مادة ١٥)

يلتزم المسجل بإمسك سجلات ودفاتر محاسبية منتظمة يسجل فيها أولاً بأول العمليات التى يقوم بها ، ويجب أن يحتفظ بهذه السجلات وصور الفواتير المشار إليها فى المادة السابقة لمدة ثلاث سنوات تالية لانتهاء السنة المالية التى أجرى فيها القيد بالسجلات .

وتحدد اللائحة التنفيذية الحدود والقواعد والإجراءات والسجلات التى يلتزم المسجل بإمسكها والبيانات التى يتعين إثباتها فيها والمستندات التى يجب الإحتفاظ بها .

(مادة ١٦) (*)

على كل مسجل أن يقدم للمصلحة اقراراً شهرياً عن الضريبة المستحقة على النموذج المعد لهذا الغرض خلال الثلاثين يوماً التالية لانتهاء شهر المحاسبة ، ويجوز بقرار من الوزير مد فترة الثلاثين يوماً بحسب الإقتضاء .

كما يلتزم المسجل بتقديم هذا الاقرار ولو لم يكن قد حقق ببوعاً أو أدى خدمات خاضعة للضريبة فى خلال شهر المحاسبة .

وإذا لم يقدم المسجل الاقرار فى الميعاد المنصوص عليه فى هذه المادة يكون للمصلحة الحق فى تقدير الضريبة عن فترة المحاسبة مع بيان الأسس التى استندت إليها فى التقدير ، وذلك كله دون إخلال بالمسألة الجنائية .

(*) نصت المادة الأولى من قرار وزير المالية رقم ١٤٣ لسنة ١٩٩٢ والمنشور فى هذا الكتاب :

للمصلحة تعديل الاقرار الشهري المنصوص عليه فى المادة (١٦) من قانون الضريبة العامة على المبيعات المشار إليه ويخطر المسجل بذلك بخطاب موصى عليه بعلم الوصول خلال ثلاث سنوات من تاريخ تسليمه الاقرار للمصلحة .

(لذا لزم التنويه)

(مادة ١٧) (١)

«للمصلحة تعديل الإقرار المنصوص عليه في المادة السابقة ويخطر المسجل بذلك بخطاب موصى عليه مصحوباً بعلم الوصول خلال ثلاث سنوات من تاريخ تسليمه الإقرار للمصلحة .

وللمسجل أن يتظلم لرئيس المصلحة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسليم الإخطار فإذا رفض التظلم أو لم يبت فيه خلال ستين يوماً ، يجوز لصاحب الشأن أن يطلب إحالة النزاع إلى لجان التوفيق المنصوص عليها في هذا القانون خلال الستين يوماً التالية لإخطاره برفض تظلمه وذلك بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول يفيد رفض تظلمه ، أو لانتهاء المدة المحددة للبت في التظلم .

ويعتبر تقدير المصلحة نهائياً إذا لم يقدم التظلم أو يطلب إحالة النزاع إلى لجان التوفيق خلال المواعيد المشار إليها .

وللمسجل الطعن في تقدير المصلحة أمام المحكمة الابتدائية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صيرورته نهائياً . »

الباب الخامس

التسجيل

(مادة ١٨)

على كل منتج صناعي بلغ أو جاوز إجمالي قيمة مبيعاته من السلع الصناعية المنتجة محلياً الخاضعة للضريبة والمعفاة منها خلال الاثنى عشر شهراً السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون ٥٤ ألف جنيه ، وكذلك على مورد الخدمة الخاضعة للضريبة وفقاً لأحكام هذا القانون إذا بلغ أو جاوز المقابل الذي يحصل عليه نظير الخدمات التي قدمها في خلال تلك المدة هذا المبلغ ، أن يتقدم إلى المصلحة بطلب لتسجيل اسمه وبياناته على النموذج المعد لهذا الغرض وذلك خلال المدة التي يحددها الوزير .

(١) صدر حكم المحكمة الدستورية العليا رقم ١٨/٦٥ ق بعدم دستورية المادة (١٧) قبل استبدالها والحكم منشور بالكتاب . ثم استبدلت المادة بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٥ - الجريدة الرسمية - العدد ١٣ (تابع) في ٢٠٠٥/٣/٣١

ويعتبر منتجا صناعيا فى حكم هذا القانون كل أسرة منتجة مسجلة بوزارة الشئون الاجتماعية طبقا للقواعد والأحكام التى يتفق عليها مع وزارة الشئون الاجتماعية .

ويجوز بقرار من الوزير تعديل حد التسجيل المشار إليه .

وعلى كل شخص طبيعى أو معنوى أصبح مكلفا وفقا لكل مرحلة من مراحل تطبيق هذا القانون بلغت قيمة مبيعاته حد التسجيل أو جاوزته فى أية سنة مالية أو جزء منها بعد العمل بهذا القانون أن يتقدم إلى المصلحة بالطلب المشار إليه ، وذلك خلال المدة التى يحددها الوزير ، وتسرى عليه أحكام هذا القانون اعتبارا من أول الشهر التالى للشهر الذى بلغت مبيعاته أو مقابل الخدمات التى قدمها حد التسجيل أو جاوزته .

كما يلتزم بتقديم طلب التسجيل كل مستورد وكلاء التوزيع المساعدين للمكلفين .

وتحدد اللائحة التنفيذية نموذج الطلب والبيانات الواجب إثباتها فيه والشروط والقواعد والإجراءات الخاصة بالتسجيل .

(المادة ١٩)

يجوز للشخص الطبيعى أو المعنوى الذى لم يبلغ حد التسجيل أن يتقدم إلى المصلحة لتسجيل اسمه وبياناته طبقا للشروط والأوضاع والإجراءات التى تحددها اللائحة التنفيذية ، ويعتبر فى حالة التسجيل من المكلفين المخاطبين بأحكام هذا القانون .

(المادة ٢٠)

تمسك المصلحة سجلا تفيد به بيانات طلبات التسجيل بعد مراجعتها والتحقق من صحتها ، وتسلم لكل مسجل شهادة بذلك .

وتحدد اللائحة التنفيذية الاشتراطات والقواعد والإجراءات الخاصة بشهادات التسجيل والبيانات التى تتضمنها .

(مادة ٢١)

يلتزم كل مسجل بإخطار المصلحة كتابة بأية تغييرات تحدث على البيانات السابق تقديمها يطلب التسجيل وذلك خلال ٢١ يوما من حدوث تلك التغييرات .

(مادة ٢٢) (*)

يجوز لرئيس المصلحة أن يلغى التسجيل فى الحالات والشروط والأوضاع التى تحددها اللائحة التنفيذية .

الباب السادس

خصم الضريبة والإعفاء منها وردها

(مادة ٢٣)

للمسجل عند حساب الضريبة أن يخصم من الضريبة المستحقة على قيمة مبيعاته من السلع ما سبق سداده أو حسابه من ضريبة على المردودات من مبيعاته وما سبق تحميله من هذه الضريبة على مداخلته ، وكذلك الضريبة السابق تحميلها على السلع المباعة بمعرفة المسجل فى كل مرحلة من مراحل توزيعها طبقا للحدود والشروط والأوضاع التى تحددها اللائحة التنفيذية .

ولا يسرى الخصم المشار إليه فى الفقرة السابقة على السلع الواردة بالجدول رقم (١) المرافق .

وفى حالات التصدير ، إذا كانت الضريبة الواجبة الخصم أكبر من الضريبة المستحقة على مبيعات المسجل ، على المصلحة رد الفرق وفقا للاشتراطات والإجراءات التى تحددها اللائحة التنفيذية فى موعدها لا يجاوز ثلاثة شهور من تاريخ الطلب .

(*) انظر القرار رقم ٨٠٨ لسنة ١٩٩٢ المنشور فى هذا الكتاب .

(مادة ٢٣ مكرراً) (١)

للمسجل عند حساب الضريبة أن يخضع من الضريبة المستحقة عن قيمة مبيعاته من السلع والخدمات ما سبق تحميله من هذه الضريبة على الآلات والمعدات وأجزائها وقطع الغيار التي تستخدم في إنتاج سلعة أو تأدية خدمة خاضعة للضريبة ، وذلك عدا سيارات نقل الأفراد وسيارات الركوب إلا إذا كان استخدامها هو النشاط المرخص به للمنشأة .
ويكون الخضم في حدود المستحق من الضريبة ، ويرحل ما لم يخضع إلى الفترات الضريبية التالية ، حتى يتم الخضم بالكامل .
ويضع وزير المالية قواعد سداد الضريبة على الآلات والمعدات . »

(مادة ٢٤)

يعفى من الضريبة ويشترط المعاملة بالمثل وفي حدود هذه المعاملة ووفقاً لبيانات وزارة الخارجية :

١ - ما يشتري أو يستورد للاستعمال الشخصي لأعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي الأجانب العاملين (غير الفخريين) المعينين في الجداول التي تصدرها وزارة الخارجية وكذلك ما يشتري أو يستورد للاستعمال الشخصي لأزواجه وأولادهم القصر .

٢ - ما يشتري أو يستورد للسفارات والمفوضيات والقنصليات غير الفخرية للاستعمال الرسمي ، عدا المواد الغذائية والمشروبات الروحية والأدخنة .

ويحدد عدد السيارات التي يتناولها الإعفاء طبقاً للبندين (١) ، (٢) بسيارة واحدة للاستعمال الشخصي ، وخمس سيارات للاستعمال الرسمي للسفارة أو المفوضية وسيارتين للاستعمال الرسمي للقنصلية ، ويجوز للوزير بالاتفاق مع وزير الخارجية زيادة هذا العدد .

٣ - ما يستورد للاستعمال الشخصي بشرط المعاينة من أمتعة شخصية وأثاث وأدوات منزلية وكذلك سيارة واحدة مستعملة لكل موظف أجنبي من العاملين في البعثات الدبلوماسية أو القنصلية الذين لا يستفيدون من الإعفاء المقرر في البند (١) من هذه المادة بشرط أن يتم الوارد خلال (ستة أشهر) من وصول المستفيد من الإعفاء ، ويجوز للوزير بالاتفاق مع وزير الخارجية مد هذا الأجل .

وتتمتع الإعفاءات المشار إليها في هذه المادة بعد اعتماد طلبات الإعفاء من رئيس البعثة الدبلوماسية أو القنصلية حسب الأحوال ، والتصديق على ذلك من وزارة الخارجية .

(مادة ٢٥)

يحظر التصرف فى الأشياء التى أعفيت طبقا لأحكام المادة السابقة فى غير الأغراض التى أعفيت من أجلها خلال السنوات الخمس التالية للإعفاء قبل إخطار المصلحة وسداد الضريبة المستحقة وفقا لحالة هذه الأشياء وقيمتها وفئة الضريبة السارية فى تاريخ السداد ما لم يقض نظام المعاملة بالمثل بغير ذلك .

وتحدد اللائحة التنفيذية القواعد والإجراءات المنظمة لذلك .

(مادة ٢٦)

يجوز بقرار من الوزير بالاتفاق مع وزير الخارجية إعفاء ما يستورد للاستعمال الشخصى لبعض ذوى المكانة من الأجانب بقصد المجاملة الدولية .

(مادة ٢٧)

يعفى من الضريبة فى الحدود وبالشروط والأوضاع التى تحددها اللائحة التنفيذية ما يأتى :

- ١ - المينات التى تستهلك فى أغراض التحليل بالمعامل الحكومية .
- ٢ - الأشياء والمتعلقات الشخصية المجردة من أية صفة تجارية كالنياشين والميداليات والجوائز الرياضية والعلمية .
- ٣ - المهمات التى ترد من الخارج دون قيمة بدل تالف أو ناقص عن رسائل سبق توريدها أو رفض قبولها وحصلت الضريبة عليها كاملة فى حينها بشرط أن تتحقق مصلحة الجمارك من ذلك .
- ٤ - الأمتعة الشخصية الخاصة بالمسافرين القادمين من الخارج .
- ٥ - الأشياء التى تم سداد الضريبة عليها وصدرت للخارج ثم أعيد استيرادها بذاتها بشرط أن تتحقق مصلحة الجمارك من ذلك .

(مادة ٢٨)

يجوز بقرار من الوزير بالاتفاق مع الوزير المختص إعفاء بعض السلع من الضريبة في الحالتين الآتيتين :

- ١ - الهبات والتبرعات والهدايا للجهاز الإدارى للدولة أو وحدات الإدارة المحلية .
- ٢ - ما يستورد للأغراض العلمية أو التعليمية أو الثقافية بواسطة المعاهد العلمية والتعليمية ومعاهد البحث العلمى .

(مادة ٢٩)^(١)

تعفى من الضريبة كافة السلع والمعدات والأجهزة والخدمات المعنية فى هذا القانون اللازمة لأغراض التسليح للدفاع والأمن القومى وكذلك الخامات ومستلزمات الإنتاج والأجزاء الداخلة فى تصنيعها .
ويصير بتحديد السلع والخدمات المعفاة وفقاً لحكم الفقرة السابقة قرار من وزير المالية .

(مادة ٣٠)

لا تسرى الإعفاءات الضريبية المنصوص عليها فى القوانين والقرارات الأخرى على هذه الضريبة ما لم ينص على الإعفاء منها صراحة .

(مادة ٣١)

ترد الضريبة طبقاً للشروط والأوضاع والحدود التى تبينها اللائحة التنفيذية . فى موعد لا يتجاوز ثلاثة شهور من تاريخ تقديم الطلب فى الحالتين الآتيتين :

- ١ - الضريبة السابق تحصيلها على السلع التى يتم تصديرها سواء صدرت بحالتها أو أدخلت فى سلع أخرى .
- ٢ - الضريبة التى حصلت بطريق الخطأ وذلك بناء على طلب كتابى يقدمه صاحب الشأن .

(١) المادة ٢٩ مستبدلة بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٥ سالف الإشارة .

الباب السابع

تحصيل الضريبة

(مادة ٣٢)

على المسجل أداء حصيلة الضريبة دوريا للمصلحة وفق إقراره الشهري وفي ذات الموعد المنصوص عليه في المادة (١٦) من هذا القانون ، وذلك طبقا للقواعد والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية .

وتؤدى الضريبة على السلع المستوردة في مرحلة الإفراج عنها من الجمارك وفقا للإجراءات المقررة لسداد الضريبة الجمركية ، ولا يجوز الإفراج النهائي عن هذه السلع قبل سداد الضريبة المستحقة بالكامل .

وفي حالة عدم أداء الضريبة في الموعد المحدد تستحق الضريبة الإضافية ، ويتم تحصيلها مع الضريبة وبذات إجراءاتها .

(مادة ٣٣)

يعتبر إصدار الفاتورة من مؤدى الخدمة هو الواقعة المنشئة للضريبة وفقا لأحكام هذا القانون بالنسبة للخدمات ذات الطبيعة المستمرة ، وتحدد اللائحة التنفيذية ماهية هذه الخدمات .

(مادة ٣٤)

الضريبة والمبالغ الأخرى المستحقة للمصلحة بمقتضى هذا القانون يكون لها امتياز على جميع أموال المدينين بها أو المكلفين بتحصيلها وتوريدها إلى المصلحة بحكم القانون وذلك بالأولوية على كافة الديون الأخرى عدا المصاريف القضائية

الباب الثامن

التحكيم

(مادة ٣٥) (١)

«استثناء من أحكام القانون رقم ٧ لسنة ٢٠٠٠ بإنشاء لجان التوفيق في بعض المنازعات التي تكون الوزارات والأشخاص الاعتبارية العامة طرفاً فيها إذا قام نزاع مع المصلحة حول قيمة السلعة أو الخدمة أو نوعها أو كميتها أو مقدار الضريبة المستحقة عليها أو مدى خضوعها للضريبة ، وطلب صاحب الشأن إحالة النزاع إلى لجنة التوفيق في المواعيد المقررة وفقاً للمادة (١٧) من هذا القانون ، فعلى رئيس المصلحة أو من ينوبه إحالة النزاع إلى اللجنة المذكورة كمرحلة ابتدائية خلال الخمسة عشر يوماً التالية لتاريخ إخطاره بالطلب المذكور .

وتتكون لجنة التوفيق من عضوين تعين المصلحة أحدهما ويعين صاحب الشأن العضو الآخر .

وفي حالة اتفاق العضوين يكون رأيهما نهائياً .

فإذا لم تتم المرحلة السابقة بسبب عدم تعيين صاحب الشأن للعضو الذي يمثله أو إذا اختلف عضوا لجنة التوفيق المنصوص عليهما في الفقرة السابقة رفع النزاع إلى لجنة التظلمات التي تشكل من مفوض دائم يعينه الوزير رئيساً من غير العاملين بالمصلحة ، وعضوية كل من : ممثل عن المصلحة يختاره رئيسها ، وصاحب الشأن أو من يمثله ، وتصدر اللجنة قرارها بأغلبية الأصوات بعد أن تستمع إلى عضوى لجنة التوفيق ، عند توافر المرحلة الابتدائية ، ومن ترى الاستعانة بهم من الخبراء والفنيين .

ويعلن قرار اللجنة إلى كل من صاحب الشأن والمصلحة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ، ويكون القرار الصادر من اللجنة واجب النفاذ ويشتمل على بيان بمن يتحمل نفقات نظر التظلم .

وفي جميع الأحوال يحق لصاحب الشأن الطعن على القرار الصادر من لجنة التظلمات أمام المحكمة الابتدائية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطاره .

ويحدد الوزير عدد اللجان ومراكزها ودوائر اختصاصها والمكافآت التي تصرف لأعضائها ونفقات الإحالة إلى لجان التوفيق .

(١) صدر حكم المحكمة الدستورية العليا رقم ١٨/٦٥ ق بعدم دستورية المادة (٣٥) وذلك قبل استبدالها . ثم استبدلت المادة بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٥ سالف الإشارة .

ويحدد الوزير إجراءات التحكيم بالمراعاة للقواعد المنصوص عليها فى قانون المرافعات كما يحدد نفقاته وعدد اللجان ومراكزها ودوائر اختصاصها والمكافآت التى تصرف لأعضائها .

(مادة ٣٦) (١١)

لا يجوز نظر التحكيم إلا إذا كان مصحوباً بما يدل على سداد الضريبة طبقاً للإقرار الشهري المنصوص عليه فى المادة (١٦) من هذا القانون .

فإذا كان قرار التحكيم لغير صالح المسجل استحققت الضريبة التى تمثل الفرق بين ما تم سداده وفقاً لإقراره وما انتهى إليه التحكيم ، وكذلك الضريبة الإضافية على هذا الفرق عن الفترة من تاريخ السداد وفقاً للإقرار وحتى تاريخ السداد وفقاً للتحكيم .

(مادة ٣٧)

تطبق أحكام وإجراءات التحكيم المنصوص عليها فى قانون الجمارك بالنسبة للسلع المستوردة التى تخضع لرقابة الجمارك .

الباب التاسع

موظفو المصلحة وواجباتهم

(مادة ٣٨)

لموظفى المصلحة الذين يصدر بتحديد وظائفهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير صفة مأمورى الضبط القضائى فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له .

(١١) صدر حكم المحكمة الدستورية العليا رقم ١٨/٦٥ ق بسقوط نص المادة ٣٦ حيث نص الحكم أن المادة ٣٦ ترتبط ارتباطاً لا يقبل التجزئة بالمادتين ١٧ ، ٣٥ فإنها تسقط لزوماً تبعاً للحكم بعدم دستوريتهما ولا يتصور وجودها بدون هذين النصين .

ولهم فى سبيل ذلك بإذن كتابى من رئيس المصلحة أو من ينييه معاينة المعامل والمصانع والمخازن والمحال والمنشآت التى تباشر نشاطها فى سلع أو خدمات خاضعة للضريبة ويجوز فى حالات الضبط الاستعانة برجال السلطات الأخرى إذا تطلب الأمر ذلك .

(مادة ٣٩) (١)

لموظفى المصلحة ممن لهم صفة الضبطية القضائية الحق فى الاطلاع على الأوراق والمستندات والدفاتر والسجلات والفواتير والوثائق أيًا كان نوعها المتعلقة بتطبيق أحكام هذا القانون وضبطها عند توافر دلائل على وجود مخالفة لأحكامه .

ولهم بإذن كتابى من رئيس المصلحة أو من ينييه أخذ عينات محددة من السلع للتحليل أو الفحص .

ولا يعتبر إنشاء للسرية تبادل المعلومات والبيانات بين الجهات الإيرادية التابعة لوزارة المالية وفقًا للتنظيم الذى يصدر به قرار من وزير المالية .

الباب العاشر

الرقابة

(مادة ٤٠)

تحدد اللائحة التنفيذية طرق ونظم الرقابة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

الباب الحادى عشر

الجزاء والعقوبات

(مادة ٤١)

يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز ألفى جنيه فضلاً عن الضريبة والضريبة الإضافية المستحقتين كل من خالف أحكام الإجراءات أو النظم المنصوص

عليها فى هذا القانون ولا تحت التفضيلية دون أن يكون عملا من أعمال التهرب المنصوص عليها فيه :

وتعد مخالفة لأحكام هذا القانون الحالات الآتية :

١ - (١١) التأخر فى تقديم الإقرار وأداء الضريبة عن المدة المحددة فى المادة (١٦) من هذا القانون بما لا يجاوز ستين يوما .

٢ - تقديم بيانات خاطئة عن المبيعات من السلع أو الخدمات الخاضعة للضريبة إذا ظهرت فيها زيادة لا تتجاوز ١٠ ٪ عما ورد بالإقرار .

٣ - مخالفة الأحكام المنصوص عليها فى المادة (١٥) من هذا القانون .

٤ - ظهر عجز أو زيادة فى السلع المودعة فى المناطق والأسواق الحرة لا يجاوز ١٠ ٪ لأسباب مبررة .

٥ - عدم إخطار المصلحة بالتغييرات التى حدثت على البيانات الواردة بطلب التسجيل خلال الموعد المحدد .

٦ - عدم تمكين موظفى المصلحة من القيام بواجباتهم أو ممارسة اختصاصاتهم فى الرقابة والتفتيش والمعاينة والمراجعة وطلب المستندات أو الاطلاع عليها .

(مادة ٤٢)

يجوز للوزير أو من ينوبه التصالح فى الجرائم (٢) المنصوص عليها فى المادة السابقة مقابل أداء الضريبة والضريبة الإضافية فى حالة استحقاقهما وتعويض فى حدود الغرامة المنصوص عليها فى المادة السابقة .

(١) البند (١) من المادة ٤١ مستبدل بالقانون رقم ٩١ لسنة ٩٦ الجريدة الرسمية - العدد ٢٥ مكرر فى ١٩٩٦/٦/٣٠

(٢) مصححة بالاستدراك المنشور بالجريدة الرسمية العدد ٢١ فى ١٩٩١/٥/٢٣ لذا لزم التنويه .

ويرترب على ألتصالح إنقضاء الدعوى الجنائية ووقف السير فى إجراءات التقاضى وإلغاء ما يرتب على ذلك من آثار .

(مادة ٤٣)

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ، يقضى بها قانون آخر ، يعاقب على التهرب من الضريبة بالحبس مدة لا تقل عن (شهر) وبغرامة لا تقل عن (ألف جنيه) ولا تجاوز (خمسة آلاف جنيه) أو بإحدى هاتين العقوبتين ، ويحكم على الفاعلين متضامنين بالضريبة والضريبة الإضافية وتعويض لا يجاوز مثل الضريبة (١١) (*) .

وفى حالة العود يجوز مضاعفة العقوبة والتعويض .
وتنظر قضايا التهرب عند إحالتها إلى المحاكم على وجه الاستعجال .

(مادة ٤٤)

يعد تهريا من الضريبة يعاقب عليه بالعقوبات المنصوص عليها فى المادة السابقة ما أتى :

- ١ - عدم التقدم للمصلحة للتسجيل فى المواعيد المحددة .
- ٢ - بيع السلعة أو استيرادها أو تقديم الخدمة دون الإقرار عنها وسداد الضريبة المستحقة .
- ٣ - خصم الضريبة كلياً أو جزئياً دون وجه حق بالمخالفة لأحكام وحدود الخصم .
- ٤ - استرداد الضريبة أو محاولة استردادها كلها أو بعضها دون وجه حق .

(١١) الفقرة الأولى من المادة ٤٣ مستبدلة بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩٦ سالف الإشارة .
(*) وقد حكمت المحكمة الدستورية العليا بالقضية رقم ٩ لسنة ٢٨ ق. د. بجلسة ٢٠٠٧/١١/٤ بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة ٤٣ فيما تضمنته من وجوب الحكم على الفاعلين متضامنين بتعويض لا يجاوز مثل الضريبة والحكم منشور فى هذا الكتاب .

٥ - تقديم مستندات أو سجلات مزورة أو مصنعة أو بيانات غير صحيحة للتخلص من سداد الضريبة كلها أو بعضها .

٦ - تقديم بيانات خاطئة عن المبيعات إذا ظهرت فيها زيادة تجاوز (١٠ ٪) عما ورد بالإقرار .

٧ - ظهور عجز أو زيادة في السلع المودعة في المناطق والأسواق الحرة تجاوز (١٠ ٪) .

٨ - عدم إصدار المسجل فواتير عن مبيعاته من السلع أو الخدمات الخاضعة للضريبة .

٩ - عدم إقرار المسجل عن السلع أو الخدمات التي استعملها أو استفاد منها في أغراض خاصة أو شخصية .

١٠ - (١) انقضاء ستين يوما على انتهاء المواعيد المحددة لسداد الضريبة دون الإقرار عنها وسدادها .

١١ - إصدار غير المسجل لفواتير محملة بالضريبة .

(مادة ٤٥)

لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ أية إجراءات في جرائم التهرب من الضريبة إلا بناء على طلب من الوزير أو من ينيبه .

ويجوز للوزير أو من ينيبه التصالح في جرائم التهرب ، وذلك قبل صدور حكم بات في الدعوى مقابل سداد الضريبة والضريبة الإضافية وتعويض يعادل مثل الضريبة (٢) .

(١) البند (١٠) من المادة ٤٤ مستبدل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩٦

(٢) الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٤٥ مستبدلتان بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩٦ سالف الإشارة .

وتترتب مباشرة على التصالح انقضاء الدعوى الجنائية وإلغاء ما ترتب على قيامها من آثار بما فى ذلك العقوبة المقررة بها عليه .

(مادة ٤٦)

فى حالة وقوع أى فعل من أفعال التهرب من الضريبة من أحد الأشخاص المعنوية يكون المسئول عنه الشريك المسئول أو المدير أو عضو مجلس الإدارة المنتدب أو رئيس مجلس الإدارة ممن يتولون الإدارة الفعلية على حسب الأحوال .

الباب الثانى عشر

أحكام انتقالية

(مادة ٤٧)

تنسرى أحكام هذا القانون على السلع المبينة فى الجدول رقم (١) المرافق وذلك فيما لا يتعارض مع الأحكام الواردة بهذا الجدول والأحكام الآتية :

١ - تسحق الضريبة على هذه السلع عند البيع الأول للسلعة المحلية أو بتحقق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية بالنسبة للسلع المستوردة فقط ، ولا تفرض الضريبة مرة أخرى إلا إذا حدث تغيير فى حالة السلعة .

٢ - فى حالة اخضاع سلعة للضريبة أو زيادة فئات الضريبة المفروضة على سلعة معينة يلتزم المستوردون وتجار الجملة ونصف جملة والتجزئة والموزعون بتقديم بيان إلى المصلحة بالرصيد الموجود لديهم من السلع المشار إليها فى اليوم السابق لسريان الضريبة الجديدة أو الزيادة ويكون تقديم هذا البيان خلال (خمس عشرة يوما) من التاريخ المذكور . وتستحق الضريبة الجديدة أو الزيادة عند تقديم هذا البيان ، وعليهم أدائها للمصلحة خلال المدة التى يحددها رئيسها على ألا تتجاوز (سنة أشهر) من تاريخ استحقاق الضريبة .

٣ - للمصلحة عند الاقتضاء ، أخذ عينات من بعض السلع للتحليل وأن تستعين بمن تراه من الخبراء .

ولصاحب الشأن أن يطلب إعادة التحليل على حسابه ويصدر قرار من الوزير يحدد فيه طرق وإجراءات أخذ العينات .

٤ - لا يجوز إنشاء أو تشغيل أى مصنع أو معمل لإنتاج أية سلعة من هذه السلع إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة الإدارية المختصة طبقا للشروط والأوضاع التى يقرها الوزير المختص بالاتفاق مع الوزير .

٥ - على كل منتج لسلعة من هذه السلع أن يخطر المصلحة بتوقف العمل بالمصنع أو المعمل لأى سبب كان - سواء كان توقفا كليا أو جزئيا - وعليه كذلك إخطار المصلحة فور انتهاء فترة التوقف وذلك كله وفقا للترتيبات والمدة التى يصدر بتحديدها قرار من رئيس المصلحة .

٦ - على كل منتج صناعى أو مستورد لسلعة من هذه السلع أن يسجل نفسه لدى المصلحة مهما كان حجم مبيعاته أو إنتاجه طبقا للقواعد والإجراءات التى تحددها اللائحة التنفيذية .

٧ - على المنتفع - سواء كان مالكا أو مستأجرا - بمقار مخصص كله أو بعضه لمزاولة نشاط متعلق بسلعة خاضعة للضريبة أن يقوم إلى المصلحة خلال (ثلاثة شهور) من تاريخ العمل بهذا القانون إخطارا مبينا به أماكن مزاولة النشاط وأسم المستغل سواء كان المالك أو المستأجر أو المنتفع .

ويقدم الإخطار بالنسبة للأماكن التى يتم شغلها أو تأجيرها بعد العمل بهذا القانون خلال (شهر) من تاريخ الإشغال أو التأجير ، كما يقدم الإخطار كذلك خلال (شهر) من تاريخ النزول عن الإيجار أو انتهائه . ويقع عبء الإخطار على المنتفع .

٨ - مع عدم الإخلال بالأحكام المنصوص عليها بالمادة (٤٣) من هذا القانون ، يحكم فى جميع الأحوال بمصادرة السلع موضوع التهرب فإذا لم تضبط حكم بما يعادل قيمتها ويجوز الحكم بمصادرة وسائل النقل والأدوات والمواد التى استعملت فى التهرب وذلك عدا السفن والطائرات ما لم تكن أعدت أو أجرت فعلا لهذا الغرض .

٩ - مع عدم الإخلال بحالات التهرب الواردة بالمادة (٤٤) من هذا القانون يعد تهربا بالنسبة لهذه السلع يعاقب عليه بالعقوبات المقررة بتلك المادة الحالات الآتية :

(أ) حيازة السلع الخاضعة للضريبة بقصد الاتجار مع العلم بأنها مهربة ويفترض العلم إذا لم يقدم من وجدت فى حيازته هذه السلع المستندات الدالة على سداد الضريبة .

(ب) تشغيل مصانع ومعامل إنتاج هذه السلع دون إخطار المصلحة .

(ج) وضع علامات أو أختام مصطنعة للتخلص من سداد الضريبة كلها أو بعضها .

١٠ - تحدد اللائحة التنفيذية المبالغ التى تحصلها المصلحة ثمنا للمطبوعات وطوابع

الهندول والعلامات المميزة أو وضع أختام أو مصاريف التحليل أو مقابل الخدمات التى يقوم بها موظفو المصلحة ، وكذلك أجور العمل الذى يقومون به لحساب ذوى الشأن فى غير أوقات العمل الرسمية .

ولا تدخل هذه المبالغ فى نطاق الإعفاء أو رد الضرائب المشار إليها فى هذا القانون .

الباب الثالث عشر

أحكام عامة

(مادة ٤٨)

مع عدم الإخلال بما نص عليه هذا القانون من أحكام خاصة ، يحظر التصرف فى أى من السلع المعفاة من الضريبة أو استعمالها فى غير الغرض الذى أعفيت من أجله خلال السنوات الخمس التالية للإعفاء إلا بعد إخطار المصلحة وسداد الضرائب المستحقة وفقا لقيمتها وفئة الضريبة السارية فى تاريخ التصرف .

وفى جميع الأحوال لا يجوز أن يتجاوز قيمة الضريبة المستحقة قيمة الضريبة السابق الإعفاء منها .

ويعتبر التصرف المشار إليه دون إخطار المصلحة وسداد الضريبة المستحقة تهربا يعاقب عليه بالعقوبات المنصوص عليها فى هذا القانون .

(مادة ٤٩)

للمصلحة حق التصرف فى المضبوطات وأدوات التهرب ووسائل النقل التى حكم بمصادرتها وذلك وفقا للقواعد التى تحددها اللائحة التنفيذية .

وتسرى بالنسبة للسلع المستوردة الأحكام المتعلقة بالتصرف والبيع المنصوص عليها فى قانون الجمارك .

ويجوز للمصلحة أن تتصرف قبل صدور الحكم فى المضبوطات القابلة للتلف أو النقصان أو الفقد ، كما يكون لها الحق فى إعدام السلع المحظور تداولها أو الضارة بالصحة العامة أو التى يخشى من طرحها للبيع على أمن وسلامة المواطنين وذلك بعد استطلاع رأى الجهات الفنية المختصة .

(مادة ٥٠)

تسرى بالنسبة للسلع المستوردة الخاضعة للضريبة والتي لم يتم الإفراج عنها من الجمارك أحكام المخالفات والتهرب المنصوص عليها فى قانون الجمارك .

(مادة ٥١)

يجوز إسقاط الديون المستحقة للمصلحة على المسجل وذلك فى الأحوال الآتية :

- ١ - إذا قضى نهائياً بإفلاسه وأقفلت التفليسة .
 - ٢ - إذا غادر البلاد لمدة عشر سنوات بغير أن يترك أموالاً .
 - ٣ - إذا ثبت عدم وجود مال يمكن التنفيذ عليه لدى المدين .
 - ٤ - إذا توفى عن غير تركة .
- وتختص بالإسقاط لجان يصدر بتشكيلها قرار من الوزير وتعتمد توصياتها بقرار من رئيس المصلحة ويجوز سحب قرار الإسقاط إذا تبين أنه قام على سبب غير صحيح .

(مادة ٥٢) (١)

لوزير المالية بعد العرض على مجلس الوزراء وضع نظام أو أكثر لإثابة العاملين بمصلحة الضرائب على المبيعات فى ضوء معدلات أدائهم وحجم ومستوى إنجهازهم فى العمل وذلك دون التقيد بأى نظام آخر ، وللوزير أن يخصص مبالغ للمساهمة فى صناديق التعاون الاجتماعى والادخار والصناديق المشتركة والأندية الرياضية الخاصة بموظفى المصلحة .

(مادة ٥٣) (٢)

يجوز لصاحب الشأن الذى يرغب فى إتمام معاملة تترتب عليها آثار بالنسبة إلى الضريبة العامة للمبيعات أن يتقدم بطلب إلى رئيس المصلحة أو من ينوبه بإصدار بيان يبين موقف المصلحة بشأن تطبيق أحكام هذا القانون على تلك المعاملة .
ويجب أن يتضمن الطلب جميع جوانب المعاملة المطلوب إصدار البيان بشأنها ومراحلها المختلفة .

ويصدر رئيس المصلحة البيان المطلوب خلال ستين يوماً من تاريخ طلبه ، وله طلب بيانات إضافية عن المعاملة خلال تلك المدة ، ويكون البيان الذى يصدره رئيس المصلحة ملزماً لها ، ما لم تتكشف بعد إصداره عناصر للمعاملة لم تعرض على المصلحة قبل إصدار البيان .
وفى جميع الأحوال يعتبر عدم إصدار البيان المطلوب خلال المدة المشار إليها رفضاً للطلب .

جدول رقم (١)

مستسل	المنصف	الضريبة على المستورد		الضريبة على المنتج المحلي	
		قناة الضريبة	وحدة التحصيل	قناة الضريبة	وحدة التحصيل
١	شاي :	سلم جيبه	الطن الصافي	سلم جيبه	الطن الصافي
	(أ) الشاي المر (جمهورية)	٧٦٦,٢١٢	»	٧٦٦,٢١٢	»
	(ب) شاي موزع بالبطاقات التصديرية	١٤٤,٧٥٦	»	١٤٤,٧٥٦	»
	(ج) شاي مستورد معبأ عادي	١٠٥١,٢١٢	»	١٠٥١,٢١٢	»
	(د) شاي مستورد معبأ فاخر	١١٦٦,٦٦٢	»	١١٦٦,٦٦٢	»
	(هـ) غيره	١١٦٦,٦٦٢	»	١١٦٦,٦٦٢	»
٢	سكر بنجر (شونبر) وسكر قصب جامدين ، أنواع سكر أخرى جامدة ، سرائل سكرية (محببة) لا تحتوي على مواد معطرة أو ملونة إضافية :				
	(أ) منصرف بالبطاقات التصديرية	٤٣,٦٠٠	»	٤٣,٦٠٠	»
	(ب) السكر المر :				
	(١) سكر ناعم	٥٥,٦٠٠	»	٥٥,٦٠٠	»
	(٢) سكر ماكينة	٥٧,٦٠٠	»	٥٧,٦٠٠	»
	(٣) سكر أقماغ	٥٨,٦٠٠	»	٥٨,٦٠٠	»
	(٤) غيره	٥٨,٦٠٠	»	٥٨,٦٠٠	»

<p>(١١) ٣</p> <p>مياه غازية ص سودا أو مياه غازية معطرة ومحلاة أو غير محلاة مبيأة في زجاجات أو أوعية أخرى :</p>		<p>١ - سعة الزجاجة أو العبوة أقل من ٢٥٠ سم^٣ ...</p> <p>٢ - سعة الزجاجة أو العبوة من ٢٥٠ سم^٣ فأكثر ..</p>	<p>القيمة</p> <p>٣٢,٥ %</p>	<p>القيمة</p> <p>٥٠ %</p>	<p>٩٠ %</p>
--	--	--	-----------------------------	---------------------------	-------------

١ - ٣ - ١

* العبوة التي ترد للمصنع تحسب ضمن عناصر القيمة التي تتخذ أساساً للعرض الضريبة وفقاً لنسب استهلاكه المحدد بقرار من وزير المالية بالاتفاق مع الوزير المختص .

أما العبوة التي لا ترد فتحسب قيمتها ضمن عناصر القيمة التي تتخذ أساساً للعرض الضريبة .

تسرى ذات القيمة على المياه الغازية المنتجة بالعمليات العامة بنظام الحظ (البوست ساكس) وتحصل الضريبة مسبقاً من الشركات المنتجة للمشروبات المستعمدة في هذا النظام على أساس ما ينتج من كميات مياه غازية يتم تحديدها وفقاً للمعايير التي تضعها الجهات الفنية المختصة ، ويعصر وزير المالية بالاتفاق مع الوزير المختص قوائم بتحديد أسعار المنتج من المياه الغازية تتخذ أساساً لربط الضريبة .

(١١) البند ٣ تم نقله إلى الجداول رقم (٥) الموافق للقانون تحت بند (١٢) مياه غازية وإن كانت محلاة أو معطرة وذلك بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٥ سالف الإجازة .

(تابع) جدول رقم (١)

مسلسل	المنف	الضريبة على المستورد		الضريبة على المنتج المحلي	
		وحدة التحصيل	فئة الضريبة	وحدة التحصيل	فئة الضريبة
تابع ٥	٥ - خلاصات وأرباح تبغ - ٦ - غيرها -	القيمة	% ٥٠ بعد أدنى ١٦ ج	القيمة	% ٥٠ بعد أدنى ١٦ ج
			من كل كغ جرام سالي		من كل كغ جرام سالي
			من الدخان الخام الداخل		من الدخان الخام الداخل
			في صناعيتها .		في صناعيتها .
			ملم جنيه		ملم جنيه
٦	منتجات النفط : (أ) بنزين : ١ - ممتاز . ٢ - عادي . ب (أرباح بيعها - هرايت سيريت) (ج) كورسينج .	الطن	٤٣,٣٥٠	الطن	٢٨٠,٠٠٠
			٤٣,٣٥٠		٢٥٠,٠٠٠
		اللتر	١,٧٥٠	اللتر	١,٧٥٠
			٠,٠١٠		٠,٠١٠

تابع		التر	٠,٠١٠	التر	٠,٠١٠	التر	٠,٠١٠	التر	٠,٠١٠
٦	(د) غاز أويل (سولار) . (هـ) ديزل أويل . (و) فويل أويل (مازوت) . (ز) زيت تشعيم . (ح) محضرات تشعيم (شحومات معدنية أساسها الزيت) . (أ) كحول إيثيل تقى غير محمول مهمسا بألفت درجته الكحولية ^(*) . (ب) كحول محمول من أى درجة للوقود .	الطن	٠,٠٥٠٠	الطن	٠,٠٥٠٠	التر	٠,٠٥٠	التر	٠,٠٥٠
		الطن	١١,٠٠٠	الطن	١١,٠٠٠	التر	١١,٠٠٠	التر	١١,٠٠٠
		الطن	٩,٠٠٠	الطن	٩,٠٠٠	التر	٩,٠٠٠	التر	٩,٠٠٠
		الطن	٧,٥٠	الطن	٧,٥٠	التر	٧,٥٠	التر	٧,٥٠
		الطن	١٥	الطن	١٥	التر	١٥	التر	١٥

(١) معدل بتأمر رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ سالف الإصدار ثم على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ سالف الإصدار (طبقا للجدول رقم ٢ من القانون) (*) يلتزم المستورد والمنتج ببيان الجهات التى تم البيع لها أو كيفية التصرف فى الكميات المبيعة ، وذلك خلال الخمسة عشر يوما التالية للشهر الذى تم فيه البيع

(تابع) جدول رقم (١)

مسائل	المنصف		الضريبة على المستورد		الضريبة على المنتج المحلي	
	المنصف		وحدة التحصيل	فترة الضريبة	وحدة التحصيل	فترة الضريبة
تابع ٧	<p>(ج) نبيذ عنب طازج وعصير عنب أرقط اختصاراً بإضافة الكحول (إذا في ذلك المستحلاً) وفورموت وأنبيذة أخرى ، مشروبات مخمرة . (د) مشروبات روجية ومشروبات كحولية محللة ، معطرة ، مشروبات كحولية أخرى ، محضرات كحولية مركبة ، مقطرات طبيعية .</p>		القيمة	١٠٠ بعد أدنى قرش جنيه ٧٠٥ من اللير السائل	القيمة	١٠٠ بعد أدنى قرش جنيه ٧٠٥ من اللير السائل
٨	<p>الأدوية ، عدا ما يصدر بإعفائه قرار من الوزير بالإتفاق مع وزير الصحة .</p>		القيمة	١٠٠ بعد أدنى قرش جنيه ٧٠٥ من اللير السائل	القيمة	١٠٠ بعد أدنى قرش جنيه ٧٠٥ من اللير السائل
٩	<p>المقاعد ذات عجل آلية الحركة وأجزاءها وقطعها المنفصلة وغيرها من أعضاء الجسم الصناعية وأجهزة تسجيل السمع للصم وغيرها من الأجهزة التي تلبس أو تحمل أو توزع في الجسم لتعويض نقص أو عجز أو عاهة .</p>		القيمة	١٠٠ بعد أدنى قرش جنيه ٧٠٥ من اللير السائل	القيمة	١٠٠ بعد أدنى قرش جنيه ٧٠٥ من اللير السائل

جدول رقم (ب)^(١)

(تابع) الجدول رقم (١) الملحق لقانون الضريبة العامة على المبيعات

مستعمل	الصنف	الضريبة على المستورد		الضريبة على المنتج المحلي	
		وحدة التحصيل	نسبة الضريبة	وحدة التحصيل	نسبة الضريبة
١٠	زيت نباتية (غير المدعومة) للطعام ثابتة ، سائلة ، أو جامدة أو متفاعة أو مكررة .	الطن الصافي	٤٠٠	الطن الصافي	٤٠٠
١١	زيت وشحوم حيوانية أو نباتية مهدرجة جزئيا أو كليا أو مجمدة أو متفاعة بأية طريقة أخرى وإن كانت مكررة ولكن غير محضرة أكثر من ذلك .	الطن الصافي	٤٠٠	الطن الصافي	٤٠٠
١٢	أسمنت مائي يكافئ أنواعه بما في ذلك الأسمنت المكمل غير المطعون (كلنكر) وإن كان ملونا .	الطن	٤٠٠	الطن	٥٠٠
١٣	قصبان وعيدان جديد للبناء ^(٢)	الطن	٥	الطن	٥

(١) مطابق الجداول ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٠ لسنة ١٩٩١ - الجريدة الرسمية - العدد ١٨ (مكرر) في ٣/٥/١٩٩٢

ثم أضيف ذات الجدول باللائحة ٢ لسنة ١٩٩٧ بعد إلغائها بقرار رئيس الجمهورية .

(٢) البند ١٣ محذوف بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٩١ (الجريدة الرسمية - العدد ٢١ (مكرر) في ٢٨/٥/١٩٩١ ثم حذف بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ اختيارا من ٢٩/٥/١٩٩١ بعد إلغاء القرار المشار إليه .

ملحوظة : نصت المادة ١٦ من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ : تلغى قرارات رئيس الجمهورية أرقام ١٨٠ لسنة ١٩٩١ و ٢٠٩ لسنة ١٩٩١ و ٧٧ لسنة ١٩٩٢ و ٢٩٥ لسنة ١٩٩٣ و ٤٠ لسنة ١٩٩٣ و ٣٩٩ لسنة ١٩٩٣ و ٩٠ لسنة ١٩٩٤ و ١٥٥ لسنة ١٩٩٥ و ٣٠٥ لسنة ١٩٩٦ وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بكل منها .

جدول رقم (٢)
الخدمات الخاضعة للمصرية على البيعات

مسلسل	نوع الخدمة	وحدة التحصيل	فترة الضريبة
١	خدمات الفنادق والمطاعم السياحية فيما عدا الخدمات المجانية التي تقدمها هذه المنشآت للمعاملين بها ^(١)	قيمة الفاتورة	(٢) ١/١٠
٢	خدمات شركات النقل السياحي	»	(٣) ١/١٠
٣	خدمات التاكسي والتوكسي والفاسكس	»	(٤) ١/١٠
٤	النقل المكيف بين المحافظات (أوبيس - سكة حديد)	قيمة التذكرة	٥/١٠
٥	خدمات إقامة العروض الخاصة للصوت والضوء	قيمة الخدمة	١٠/١٠
٦	خدمات استخدام مرافق شركات الصناعات والصناعات	»	١٠/١٠
٧	خدمات الوسيطاء الفنيين لإقامة الحفلات العامة أو الخاصة	قيمة العقد	٥/١٠

(١) مستجدلة بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٩٨ - الجريدة الرسمية - العدد ٢٤ (مكرر) في ١٤/١/١٩٩٨

(٢) ٣٠٠٤ (معدلان بالقانون رقم ٨٩ لسنة ٢٠٠٤ - الجريدة الرسمية - العدد ٧١ (مكرر) في ٢٢/٥/٢٠٠٤

(٤) معدلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ سائلة لإشارة ، ثم بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ (اعتبارا من ١٩٩٢/٣/٥) بعد إلغاء قرار

رئيس الجمهورية .

جدول رقم هـ^(١)

تابع الجدول رقم (٢)

فئة الضريبة	وحدة التحصيل	نوع الخدمة	مسلسل
٥٪	قيمة الفاتورة	خدمات التليفزيون الثابت والتلفراف المحلي (الجمهور ، الحكومة ، الكباين ، غيره) عما التليفزيون المحمول..... خدمات الاتصالات الاخرى ؛ (أ) خدمات الاتصالات سواء الدولية أو المحلية عن طريق التليفزيون المحمول سواء بنظام الفاتورة أو الكارت المدفوع مقدماً أو غيرها من النظم المتبعة في التحصيل	٩
١٥٪	قيمة الفاتورة أو قيمة الخدمة	(ب) خدمات الاتصالات الدولية والتلفراف الدولي ونقل المعلومات والمكالمات التليفونية الدولية عن طريق التليفزيون الثابت	
١٠٪	قيمة الفاتورة	خدمات التراكيبات والتوصيلات التليفونية (سلكية ولاسلكية وغيرها)	١٠
١٠٪	قيمة الخدمة	خدمات التراكيبات والتوصيلات التليفونية (سلكية ولاسلكية وغيرها)	
١٠٪	قيمة الخدمة	خدمات التليفزيون للغير	١١/١١

(١) جدول هـ (نود ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١) مضافة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ ثم أضيفت بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ بعد إلغاء قرار

رئيس الجمهورية (طبقاً للجدول هـ من القانون) اعتباراً من ١٩٩٢/٣/٥ ، ثم عدل البندين (٨ ، ٩) بالقانون رقم ٨٩ لسنة ٢٠٠٤ سائل الإشارة .

(٢) صدر القانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٢ مفسر للمسلسل رقم ١١ (مشتر في هذا الكتاب) - ونشر بعد الجريدة الرسمية - ١١ (مكرر) في ٢٠٠٢/٤/٢١

ملحوظة : صدر حكم المحكمة الدستورية العليا رقم ٢٣٢ لسنة ٢٩ ق بعدم دستورية عبارة وخدمات التشغيل للغيره والحكم مشتر في هذا الكتاب .

جدول (ز) (*)
(تابع) جدول رقم (٧)
الخدمات الخاضعة للمضريبة على المبيعات

مستسل	نوع الخدمة	وحدة التحصيل	نسبة الضريبة
(١) ١٢	خدمات تأجير السيارات الملاكى	القيمة	٪١٠
(٢) ١٣	خدمات البريد السريع	"	٪١٠
(٣) ١٤	خدمات شركات النظافة والحراسة الخاصة	"	٪١٠
(٤) ١٥	خدمات استخدام الطرق	قيمة الرسم	٪١٠
(١١) ١٦	خدمة الوساطة لبيع العقارات	قيمة الخدمة	بعد أدنى ٢٥ قرشاً (٥)
(٧) ١٧	خدمة الوساطة لبيع السيارات	"	٪١٠

(*) جدول (ز) البرد . (١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) مضافة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٩٣ سالف الإصدار . ثم بالقانون ٢ لسنة ١٩٩٧ (اعتباراً من ١٩٩٣/٧/٢٩) .

(٥) عدلت فئة الضريبة لتكون بعد أدنى ٢٥ قرشاً بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٤ لسنة ١٩٩٣ - الجريدة الرسمية العدد ٣١ (تابع) في ١٩٩٣/٨/٥ .

ثم بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ (اعتباراً من ١٩٩٣/٨/٦) بعد إلغاء قرار رئيس الجمهورية .

(١) ، (٧) ، (١٦) ، (١٧) مضافتان بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩ لسنة ١٩٩٤ الجريدة الرسمية العدد ١ مكرر (أ) في ١٩٩٤/٢/١٣ .

ثم بالقانون ٢ لسنة ١٩٩٧ (اعتباراً من ١٩٩٣/٨/٦) بعد إلغاء قرار رئيس الجمهورية .

جدول (١) (*)

اولا - سلع تخضع لفئة الضريبة العامة على المبيعات بواقع (٥%) اعتبارا من ١٩٩١/٥/٤ وهي:

١ - بن وإن كان محمصا أو منزوعا من الكافيين ، قشور بن وغلاته ، أبدال البن المحتوى على بن بأية نسبة كانت .

٢ - (١) دقيق فاخر أو مخمر مستورد .

٣ - جميع المنتجات المصنعة من الدقيق والحلوى من عجين ، عدا الخبز المسعر بجميع أنواعه .

٤ - (٢) المكرونة المصنعة من السيمولينا .

٥ - الصابون والمنظفات الصناعية للاستخدام المنزلى .

٦ - أسمدة .

٧ - مطهرات ومبيدات الحشرات والفطريات والأعشاب الضارة ومضادات الإنبات وسموم الفئران ، للأغراض الزراعية .

٨ - جبس .

٩ - خشب منشور طوليا ألواحا أو مسطحا أو مشرعا ، وألواح الخشب المتعكس (كونتر) ، وألواح الخشب الحبيبي والمضغوط ، دون تصنيع إضافي .

١٠ - (٣) العملات المعدنية التذكارية .

١١ - (٤) قضبان وعيدان من حديد للبناء ، وخردة وفضلات من حديد صب أو حديد

أو صلب ، بلوم وبليت

ثانيا (٥) - سلع تخضع لفئة الضريبة العامة على المبيعات بواقع (٢٠%) . وهي:

١ - تليفزيون ملون أكثر من ١٦ بوصة .

٢ - ثلاجات وأجهزة تبريد تعمل بالكهرباء أو بغيرها سعتها أكثر من ١٢ قدم (ما يستخدم منها فى المنازل أو المحال التجارية والمستشفيات والفنادق وما يماثلها) .

(*) جدول (أ) ورد ضمن تعديلات القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ المجردة الرسمية - العدد ٤ (مكرر) فى ١٩٩٧/١/٢٩ .

(١) ، (٢) ، (٣) حذفت بالمادة الرابعة من القانون ٢ لسنة ١٩٩٧ (اعتبارا من ١٩٩٣/٧/٢٩) .

(٤) مضافة بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ (اعتبارا من ١٩٩١/٥/٢٩) .

(٥) الفقرة ثانيا مغلغة بالمادة الرابعة من القانون ٢ لسنة ١٩٩٧ على أن يحل محلها الجدول (و)

الوارد بهذا القانون وتكون الضريبة عليها بواقع ٢٥٪ (اعتبارا من ١٩٩٣/٧/٢٩)

- ٣ - ديب فريزر سعة ١٠ قدم فأكثر .
- ٤ - أجهزة تسجيل وإذاعة الصوت (راديو كاسيت أو جرامفون) ، وأجهزة إذاعة الصورة والصوت فقط (فيديو بدون تسجيل) .
- ٥ - وحدات تكييف الهواء .
- ٦ - أجهزة كهربائية لتسخين المياه .
- ٧ - مجففات كهربائية من الطراز المنزلى .
- ٨ - مواقد وأفران الطهى التى تعمل أساساً بالكهرباء .
- ٩ - الثريات وأجزاؤها .
- ١٠ - أوانى وأدوات للاستعمال المنزلى للمائدة أو المطبخ من الزجاج المقاوم للحرارة كالبايكس .
- ١١ - قطع الفسيفساء .
- ١٢^(١) - سيارات الركوب سعة السلندرات أكثر من ١٦٠٠ سم^٣ وحتى ٢٠٠٠ سم^٣ وسيارات نقل البضائع والأشخاص معا ، سيارات الجيب .
- ١٣ - تماثيل ، وأصناف للزينة أو للآثاث أو للزخرفة أو للزينة الشخصية من المورانو أو العاج أو الزجاج التركى أو غيرها .
- ثالثاً^(٢) - **سلع تخضع لفئة الضريبة العامة على المبيعات بواقع (٣٠٪) . وهى :**
 - ١ - أجهزة تسجيل وإذاعة الصوت والصورة للإذاعة المصورة (فيديو كاسيت) بطريقة المغنطة .
 - ٢ - ورق اللعب .
 - ٣ - القداحات وقطعها المنفصلة .

(١) تضمن القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ بالمادة الثامنة : اعتباراً من ١٩٩٥/٢/٢٣ : تزد بواقع (٥٪) من القيمة فئات الضريبة العامة على المبيعات المقررة على جميع سيارات الركوب أياً كانت سعة السلندرات فيها ، والسيارات ذات المحركات الدوارة وسيارات نقل البضائع والأشخاص معا ، وسيارات الجيب ، وسيارات رحلات ومعسكرات مجهزة للمعيشة ومقطورات مجهزة للرحلات .

كما تضمنت المادة التاسعة : (اعتباراً من ١٩٩٦/١٠/١) : تزد بواقع (١٥٪) من القيمة فئات الضريبة العامة على المبيعات المقررة على السيارات التى كانت تخضع لفئة ضريبة جمركية بواقع (١٦٠٪) (٢) الفقرة ثالثاً ملغاه بالمادة الرابعة من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ على أن يحل محلها الجدول (و) الوارد بهذا القانون وتكون الضريبة عليها بواقع ٢٥٪ (اعتباراً من ١٩٩٣/٧/٢٩)

٤ - سيارات ركوب سعة السلندرات أكثر من ٢٠٠ سم^٣ أو ذات المحركات الدوارة .

٥ - حوامل مسجلة للصوت والصورة (شرائط فيديو) .

٦ - محضرات عطور أو تطرية (كوزماتيك) أو تجميل ومنتجات معدة للعناية بالجلد والشعر .

٧ - أدوات صحية ثابتة (أحواض غسيل ، أحواض غسيل واستحمام ... إلخ) من الرخام أو المرمر ، فيما عدا المصنع من رخام تجميى أو رخام صناعى .

٨ - ساعات يد أو جيب أو ما يماثلها بطرؤف من معادن ثمينة (بلاتين أو ذهب أوفضة) أو ظروفها المنفصلة من ذات المواد المشار إليها .

٩ - سيارات رحلات ومعسكرات مجهزة للمعيشة .

١٠ - مقطورات مجهزة للرحلات .

١١ - كاميرات تصوير للفيديو ، وأجزاءها .

١٢ - ألعاب مجهزة بمحرك أو بآلة للاستعمال فى المحلات العامة .

جدول (قم ب)

أدرجت تعديلات هذا الجدول بالجدول رقم (١) المرافق لقانون الضريبة العامة على المبيعات .

جدول رقم (ج) (*)

سلع معفاة من الضريبة العامة على المبيعات اعتباراً من ١٩٩١/٥/٤ .

١ - منتجات صناعة الألبان والمنتجات المتحصل عليها من اللبن بواسطة استبدال عنصر أو أكثر من عناصره الطبيعية .

٢ - زيوت نباتية (مدعومة) للطعام ، ثابتة ، سائلة ، أو جامدة أو منقاة ، أو مكررة .

٣ - منتجات مطاحن فيما عدا الدقيق الفاخر أو المخمر المستورد من الخارج .

٤ - محضرات وأصناف محفوظة أو مصنعة أو مجهزة من اللحوم .

- ٥ - محضرات وأصناف محفوظة أو مصنعة أو مجهزة من أسماك فيما عدا الكافيار وأبداله والأسماك المدخنة .
- ٦ - الخضر والفواكه والبقول والحبوب والملح والتوابل المجهزة والمعبأة أو المعلبة الطازجة أو المجمدة أو المحفوظة عدا المستورد منها .
- ٧ - الحلالة الطحينية والطحينة .
- ٨ - المأكولات التي تصنعها وتبييعها المطاعم والمحال غير السياحية للمستهلك النهائي مباشرة .
- ٩ - الخبز المسعر بجميع أنواعه .
- ١٠ - الغاز الطبيعي وغاز البوتين (البوتاجاز) وإن كان معبأ فى عبوات مهيأة للبيع بالتجزئة .
- ١١ - بقايا ونفايات صناعة الأغذية ، أغذية محضرة للحيوانات والطيور والأسماك (محضرات علفية) فيما عدا ما يستخدم لتغذية القطط والكلاب وأسماك الزينة .
- ١٢ - الكساء الشعبى الذى تقوم بتوزيعه وزارة التموين والتجارة الداخلية .
- ١٣ - عجائن الورق ، نفايات ورق وورق مقوى ، مصنوعات قديمة من ورق وورق مقوى صالحة فقط لصنع الورق .
- ١٤ - ورق صحف وورق طباعة وكتابة .
- ١٥ - (١) كتب ، ومذكرات جامعية .
- ١٦ - (٢) صحف ومجلات .
- ١٧ - (٣) أوراق نقد ، ونقود ، فيما عدا العملات التذكارية .
- ١٨ - المكرونة المصنعة من الدقيق العادى .
- ١٩ - (٤) الذهب الخام بند ١٢٠٨٧١ بالتعريف الجمركية المنسقة الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤

(١) ، (٢) معدل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ وكان البندين قبل التعديل :

(كتب ونشرات ومطبوعات ماثلة وإن كانت من صفحات متفرقة) .

(صحف ومجلات ونشرات دورية مطبوعة وإن كانت مصورة) .

(٣) البند ١٧ محذوف بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧

(٤) البند ١٩ مضاف بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ (اعتبارا من ١/١٠/١٩٩٦)

جدول رقم (د)

أدرجت تعديلات هذا الجدول بالجدول رقم (١) المرافق لقانون الضريبة العامة على المبيعات .

جدول (هـ)

أدرجت تعديلات هذا الجدول بالجدول رقم (٢) من قانون ضريبة المبيعات .

جدول (و)

ثانيا - سلخ تخضع لفئة الضريبة العامة على المبيعات بواقع (٢٥%) ، وهى :

- ١ - تليفزيون ملون أكثر من ١٦ بوصة ، وإن كان مندمجا معه أى جهاز آخر .
- ٢ - ثلاجات وأجهزة تبريد سعتها أكثر من ١٢ قدم للاستعمال المنزلى وثلاجات عرض للمحال التجارية والفنادق ، وما يستخدم من هذه الأصناف فى الأماكن الأخرى .
- ٣ - ديب فریز (المجمدات) سعة ١٠ قدم فأكثر .
- ٤ - أجهزة تسجيل وإذاعة الصوت ، وأجهزة إذاعة الصوت والصورة أو إذاعة وتسجيل الصوت والصورة .
- ٥ - وحدات تكييف الهواء ، ووحداتها المستقلة (سبليت) .
- ٦ - كاميرات تصوير وأجزاؤها .
- ٧ - محضرات عطور أو نظرية (كوزماتيك) أو تجميل ومنتجات معدة للعناية بالجلد أو الشعر .
- ٨ - الثريات وأجزاؤها .
- ٩ - حوامل مسجلة للصوت والصورة (شرائط فيديو) .
- ١٠ - سيارات الركوب سعة السلندرات أكثر من ١٦٠٠ سم^٣ أو ذات المحركات الدوارة ، وسيارات نقل البضائع والأشخاص معا ، وسيارات الجيب ، وسيارات رحلات ومسكرات مجهزة للمعيشة ، ومقطورات مجهزة للرحلات .

(١١) (١١) الجمعية (البيرة) غير الكحولية .

العبوة التي ترد للمصنع تحسب ضمن عناصر القيمة التي تتخذ أساساً لفرض الضريبة وفقاً لنسب استهلاك محدد بقرار من وزير المالية بالاتفاق مع الوزير المختص . أما العبوة التي لا ترد فتحسب قيمتها ضمن عناصر القيمة التي تتخذ أساساً لفرض الضريبة .

(١٢) (١٢) مياه غازية وإن كانت محلاة أو معطرة .

العبوة التي ترد للمصنع تحسب ضمن عناصر القيمة التي تتخذ أساساً لفرض الضريبة وفقاً لنسب استهلاك محدد بقرار من وزير المالية بالاتفاق مع الوزير المختص ، أما العبوة التي لا ترد فتحسب قيمتها ضمن عناصر القيمة التي تتخذ أساساً لفرض الضريبة .

تسرى ذات القيمة على المياه الغازية المنتجة بالمحلات العامة بنظام الخلط (البوست ميكس) وتحصل الضريبة مسبقاً من الشركات المنتجة للمشروبات المستخدم في هذا النظام على أساس ما ينتج من كميات مياه غازية يتم تحديدها وفقاً للمعايير التي تضعها الجهات الفنية المختصة ، ويصدر وزير المالية بالاتفاق مع الوزير المختص قوائم لتحديد أسعار المنتج من المياه الغازية تتخذ أساساً لربط الضريبة .

جدول (ز)

أدرجت تعديلات هذا الجدول بالجدول رقم (٢) من قانون ضريبة المبيعات .

(١) ، (٢) البندين (١١) ، (١٢) مضافين بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٥ سالف الإشارة .
وذلك نقلاً من الجدول رقم (١) البندين ٣ ، ٤ المرافق لهذا القانون .

تقرير لجنة الخطة والموازنة

عن مشروع قانون بإصدار قانون الضريبة العامة على المبيعات

مذكرة إيضاحية

لقرار رئيس الجمهورية

بمشروع قانون يفرض الضريبة العامة على المبيعات

تقرير لجنة الخطة والموازنة

عن مشروع قانون بإصدار قانون الضريبة العامة على المبيعات

أحال المجلس بجلسته المعقودة بتاريخ ٢٠ إبريل سنة ١٩٩١ إلى اللجنة مشروع قانون بإصدار قانون الضريبة العامة على المبيعات ، كما أحيل في ذات التاريخ إلى مجلس الشورى هذا المشروع بقانون إعمالا لحكم المادة (١٩٥) من الدستور والتي تقضى بأخذ رأى مجلس الشورى في مشروعات القوانين التي يحيلها إليه رئيس الجمهورية ، والمادة (١٧) من القانون رقم (١٢٠) لسنة ١٩٨٠ في شأن مجلس الشورى والتي تقضى بأن يحيل رئيس الجمهورية بقرار منه إلى مجلس الشورى الموضوعات الداخلة في اختصاصه الوارد ذكرها بالمادة (١٩٥) من الدستور .

عقدت اللجنة أربعة اجتماعات بتاريخ ٢١ ، ٢٢ من إبريل ١٩٩١ صباحا ومساء لدراسة مشروع القانون المعروض حضرها السيد الأستاذ الدكتور محمد أحمد الرزاز وزير المالية كما حضر أحدها السيد الأستاذ الدكتور عاطف عبيد وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء والتنمية الإدارية ، والسيد الأستاذ الدكتور عبد الأحد جمال الدين وكيل المجلس .

نظرت اللجنة مشروع القانون واستعادت أحكام الدستور وأحكام قانون الضريبة على الإستهلاك الصادر بالقانون ١٣٣ لسنة ١٩٨١ ، وأطلعت على تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الشئون المالية

والاقتصادية ومكتب لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية بمجلس الشورى عن مشروع القانون ، وعلى ما انتهى إليه رأى مجلس الشورى فى شأنه ، وإستمعت إلى الإيضاحات التى أدلى بها السيد الدكتور وزير المالية وإلى الآراء المختلفة التى أبداهها السادة الأعضاء بشأن المشروع بقانون المعروض ، وفى ضوء ما تقدم جميعه أعدت اللجنة تقريرها فى هذا الشأن وتعرضه على النحو التالى :

أولاً : مقدمة :

شهد العالم تطبيق نظام الضرائب السلعية فى القرن الرابع عشر فى أسبانيا ثم بدأت بعض الدول فى تطبيقه فى القرن التاسع عشر ، كما دفعت المشاكل التى واجهت المانيا وفرنسا وإيطاليا عقب الحرب العالمية الأولى إلى التوسع فى فرض الضريبة على المبيعات ، وقد فرضت ٢٩ دولة «نه الضرائب قبل الحرب العالمية الثانية ثم انتشرت بعد ذلك فى مختلف دول العالم ، وقد تطورت الضريبة من ضريبة على الإنتاج إلى ضريبة على الإستهلاك ثم ضريبة على المبيعات حتى وصلت إلى ضريبة على القيمة المضافة ، وأصبح يطبقها الآن ٧٧ دولة فى العالم من الدول المتقدمة والنامية (منها دول أفريقية وأسيوية ودول المجموعة الأوروبية وأمريكا الجنوبية وبعض الدول العربية كالمغرب والجزائر وتونس ، وكانت آخر دولة أخذت بها هى الاتحاد السوفيتى حيث أخذت بالضريبة على المبيعات فى يناير ١٩٩١

وقد تباينت نسبة الضريبة على المبيعات فى العالم بين الدول التى

تطبق هذا النظام ، حيث تدرجت من : اليابان (٣ ٪) ، تاوان ، جواتيمالا ، نيكاراوا (٥ ٪) هايتى (٧ ٪) ، أمريكا الوسطى (٩ ٪) .

كما طبقت بعض الدول نسب مرتفعه تصل إلى : النرويج والنمسا (٢٠ ٪) وأرجواى (٢١ ٪) الدانمارك (٢٢ ٪) السويد (٢٣,٤٦ ٪) وإيرلندا وبريطانيا وساحل العاج والمجر (٢٥ ٪) ايسلندا (٢٦ ٪) .

هذا وتتوسع بعض الدول فى تطبيقها على جميع السلع والخدمات بينما تحدد الكثير من الدول أنواعا من السلع والخدمات تنطبق عليها هذه الضريبة .

يتضح مما تقدم أن ضريبة المبيعات تعد من أقدم أنواع الضرائب فى العالم وتقوم بدور أساسى فى الهياكل الضريبية الحالية فى مختلف دول العالم ، وبالرغم من إنتشار الضرائب على الدخل فى القرن العشرين إلا أن الضرائب على الإنتاج والمبيعات أصبحت تقف على قدم المساواة مع الضرائب على الدخل ، وهى تعتبر من الضرائب غير المباشرة وترتبط بمجموعة ضخمة من السلع تكاد تكون تقريبا جميع السلع عدا المعفاة من الضرائب .

وفى أحدث مراحلها تسمى بالضريبة على القيمة المضافة ، وقد إنتشرت الضرائب على القيمة المضافة المعمول بها فى فرنسا منذ أن وافقت دول السوق الأوروبية المشتركة على اعتبارها المستوى الأساسى للضرائب على المبيعات ، وهى تحصل من كل مؤسسة فى مختلف مراحل الإنتاج والتوزيع ولكنها تفرض فقط على القيمة المضافة للسلعة فى كل مرحلة .

أى أنها لا تفرض على القيمة الكلية للسلعة أو الخدمة .

ثانيا : الضرائب السلعية فى مصر :

أما فى مصر فقد بدأت الدولة فى فرض رسوم الإنتاج منذ عام ١٩٢١ ، عندما فرض رسم الإنتاج على الكحول ثم اتسع نطاق فرض هذه الرسوم بعد ذلك تباعا .

كما فرضت رسوم الإستهلاك على السلع المستوردة المفروضة على مثيلاتها رسوم الإنتاج وبعض الرسوم الأخرى ، وتقررت فروق أسعار مشابهة لرسوم الإنتاج وإتاوات على أجهزة التليفزيون المنتجة محليا إعتبارا من موازنة ٦٣ - ٦٤ ، وكانت ذات طبيعة مشابهة لرسوم الإنتاج .

كما فرضت ضريبة جهاد على بعض السلع التى كانت خاضعة أصلا لرسوم الإنتاج أو فروق الأسعار من أكتوبر ١٩٧٣

وكان من نتائج هذه الأوضاع أن تفرقت الأحكام التى تنظم رسوم الإنتاج والإستهلاك وقواعد تحصيلها ، وقد أدى ذلك إلى تباين الأسس والقواعد التى تحكم العديد من القواعد المنظمة لشئون هذه الرسوم .

لذلك رأى تجميع هذه الرسوم فى تشريع واحد أطلق عليه الضرائب على الإستهلاك ، فصدر القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضريبة على الإستهلاك والذى إستهدف تجميع كل هذه الرسوم فى ضريبة واحدة وأرفق به جدول يتضمن السلع - الخاضعة للرسوم المقررة وقتئذ .

وقد أدخل عليه العديد من التعديلات ، فصدر القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٢ معدلا لبعض أحكامه ، كما صدرت العديد من القرارات الجمهورية المعدلة للجدول الملحق به .

إلا أن التطبيق العملي للقانون الحالي لضريبة الاستهلاك أسفر عن وجود العديد من المشاكل والثغرات نعرض لأهمها فيما يلي .

١ - تعدد طرق حساب الضريبة على السلع فى نطاق القانون الحالى حيث أخذ بأكثر من معيار فى حسابها فأتخذت الوحدة كأساس لحساب الضريبة على بعض السلع (كالطن ، اللتر ، الوحدة إلخ) كما أتخذت نسبة من قيمة السلعة كأساس فى البعض الآخر .

٢ - وفى إطار النسب المفروضة على السلع فى ظل القانون الحالى سواء المستورد منها أو المنتج المحلى تباينت النسب وتعددت فتراوحت بين ٢ ٪ ، ٥٠ ٪ بالنسبة للمنتج المحلى ، كما تراوحت بالنسبة للسلع المستوردة بين ١,٩٥ ٪ ، ٣٢,٥ ٪ .

٣ - خضوع بعض السلع المنتجة محليا لفئات ضريبة أعلى من المستورد وكذا خضوع بعض المكونات المستوردة لفئات أعلى من السلعة تامة الصنع . الأمر الذى ترتب عليه خلق ظروف منافسة غير متكافئة لصالح السلع المستوردة .

٤ - يتسم نظام الرقابة المباشرة المطبق حاليا على كثير من التعقيدات التى ترفع المنتج إلى الاختلاف مع المصلحة باستمرار .

٥ - وجود إزدواج وتكرار فى دفع الضريبة ، حيث تدفع الضريبة على كل منتج يدخل

فى إنتاج السلعة النهائية كما تتحمل السلعة فى النهاية بالضريبة المفروضة .

٦ - إقتصار التصالح فى القانون الحالى على حالات التهرب من الضريبة فقط دون

المخالفات التى ترفع فيها الدعوى بمعرفة النيابة العامة وذلك رغم بساطتها وإمكانية تحقيقها بالنسبة لهذه الحالات .

٧ - آثار موضوع سحب السلعة ، حيث تعددت خطوات السحب من المخازن أو من

مكان الإنتاج ، إرتباكاً شديداً عند تحديد الواقعة المنشئة للضريبة مما أدى إلى شكوى المكلفين بأداء الضريبة من إستحقاقها عند كل عملية سحب وقبل إتمام عملية البيع .

٨ - عدم دقة توصيف السلع الخاضعة للضريبة نظراً لتباين وإختلاف الضريبة المحصلة

من سلعة لأخرى .

٩ - تسدد الضريبة وفقاً للقانون الحالى كل عشرة أيام ، ولا شك أن هذا الوضع يخلق

العديد من المشاكل والإجراءات التى تشغل كاهل الممول وتعقد معاملاته مع المصلحة .

وإذا كان التفكير فى ضريبة المبيعات فى مصر بدأ بالفعل منذ عام ١٩٧٧ ، إلا أن

الجهود الإيجابية قد تجلت وظهرت إلى الوجود منذ عام ١٩٨٧ ، حيث تم إعداد العديد من الدراسات

والبحوث بغية الوصول إلى تصور حول تطوير ضريبة الإستهلاك والأخذ بنظام ضريبة المبيعات كما حرصت الحكومة على الإستفادة من تجارب الدول التى سبقتنا فى هذا المجال بالقدر الذى يتلاءم والأوضاع الإجتماعية والإقتصادية السائدة بمصر ، ومنذ ذلك التاريخ وحتى الإنتهاء من إعداد مشروع قانون الضريبة العامة على المبيعات المعروضة كانت الحكومة حريصة كل الحرص على الوقوف على وجهات النظر المختلفة بشأنه ، خاصة التعرف على رأى أصحاب المصالح الحقيقية التى يرتبط نشاطها بالدرجة الأولى بتطبيق أحكام هذا المشروع بقانون وذلك كله حتى يأتى مستوعبا لكافة الأحكام التى يمكن أن تحقق الأهداف والآمال المعقودة عليه .

ولقد جاء المشروع بقانون المعروض مقدما حلويا لكثير من المشاكل التى واجهتنا فى تطبيق القانون الحالى للضريبة على الإستهلاك كما أضاف العديد من المزايا نعرض لأهمها فيما يلى :

١ - تحقيق تكافؤ الفرص بين مختلف السلع الخاضعة فى معاملتها ضرائبيا وذلك بسرئانها بنفس النسبة (١٠ ٪) على جميع المنتجات المصنعة سواء كانت محليا أو مستوردة ، مما أدى إلى تفادى المشاكل الحالية-الناجمة من عدم دقة توصيف السلع الخاضعة للضريبة .

٢ - تثبيت فئات ضريبة الإستهلاك الحالية بالنسبة لبعض السلع الهامة لمجموع المواطنين حيث ستظل كما هى بفئاتها دون تعديل أو زيادة مراعاة لاعتبارات إجتماعية ومالية (مثل الشاى - السكر - المياه الغازية) جدول (٢) المرفق بمشروع القانون المعروض .

٣ - توسيع القاعدة الضريبية مع تخفيض سعر الضريبة بالنسبة لمعظم السلع المنتجة بحيث تحقق الموارد المالية المرغوبة دون المساس بالسلع الأساسية المشار إليها فى بندها ، وذلك تحقيقاً لمبدأ العدالة الضريبية والإجتماعية .

٤ - تشجيع التصدير ، إذ أن نظام ضريبة المبيعات يسمح برد أية ضرائب على السلع إذا تم تصديرها للخارج وكذلك رد الضرائب التى تكون قد دفعت على مكوناتها .

٥ - حصول الحكومة على موارد مالية حقيقية لمواجهة تزايد النفقات العامة فى مجالات التعليم والصحة والإسكان المرافق العامة والبنية الإقتصادية الأساسية وغيرها ، بدلاً من التمويل بالعجز بكل ما يترتب عليه من آثار تضخمية ضارة بالإقتصاد القومى والمستهلك على حد سواء .

٦ - تبسيط نظام الضريبة مما يؤدي إلى إعفاء الممولين من أعباء كثيرة من الإجراءات وتسهيل تعاملهم مع المصلحة مما ينعكس بالتالى على زيادة الحصيلة الصافية للضريبة .

٧ - تسمح ضريبة المبيعات بخضم ما سبق تحصيله من ضريبة على المدخلات من الضريبة المستحقة على المبيعات وكذلك ما سبق سداداه أو حسابه من ضرائب على المدفوعات من المبيعات بهدف التخلص من ازدواج وتكرار الضريبة .

٨ - إعفاء صغار المنتجين والحرفيين والأسر المنتجة (حيث

أعتبرت كل أسرة على حدة منتج قائم بذاته) من خضوع منتجاتهم للضريبة تشجيعا لهذه الأنشطة وإزدهارها حيث تسرى ضريبة المبيعات على من بلغ وتجاوز إجمالى مبيعاتهم ٣٦ ألف جنيه .

٩ - تسدد الضريبة خلال الثلاثين يوما التالية لإنتهاء شهر المحاسبة وذلك من واقع الإقرار الشهري الذى يقدمه المكلف .

١٠ - الأخذ بنظام التحكيم لحل المنازعات التى تنشأ بين المكلف والمصلحة لما يتسم به هذا النظام من سرعة وفعالية فى حل المشاكل ولما يتيح من ضمانات كافية للمكلفين عند النظر إلى تظلماتهم :

١١ - يتيح نظام ضريبة المبيعات التصالح مع المخالفين والمتهربين من أداء الضريبة بدلا من اللجوء إلى التقاضى .

ثالثا - مشروع القانون المعروض :

لكل ما سبق عرضه ، تقدمت الحكومة بهذا المشروع بقانون متضمنا خمس مواد تقضى المادة الأولى منه بالعمل بأحكام القانون المرافق فى شأن الضريبة العامة على المبيعات وتقضى المادة الثانية منه بإلغاء قانون الضريبة على الإستهلاك رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ وكل ما يتعارض مع أحكامه كما تقضى المادة الثالثة بأن أحكام هذا القانون لا تخل بالإعفاءات المقررة بمقتضى الإتفاقيات المبرمة بين الحكومة المصرية والدول الأجنبية والمنظمات الدولية أو الإقليمية البترولية والتعدينية .

وتقضى المادة الرابعة بأن يصدر وزير المالية اللائحة التنفيذية لهذا القانون خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نشره .

أما المادة الخامسة فتختص بنشر القانون فى الجريدة الرسمية والعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

. ويتضمن مشروع قانون الضريبة العامة على المبيعات ثلاثة عشر بابا تنتظم أربع وخمسين مادة .

يتضمن الباب الأول أحكاما تهديدية وتعاريف للمصطلحات والمعانى الواردة فى مشروع القانون ومدلولاتها فى تطبيق أحكامه حيث عرف المقصود بكل من : الوزير ، رئيس المصلحة ، المصلحة الضريبية ، المكلف ، السلعة ، الخدمة ، البيع ، التصنيع ، المنتج الصناعى ، مورد الخدمة ، المستورد ، المسجل ، الفاتورة الضريبية الشهر ، السنة الميلادية ، تاجر الجملة ، تاجر التجزئة ، الضريبة الإضافية ، الضريبة على المدخلات ، السلع المعفاة ، ومراحل تطبيق الضريبة (المادة ١) .

ويختص الباب الثانى بالأحكام المنظمة بفرض الضريبة . واستحقاقها وسعرها والمكلف بآدائها والواقعة المنشئة للضريبة (المواد من المادة ٢ إلى المادة ١٠)

وينظم الباب الثالث القواعد الخاصة بتقدير القيمة الواجب الإقرار عنها والتى تتخذ أساسا لربط الضريبة سواء بالنسبة للسلع أو ما يؤدى من خدمات خاضعة للضريبة وذلك بالنسبة للمنتج المحلى أو المستورد (المواد من المادة ١١ إلى المادة ١٣) .

وينظم الباب الرابع الفواتير والإقرارات والإخطارات والدفاتر

والسجلات التى يتعين التزام المسجل بها عند بيع السلعة أو أداء الخدمة الخاضعة للضريبة
(المواد من المادة ١٤ إلى المادة ١٧) .

ويختص الباب الخامس بتنظيم أحكام التسجيل بمصلحة الضرائب على المبيعات
(المواد من المادة ١٨ إلى المادة ٢٢) .

ويتناول الباب السادس أحكام خصم الضريبة والإعفاء منها وردها (المواد من المادة
٢٣ إلى المادة ٣١) .

أما الباب السابع فيتضمن قواعد تحصيل الضريبة من المسجل إلى المصلحة وأسلوب
سدادها على المنتج المحلى والمستورد (المواد من المادة ٣٢ إلى المادة ٣٤) .

ويتضمن الباب الثامن قواعد التحكيم فى النزاعات القائمة بين المصلحة وصاحب الشأن
حول قيمة السلعة أو الخدمة أو نوعها أو كميتها أو مقدار الضريبة المستحقة عليها (المواد
من المادة ٣٥ إلى المادة ٣٨) .

ويتناول الباب التاسع الأحكام الخاصة بموظفى مصلحة الضرائب على المبيعات وواجباتهم
(المادتان ٣٩ و ٤٠) .

أما الباب العاشر فيحيل إلى اللاتحة التنفيذية طرق ونظم الرقابة اللازمة لتنفيذ أحكام
هذا القانون (مادة ٤١) .

ويتناول الباب الحادى عشر المخالفات والحالات التى تعتبر
فى حكم التهرب من الضريبة والتى يعاقب عليها المتهرب من الضريبة

وعقوباتها حيث حدد أنواع المخالفات والتهرب والعقوبات المقررة لكل من (المواد من المادة ٤٢ إلى المادة ٤٨) .

ويشتمل الباب الثانى عشر على أحكام انتقالية ، من أهم ما تضمنته سريان أحكام هذا القانون على السلع المبينة فى الجدول رقم (١) المرفق بمشروع القانون .

ويتضمن الباب الثالث عشر أحكاما عامة ، ومن أهم ما تضمنه أحكاما تتعلق بحظر التصرف فى السلع المعفاة من الضريبة أو إستعمالها فى غير الغرض الذى أعفيت من أجله خلال الخمس سنوات التالية للاعفاء .

كما تضمن هذا الباب أحكاما تقضى بجواز إسقاط الديون المستحقة للمصلحة فى الأحوال التى نص عليها القانون وتتضمن أيضا نصا يقضى بإستبدال عبارة مصلحة الضرائب على المبيعات أينما وردت فى القوانين والقرارات واللوائح المعمول بها بعبارة مصلحة الضرائب على الإستهلاك .

هذا وقد أرفق بمشروع القانون جدولان يتضمن الجدول الأول بيان بالسلع التى لم تعدل فئاتها عن الفئات المقررة بالجدول المرفق بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضريبة على الأستهلاك ويتضمن الجدول الثانى بيانا بالخدمات الخاضعة للضريبة على المبيعات مبينا نوع الخدمة ووحدة التحصيل وفئة الضريبة عليها .

وقد راعى مشروع القانون تلاقى كافة العيوب والمشاكل التى شابت تطبيق ضريبة الإستهلاك ومن أهمها :

١ - استحقاق ضريبة المبيعات عند إتمام واقعة البيع :

وساعد ذلك على حل المشاكل الحالية الناجمة عن إستحقاق ضريبة الإستهلاك فى بعض الحالات عند السحب من المخازن أو مكان الإنتاج حيث أحدث إرتباكاً شديداً عند تحديد الواقعة المنشئة للضريبة وأدى إلى شكوى المكلفين من إستحقاق الضريبة عند السحب وقبل إتمام عملية البيع .

كما تم إلغاء نظام مخازن الإيداع الذى أثار العديد من المشكلات والمصاعب فى التطبيق وذلك لعدم الحاجة إليه فى ظل نظام ضريبة المبيعات .

٢ - تسمح المبيعات للمكلفين بخضم الضريبة المدفوعة على مدخلاتهم من الضريبة المستحقة على مبيعاتهم ، وكذلك ما سبق سداده أو حسابه من ضريبة المردودات من المبيعات بهدف التخلص من إزدواج وتكرار الضريبة .

وهكذا يتخلص المنتجون الصناعيون من العبء الضريبي الناتج عن الإزدواج الضريبي حيث كانت المدخلات تحمل بالضريبة ثم يتحمل بها مرة أخرى المنتج النهائى .

٣ - تفرض ضريبة المبيعات على السلع المستوردة على نحو يحقق المنافسة العادلة مع المثلل المحلى بما يعمل على تنشيط وتشجيع التصنيع المحلى .

حيث أدى النظام الحالى إلى خلق ظروف منافسة غير متكافئة لصالح السلع المستوردة فى أغلب الأحيان .

٤ - تحقق ضريبة المبيعات المقترحة التدرج فى المعاملة الضريبية حسب أهمية السلعة
للمجموع المواطنين .

حيث تعفى السلع الغذائية الأساسية وخامات المعادن اللازمة للصناعة وبعض
السلع الضرورية .

٥ - تعمل ضريبة المبيعات على تحقيق تكافؤ الفرص بين مختلف السلع الخاضعة فى
معاملتها ضرائبيا :

وذلك عن طريق سريان الضريبة على جميع المنتجات المصنعة سواء كانت منتجة محليا أو
مستوردة .

ويؤدى ذلك إلى تلاشى المشاكل الحالية الناجمة عن عدم دقة توصيف السلع الخاضعة
للضريبة فعلا من خضوع بعض السلع دون الأخرى للضريبة .

٦ - سهولة الإجراءات وتبسيطها فى ظل ضريبة المبيعات وذلك عن طريق :

(١) الإقرار الضريبي وتوريد الضريبة :

يقوم المكلفون بتقديم إقرارات شهرية إلى المصلحة يحددون فيها قيمة الضريبة الواجبة
السداد ، وذلك بعد خصم ضريبة المبيعات التي تم تحميلها علي مدخلاتهم . ويقوم المكلف
بسداد هذه الضريبة إلى المصلحة وفقا لإقراره خلال الثلاثين يوما التالية لشهر المحاسبة

كما يضمن البساطة والسهولة على هذا النظام ويقضى على شكوى المولين من النظام الحالى الذى يقضى بوجود السداد كل عشرة أيام .

(ب) نظام الرقابة :

يتميز نظام الرقابة فى ظل ضريبة المبيعات بالفاعلية حيث يعتمد على نظام الفحص الدفترى لسجلات المكلف على فترات متباعدة .

وذلك بدلا من نظام الرقابة المباشرة المطبق حاليا الذى يتسم بكثير من التعقيدات .

(ج) نظام التحكيم :

يعتبر نظام التحكيم وسيلة فعالة لحل المنازعات بين المصلحة والسجلين لما يتسم به من سرية وعدالة وتخفان وطبيعة الضريبة غير المباشرة ولما يتيح من ضمانات كافية للمسجلين عند النظر فى تظلماتهم .

(د) نظام رد الضريبة :

يسمح نظام ضريبة المبيعات برد الضريبة على السلع إذا تم تصديرها للخارج .

(هـ) التصالح :

يتيح نظام ضريبة المبيعات للمخالفين والمتهريين من أداء الضريبة فرصة التصالح مع المصلحة بدلا من اللجوء إلى التقاضى .

رابعاً : التعديلات التي أجرتها اللجنة على مواد مشروع القانون :

١ - قامت اللجنة بتعديل المادة الرابعة من مشروع قانون الإصدار بحيث يصدر وزير المالية اللائحة التنفيذية لهذا القانون خلال شهر واحد من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، حتى يتواءم صدور هذه اللائحة مع تنفيذ أحكام قانون الضريبة على المبيعات .

٢ - قامت اللجنة بتعديل (مادة ١) من مشروع القانون وذلك بالنسبة لتعريف « البيع » حيث أضافت عبارة « ولو كان مستورداً » عقب كلمة « البائع » الواردة في هذا التعريف وذلك حتى يصبح هذا التعريف شاملاً ومحدداً .

٣ - أضافت اللجنة عبارة « وقت التصرف فيها » عقب عبارة « حوزة المسجل » الواردة في هذه المادة وذلك حتى لا يتم تحصيل الضريبة قبل تصريف السلع .

٤ - قامت اللجنة بتعديل المادة (١٣) لتصبح على النحو التالي : « تضاف قيمة الضريبة إلى سعر السلع أو الخدمات بما في ذلك السلع والخدمات المسعرة جبرياً والمحددة الربح » .

ويجوز تعديل أسعار العقود المبرمة بين مكلفين أو بين أطراف أحدهما مكلف والسارية وقت فرض الضريبة أو عند تعديل فئاتها بذات قيمة عبء الضريبة أو تعديلها لاستقرار أوضاع الموردين ، وحالة السوق والتعاقدات التي تتم فيه وعدم تعرض أحد أطراف العقود لخسارة تفوق قدراته .

٥ - قامت اللجنة بتعديل المادة (١٥) بحيث تصبح مدة الاحتفاظ بالسجلات وصور الفواتير المشار إليها في المادة السابقة عليها ثلاث سنوات بدلا من خمس سنوات . وذلك من قبيل التيسير على الممول .

٦ - عدلت اللجنة مادة (١٧) لتصبح على النحو التالي :

« للمصلحة تعديل الإقرار المنصوص عليه في المادة السابقة ويخطر المسجل بخطاب موصى عليه يعلم الوصول خلال ستين يوماً من تاريخ تسليمه الإقرار للمصلحة .

وللمسجل أن يتظلم لرئيس المصلحة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسليم الإخطار ، فإذا رفض التظلم أو لم يبت فيه خلال خمسة عشر يوماً ، لصاحب الشأن أن يطلب إحالة النزاع إلى التحكيم المنصوص عليه في هذا القانون خلال الخمسة عشر يوماً التالية .

وفي جميع الأحوال يجوز مد هذه المدد بقرار من الوزير ويعتبر تقدير المصلحة نهائياً إذا لم يقدم التظلم أو يطلب إحالة النزاع للتحكيم خلال المواعيد المشار إليها .

وقد راعت اللجنة في هذا التعديل تحقيق مصلحة المكلف بتحديد وقت للمصلحة للاعتراض على الإقرار وتعديله وكذلك بمنحه مدة أطول للتظلم من المدد المقررة بالمادة قبل التعديل .

٧ - إنتهت اللجنة إلى تعديل (مادة ٢٣) وذلك بإضافة عبارة « وكذلك الضريبة السابق تحميلها على السلع المبيعة بمعرفة المسجل في كل مرحلة من مراحل توزيعها » وذلك عقب عبارة « على

مدخلاته « الواردة فى الفقرة الأولى من هذه المادة » وذلك حتى يأتى النص أكثر وضوحاً واتساقاً ، واللجنة فى هذا الشأن تتفق تماماً مع ما إنتهى إليه رأى مجلس الشورى حول هذه المادة .

٨ - تم تعديل (مادة ٢٩) لتصبح على النحو التالى « تعفى من الضريبة كافة السلع والمعدات والأجهزة والخدمات اللازمة للدفاع والأمن وكذلك الحامات ومستلزمات الإنتاج والأجزاء الداخلة فى تصنيعها » . وذلك إحكاماً للصياغة .

٩ - قامت اللجنة بتعديل (مادة ٣٢) وذلك بإضافة عبارة « فى مرحلة الإفراج عنها فى الجمارك ، عقب عبارة « السلع المستوردة » الواردة فى الفقرة الثانية من هذه المادة وذلك بهدف إحكام وضبط الصياغة .

١٠ - عدلت اللجنة (مادة ٣٣) بإستبدال عبارة « وتحدد اللائحة التنفيذية ماهية هذه الخدمات » بعبارة « ويصدر لتحديد هذه الخدمات قرار من الوزير » ، حتى يناط باللائحة التنفيذية أمر تحديد هذه الخدمات .

١١ - قامت اللجنة بتعديل (مادة ٤٢) بإستبدال كلمة « لائحته » بكلمة « قراراته » الواردة بهذه المادة كما قامت بتعديل بند (١) السوارد من هذه المادة ليصبح على النحو التالى :

(١) « التأخر فى تقديم الإقرار وأداء الضريبة عن المدد المحددة فى المادة ١٦ من هذا القانون بما لا يجاوز ثلاثين يوماً .

وذلك ضبطاً للصياغة ولكي يتسق هذا النص مع نص المادة (١٦) من هذا القانون .

١٢ - عدلت اللجنة (مادة ٤٨) وذلك على النحو التالي :

« يخصص الوزير حصيلة التعويضات وقيم الأشياء المصادرة لتطوير أنظمة العمل في الجهاز المنوط به إدارة وتحصيل هذه الضريبة » .

وذلك تقديراً من اللجنة للجهود المبذولة في هذا المجال وتهينة المناخ المناسب للإطلاق نحو تحقيق الأهداف المنشودة .

خامساً: التعديلات التي إنتهى إليها رأي مجلس الشورى ورأى اللجنة بشأنها:

١ - تم تعديل (مادة ١٣) لتصبح على النحو التالي :

« تضاف قيمة الضريبة إلى سعر السلع أو الخدمات بما في ذلك السلع والخدمات المسعرة جبراً والمحددة الريح » .

وقد إتفقت اللجنة مع ما انتهى إليه رأي مجلس الشورى حول هذه المادة إلا أن اللجنة أضافت تعديلاً آخر على النحو الوارد بالجدول المرفق وعلى النحو الذي أوضحت تحت عنوان « التعديلات التي أجرتها اللجنة على مواد مشروع القانون » .

٢ - تم تعديل (مادة ٢٣) وذلك بإضافة عبارة « وكذلك الضريبة السابق تحميلها على السلع المبعة بمعرفة المسجل في كل مرحلة من مراحل توزيعها » .

وذلك عقب عبارة « على مدخلاته » الواردة بهذه المادة .

وقد إتفقت اللجنة مع ما إنتهى إليه رأى مجلس الشورى تماماً وأخذت بهذا التعديل .

٣ - تم تعديل (مادة ٤٨) وذلك على النحو التالى :

« يخصص الوزير نسبة لا تتجاوز ٥٠ ٪ من حصيلته التعويضات وقيم الأشياء المصادرة وتوزع وفقاً للقواعد والشروط التى يصدر بها قرار من الوزير وذلك لتحسين أداء الخدمة وتوفير الخدمات الإجتماعية والرياضية الخاصة بالعاملين بالمصلحة » .

ولم تأخذ اللجنة بهذا التعديل ، بل قامت بتعديل هذا النص على النحو الوارد بالجدول المرفق والموضح بتقرير اللجنة تحت عنوان « التعديلات التى أجرتها اللجنة على مواد مشروع القانون » .

٤ - قام مجلس الشورى بإضافة بند (٨) إلى جدول رقم (١) المرفق بمشروع القانون « الدواء والمستلزمات الطبية المحلية والمستوردة » وأخضعته لذات الأسعار المعمول بها حالياً وفقاً للقانون ١٣٣ لسنة ١٩٨١ ولم تأخذ بهذه الإضافة ، بل أوصت بعدم المساس بأسعار الدواء بإعتباره يغطى إحتياجات قطاع كبير من المواطنين فى أشد الحاجة للرعاية .

سادساً : خاتمة التقرير :

أما وقد إنتهت اللجنة من العرض المتقدم مستهدفة إعطاء صورة واضحة ومبسطة عن تطوير نظام الضرائب السلعية فى العالم وإنعكاسه

فى جمهورية مصر العربية واستعراض مشروع القانون المعروض بكل أبعاده ومقوماته ،
وتسجيل التعديلات التى ارتأتها اللجنة وكذلك التعديلات التى انتهى إليها رأى مجلس
الشورى ورأى اللجنة بشأنها .

فإنها تورد التوصيات التالية :

١ - توصى اللجنة بضرورة تشكيل لجنة لوضع اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة العامة
على المبيعات ، يكون ممثلاً فيها أصحاب المصالح الحقيقية وممثلين عن الأجهزة المعنية وعن
قطاع الأعمال العام واتحادات الغرف التجارية ، حتى تأتى اللائحة التنفيذية محققة للأهداف
المرجوة من مشروع القانون المعروض .

٢ - وبالنسبة لمراحل تطبيق الضريبة ، فإن اللجنة توصى بعدم الإنتقال من مرحلة لأخرى
إلا بعد إجراء الدراسات الموضوعية اللازمة ودراسة وضع السوق بحيث يكون المناخ مهيئاً
ومحسوباً لمثل هذا التطبيق المرحلى .

٣ - ضرورة تضمين اللائحة التنفيذية شرحاً وافياً لعبارة « أغراض خاصة وشخصية »
الواردة فى (مادة ٦) من مشروع القانون المعروض حتى لا يشوب تطبيق هذا النص أى لبس
أو غموض .

٤ - تشيد اللجنة بإتجاه الحكومة نحو عدم إخضاع الأدوية والمستلزمات الطبية المحلية
والمستوردة لضريبة المبيعات ، وتؤكد اللجنة على عدم المساس بأسعارها ، لذلك لم توافق
اللجنة على التعديل المقترح من مجلس الشورى فى هذا الصدد .

٥ - توصى اللجنة بتشكيل لجنة استشارية مستمرة للرجوع إليها فى أية مشاكل تعترض تطبيق هذا القانون ، على أن يكون من بين أعضائها الإتحادات والأجهزة المنوط بها تنفيذ هذا القانون .

واللجنة تقديراً منها للأهداف التى ينشدها مشروع القانون المعروض توافق عليه ، وترجو المجلس الموقر الموافقة عليه معدلاً الصيغة المرفقة .

(ليس اللجنة)

(توفيق عبده إسماعيل)

مذكرة إيضاحية

لقرار رئيس الجمهورية

بمشرع قانون

بفرض الضريبة العامة على المبيعات

عرفت مصر الضرائب السلعية (غير المباشرة) بخلاف الضريبة الجمركية منذ العشرينات من خلال رسوم الإنتاج ورسوم الإستهلاك وفروق الأسعار والإتاوات وضريبة الجهاد التي كانت مفروضة على بعض السلع مثل الأذخنة والخمور والبن وورق اللعب والكبريت وغيرها .

ونظراً لتعدد القوانين والمراسيم والقرارات التي صدرت بإخضاع بعض السلع للضرائب والرسوم المشار إليها ، فقد كان ضرورياً إحداث تطوير جذري لهذه النوعية من الضرائب لتتماشى مع المتغيرات الإقتصادية المعاصرة .

ولقد بدأ التفكير فى إدخال ضريبة المبيعات فى مصر عام ١٩٧٧ إلا أنه رُوى تطبيق الضريبة على مراحل متدرجة بدأت بضريبة الإستهلاك على عدد محدود من السلع حيث صدر القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضريبة على الإستهلاك المعمول به حالياً والذي أدخلت عليه وعلى الجداول المرافقة له عديد من التعديلات .

إلا أن التطبيق العملى للقانون الحالى لضريبة الإستهلاك الصادر عام ١٩٨١ أسفر عن وجود بعض مشاكل فى التطبيق نتج عنها إختلافات فى وجهات النظر بين المولين ومصلحة الضرائب على الإستهلاك .

وعلاجاً لمشاكل التطبيق ولتطوير النظام القائم ، فقد كان من الطبيعى التحرك نحو فرض ضريبة عامة على المبيعات وهو ما يتفق مع الإنجاء المتزايد لفرض هذه الضريبة فى جميع أنحاء العالم المتقدم والنامى حيث طبقت الضريبة حتى الآن فى أكثر من ٧٥ دولة .

ولقد تم العديد من الدراسات المتأنية للوصول إلى المتصور المطروح للضريبة ، وتمت الاستعانة بالعديد من الدراسات وآراء الخبراء العالميين الذين حضروا إلى مصر لهذا الغرض كما أجرى العديد من الدراسات لتجارب الدول التى سبقتنا فى هذا المجال للإستفادة من هذه التجارب بالقدر الذى يتلاءم والأوضاع الإقتصادية والإجتماعية السائدة فى مصر .

وتستهدف الضريبة العامة على المبيعات تحقيق عدة أهداف أهمها ما يلى :

١ - تحقيق التوزيع العادل لعبء الضريبة ، بما يعمل على تحقيق العدالة الإجتماعية بتقرير بعض الإعفاءات بالنسبة للسلع الضرورية والأساسية رعاية لذوى الدخل المحدودة .

٢ - حصول الحكومة على موارد حقيقية لمواجهة تزايد النفقات العامة فى مجالات التعليم والصحة والإسكان والمرافق العامة والمرافق

الاقتصادية الأساسية وغيرها بدلا من التمويل بالعجز بكل ما يترتب عليه من آثار تضخمية ضارة بالاقتصاد القومى .

٣ - تعمل الضريبة على ضبط الإستهلاك مما يؤدي إلى تخصيص أفضل للموارد بفرضها على السلع غير الضرورية وغير الأساسية .

٤ - تشجيع الصادرات عن طريق اخضاعها للضريبة بسعر صفر حتى تزيد القدرة التنافسية للصادرات السلعية الصناعية والصادرات الخدمية فى السوق الخارجية .

٥ - تبسيط نظام الضريبة مما يؤدي إلى إعفاء المكلفين من أعباء كثيرة من الإجراءات وتسهيل تعاملهم مع المصلحة مما ينعكس بالتالى على زيادة الحصيلة الصافية للضريبة .

٦ - تعمل الضريبة على تشجيع وتنشيط الصناعة الوطنية بمنح الازدواج الضريبي عن طريق خصم الضريبة على مدخلات الإنتاج .

وتحل ضريبة المبيعات محل ضريبة الإستهلاك الحالية ، لما أسفر عنه تطبيق هذه الضريبة الأخيرة من مشكلات .

غير أنه مراعاة لإعتبارات إجتماعية وأخرى مالية ، رأى الإبقاء على عدد محدود من السلع ظل خاضعاً لفئات ضريبة الإستهلاك الحالية دون زيادة ، وهى السلع الواردة بالجدول رقم (١) المرفق .

كما راعى مشروع قانون الضريبة على المبيعات تلافى كافة العيوب والمشاكل التى شابت تطبيق ضريبة الإستهلاك .

١ - استحقاق ضريبة المبيعات عند إتمام واقعة البيع :

ويساعد ذلك على حل المشاكل الحالية الناجمة عن استحقاق ضريبة الإستهلاك فى بعض الحالات عند السحب من المخازن أو مكان الإنتاج حيث أحدث ارتباكاً شديداً عند تحديد الواقعة المنشئة للضريبة وأدى إلى شكوى المكلفين من استحقاق الضريبة عند السحب وقبل إتمام عملية البيع .

كما تم إلغاء نظام مخازن الإيداع الذى أثار العديد من المشكلات والمصاعب فى التطبيق وذلك لعدم الحاجة إليه فى ظل نظام ضريبة المبيعات .

٢ - تسمح ضريبة المبيعات للمكلفين بخصم الضريبة المدفوعة على مدخلاتهم من الضريبة المستحقة على مبيعاتهم .

وهكذا يتخلص المنتجون الصناعيون من عبء الضريبة الناتج عن الإزدواج الضريبي حيث كانت المدخلات تحمل بالضريبة ثم يتحمل بها مرة أخرى المنتج النهائى .

٣ - تفرض ضريبة المبيعات على السلع المستوردة على نحو يحقق المنافسة العادلة مع المثلل المحلى بما يعمل على تنشيط وتشجيع التصنيع المحلى .

حيث أدى النظام الحالى إلى خلق ظروف منافسة غير متكافئة لصالح السلع المستوردة فى أغلب الأحيان .

٤ - تحقق ضريبة المبيعات المقترحة التدرج فى المعاملة الضريبية حسب أهمية السلعة لجمهور المواطنين .

حيث تعفى السلع الغذائية الأساسية وخامات المعادن اللازمة للصناعة وبعض السلع الضرورية ، وتتدرج الضريبة فى الارتفاع كلما كانت السلعة كمالية .

٥ - تعمل ضريبة المبيعات على تحقيق تكافؤ الفرص بين مختلف السلع الخاضعة فى معاملتها ضريبياً :

وذلك عن طريق سريان الضريبة على جميع المنتجات المصنعة سواء كانت منتجة محلياً أو مستوردة .

ويؤدى ذلك إلى تلاشى المشاكل الحالية الناجمة عن عدم دقة توصيف السلع الخاضعة للضريبة فضلاً عن خضوع بعض السلع دون الأخرى للضريبة .

٦ - سهولة الإجراءات وتبسيطها فى ظل ضريبة المبيعات وذلك عن طريق :

(١) الإقرار الضريبى وتوريد الضريبة :

يقوم المكلفون بتقديم إقرارات شهرية إلى المصلحة يحددون فيها قيمة الضريبة الواجبة السداد ، وذلك بعد خصم ضريبة المبيعات التى تم تحميلها على مدخلاتهم ، ويقوم المكلف بسداد هذه الضريبة إلى المصلحة وفقاً لإقراره خلال الثلاثين يوماً التالية لشهر المحاسبة مما يضمنى البساطة والسهولة على هذا النظام ويقضى على شكوى الممولين من النظام الحالى الذى يقضى بوجود السداد كل عشرة أيام .

(ب) نظام الرقابة :

يتميز نظام الرقابة فى ظل ضريبة المبيعات بالفاعلية حيث يعتمد على نظام الفحص الدفترى لسجلات المكلف على فترات متباعدة .

وذلك بدلا من نظام الرقابة المباشرة المطبق حالياً الذى يتسم بكثير من التعقيدات .

(ج) نظام التحكيم :

يعتبر نظام التحكيم وسيلة فعالة لحل المنازعات بين المصلحة والمسجلين لما يتسم به من سرية وعدالة تتفقان وطبيعة الضريبة غير المباشرة ولما يتيح من ضمانات كافية للمسجلين عند النظر فى تظلماتهم .

(د) نظام رد الضريبة :

يسمح نظام ضريبة المبيعات برد الضريبة على السلع إذا تم تصديرها للخارج .

(هـ) التصالح :

يتيح نظام ضريبة المبيعات للمخالفين والمتهربين من أداء الضريبة فرصة التصالح مع المصلحة بدلا من اللجوء إلى التقاضى .

وقد أعدت وزارة المالية مشروع قرار رئيس الجمهورية بمشروع قانون بإصدار الضريبة العامة على المبيعات وقد نص فى مادته الأولى على أن يعمل بأحكام القانون المرافق فى شأن الضريبة العامة على المبيعات كما نص فى مادته الثانية على إلغاء قانون الضريبة على الاستهلاك الصادر بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ كما ألغى كل ما يتعارض مع أحكام هذا القانون .

كما نصت المادة الثالثة على أنه لا تخل أحكام هذا القانون بالإعفاءات المقررة بمقتضى الاتفاقيات المبرمة بين الحكومة المصرية والدول الأجنبية والمنظمات الدولية أو الإقليمية أو الجهات الأجنبية أو الاتفاقيات البترولية والتعدنية .

ونصت المادة الرابعة بأن يصدر وزير المالية اللائحة التنفيذية لهذا القانون خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

ونصت المادة الخامسة على أن ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

وقد اشتمل مشروع قانون الضريبة العامة على المبيعات على ثلاثة عشر بابا على النحو التالى :

الباب الاول : أحكام تمهيدية .

الباب الثانى : فرض الضريبة واستحقاقها .

الباب الثالث : تقديرات القيمة .

الباب الرابع : الفواتير والإقرارات والإخطارات والدفاتر والسجلات .

الباب الخامس : التسجيل .

الباب السادس : خصم الضريبة والإعفاء منها وردها .

الباب السابع : تحصيل الضريبة .

الباب الثامن : التحكيم .

الباب التاسع : موظفو المصلحة وواجباتهم .

الباب العاشر : الرقابة .

الباب الحادي عشر : المخالفات والتهرب من الضريبة وعقوباتها .

الباب الثاني عشر : أحكام انتقالية .

الباب الثالث عشر : أحكام عامة .

ويتضمن الباب الأول « الأحكام التمهيدية » وتعريف لبعض الكلمات والمصطلحات الواردة في مشروع القانون وتحديد مدلول كل منها في تطبيق أحكامه بغية الوصول لفهم موحد لهذه المصطلحات .

ويتضمن الباب الثاني الأحكام المنظمة لفرض الضريبة وسعرها والمكلفين بتحصيلها وتوريدها والتزاماتهم ، وحالات استحقاق الضريبة وحالات عدم الاستحقاق ، والمعاملة الضريبية لسلع وخدمات مشروعات المناطق والمدن الحرة والأسواق الحرة وذلك في المواد من (٢ - ١٠) .

ويتضمن الباب الثالث القواعد الخاصة بتقدير القيمة التي تتخذ أساسا لربط الضريبة على السلع والخدمات الخاضعة للضريبة وذلك في المواد من (١١ - ١٣) .

وينظم الباب الرابع القوائم والإخطارات والدفاتر والسجلات التى يتطلب العمل بأحكام هذا القانون الالتزام بإمسائها وإصدارها وتداولها ، وكذلك الإقرارات وموعد تقديمها وحق المصلحة فى تعديلها والتظلم منها وذلك فى المواد من (١٤ - ١٧) .

ويتضمن الباب الخامس أحكام التسجيل وتحديد الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المكلفين بتسجيل أنفسهم والتسجيل الاختيارى وضرورة الإخطار بالتغييرات التى تحدث على بيانات التسجيل ، وإلغاء التسجيل وذلك فى المواد من (١٨ - ٢٢) .

ويتضمن الباب السادس خصم الضريبة والإعفاء منها وذلك بأن يخصم من الضريبة المستعقة على قيمة مبيعاته من السلع ما سبق سداده أو حسابه من ضريبة على المردودات من مبيعاته وما سبق تحميله من هذه الضريبة على مدخلاته حيث يتخلص المسجل من العبء الضريبى الناتج عن الازدواج الضريبى وذلك فى المادة (٢٣) من مشروع القانون .

ويتضمن أيضا حالات الإعفاء الوجوبية والجوازية من الضريبة وذلك فى المواد من (٢٤ - ٣٠) .

وتشجعا لعمليات التصدير وحتى يمكن للإنتاج المحلى أن ينافس الإنتاج الأجنبى المشيل فى السوق العالمى فقد حددت المادة (٣١) من المشروع حالات رد الضريبة السابق تحصيلها على السلع إذا تم تصديرها للخارج وكذلك الضريبة التى حصلت بطريق الخطأ وفقا للشروط والحدود والأوضاع التى تحددها اللائحة التنفيذية .

ويتناول الباب السابع الأحكام الخاصة بتحصيل الضريبة على السلع والخدمات الخاضعة لها وتوريدها للمصلحة وذلك فى المواعيد المقررة فى المواد من (٣٢ - ٣٤) .

ويختص الباب الثامن بالتحكيم وذلك حرصا على إعطاء المسجل فرصة الطعن فى تقديرات المصلحة حول قيمة الخدمة أو السلعة أو نوعها أو كميتها أو مقدار الضريبة المستحقة عليها ، حيث استحدث مشروع القانون نظام التحكيم وموجبه يحق للمسجل طلب إحالة الخلاف أو النزاع إلى التحكيم وذلك وفقا للضوابط والشروط الواردة بالمواد من (٣٥ - ٣٨) .

ذلك أن نظام التحكيم يعتبر وسيلة فعالة لحل المنازعات التى تنشأ بين المصلحة والمسجلين لما يتسم به من سرعة وعدالة تتفقان وطبيعة الضريبة غير المباشرة ، ولما يتيح من ضمانات كافية للمسجلين عند النظر فى تظلماتهم .

ويتضمن الباب التاسع الأحكام الخاصة « بموظفى المصلحة وواجباتهم » وذلك فى المواد من (٣٩ - ٤٠) .

ويتضمن الباب العاشر « الرقابة » حيث نصت المادة (٤١) من مشروع القانون على أن تحدد اللائحة التنفيذية طرق ونظم الرقابة المناسبة للتحقق من تنفيذ أحكام هذا القانون .
كما تضمن الباب الحادى عشر أحكام « المخالفات والتهرب من الضريبة وعقوباته » حيث تناول :

حالات المخالفات وعقوباتها وذلك فى المادة (٤٢) حيث تضمنت تلك المادة بياناً بالفراغات وصور المخالفات المعاقب عليها .

كما أجازت المادة (٤٣) للوزير أو من ينيبه التصالح فى المخالفات وفقا للأحكام الواردة بالمادة .

حالات التهرب من الضريبة وعقوباته حيث تضمن كافة الأحكام الخاصة بالتهرب من الضريبة وصورة عقوباته وإجراءات رفع الدعوى العمومية والأحكام الخاصة بالتصالح وذلك فى المواد من (٤٤ - ٤٨) .

كما تناول الباب الثانى عشر « أحكام انتقالية » لتنظيم بعض الأحكام التى تختص بها السلع المبينة فى الجدول رقم (١) المرافق لمشروع القانون وذلك فى المادة (٤٩) .

وتناول الباب الثالث عشر « أحكاما عامة » وتتضمن فى المادة (٥٠) الأحكام المتعلقة بحظر التصرف فى السلع المعفاة أو استعمالها فى غير الغرض التى أعفيت من أجله . وتضمنت المادة (٥١) أحكاما وكيفية التصرف فى المضبوطات التى تضبط بالمخالفة لأحكام هذا القانون .

كما نصت المادة (٥٢) على أن مصلحة الجمارك هى التى تقوم بتطبيق أحكام المخالفات والتهرب المنصوص عليها فى هذا القانون بالنسبة للسلع المستوردة التى لم يتم الإفراج عنها من الجمارك .

كما أن المادة (٥٣) أجازت للمصلحة الحق فى إسقاط الدين المستحقة لها وذلك فى أحوال وزدت بالمادة المذكورة على سبيل الحصر وتختص بالإسقاط لجان يصدر بتشكيلها قرار من الوزير .

كما نصت المادة (٥٤) على أن يستبدل بعبارة مصلحة الضرائب على الاستهلاك أينما وردت فى القوانين والقرارات واللوائح المعمول بها عبارة مصلحة الضرائب على المبيعات .

وتتشرف وزارة المالية بعرض مشروع القانون المرافق وذلك للتفضل فى حالة الموافقة إحالته للهيئة التشريعية .

تحريرا فى ١٧ / ٤ / ١٩٩١

وزير المالية

دكتور / محمد أحمد الرزاز

ملحق

تقرير مجلس الشورى

عن مشروع قانون بإصدار قانون

الضريبة العامة على المبيعات

تقرير اللجنة المشتركة

من لجنة الشؤون المالية والاقتصادية

ومكتب لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية

بشأن

مشروع قانون بإصدار قانون الضريبة العامة على المبيعات

أحال السيد رئيس الجمهورية إلى مجلس الشورى مشروع قانون بإصدار قانون الضريبة العامة على المبيعات ، وذلك لأخذ الرأى فيه إعمالاً لحكم المادة ١٩٥ من الدستور .

بتاريخ ٢٠ / ٤ / ١٩٩١ أحال السيد الأستاذ الدكتور رئيس المجلس مشروع القانون إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية وهيئة مكتب الشؤون الدستورية والتشريعية لدراسة وإعداد تقرير عنه يعرض على المجلس .

وقد اجتمعت اللجنة لهذا الغرض فى الساعة العاشرة من صباح يوم الأحد ٢١ / ٤ / ١٩٩١ ، وحضرها من مكتب لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية كل من الأستاذ المستشار / يوسف نصار والأستاذ المستشار / عبد الرحمن فرج محسن والأستاذة الدكتورة / سميحة القليوبى ولأهمية الموضوع فقد شارك فى اجتماع اللجنة بعض السادة أعضاء المجلس من اللجان النوعية الأخرى . كما حضر الأستاذ الدكتور / عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء ، والأستاذ الدكتور / كمال الجنزورى نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط ، والأستاذ الدكتور / عاطف محمد عبيد وزير شئون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الإدارية والأستاذ الدكتور / محمد أحمد الرزاز وزير المالية .

وقد استمعت اللجنة إلى ماقدموه من إيضاحات حول أسباب تقدم الحكومة بمشروع القانون المعروض .

كما استعرضت اللجنة نصوص القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضريبة على الاستهلاك .

وبعد المناقشة تورد اللجنة تقريرها فيما يلي :

عرفت مصر الضرائب السلعية (غير المباشرة) بخلاف الضريبة الجمركية منذ العشرينات من خلال رسوم الإنتاج ورسوم الاستهلاك وفروق الأسعار والإتاوات وضريبة الجهاد التي كانت مفروضة على بعض السلع مثل الأذخنة والخمور والبن وورق اللعب والكبريت وغيرها .

ونظراً لتعدد القوانين والمراسيم والقرارات التي صدرت بإخضاع بعض السلع للضرائب والرسوم المشار إليها ، فقد كان ضروريا إحداث تطوير جلى لهذه النوعية من الضرائب لتتماشى مع المتغيرات الاقتصادية المعاصرة .

ولقد بدأ التفكير فى إدخال ضريبة المبيعات فى مصر عام ١٩٧٧ إلا أنه روى تطبيق الضريبة على مراحل متدرجة بدأت بضريبة الاستهلاك على عدد محدود من السلع حيث صدر القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضريبة على الاستهلاك المعمول به حاليا والذي أدخلت عليه وعلى الجداول المرافقة له عديد من التعديلات .

إلا أن التطبيق العملى للقانون الحالى لضريبة الاستهلاك الصادر عام ١٩٨١ أسفر عن وجود بعض مشاكل فى التطبيق نتج عنها اختلافات فى وجهات النظر بين الممولين ومصلحة الضرائب على الاستهلاك .

وعلاجا لمشاكل التطبيق ولتطوير النظام القائم ، فقد كان من الطبيعى التحرك نحو فرض ضريبة عامة على المبيعات وهو ما يتفق مع الاتجاه المتزايد لفرض هذه الضريبة فى جميع أنحاء العالم المتقدم منها الاتحاد السوفيتى مؤخراً والعالم النامى حيث طبقت الضريبة حتى الآن فى أكثر من ٧٥ دولة أغلبها دول نامية تمر بطروف اقتصادية تشبه الظروف التى يمر بها الاقتصاد القومى المصرى كما أن من بينها دول عربية مثل تونس والمغرب .

ولقد تم العديد من الدراسات المتأنية للوصول إلى التصور المطروح للضريبة ، و تمت الاستعانة بالعديد من الدراسات وآراء الخبراء العالميين الذين حضروا إلى مصر لهذا الغرض كما أجرى العديد من الدراسات لتجارب الدول التي سبقتنا في هذا المجال للاستفادة من هذه التجارب بالقدر الذي يتلائم والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة في مصر .

وتستهدف الضريبة العامة على المبيعات تحقيق عدة أهداف أهمها :

١ - تحقيق التوزيع العادل لعبء الضريبة ، بما يعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية بتقرير بعض الإعفاءات بالنسبة للسلع الضرورية والأساسية رعاية لذوى الدخل المحدودة ، ولذلك فإن الضريبة لا تطبق على السلع الزراعية والحامات الضرورية للإنتاج وكذلك السلع الأساسية ذات الأهمية البالغة بالنسبة للمواطنين .

٢ - حصول الحكومة على موارد مالية حقيقية لمواجهة تزايد النفقات العامة في مجالات التعليم والصحة والإسكان والمرافق العامة والمرافق الاقتصادية الأساسية وغيرها بدلا من التمويل بالعجز بكل ما يترتب عليه من آثار تضخمية ضارة بالاقتصاد القومى .

٣ - تعمل الضريبة على ضبط الاستهلاك مما يؤدي إلى تخصيص أفضل للموارد بفرضها على السلع غير الضرورية وغير الأساسية .

٤ - تشجيع الصادرات عن طريق إخضاعها للضريبة بسعر صفر حتى تزيد القدرة التنافسية للصادرات السلعية الصناعية والصادرات الخدمية في السوق الخارجية .

٥ - تبسيط نظام الضريبة مما يؤدي إلى إعفاء المكلفين من أعباء كثير من الإجراءات وتسهيل تعاملهم مع المصلحة مما ينعكس بالتالى على زيادة الحصيلة الصافية للضريبة .

٦ - تعمل الضريبة على تشجيع وتنشيط الصناعة الوطنية بمنع الازدواج الضريبي عن طريق خصم الضريبة على مدخلات الإنتاج .

وتحمل ضريبة المبيعات محل ضريبة الاستهلاك الحالية ، لما أسفر عنه تطبيق هذه الضريبة الأخيرة من مشكلات .

غير أنه مراعاة لاعتبارات اجتماعية وأخرى مالية ، رؤى الإبقاء على عدد محدود من السلع ظل خاضعا لفئات ضريبة الاستهلاك الحالية دون زيادة ، وهي السلع الواردة بالجدول رقم (١) المرافق .

كما راعى مشروع قانون الضريبة على المبيعات تلافى كافة العيوب والمشاكل التى شابت تطبيق ضريبة الاستهلاك .

وعلى سبيل المثال نذكر ما يأتى :

١ - تحديد الوقائع المنشئة للضريبة تحديدا دقيقاً يجعلها تفرض على البيع الفعلى للسلعة أو الخدمة ، فى حين كانت تفرض طبقا لقانون ضريبة الاستهلاك عند تمام إنتاج السلعة ، سواء بيعت أم لا . الأمر الذى اقتضى إلغاء نظام مخازن الإيداع والذى كثيراً ما سبب مشكلات وحمل المنتج أعباء مالية قبل أن تتاح له فرصة بيع منتجاته .

٢ - تسمح ضريبة المبيعات للمكلفين بخخص الضريبة المستحقة على مبيعاتهم .

٣ - تفرض ضريبة المبيعات على السلع المستوردة على نحو يحقق المنافسة العادلة ، مع توفير قدر كبير من الحماية للإنتاج المحلى .

٤ - تحقق ضريبة المبيعات المقترحة التدرج فى المعاملة الضريبية حسب أهمية السلع لمجموع المواطنين .

٥ - تتسم الضريبة الجديدة بقدر كبير من البساطة فى الإجراءات .

٦ - كذلك يتسم مشروع القانون المعروض على المجلس الموقر بقدر كبير من المرونة التى تتيح الفرصة لتطويره فى المستقبل بحيث يهد السبيل للأخذ بضريبة القيمة المضافة Value - added Tax (VAT) التى تعتبر من السمات الأساسية للنظم الضريبية المتقدمة .

٧ - كذلك يضمن مشروع القانون المعروض على المجلس الموقر بعض النصوص التى تجعل منه تطورا محمودا فى النظام الضريبى فى مصر خاصة النصوص المتعلقة بنظام الإقرار الضريبى وتوريد ضريبة التحكيم ورد الضريبة والتصالح بشأن المخالفات وما قد يحدث من خلاف بين المولين ومصلحة الضرائب .

هذا وقد وافقت اللجنة على مشروع القانون المقدم فى مجمله وفى مواده بعد أن استجابت الحكومة إلى التعديلات التى اقترحت على بعض المواد كما هو مبين فى الجدول المقارن .

واللجنة ، وهى تتقدم إلى المجلس الموقر بهذا التقرير ، ترجو الموافقة على مشروع القانون معدلا كما هو مبين فى الجدول المقارن .

والله ولى التوفيق

٢١ / ٤ / ١٩٩١

رئيس اللجنة المشتركة

الدكتور / أحمد رشاد موسى

قانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٩٧(*)

بإعفاء الطائرات المدنية ومحركاتها وأجزائها ومكوناتها وقطع غيارها
والمعدات اللازمة لاستخدامها والخدمات التي تقدم لها
من الضريبة العامة على المبيعات

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

تعفى من الضريبة العامة على المبيعات الطائرات المدنية ومحركاتها وأجزائها
ومكوناتها وقطع غيارها والمعدات اللازمة لاستخدامها ، وكذلك الخدمات التي تقدم
لهذه الطائرات داخل الدائرة الجمركية سواء كانت هي ومحركاتها وأجزائها ومكوناتها
وقطع غيارها ومعدات الخدمات التي تقدم لها مستوردة أو محلية ، وذلك طبقا
للأحكام والقواعد الواردة باتفاق التجارة في الطائرات المدنية الصادر بشأنها قرار
رئيس الجمهورية رقم ٤١٤ لسنة ١٩٨٣

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .
يجسم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ شعبان سنة ١٤١٨ هـ

(الموافق ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٩٧ م) .

حسنى مبارك

قانون رقم ١٧ لسنة ٢٠٠١ (*)

بتطبيق المرحلتين الثانية والثالثة من الضريبة العامة على المبيعات

المنصوص عليها في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

تسرى اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون المرحلتان الثانية والثالثة من مراحل تطبيق الضريبة العامة على المبيعات المنصوص عليها في قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادرة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١

ومع عدم الإخلال بحد التسجيل المنصوص عليه في ذلك القانون بالنسبة للمنتج الصناعي ومؤدى الخدمة والمستورد ومنتج سلع الجدول رقم (١) المرافق لذات القانون يكون حد التسجيل للتاجر مائة وخمسين ألف جنيه .

وعلى التاجر المكلف وفقاً لأحكام هذا القانون أن يتقدم إلى مصلحة الضرائب على المبيعات لتسجيل اسمه وبياناته وفقاً للأحكام المنصوص عليها بالمادة (١٨) من ذات القانون ، وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون ، على أن يتم تحصيل الضريبة اعتباراً من أول الشهر التالي لانتهااء تلك المدة .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى غزة ربيع الأول سنة ١٤٢٢ هـ

(الموافق ٢٤ مايو سنة ٢٠٠١ م) .

حسنى مبارك

قانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٢ (*)

بتفسير بعض أحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات

الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

تفسر عبارة «خدمات التشغيل للغير» الواردة قرين المسلسل رقم (١١) من الجدول رقم (٢) المرافق لقانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، بأنها الخدمات التي تؤدي للغير باستخدام أصول أو معدات مورد الخدمة المملوكة له أو للغير ويتم تشغيلها بمعرفة مورد الخدمة أو قوة العمل التابعة له أو تحت إشرافه ، وهي جميع أعمال التصنيع بما في ذلك تشغيل المعادن ، وأعمال تغيير حجم أو شكل أو طبيعة أو مكونات المواد ، وأعمال تأجير واستغلال الآلات والمعدات والأجهزة ، وأعمال مقاولات التشييد والبناء وإنشاء وإدارة شبكات البنية الأساسية وشبكات المعلومات ، وخدمات نقل البضائع والمواد ، وأعمال الشحن والتفريغ والتحميل والتستيف والتعتيق والوزن ، وخدمات التخزين وخدمات الحفظ بالتبريد ، وخدمات الإصلاح والصيانة وضمان ما بعد البيع ، وخدمات التركيب ، وخدمات إنتاج وإعداد مواد الدعاية والإعلان ، وخدمات استغلال الأماكن المجهزة .

(المادة الثانية) (١)

مع مراعاة الأثر الكاشف لهذا القانون ، ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ صفر سنة ١٤٢٣ هـ .

(الموافق ٢٠ أبريل سنة ٢٠٠٢ م) .

حسنى مبارك

(*) الجريدة الرسمية - العدد ١٦ (مكرر) في ٢١/٤/٢٠٠٢

(١) صدر حكم المحكمة الدستورية العليا رقم ٢٣٢ لسنة ٢٦ ق بعدم دستورية صدر المادة (٢)

من القانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٢ والحكم منشور في هذا الكتاب مع مراعاة أن عبارة «خدمات التشغيل للغير» الواردة في المادة الأولى حكم بعدم دستورتها .

تكملة للقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٥^(١)

(المادة الرابعة)

يعفى من الضريبة العامة على المبيعات السلع الآتية :
الحيز بجميع أنواعه .

(المادة الخامسة)

يستبدل بكلمة «التحكيم» كلمة «التوفيق» أينما وردت في قانون الضريبة العامة على المبيعات المشار إليه .

(المادة السادسة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره ، ويلغى كل ما يخالف أحكامه .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئامة الجمهورية فى ٢٠ صفر سنة ١٤٢٦ هـ

(الموافق ٣٠ مارس سنة ٢٠٠٥ م) .

حسنى مبارك

(١) المواد الرابعة والخامسة والسادسة باقى مواد القانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٥ حيث أدخلت باقى المواد كتعديلات للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بشأن الضريبة العامة على المبيعات .

اللائحة التنفيذية

لقانون الضريبة العامة على المبيعات

الصادرة

بقرار وزير المالية رقم ٧٤٩ لسنة ٢٠٠١

وزارة المالية

قرار رقم ٧٤٩ لسنة ٢٠٠١ (*)

بإصدار اللائحة التنفيذية

لقانون الضريبة العامة على المبيعات

وزير المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون الضريبة العامة

على المبيعات ؛

وعلى القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠٠١ بتطبيق المرحلتين الثانية والثالثة من الضريبة

العامة على المبيعات المنصوص عليها فى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ؛

وعلى قرار وزير المالية رقم ١٦١ لسنة ١٩٩١ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون

الضريبة العامة على المبيعات ؛

قـــــــــــــــــرر :

(المادة الاولى)

يعمل باللائحة التنفيذية المرافقة فى شأن الضريبة العامة على المبيعات .

(المادة الثانية)

يستمر العمل بالقرارات الوزارية المعمول بها حالياً فيما لا يتعارض مع أحكام قانون

الضريبة العامة على المبيعات واللائحة التنفيذية الصادرة بهذا القرار .

(المادة الثالثة)

يلغى قرار وزير المالية رقم ١٦١ لسنة ١٩٩١ المشار إليه ، كما يلغى كل ما يخالف

اللائحة المرافقة من أحكام .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر فى ٢٠ / ٦ / ٢٠٠١

وزير المالية

دكتور / محمد حسنين

الفصل الأول

أحكام تمهيدية

(مادة ١)

فى تطبيق أحكام هذه اللائحة يقصد بالألفاظ والعبارات الآتية التعريفات الموضحة
قرين كل منها :

* القانون : قانون الضريبة العامة على المبيعات .

* الجدول : كل جدول مرافق للقانون.

* الفترة الضريبية : فترة شهر تنتهى فى آخر يوم من الشهر الميلادى الذى يقدم عنه
المسجل إقراره الضريبى الشهرى .

* التاجر : هو تاجر الجملة وتاجر التجزئة .

* وكيل التوزيع المساعد للمكلف : كل شخص طبيعى أو معنوى يرتبط بالمكلف بعقد
وكالة بالعمولة أو بالأجر ، يساعد المكلف فى توزيع السلع أو الخدمات بذات
أسعار المكلف دون زيادة ، ويكون له رقم تسجيل المكلف الأصلى الذى تصدر
فواتير البيع باسمه وتسدد الضريبة وفق إقراره .

الفصل الثانى

فرض الضريبة واستحقاقها

(مادة ٢)

يلتزم المسجل وفقاً لأحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات بتحصيل الضريبة
وتوريدها للمصلحة طبقاً للقواعد والإجراءات والمواعيد المنصوص عليها فى القانون .

(مادة ٣)

على المصدر عند قيامه بتصدير سلع أو خدمات خاضعة للضريبة وفقاً لأحكام المادة (٢) من القانون اتباع الإجراءات الجمركية المقررة والاحتفاظ بالمستندات المتعلقة بالصفقة ، والمستندات الدالة على تمام التصدير بما فى ذلك شهادة الصادر من الجمرك المختص أو أية شهادة رسمية من الجمارك تقوم مقامها .

ويجوز أن يتم التصدير عن طريق طرف آخر بشرط تقديم المستندات المتعلقة بالتصدير والشهادة المشار إليها فى الفقرة السابقة وذلك خلال فترة الإقرار المقدم من المسجل .

(مادة ٤)

يراعى فى تطبيق أحكام المواد (٤) ، (٥) ، (٦) من القانون ما يلى :

١ - المكلفون الملتزمون بتحصيل الضريبة والإقرار عنها وتوريدها للمصلحة طبقاً لأحكام القانون ، هم :

(أ) المنتجون الصناعيون .

(ب) المستوردون .

(ج) مؤدو الخدمات الخاضعة للضريبة .

(د) وكلاء التوزيع المساعدون للمكلفين .

(هـ) التجار والوكلاء التجاريون عدا المتعاملين منهم فى سلع الجدول رقم (١) فقط .

٢ - مع عدم الإخلال بأحكام الخصم المنصوص عليها فى المادة (٢٣) من القانون تستحق الضريبة على مبيعات المكلفين بتحقيق إحدى الوقائع الآتية :

(أ) بيع السلع المصنعة المحلية أو المستوردة فى السوق المحلى بمعرفة المكلفين ،

وذلك دون المساس باستحقاق الضريبة عند الإفراج عن السلعة من الجمارك .

(ب) أداء الخدمة بمعرفة المكلف .

٣ - لا يعتبر استعمالاً للسلعة في أغراض خاصة أو شخصية :

(أ) انتقال السلعة المصنعة من مرحلة إنتاج إلى مرحلة إنتاج أخرى بين خطوط الإنتاج داخل المصنع وخارجه ، مع عدم الإخلال باستحقاق الضريبة على خدمات التشغيل لدى الغير .

(ب) انتقال السلعة المصنعة من أماكن التصنيع أو المخازن التجارية إلى منافذ التوزيع المملوكة لذات المسجل وفقاً للضوابط التي يصدر بها قرار من رئيس المصلحة .

(مادة ٥)

أولاً - تسرى في شأن تنفيذ أحكام المادتين (٧) ، (٨) من القانون فيما يختص بالسلع الخاضعة للرقابة الجمركية الإجراءات والشروط والضمانات ونظم الرقابة المعمول بها في شأن الضريبة الجمركية .

وتحدد السلع والخدمات اللازمة لمزاولة النشاط المرخص به للمشروعات داخل المناطق والمدن والأسواق الحرة بمعرفة الجهات المختصة .

ثانياً - تعامل السلع المنتجة محلياً واللازمة لمزاولة النشاط المرخص به للمشروعات داخل المناطق والمدن والأسواق الحرة معاملة السلع المصدرة للخارج ووفقاً . للإجراءات المتبعة في شأنها .

ثالثاً - تستحق الضريبة على السلع أو الخدمات الخاضعة للضريبة وفقاً لأحكام القانون والواردة للاستهلاك المحلي داخل المناطق والمدن والأسواق الحرة عند الإفراج عنها من الجمارك .

ويعتبر الاستيراد بغرض الاتجار داخل المناطق الحرة التي تشمل مدينة بأكملها في حكم الاستهلاك المحلي .

وفي حالة خروج هذه السلع من المناطق والمدن والأسواق الحرة إلى السوق المحلي داخل البلاد لا تستحق الضريبة إلا على قيمة الضرائب الجمركية المستحقة عليها .

الفصل الثالث

تقدير القيمة

(مادة ٦)

أولاً - فى تطبيق أحكام المادة (١١) من القانون ، تكون القيمة الواجب الإقرار عنها التى تتخذ أساساً لربط الضريبة للسلع أو ما يؤدى من خدمات خاضعة للضريبة هى المبالغ المدفوعة فعلاً مقابل السلعة أو الخدمة الخاضعة للضريبة الثابتة بالفاتورة الضريبية التى حررها البائع المسجل إلى مشترٍ مستقل عنه وفقاً للمجريات الطبيعية للأمر .

وللمصلحة فى غير ذلك من الحالات الحق فى تقدير ثمن السلعة أو الخدمة الخاضعة للضريبة بالسعر أو المقابل السائد فى السوق مسترشدة بالسياسات البيعية والتسويقية للمسجل وبالسعر المتداول لذات السلعة بنفس الجودة ، وسنة الصنع والمواصفات ، والمنشأ ، والعلامة التجارية ، بين أكثر من بائع ومشتري مستقل كل منهما عن الآخر فى ذات المكان والزمان وفى نفس الظروف ، ووفقاً لما يثبت لدى المصلحة من مبررات .

ثانياً - تتخذ القيمة المحددة لبعض السلع أو الخدمات الخاضعة للضريبة الواردة بالقوائم الصادرة من الوزير بالاتفاق مع الوزير المختص أساساً لربط الضريبة بالنسبة لهذه السلع أو الخدمات .

ثالثاً - يكون وعاء الضريبة على الخدمات الخاضعة لها هو قيمة الخدمات الواردة بالفاتورة شاملة مقابل الخدمة دون أية ضرائب أو رسوم سيادية أخرى ..

رابعاً - تقبل الخصومات التجارية المتعارف عليها وذلك فى حالة ما إذا كان البيع من مسجل إلى مشترٍ مستقل عنه بحيث يكون وعاء الضريبة هو القيمة المدفوعة فعلاً .

خامساً - عند دخول السلع المصنعة فى المناطق الحرة إلى داخل البلاد تخسب الضريبة عليها طبقاً للأسس المتخذة لتحصيل الضريبة الجمركية بمراعاة أن يكون وعاء الضريبة العامة على المبيعات هو كامل قيمة السلعة مضافاً إليها الضريبة الجمركية المستحقة وغيرها من الضرائب والرسوم المفروضة .

سابعاً - ^(١١) يكون وعاء الضريبة للسلع المستوردة من الخارج والسلع المعفاة من الضرائب الجمركية كلياً أو جزئياً والسلع الخاضعة لضرائب جمركية مخفضة هو كامل القيمة الواجب الإقرار عنها لتحديد الضريبة الجمركية بالبيان الجمركي مضافاً إليها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المفروضة على السلعة وبما لا يخل بمبدأ المعاملة بالمثل بالنسبة لما يرد بالاتفاقيات الدولية .

سابعاً - في حالة البيع بالمقايضة فإن قيمة السلعة المتخذة أساساً لحساب الضريبة تكون هي قيمة السلعة المباعة بالسعر السائد في السوق .

الفصل الرابع

الفواتير والإقرارات والإخطارات والدفاتر والسجلات

(مادة ٧)

في تطبيق أحكام المادة (١٤) من القانون يلتزم المسجل بتحرير فاتورة ضريبية عند بيع سلعة أو أداء خدمة خاضعة للضريبة وتكون الفواتير من أصل وصورة يسلم الأصل للمشتري وتحفظ الصورة لدى المسجل. ويتعين أن تكون الفواتير مرقمة بأرقام متسلسلة طبقاً لتواريخ تحريرها وتتضمن الفاتورة الضريبية البيانات الآتية :

* رقم مسلسل الفاتورة ، وتاريخ تحريرها .

* اسم المسجل وعنوانه ، ورقم التسجيل .

(١١) البند سادساً الحالي تم وضعه بدلاً من الثاني والسابع محل المادة (٦) قبل التعديل وإعادة ترقيم البنود وذلك بالقرار الوزاري رقم ٩٦٧ لسنة ٢٠٠٢ والصادر بالوقائع المصرية - العدد ١٦٧ (تابع) في ٢٠٠٢/٧/٢٤ وكان البندين الثاني والسابع قبل التعديل وإعادة الترقيم **ينصان على الآتي :**
ثانياً - يعتد في قيمة السلع المستوردة من الخارج التي تتخذ أساساً للربط في مرحلة الإقراج عنها من الجمارك بالقيمة المتخذة أساساً لتحديد الضريبة الجمركية مضافاً إليها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المفروضة على السلعة .

سابعاً - تكون القيمة المتخذة أساساً لحساب الضريبة عند الإقراج عن السلع المستوردة من الجمارك بالنسبة للسلع المعفاة من الضريبة الجمركية كلياً هي القيمة المقبولة للأغراض الجمركية فقط ، أما في حالة الإعفاء الجزئي من الضريبة الجمركية أو تخفيض هذه الضريبة فإن وعاء الضريبة هو القيمة المتخذة أساساً لحساب الضريبة الجمركية مضافاً إليها قيمة الضريبة الجمركية المخفضة وغيرها من الضرائب والرسوم المفروضة على السلعة وبما لا يخل بمبدأ المعاملة بالمثل بالنسبة لما يرد بالاتفاقيات الدولية .

* اسم المشتري وعنوانه ورقم تسجيله إن كان مسجلاً أو معروفاً .

* بيان السلعة أو الخدمة المباعة وقيمتها وفئة الضريبة المقررة ، مع بيان إجمالي قيمة الفاتورة .

ويتم تسجيل بيانات الفاتورة بالسجل المعد لذلك لدى المسجل أولاً بأول .

ويجوز لرئيس المصلحة تعديل تلك البيانات وإصدار نماذج لفواتير ضريبة تتفق مع طبيعة نشاط بعض المسجلين .

كما يجوز لرئيس المصلحة بالنسبة لتجار التجزئة الذين يتعذر عليهم إصدار فاتورة ضريبة عن كل عملية بيع وضع نظم مبسطة لأغراض حساب ضريبة المبيعات بما فى ذلك عدم إصدار فواتير ضريبة إلا عند طلبها من المشتري .

وللجمعيات التعاونية الإنتاجية والجمعيات التى تتبعها أسر منتجة والتى تقوم بشراء مستلزمات الإنتاج وبيعها لأعضائها المسجلين من الحرفيين وأصحاب الورش والمصانع الصغيرة والأسر المنتجة أن تحرر للعضو بياناً مع فاتورة البيع يوضح فيه أن مستلزمات الإنتاج مشتراة بموجب فاتورة ضريبة من منتجين أو مستوردين أو تجار مسجلين وأنه سبق للجمعية سداد ضريبة المبيعات عنها مع تحديد قيمتها وفئة الضريبة المقررة عليها بموجب فاتورة ضريبة ويعتبر هذا البيان للأعضاء مستنداً لإجراء الخصم المنصوص عليه فى المادة (٢٣) من القانون .

(مادة ٨)

فى تطبيق أحكام المادة (١٥) من القانون يلتزم المسجل بإمساك الدفاتر والسجلات المنصوص عليها فى القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٩٩ بإصدار قانون التجارة وكذلك السجلات والدفاتر المحاسبية المنتظمة التى يسجل فيها أولاً بأول العمليات التى يقوم بها ، وهى :

١ - دفتر المشتريات : يتضمن بيانات فواتير الشراء أو شهادات الإجراءات الجمركية .

٢ - دفتر المبيعات : يتضمن بيانات الفواتير الضريبية المحررة لمبيعاته من السلع والخدمات .

٣ - دفتر المردودات : يتضمن بيانات فواتير المبيعات والمشتريات المرتدة من واقع بيانات إشعارات الخصم والإضافة .

٤ - دفتر الصادرات : يتضمن بيانات رسائل الصادر بما فى ذلك رقم شهادة الصادر الجمركية وتاريخ التصدير وميناء التصدير وجهة الوصول .

٥ - سجل المخازن ويقيّد به حركة المخزون أولاً بأول .

٦ - دفتر اليومية الأصلية : للسجل الذى تجاوز رأس ماله المستثمر ٢٠ ألف جنيه .

٧ - دفتر الجرد للسجل الذى تجاوز رأس ماله المستثمر ٢٠ ألف جنيه .

٨ - دفتر ملخص ضريبة المبيعات : يوضع فيه إجمالى الصفقات أو العمليات المتعلقة بالضريبة (موضحاً رقم كل دفتر استخرجت منه هذه الإجماليات) ويشتمل هذا الدفتر على البيانات الآتية :

(أ) بيان إجمالى قيمة المبيعات وإجمالى قيمة المشتريات بدون الضريبة .

(ب) إجمالى الضريبة على المبيعات التى حملها على مبيعاته وكذلك على مبيعات الاستعمال الشخصى أو الخاص والتصرفات القانونية الأخرى وذلك عن كل فترة ضريبية على حدة .

(ج) إجمالى الضريبة على المشتريات (المدخلات) القابلة للخصم .

(د) قيمة التسويات من واقع إشعارات الخصم والإضافة .

(هـ) الضريبة المطلوب سدادها من المسجل عن كل فترة ضريبية بعد الخصم .

وفى حالة استخدام المسجل لأنظمة الحاسب الآلى يجوز الاعتماد بالبيانات والملفات المستخدمة كبديل لتلك الدفاتر .

أما بالنسبة للتاجر الذى يتبع أحد نظم التجزئة فعليه إمساك الدفاتر الآتية :

(أ) دفتر المشتريات .

(ب) دفتر المتحصلات اليومية (دفتر المبيعات) .

(ج) دفتر ملخص الضريبة على المبيعات .

ويجوز لرئيس المصلحة بالنسبة لبعض المسجلين أن يحدد دفاتر وسجلات وفواتير مبسطة تتفق وطبيعة أنشطتهم .

(المادة ٩)

مع عدم الإخلال بما ورد بالفقرة الأولى من المادة السابقة ، على كل مسجل يقوم بإنتاج سلعة من السلع الواردة بالجدول رقم (١) من القانون أن يمك :
(أ) دفتر لإثبات المواد الأولية الداخلة فى إنتاج السلعة الخاضعة للضريبة .

(ب) دفتر لقيد بيانات السلع المنتجة وكذلك العمليات التى يقوم بها .

(المادة ١٠)

تكون صفحات كل دفتر من الدفاتر والسجلات المشار إليها فى المادتين السابقتين خالية من أى فراغ أو كتابة فى الحواشى .

ويجوز الاعتداد بقوائم البيانات «شريط آلة تسجيل النقد» التى تتعلق بمقدار الضريبة فى حالة استخدام المسجل (ماكينات تسجيل النقدية ، أو أجهزة البيع الالكترونية) ويصدر رئيس المصلحة القواعد والإجراءات التى تكفل انتظامها وتيسير مراقبتها ومراجعتها .

ويجب أن يحتفظ المسجل بالسجلات والدفاتر وصور الفواتير ومستندات البيانات الخاصة بشريط آلة تسجيل النقد والبيع الالكترونى لمدة ثلاث سنوات تالية لانتهاؤها السنة المالية التى أجرى فيها القيد .

(مادة ١١)

فى تطبيق أحكام المادة (١٦) من القانون على كل مسجل أن يقدم للمأمورية المختصة إقراراً شهرياً عن الضريبة المستحقة عن مبيعاته من السلع أو الخدمات الخاضعة لها على النموذج رقم (١٠) ض . ع . م المعد لهذا الغرض وذلك خلال الشهرين التاليين لانتهاه كل فترة ضريبية مقترناً بسداد الضريبة وفقاً لأحكام المادة (٣٢) من القانون على أن يقدم إقرار شهر أبريل وتؤدى الضريبة فى موعد غايته اليوم الخامس عشر من شهر يونية .

على أن يراعى استيفاء البيانات الواردة ببيان المشتريات بالإقرار الضريبى وهى رقم الفاتورة وتاريخها والقيمة وضريبة المبيعات المسددة القابلة للخصم وغير القابلة للخصم واسم البائع ورقم تسجيله ونوع السلعة أو الخدمة .

وبالنسبة لسلع الجدول رقم (١) المرافق للقانون فيقدم المسجل إقراره على النموذج رقم (١٠٠) ض . ع . م مقترناً بسداد الضريبة وفقاً لأحكام القانون خلال الشهر التالى لانتهاه كل فترة ضريبية .

ويلتزم المسجل بتقديم الإقرار ولو لم يكن قد حقق بيعاً أو قدم خدمات خاضعة للضريبة خلال الفترة الضريبية .

على أنه إذا وافق انتهاء المدة المقررة لتقديم الإقرار وتسديد الضريبة عطلة رسمية فيعتبر أول يوم عمل تالٍ للعطلة متمماً لهذه المدة .

ويجوز لرئيس المصلحة أو من يفوضه بالنسبة لبعض المستوردين الذين يقومون بالاستيراد مرة واحدة أو مرتين فى السنة الموافقة على الاكتفاء بتقديم الإقرار فى الشهر الذى تتم فيه عملية الاستيراد إذا ما اقترنت بواقعة البيع خلال هذه الفترة ، دون حاجة إلى تقديم إقرار شهري .

الفصل الخامس

التسجيل

(مادة ١٢)

فى تطبيق أحكام المادة (١٨) ، الفقرة (٦) من المادة (٤٧) من القانون على كل من :

(أ) المنتج الصناعى أو مؤدى الخدمة الذى بلغ أو جاوز حد التسجيل .

(ب) المستورد مهما كان حجم مبيعاته .

(ج) منتج سلع الجدول رقم (١) مهما كان حجم مبيعاته .

(د) وكيل توزيع المسجل مهما كان حجم مبيعاته .

(هـ) التاجر والوكيل التجارى الذى بلغ أو تجاوز حد التسجيل .

أن يتقدم إلى المصلحة بطلب لتسجيل اسمه وبياناته على النموذج رقم (١) المرافق فى السجل المعد لهذا الغرض خلال المدة التى يصدر بتحديدها قرار من الوزير .

ويتعين على كل مكلف بلغت مبيعاته حد التسجيل أو جاوزته فى أى سنة مالية أو جزء منها بعد العمل بالقانون ، أن يتقدم إلى المصلحة لتسجيل اسمه خلال الشهر الذى بلغت مبيعاته أو مقابل الخدمات التى قدمها حد التسجيل أو تجاوزته .

ولا تسرى أحكام التسجيل فى جميع الأحوال على المنتجين أو المستوردين الذين يقتصر نشاطهم على سلع معفاة ، وكذا التجار الذين يقتصر نشاطهم على الاتجار فى سلع معفاة أو سلع الجدول رقم (١) المرافق للقانون ، ويعتد بما تقدمه الجمعيات التعاونية الإنتاجية أو الجمعيات الخيرية من بيانات عن قيمة مبيعات أعضائها أو الأسر المنتجة التابعة لها عند بلوغ حد التسجيل الوارد فى هذا القانون .

وتعتبر كل أسرة منتجاً صناعياً قائماً بذاته وتكون من المكلفين المخاطبين بأحكام القانون إذا بلغت مبيعاتها حد التسجيل المشار إليه .

وتتبع القواعد والإجراءات الآتية لتسجيل المكلفين :

- ١ - يقدم طلب التسجيل إلى المأمورية الواقع في دائرة اختصاصها المركز الرئيسى للمكلف
- ٢ - تقوم المأمورية بمراجعة طلب التسجيل للتأكد من استيفائه للبيانات المطلوبة ، وعلى المأمورية قيده بصفة مبدئية وإخطار المكلف على النموذج رقم (٢) ض . ع . م فوراً لاستيفاء طلب التسجيل خلال المدة المحددة في الطلب .
- وتقيد طلبات التسجيل المستوفاة والتي يتم استيفاؤها في السجل المعد لهذا الغرض بالمأمورية .

- ٣ - تحدد المصلحة رقم التسجيل للمكلف وتصدر له شهادة تسجيل (نموذج رقم ٣ ض . ع . م) وتخطر به رفق النموذج رقم (٤) ض . ع . م لوضعها في مكان ظاهر بالمنشأة .

(مادة ١٣)

في تطبيق أحكام المادة (١٩) من القانون ، يجوز للشخص الطبيعي أو المعنوي الذي لم يبلغ إجمالي قيمة مبيعاته من السلع الخاضعة للضريبة والمعفاة منها أو من الخدمات الخاضعة للضريبة حد التسجيل المقرر ، أن يتقدم إلى المصلحة طالباً تسجيل اسمه وبياناته على النموذج رقم (١) ض . ع . م المرافق ، وفي حالة تسجيله يعتبر مخاطباً بأحكام القانون ، ويتبع في التسجيل الإجراءات والقواعد المنصوص عليها في المادة السابقة .

(مادة ١٤)

- ١ - تصدر شهادات التسجيل المنصوص عليها في المادة (٢٠) من القانون وفقاً للنموذج رقم (٣) المرافق ، وتعتمد من رئيس المصلحة أو من ينوبه ، وتختتم بخاتم شعار الدولة وترسل الشهادة بعد إصدارها إلى المسجل رفق النموذج رقم (٤) ض . ع . م (إخطار بالتسجيل) .

وعلى المسجل وضع الشهادة في مكان ظاهر بمقر النشاط الرئيسى لتكون تحت نظر الجمهور طوال الوقت ، أما النسخ الأخرى لهذه الشهادة فيتم وضعها في مكان ظاهر أمام الجمهور بالفروع التابعة للمسجل .

- ٢ - يجب على المسجل في حالة فقد أو تلف الشهادة أن يطلب استخراج صورة رسمية منها على النموذج رقم (٧) المعد لذلك وفقاً للقواعد والضوابط التي يصدر بها قرار رئيس المصلحة .

(مادة ١٥)

فى تطبيق أحكام المادة (٢١) من القانون ، على كل شخص طبيعى أو معنوى مسجل أو مسئول عن التسجيل أن يخطر المصلحة كتابة خلال ٢١ يوماً بأى تغييرات تحدث على بيانات طلب التسجيل كالاسم والعنوان أو طبيعة النشاط الرئيسى الخاضع للضريبة أو الأنشطة الأخرى ، وتستخرج شهادة تسجيل جديدة بذات رقم التسجيل متضمنة البيانات الجديدة مع رد شهادة التسجيل السابقة .

(مادة ١٦)

فى تطبيق أحكام المادتين (٩) ، (٢٢) من القانون ، يراعى مايلى :

١ - يجوز لرئيس المصلحة أو من يفوضه أن يلغى تسجيل أى مسجل فقد أحد شروط التسجيل التى يتطلبها القانون وذلك اعتباراً من تاريخ آخر يوم فى الفترة الضريبية التى صدر فيها قرار الإلغاء .

كما يجوز لرئيس المصلحة أو من يفوضه إلغاء تسجيل المسجل طبقاً لأحكام المادة (١٩) من القانون من تلقاء نفسه لأسباب يقدرها أو بناء على طلب صاحب الشأن .

وعلى المصلحة أن تخطر المسجل بتاريخ إلغاء تسجيله بخطاب موصى عليه بعلم الوصول .

٢ - على كل مسجل يتوقف كلية عن مزاوله جميع الأنشطة الخاضعة للضريبة أو تصفية نشاطه أن يخطر المصلحة فى فترة لا تتجاوز شهراً من تاريخ توقفه عن ذلك النشاط أو تصفيته ، وعلى رئيس المصلحة أو من يفوضه أن يلغى التسجيل اعتباراً من تاريخ آخر يوم فى الفترة الضريبية التى تم خلالها التوقف عن ممارسة النشاط الخاضع للضريبة .

٣ - ترسل إخطارات التوقف المنصوص عليها فى الفقرة السابقة بكتاب موصى عليه بعلم الوصول إلى رئيس المصلحة أو من يفوضه يحدد فيه تاريخ توقف المسجل عن ممارسة النشاط الخاضع للضريبة ، وما إذا كان ينوى استئناف ممارسة النشاط خلال السنة من عدمه .

وعليه الاحتفاظ بإخطار إلغاء التسجيل (نموذج ٥ ض . ع . م) وبجميع الدفاتر والسجلات وصور الفواتير الخاصة بالضريبة لمدة ثلاث سنوات من تاريخ الإخطار بالإلغاء .

٤ - فى حالة تحقيق المسجل لمبيعات أقل من حد التسجيل المقرر وفقاً لأحكام القانون أو توقف عن مزاوله النشاط وألغى تسجيله تستحق الضريبة على السلع التى فى حوزته وقت إلغاء التسجيل .

وفى جميع الأحوال لا يتم إخطار المسجل بقرار إلغاء تسجيله إلا بعد إعادة شهادة التسجيل وشهادات الفروع (نموذج ٣ ض . ع . م) الصادرة له .

الفصل السادس

خصم الضريبة والإعفاء منها وردها

(مادة ١٧)

فى تطبيق المادة (٢٣) من القانون للمسجل خلال الفترة الضريبية أن يخصم من إجمالى الضريبة المستحقة على قيمة مبيعاته من السلع الخاضعة للضريبة ما سبق تحميله من ضريبة على ما يلى :

أولا - المردودات من مبيعاته وفقا للشروط والأوضاع الآتية :

- ١ - ألا يخصم إلا ما سبق سداده من ضريبة على السلع المرتدة .
 - ٢ - أن تكون السلع المرتدة قد تم استلامها فعلاً بحالتها التى بيعت عليها وتم قيد بياناتها فى الدفاتر والسجلات المنتظمة للمسجل ، وتم رد قيمتها إلى المشتري بما فيها الضريبة أو تعليتها لحسابه بدفاتر المسجل .
 - ٣ - يصدر المسجل إشعار خصم / إضافة مؤرخاً ويحمل رقماً مسلسلاً مثبتاً به بيانات كل من البائع والمشتري .
- ثانياً - المدخلات والمشتريات بغرض الاتجار :

الضريبة على المدخلات والمشتريات بغرض الاتجار القابلة للخصم التى يمكن للمسجل خصمها من إجمالى الضريبة المستحقة على مبيعاته الخاضعة للضريبة خلال الفترة الضريبية (بشرط حيازته لفواتير ضريبية بتلك المبالغ) هى :

- ١ - ما سبق سداده من الضريبة على المدخلات من السلع المصنعة محلياً وكذلك المشتريات بغرض الاتجار إذا كانت جميع مبيعاته خلال الفترة الضريبية خاضعة للضريبة .
- ٢ - ما سبق سداده من ضريبة على السلع المستوردة خلال الفترة الضريبية وفقاً لبيانات شهادة الإجراءات الجمركية .

- ٣ - إذا كانت الضريبة السابق تحميلها على المدخلات والمشتريات بغرض الاتجار تزيد على الضريبة المستحقة على المبيعات خلال شهر المحاسبة يتم خصم الضريبة المستحقة على المبيعات من الضريبة السابق سداده على المدخلات شهرياً حتى يتم استنفادها .

٤ - إذا كانت بعض مبيعاته (مخرجاته) وليس كلها - خلال الفترة الضريبية تخضع للضريبة فيتم الخصم على الوجه التالى :

(أ) يخصم إجمالى الضريبة على المدخلات التى تستخدم فقط فى صناعة المخرجات الخاضعة للضريبة سواء تمت عملية التصنيع فى الفترة الضريبية أو بعدها .

(ب) لا تخصم الضريبة على المدخلات التى تستخدم فى صناعة المخرجات المعفاة من الضريبة سواء تمت عملية التصنيع خلال الفترة الضريبية أو بعدها .

(ج) تخصم الضريبة على المدخلات التى تستخدم فى مخرجات بعضها خاضع للضريبة وبعضها معفى طبقاً لنسبة المخرجات الخاضعة للضريبة إلى إجمالى المخرجات .

(د) يحرر البائع إشعار إضافة بالضريبة على مدخلات السلع المعفاة فى البندين (ب) ، (ج) إذا قام بخصمها فى إقرارات سابقة .

(هـ) تسرى ذات القواعد السابقة على الضريبة السابق تحميلها على السلع المباعة بمعرفة المسجل فى كل مرحلة من مراحل التوزيع .

ثالثاً - تعديل القيمة :

إذا نتج عن المعاملات فيما بين مسجل ومسجل آخر تعديل فى قيمة الصفقة السابق سداد الضريبة عليها من زيادة أو نقص بعد تقديم الإقرار يتبع الآتى :

١ - إذا كانت قيمة الصفقة قد عدلت بالزيادة فعلى كل من البائع والمشتري إظهار ذلك بالإقرار المقدم من كل منهما خلال الشهر التالى لهذه الواقعة ، وذلك على النحو التالى :

(أ) بالنسبة للبائع إضافة الزيادة فى الضريبة بموجب إشعار إضافة إلى الضريبة المستحقة للمصلحة بإقراره .

(ب) بالنسبة للمشتري فله خصمها من الضريبة المستحقة على مبيعاته باعتباره ضريبة على المدخلات أو المشتريات السابق تحميلها بالضريبة .

٢ - إذا كانت قيمة الصفقة قد عدلت بالنقص فعلى كل من البائع والمشتري مراعاة إظهار ذلك بالإقرار المقدم من كل منهما خلال الشهر التالى لهذه الواقعة كالتالى :

(أ) بالنسبة للبائع فله خصمها من الضريبة المستحقة على مبيعاته من إقراره .

(ب) بالنسبة للمشتري فعليه إضافة قيمة النقص فى الضريبة بموجب إشعار إضافة إلى الضريبة المستحقة بإقراره .

ويراعى بالنسبة لما ورد بالفقرات أولاً وثانياً وثالثاً من هذه المادة الشروط التالية :

(أ) فى حالة السلع المرتدة يجب أن يكون قد تم استلامها وقيدت بياناتها فى الدفاتر والسجلات .

(ب) أن يكون لدى المشتري دليل كتابى يؤيد حدوث التنزيل فى الثمن .

(ج) أن تكون إشعارات الخصم والإضافة مبنياً بها عنوان البائع ورقم تسجيله واسم المشتري وعنوانه ورقم الفاتورة الضريبية الأصلية وتاريخها وكافة البيانات اللازمة التى تتعلق بتنزيل أو زيادة الثمن وقيمة مبلغ التنزيل أو الإضافة وبيان منفصل بالضريبة المستنزلة أو المضافة .

(د) أن يكون إشعار الخصم أو الإضافة مؤرخاً ويحمل رقماً مسلسلاً .

(هـ) أن تكون نسبة الضريبة المخصومة إلى إجمالى الضريبة التى تم خصمها على المشتريات هى نفس نسبة الضريبة التى حملت بها السلع إلى ثمن تلك السلع .

رابعاً^(١) - مع مراعاة أحكام المادتين (٣)، (١٩) من هذه اللائحة ، فى حالات التصدير ، إذا كانت الضريبة واجبة الخصم أكبر من الضريبة على مبيعات المسجل فى السوق المحلى خلال الفترة الضريبية ، وتنتج عن ذلك رصيد دائن للمسجل ، فله أن يطلب رد الضريبة السابق سداده على مدخلاته أو مشترياته من السلع المصدرة بما لا يجاوز هذا الرصيد .

وللمسجل الذى يقتصر نشاطه على التصدير وحده أن يطلب من المصلحة رد الضريبة السابق تحميلها على قيمة مدخلات إنتاجه ومشترياته بغرض التصدير فى حدود إقراره واتباع الإجراءات المقررة فى هذه اللائحة .

وعلى المصلحة رد الفروق المشار إليها فى موعد غايته ثلاثة شهور من تاريخ تقديم الطلب مؤيداً بالمستندات .

(١) الفقرة الأولى من البند رابعاً من المادة ١٧ مستبدلة بالقرار رقم ٢٠ لسنة ٢٠٠٨ -
الوقائع المصرية - العدد ١٣ (تابع) فى ١٧/١/٢٠٠٨ والقرار منشور فى هذا الكتاب .

مادة (١٧ مكرر^(١))

فى تطبيق أحكام المادة (٢٣) مكرراً من القانون للمسجل عند حساب الضريبة أن يخصم من المستحق منها عن قيمة مبيعاته من السلع والخدمات ما سبق تحميله من الضريبة على الآلات والمعدات وأجزائها وقطع الغيار التى تستخدم فى تأدية خدمات أو إنتاج سلعة خاضعة للضريبة بما فيها سلع الجدول رقم (١) المرافق للقانون ، وذلك وفقاً للشروط والأوضاع الآتية :

١ - لا يجوز خصم الضريبة السابق تحميلها على سيارات نقل الأفراد وسيارات الركوب إلا إذا كان استخدامها هو النشاط المرخص به للمنشأة .

٢ - إذا كانت الضريبة السابق تحميلها على تلك الآلات والمعدات وأجزائها وقطع غيارها تزيد على الضريبة المستحقة على المبيعات خلال شهر المحاسبة يكون الخصم فى حدود المستحق من الضريبة ، ويرحل ما لم يتم خصمه إلى الفترات الضريبية التالية ، حتى يتم الخصم بالكامل .

٣ - لا يجوز خصم الضريبة السابق تحميلها على الآلات والمعدات وأجزائها وقطع غيارها التى تستخدم فى إنتاج سلعة معفاة أو سلع وخدمات غير خاضعة للضريبة .

٤ - تخصم الضريبة السابق تحميلها على الآلات والمعدات وأجزائها وقطع غيارها التى تستخدم فى مخرجات بعضها خاضع للضريبة (بما فى ذلك الصادرات التى تخضع للضريبة بسعر صفر) ، وبعضها معفى أو غير خاضع ، طبقاً لنسبة المخرجات الخاضعة للضريبة إلى إجمالى المخرجات .

٥ - يجوز لرئيس المصلحة أو من ينيبه الإقراج المؤقت عن الآلات والمعدات الواردة للمصانع التى تنتج سلعة معفاة واللازمة لممارسة النشاط المرخص به ، وذلك وفقاً لشروط السداد وفى الحدود وطبقاً للقواعد والضمانات التى يصدر بها قرار من الوزير .

٦ - يجوز لرئيس المصلحة أو من ينيبه الإقراج المؤقت عن الآلات والمعدات الواردة للمنشآت تحت الإنشاء لإنتاج سلعة أو تأدية خدمة خاضعة للضريبة ، وذلك وفقاً لشروط السداد وفى الحدود وطبقاً للقواعد والضمانات التى يصدر بها قرار من الوزير ، ولا يتم خصم تلك الضريبة من الضريبة المستحقة على مبيعات المنشأة عن السلع والخدمات إلا بعد سداد كامل الضريبة .

وفى جميع الأحوال لا يجوز الإقراج النهائى عن الآلات والمعدات المنصوص عليها فى البندين (٥) ، (٦) من هذه المادة إلا بعد سداد كامل الضريبة المستحقة .

(١) المادة ١٧ مكرر مضافة بالقرار رقم ٢٩٥ لسنة ٢٠٠٥ - الوقائع المصرية - العدد ٨٩ تابع

فى ٢٠٠٥/٤/٢٠ .

(مادة ١٨)

لا يسرى الخصم المين بالمادة السابقة على السلع والخدمات الواردة بالجدولين رقمي (١) ، (٢) المرافقين للقانون سواء كانت عن سلع وخدمات خاضعة بذاتها أم كمدخلات فى سلع أو خدمات خاضعة للضريبة .

(مادة ١٩)

فى تطبيق أحكام البند (١) من المادة (٣١) من القانون ترد الضريبة على السلع التى يتم تصديرها للخارج سواء بحالتها أو أدخلت فى تصنيع سلع أخرى فى موعد لا يجاوز ثلاثة شهور من تاريخ تقديم طلب الرد ، وفقا للشروط الآتية :

١ - أن تكون السلع قد تم شراؤها من مسجل وأن يكون لدى المشتري فاتورة ضريبية .

٢ - ألا تكون السلعة مستعملة .

٣ - أن تكون السلع قد تم تصديرها بمعرفة مصلحة الجمارك .

٤ - على طالب الرد أن يرفق مع طلبه المستندات الدالة على التصدير والفاتورة الضريبية وأن يحتفظ بسجل يقيّد فيه بيانات السلع المصدرة ورقم شهادة الصادر وتاريخ التصدير .

٥ - يجوز لمصلحة الجمارك فى الحالات التى يتم فيها الاتفاق مع المصلحة أن ترد الضريبة على السلع المصدرة ، وعلى السلع المستوردة المعاد تصديرها للخارج سواء بحالتها أم استخدمت فى مصنوعات محلية مصدرة إلى الخارج وذلك وفقا للإجراءات الجمركية فى شأن البضائع المصدرة .

(٥) وبالنسبة للمنفذ للبلاد له حق استرداد الضريبة السابق سداده للبائع المسجل عن مشترياته لسلع خاضعة للضريبة بمبلغ لا يقل عن ألف جنيه مصرى على أن يتم خروجها بصحبه وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الشراء ، ويتم استرداد الضريبة عن طريق البنك بالمنفذ الجمركى ، أو عن طريق إدارة رد الضريبة بالمصلحة وذلك بموجب شيك يرسل على عنوانه ، وتخصم مصاريف إدارية بواقع (٥٪) من إجمالى قيمة المبلغ المسترد .

(*) الفقرة الثانية من البند رقم (٥) من المادة (١٩) مستبدلة بقرار وزير المالية رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٣ - الصادر بالوقائع المصرية - العدد ٢٨ فى ٢٠٠٣/٢/٣

وذلك بشرط تقديم المستندات التالية :

* صورة جواز السفر .

* الفاتورة الضريبية .

* غودج (١٢٤ ض . ع . م) .

ويجوز لرئيس المصلحة وضع أية قواعد أو إجراءات لازمة لرد الضريبة على تلك السلع .
وفى جميع الأحوال لا يرد من الضريبة إلا ما سبق تحصيله منها بذات الفئة والقيمة
التي كانت سارية وقت السداد وعلى ما تم تصديره بالفعل .
ويكون رد الضريبة السابق تحصيلها عن السلع المصدرة بمعرفة مصلحة الجمارك
خصماً على حساب المصلحة .

(المادة ٢٠)

فى تطبيق أحكام البند (٢) من المادة (٣١) من القانون يشترط لرد الضريبة التى
حصلت بطريق الخطأ أن يتقدم صاحب الشأن بطلب كتابى موضحاً به قيمة الضريبة
المحصلة بالخطأ وسببه مع ذكر بيان الفترة الضريبية التى وقع فيها الخطأ ، ويرفق بالطلب
المستندات المؤيدة لذلك .

وترد الضريبة التى يتبين أنها حصلت بطريق الخطأ فى موعد غايته ثلاثة شهور
من تاريخ تقديم الطلب .

(المادة ٢١)

فى تطبيق أحكام المادة (٢٥) من القانون ، يلتزم المستفيد بالإعفاء بأن يقدم إقراراً
يتعهد فيه بعدم التصرف فى السلعة المعفاة فى غير الغرض الذى أعفيت من أجله خلال
الخمس سنوات التالية لتاريخ الإعفاء إلا بعد إخطار المصلحة وسداد الضريبة المستحقة
وفقاً لحالة السلعة وقيمتها وفئة الضريبة السارية فى تاريخ السداد ما لم يقض نظام
المعاملة بالمثل بغير ذلك .

وتتبع فى هذا الشأن القواعد الآتية :

- ١ - على المستفيد من الإعفاء أن يخطر المصلحة برغبته فى التصرف أو تعديل الاستعمال قبل شروعه فى التصرف .
- ٢ - موافاة المصلحة بموافقة وزارة الخارجية على التصرف وأن نظام المعاملة بالمثل لا يقض بغير ذلك .
- ٣ - على المصلحة أن تقوم بمعاينة السلعة لتحديد قيمتها حسب حالتها وفئة الضريبة السارية ومقدار الضريبة المستحقة وقت السداد ولها أن تستعين بالمختصين فى مصلحة الجمارك فى هذا الخصوص .
- ٤ - تحرر المصلحة كتاباً إلى طالب التصرف بما يفيد إبراء ذمته بعد سداد الضريبة أو أية مبالغ أخرى فى حالة استحقاقها .

(مادة ٢٢)

فى تطبيق أحكام المادة (٢٧) من القانون ، تطبق الأحكام الواردة بقرار وزير المالية رقم ١٩٣ لسنة ١٩٨٦ الصادر باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بشأن الإعفاءات الجمركية على الأصناف المستوردة .

أما بالنسبة للسلع المحلية المحددة بالمادة المشار إليها ، فتعفى من الضريبة فى الحدود وبالشروط والأوضاع الآتية :

١ - العينات التى تستهلك فى أغراض التحليل المعامل الحكومية بشرط تقديم شهادة من معمل حكومى بما يفيد التحليل واستهلاك العينة .

٢ - يشترط لإعفاء السلع والمتعلقات الشخصية المجردة من أية صفة تجارية أن تتقدم الجهة المانحة أو صاحب الشأن بطلب إلى المصلحة للإعفاء مرفقاً به ما يفيد أن هذه الأشياء شخصية ، مع التعهد بعدم تصرف حائزها فيها إلى الغير خلال المدة المحددة بالقانون وما يثبت أنه حصل عليها من مسابقة رياضية أو علمية أو دينية معترف بها .

٣ - الأمتعة الشخصية الخاصة بالمسافرين القادمين من الخارج من السلع المحلية أو الأجنبية الواردة معهم أو المشتراة من الأسواق أو المناطق الحرة تحدد قيمتها المعفاة من الضريبة بنفس قيمة الإعفاء الجمركى المقرر وفقاً لأحكام قانون الجمارك .

(مادة ٢٣)

يشترط فى تطبيق أحكام المادة (٢٩) من القانون ما يأتى :

أولاً - بالنسبة لاحتياجات وزارة الدفاع :

١ - أن يكون تحديد السلع والخدمات المعفاة بشهادة من وزارة الدفاع بأنها لازمة لأغراض التسليح معتمدة من رئيس هيئة الشؤون المالية للقوات المسلحة أو من يفوضه .

٢ - تسرى أحكام هذه المادة على جميع قيادات القوات وهيئات وإدارات وأجهزة القوات المسلحة والصناديق التابعة لوزارة الدفاع أو الملحقة بها .

٣ - أن يكون تمويل وشراء هذه الأصناف من موازنة وزارة الدفاع أو من مواردها الذاتية .

٤ - تكون هيئة الشؤون المالية للقوات المسلحة هى جهة التعامل مع المصلحة فيما يتعلق بتنظيم أحكام هذا الإعفاء .

٥ - فى حالة شراء أو استيراد أو بيع أى صنف أو أداء أى خدمة غير مقرر إعفاؤها تخطر هيئة الشؤون المالية للقوات المسلحة المصلحة فوراً لاتخاذ إجراءات تحصيل الضريبة الواجبة .

٦ - تشكل لجنة خاصة من المصلحة وهيئة الشؤون المالية للقوات المسلحة بقرار يصدر من رئيس المصلحة بالاتفاق مع رئيس هيئة الشؤون المالية لمتابعة الإجراءات التنفيذية المتعلقة بهذا الإعفاء .

٧ - تتبع الإجراءات الآتية لتطبيق الإعفاء المقرر :

(أ) تقوم وزارة الدفاع بتحرير شهادة تقدمها إلى المسجل حسب الأحوال معتمدة من السيد رئيس هيئة الشؤون المالية بالقوات المسلحة أو من يفوضه تفيد بأن الاحتياجات المطلوب تدبيرها للقوات المسلحة هى لأغراض التسليح مرفقا بها موافقة المصلحة على الإعفاء .

(ب) يقوم المسجل بالبيع لوزارة الدفاع غير محمل بالضريبة مع إصدار الفاتورة الضريبية موضحاً بها أن الأصناف معفاة لوزارة الدفاع طبقاً للمادة (٢٩) من القانون ويثبت ذلك في دفاتره مع احتفاظه بأصل شهادة الإعفاء المشار إليها في الفقرة السابقة .

(ج) تقوم وحدات وزارة الدفاع المختصة بالإعفاء بقبول بيانات الفواتير الضريبية الصادرة من المسجلين بدفاترها .

٨ - يخطر رئيس هيئة الشئون المالية للقوات المسلحة رئيس المصلحة باسم من يفوضه بإصدار الشهادة المشار إليها ونموذج توقيعه .
ثانياً - بالنسبة لاحتياجات الجهات الأخرى :

١ - تسرى أحكام المادة (٢٩) من القانون على احتياجات كل من الجهات التالية وللأزمة لأغراض التسليح للدفاع والأمن القومي :

(أ) الشركات والوحدات والهيئات التابعة لوزارة الإنتاج الحربي .

(ب) وزارة الداخلية .

(ج) الهيئة العربية للتصنيع .

(د) هيئة الأمن القومي .

٢ - يصدر الوزير أو رئيس الهيئة المختص ، أو من يفوضه ، شهادة تفيد بأن هذه الاحتياجات لأغراض التسليح للدفاع والأمن القومي على أن يخطر رئيس المصلحة باسم من يفوضه ونموذج توقيعه .

٣ - تسرى بالنسبة لهذه الجهات كل فيما يخصه الأحكام والإجراءات المنصوص عليها في البنود (٣) ، (٥) ، (٦) ، (٧) من الفقرة أولاً من هذه المادة .

٤ - تلتزم الجهات المشار إليها بسداد الضريبة على ما تشتريه لغير الأغراض المنصوص عليها في هذه المادة ، وعلى ما يتم بيعه لجهات غير معفاة من الضريبة .

الفصل السابع

تحصيل الضريبة

(المادة ٢٤)

يؤدى المسجل الضريبة المستحقة عن كل فترة ضريبية وفق إقراره الشهري إلى المأمورية المختصة ، وذلك فى موعد أقصاه الشهرين التاليين لانتهاء الفترة الضريبية ، فيما عدا إقرار شهر أبريل فتؤدى الضريبة فى موعد غايته اليوم الخامس عشر من شهر يونيو . وبالنسبة لسلع جدول رقم (١) فتؤدى الضريبة خلال الشهر التالى لانتهاء الفترة الضريبية . ويجوز لرئيس المصلحة تحديد الجهة التى تتلقى الإقرار الشهري والضريبة المستحقة ووسيلة السداد .

ويجوز بقرار من الوزير مد فترة الإقرار بحسب الاقتضاء وفقاً للمادة (١٦) من القانون . ويجوز لرئيس المصلحة بقرار منه تحديد إجراءات لتحصيل الضريبة تتفق وطبيعة بعض السلع وتؤدى الضريبة المستحقة بالنسبة للسلع المستوردة فى مرحلة الإفراج عنها من الجمرک المختص وقت سداد الضريبة الجمركية وفقاً للإجراءات الجمركية المقررة فى هذا الشأن ولا يجوز الإفراج النهائى عن هذه السلع قبل سداد الضريبة المستحقة بالكامل . ويجوز لرئيس المصلحة الإفراج المؤقت عن الآلات والمعدات الواردة للعملية الإنتاجية وممارسة النشاط وذلك وفقاً لشروط السداد والحدود والقواعد والضمانات التى يصدر بها قرار منه ، ولا يجوز الإفراج النهائى عن هذه السلع قبل أداء الضريبة المستحقة بالكامل . كما يجوز لرئيس المصلحة تحديد الضمانات المناسبة بقيمة الضريبة المستحقة على السلع المفرج عنها برسم التصدير وكذلك تحت أى من الأنظمة الجمركية الخاصة .

(مادة ٢٥)

تستحق ضريبة إضافية بواقع نصف فى المائة من قيمة الضريبة التى يتأخر سدادها عن المواعيد المحددة بالمادة السابقة عن كل أسبوع أو جزء منه يلى نهاية الفترة المحددة للسداد .

وللمصلحة الحق فى اتخاذ إجراءات الحجز الإدارى لاستثناء الضريبة والضريبة الإضافية وأية مستحقات أخرى فى حالة عدم سدادها فى المواعيد المقررة .

(مادة ٢٦)

فى تطبيق أحكام المادة (٣٣) من القانون تعتبر خدمات ذات طبيعة مستمرة الخدمات التى تؤدى بصفة منتظمة وغير متقطعة لتحقيق احتياجات المستفيدين منها ، وتحصل قيمتها نقداً أو بفاتورة أو بما يقوم مقامها فى مواعيد ينظمها مؤدى الخدمة ، ويصدر بتحديد الخدمة ذات الطبيعة المستمرة قرار من الوزير فى كل حالة على حدة .

الفصل السابع (مكرر)^(١)

التوفيق

مادة (٢٦ مكرر)

فى تطبيق أحكام المادة (٣٥) من القانون يراعى ما يأتى :

١ - تختص لجان التوفيق - بناء على طلب المسجل أو من ينوبه - بالنظر فى أوجه الخلاف بين المسجل والمصلحة حول قيمة السلعة أو الخدمة أو نوعها أو كميتها أو مقدار الضريبة المستحقة عليها أو مدى خضوعها للضريبة .

٢ - للمسجل أن يطلب إحالة النزاع إلى لجان التوفيق خلال ستين يوماً من تاريخ رفض تظلمه أو عدم البت فيه ، على أن يشتمل الطلب على اسم المسجل وموضوع النزاع وطلبات المسجل مصحوباً بالمستندات المؤيدة له .

٣ - على رئيس المصلحة أو من ينوبه خلال الخمسة عشر يوماً التالية لتاريخ إخطاره بطلب إحالة النزاع إلى لجنة التوفيق إثبات طلب المسجل ، وإحالة النزاع كمرحلة ابتدائية إلى اللجنة فى محضر يحرر من صورتين ويوقع عليه من المسجل ويسلم صورة من المحضر إلى صاحب الشأن ويرفق بالمحضر كافة المستندات اللازمة .

(١) الفصل السابع مكرراً مضاف بالقرار رقم ٢٩٥ لسنة ٢٠٠٥ - سالف الإشارة .

ولا يجوز نظر النزاع فى لجان التوفيق إلا إذا كان مصحوباً بما يدل على سداد الضريبة طبقاً للإقرار الشهرى المنصوص عليه فى المادة (١٦) من قانون الضريبة العامة على المبيعات ، وقيام المسجل بسداد خمسمائة جنيه مقابل نفقات الإحالة إلى لجان التوفيق .

مادة (٢٦) مكرراً (١)

يتم النظر فى النزاع على النحو الآتى :

أولاً - لجان التوفيق :

تشكل لجنة أو أكثر فى المناطق التنفيذية من عضوين أحدهما يعينه رئيس المصلحة أو من ينيبه لم يسبق له النظر فى موضوع النزاع على أى وجه ، والآخر يختاره المسجل أو من يمثله قانوناً ويخطر رئيس المنطقة باسمه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تحرير المحضر المشار إليه فى البند (٣) من هذه المادة ، وذلك بكتاب موصى عليه مصحوباً بعلم الوصول أو بإخطار كتابى يسلم بإيصال إلى المنطقة المختصة .

فإذا لم تتم هذه المرحلة بسبب عدم تعيين صاحب الشأن لمثله أو اختلف العضوان رفع النزاع إلى لجنة التظلمات .

ثانياً - لجان التظلمات :

تشكل لجنة أو أكثر فى كل منطقة من المناطق على النحو الآتى :

- مفوض دائم يعينه الوزير رئيساً من غير العاملين بالمصلحة وذلك لمدة سنة قابلة للتجديد .

- عضو يمثل المصلحة يختاره رئيسها لم يسبق له نظر موضوع النزاع على أى وجه .

- صاحب الشأن أو من يمثله .

وللجنة أن تستعين بمن تراه من الخبراء والفنيين دون أن يكون لهم صوت معدود فى

إصدار القرار .

مادة (٣٦ مكرراً ٢٠٠٤)

يحدد عدد لجان التوفيق والتظلمات ومراكزها ودوائر اختصاصها بقرار من الوزير بناء على اقتراح رئيس المصلحة ، ويصدر رئيس المصلحة قراراً بتشكيل أمانة فنية لكل لجنة أو أكثر من لجان التوفيق والتظلمات من بين العاملين بالمصلحة .

وعلى الأمانات الفنية للجان بعد تحصيل مقابل نفقات لجان التوفيق المشار إليها أن تعرض على رئيس المنطقة المختص صورة المحضر والمستندات المرفقة ليتولى تحديد اللجنة التي تنظر النزاع المحال للجان التوفيق وميعاد ومكان اجتماعها .

مادة (٣٦ مكرراً ٣٠٠٤)

تنظر لجان التوفيق في المنازعات التي تحال إليها وفقاً للإجراءات الآتية :

١ - تتولى الأمانة الفنية للجنة إخطار ممثلي المصلحة والمسجل بميعاد ومكان اجتماع اللجنة وبأية تعديلات تطرأ بعد ذلك بوقت كاف وذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول، أو بإخطار كتابي مع التوقيع من كل ممثل بما يفيد العلم .

٢ - تجتمع اللجنة في المكان المحدد لها وتكون جميع الأوراق والمستندات تحت تصرفها ، ويتولى العضوان معاً فحص موضوع النزاع .

٣ - بالنسبة إلى أية مستندات أو وجهات نظر جديدة لم تكن مطروحة في المحضر أو مرفقة به يرى ممثل المسجل أو من يفوضه عرضها على لجنة التوفيق تقدم إلى الأمانة الفنية المختصة قبل نظرها أمام اللجنة بوقت كاف .

٤ - يثبت عضواً للجنة رأيهما في المحضر ويوقع كل منهما على رأيه .

٥ - إذا اتفق العضوان يعتبر قرارهما نهائياً ، وتتولى الأمانة الفنية إخطار كل من رئيس المأمورية والمنطقة المختص والمسجل أو من يمثله قانوناً بالقرار ، وإذا لم يتفقا يثبت ذلك في المحضر ، وترسل الأوراق في الحال مصحوبة بالمحضر إلى الأمانة الفنية للجنة التظلمات بالمنطقة المختصة .

مادة (٢٦ مكرراً ٤)

تنظر لجان التظلمات فى المنازعات التى تحال إليها من لجان التوفيق وفقاً للإجراءات الآتية :

١ - تتولى الأمانة الفنية للجنة التظلمات بمجرد إحالة أوراق النزاع إليها من أمانة لجان التوفيق عرض الأوراق على رئيس المنطقة المختص ليتولى تحديد اللجنة التى تنظر التظلم وميعاد ومكان اجتماعها .

٢ - تتولى الأمانة الفنية للجنة إخطار أعضاء لجنة التظلمات وعضوى لجنة التوفيق بمكان الاجتماع والميعاد المحدد له قبل انعقاده بأسبوع على الأقل وذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول .

٣ - تجتمع اللجنة فى المكان والموعود المحدد وتوضع تحت تصرفها جميع الأوراق والمستندات الواردة إليها ويصدر قرار اللجنة بأغلبية الأصوات . وتثبت اللجنة قرارها مسبباً فى المحضر مع بيان من يتحمل بنفقات الإحالة إلى اللجان إذا كان القرار فى غير صالح المسجل .

٤ - يكون القرار الصادر من اللجنة واجب النفاذ وتتولى الأمانة الفنية للجنة إخطار كل من رئيس المأمورية والمنطقة والمسجل أو من يمثله قانوناً بهذا القرار بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول .

٥ - إذا كان قرار لجنة التظلمات لغير صالح المسجل استحققت الضريبة التى تمثل الفرق بين ما تم سداده وفقاً لإقراره وما انتهى إليه قرار لجنة التظلمات وكذلك الضريبة الإضافية على هذا الفرق عن الفترة من تاريخ السداد وفقاً للإقرار وحتى تاريخ السداد وفقاً لقرار لجنة التظلمات .

مادة (٣٦ مكرراً ٥٠)

ترد نفقات اللجان للمسجل إذ ما صدر القرار لصالحه .

ولا يجوز للجان التوفيق والتظلمات إبداء آراء تكون بمثابة قواعد عامة ولا تكون قراراتها ملزمة إلا في الحالات الخاصة التي صدرت فيها .

تحدد مكافآت المفوض الدائم للجنة التظلمات بواقع ثلاثمائة جنيه عن كل حالة ،
وتحدد مكافآت ممثلي المصلحة في كل من لجنة التوفيق ولجنة التظلمات بواقع مائة جنيه
عن كل حالة .

وتقدر مكافآت من يرى الاستعانة بهم من الفنيين والخبراء في كل حالة على حدة
بقرار من رئيس المصلحة بناء على اقتراح المفوض الدائم .

مادة (٣٦ مكرراً ٤٦)

لا تسرى أحكام القانون رقم ٧ لسنة ٢٠٠٠ بإنشاء لجان التوفيق في بعض المنازعات
التي تكون الوزارات والأشخاص الاعتبارية العامة طرفاً فيها على المنازعات الخاصة
بالضريبة العامة على المبيعات .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر في ٢٠/٤/٢٠٠٥

وزير المالية

دكتور / يوسف بطرس غالى

الفصل الثامن

الرقابة

(مادة ٢٧)

فى تطبيق أحكام المادة (٤٠) من القانون تتم الرقابة المتغلقة بالضريبة على أسس مستندية ودفترية ، وعند استخدام المسجل لأنظمة الحاسب الآلى يحق للمصلحة مراجعة واختبار هذه الأنظمة للتأكد من جودتها وفى حالة عدم توافر هذه الأسس لرئيس المصلحة تحديد القواعد والضوابط اللازمة لإحكام الرقابة ويجوز له فى بعض الحالات لاعتبارات خاصة تتعلق بطبيعة السلعة وضع إجراءات للرقابة وتقرير نظام رقابى خاص بها .

مع مراعاة الفقرة السابقة فإنه بالنسبة لسلع الجدول رقم (١) المرافق للقانون يراعى ما يأتى :

أولاً :

١ - لا يجوز إجراء عمليات تحويل الكحول النقى للوقود أو للصناعة إلا فى مصانع إنتاجه أو فى المناطق الجمركية إذا كان مستورداً .

ويشترط فى جميع الأحوال أن يتم التحويل بحضور لجنة من المصلحة يصدر بتشكيلها قرار من المدير العام المختص .

وإذا كان تحويل الكحول لأغراض الصناعة يتم وفقاً لنظام صناعى خاص وجب الحصول على موافقة هيئة الرقابة الصناعية فى كل حالة على حدة .

٢ - بعد إتمام عملية التحويل سواء للوقود أو للصناعة تؤخذ عينة ثلاثية من الناتج ومن المواد الأخرى التي استعملت في التحويل وتختتم الأوعية التي تم التحويل بداخلها ولا يفرج عن الكمية إلا بعد ورود نتيجة التحليل من المعمل الكيماوى بأنها محولة تحويلاً كافياً .

٣ - على أصحاب المصانع والمعامل الذين يسمح لهم بالحصول على كحول محول للصناعة إمساك دفاتر وسجلات مبين بها الكمية الواردة وكيفية التصرف فيها وتكون هذه الفواتير والسجلات خاضعة لإشراف المصلحة .

٤ - الكحول المحول للصناعة هو المحول لاستخدامه فى إحدى الصناعات الأساسية التى يصدر بتحديددها قرار من رئيس المصلحة بعد الاتفاق مع رئيس هيئة الرقابة الصناعية وتحديد مواد ونسب التحويل فى كل حالة .

ثانياً:

١ - تلتزم المصانع والمعامل التى تنتج نبيذ العنب الطازج وعصير العنب الذى أوقف اختتماره بإضافة الكحول والمشروبات الكحولية بإمساك سجلات لإثبات مراحل التصنيع المختلفة (تخمير - تقطير - تكرير - كسر - تخفيف - تعبئة) وإخطار المصلحة قبل كل عملية بأربع وعشرين ساعة على الأقل لندب من يلزم لأعمال الرقابة بما فى ذلك وضع الأختام على الأجهزة والأدوات .

وعلى صاحب الشأن فور انتهاء عملية التقطير وكذا عمليات التخمير (بالنسبة للأنبذة) أن يحدد ميعاد التعبئة وتظل الكميات المنتجة حتى تتم التعبئة تحت الرقابة المباشرة للمصلحة .

ويقوم مندوب المصلحة بإثبات الكميات المعبأة ووضع العلامات المميزة (بندول) وإثبات مقدار الضريبة المستحقة وأخذ التعهد اللازم بأدائها وثبتت كل الإجراءات فى محضر يوقع عليه من مندوب المصلحة والمسجل أو من ينبيه قانوناً .

٢ - على صاحب الشأن إخطار المصلحة بعد تعبئة المشروبات الكحولية الداخلة فى صناعته الكحول الأتيلى النقى غير المحول مهما بلغت درجته الكحولية بأربع وعشرين ساعة لئندب من يلزم للاطلاع على السجلات المسروكة بمعرفة المسجل والمدون بها كميات الكحول النقى المشتراة والتي تم كسرها وتعبئتها والاطلاع على فواتير الشراء وخصم الكميات التى تم كسرها وتعبئتها على الفواتير وأخذ إقرار على صاحب الشأن بأن الكحول النقى الذى تم كسره مسدد عنه الضريبة المستحقة وأنه ليس ناجماً من كحول آخر تم الحصول عليه بالتقطير بمعرفته أو من كحول محول للصناعة أو للوقود .

وتلصق علامة مميزة تعد لهذا الغرض على مسئولية صاحب الشأن على المشروبات الواردة بالفقرتين (ج ، د ، هـ) من البند (٧) من الجدول رقم (١)

٣ - على صاحب الشأن فيما يختص بصناعة العطور والكولونيا إمساك سجلات لإثبات الكميات المشتراة من الكحول النقى المستخدم فى صناعته طبقاً للجدول رقم (١) المرافق للقانون ، ويثبت فى السجلات رقم الفاتورة وتاريخها .

ثالثاً:

يراعى عند نقل كمية من الكحول أو السوائل الكحولية أو الكحول المحول للوقود يزيد مقدارها على خمسة لترات من الكحول الصرف وسواء كانت تلك الكمية مستوردة من الخارج أو محلية من بلدة إلى أخرى الحصول على ترخيص من المصلحة بذلك . ولا يصدر الترخيص المذكور إلا بعد التحقق من إنها خالصة الضريبة .

(مادة ٢٨)

يجوز للمصلحة إلزام بعض المسجلين بأن يستعملوا ماكينات تسجيل النقد أو أجهزة البيع الإليكترونى التى تظهر قيمة الضريبة المستحقة على مبيعاتهم .
ويضع رئيس المصلحة القواعد والإجراءات الخاصة بمراقبة هذه الماكينات .

(مادة ٢٩)

مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ تلزم المنشآت المرخص لها بإنتاج السجائر الشعبية والتوسكانى ودخان الغليون والمعمل والنشوق والمذقة ودخان الشعر المخلوط وغير المخلوط أن تمسك سجلات تثبت بها كميات التبغ المشتراة والداخلة فى التصنيع وعلى صاحب الشأن الاحتفاظ بالمستندات المثبتة لذلك .

ويلتزم المستورد بإخطار المأمورية المختصة ببيان الجهات التى تم بيع التبغ إليها ، وكيفية التصرف فى سائر كميات التبغ المستوردة وذلك خلال الخمسة عشر يوماً التالية للشهر الذى تم فيه البيع .

كما يلتزم المسجل الذى يقوم بتصنيع الدخان الحام بإرفاق بيان بكميات ونوعيات الأدخنة المصنعة أو التى تم التصرف فيها وفق إقراره الشهرى المقدم إلى المأمورية المختصة .

(مادة ٣٠)

فى تطبيق أحكام المادة (٤٢) من القانون ، يفوض رئيس المصلحة ورئيس القطاع المختص ورئيس الإدارة المركزية المختص بالتصالح فى المخالفات المنصوص عليها فى هذا القانون مقابل سداد الضريبة والضريبة الإضافية حال الاستحقاق وتعويض فى حدود الغرامة المقررة بالمادة (٤١) من القانون .

(مادة ٣١)

فى تطبيق أحكام المادة (٤٥) من القانون لايجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ أية إجراءات فى جرائم التهرب من الضريبة إلا بناء على إذن من الوزير .

كما يفوض رئيس المصلحة فى التصالح فى جرائم التهرب المنصوص عليها فى القانون ، ويفوض رئيس القطاع المختص فى التصالح فى جرائم التهرب التى لا تجاوز قيمة الضرائب والضرائب الإضافية والتعويض ٥٠ ألف جنيه .

(مادة ٣٢)

يشترط لقبول النظر فى طلب التصالح فى جرائم تهريب السلع الواردة بالجدول رقم (١) المرافق للقانون أن يتضمن الطلب التنازل عن المضبوطات وسداد قيمتها فى حالة عدم ضبطها .

(مادة ٣٣)

فى تطبيق أحكام المادة (٤٦) من القانون يكون المسئول هو الشريك المسئول أو المدير أو عضو مجلس الإدارة المنتدب أو رئيس مجلس الإدارة ممن يتولون الإدارة الفعلية وفقاً للنظام المعمول به فى المنشأة ، على أن تخطر إدارة المنشأة المأمورية المختصة باسم المدير المسئول وأن تعيد الإخطار به عند تغييره .

الفصل التاسع

أحكام متفرقة

(مادة ٣٤)

فى تطبيق أحكام الفقرة (١) من المادة (٤٧) من القانون وفيما لا يتعارض مع تطبيق أحكام القانون بشأن فرض ضريبة مبيعات على خدمات التشغيل للغير فإنه لا يعد تغييراً فى حالة السلعة عملية التعبئة أو إعادة التعبئة أو التكرير أو التنقية أو الطحن ، ولا تفرض الضريبة مرة أخرى على السلع المبينة فى الجدول رقم (١) المرافق للقانون عند تداولها فى مراحل التوزيع .

ويجوز للمسجلين المتعاملين فى سلع الجدول رقم (١) المرافق للقانون تسوية حساب الضريبة على مردودات مبيعاتهم من الضريبة المستحقة وفقاً لإقراره وطبقاً للشروط والضوابط التى يصدر بتحديددها قرار من رئيس المصلحة .

(مادة ٣٥)

فى تطبيق أحكام الفقرة (٣) من المادة (٤٧) من القانون يتم أخذ عينات التحليل من السلع الواردة بالجدول رقم (١) المرافق للقانون وفقاً لما يلى :

١ - أن تكون العينة بكميات كافية للتحليل ومثلة لطبيعة السلعة المأخوذة منها .

٢ - أن تكون العينة ثلاثية فيما عدا حالة الضبط فتكون ثنائية .

٣ - بوضع الجمع الأحمر على العينة ويختم عليه بخاتم مندوب المصلحة وصاحب الشأن أو بصمة إبهامه في حالة التهرب .

٤ - توضع بطاقة على كل عينة يوضح عليها بيان العينة واسم صاحبها وتاريخ أخذها ويوقع على البطاقة من صاحب الشأن ومندوب المصلحة أو مندوب جهة الإدارة عند الاقتضاء .

٥ - إذا امتنع صاحب الشأن عن وضع ختمه على الجمع الأحمر أو توقيعه أو بصمته أو ختمه على البطاقة يكتفى بتوقيع مندوب جهة الإدارة مع مندوب المصلحة ويشبث على البطاقة امتناع صاحب الشأن عن التوقيع .

٦ - ترسل إحدى العينات بموجب استمارة خاصة للجهة المختصة بالتحليل أو للغير الذى تستعين به المصلحة وتحفظ الثانية بمخازن المصلحة وتسلم الثالثة لصاحب الشأن إذا كانت العينة ثلاثية مع أخذ الإقرار اللازم منه بالتحفظ عليها وعدم فض الأختام الموضوعة عليها أو التصرف فيها إلا بعد إخطاره بنتيجة التحليل .

٧ - تقيد العينة فى السجل المد للذلك بالمصلحة .

٨ - يحرر محضر تثبت فيه الإجراءات السابقة .

٩ - تسلم العينة المحفوظة بمخازن المصلحة لصاحبها فى حالة مطابقة نتيجة التحليل أو انتهاء الغرض الذى أخذت من أجله ويتم إعدام العينات التى ترد نتائج تحليلها غير مطابقة بعد انتهاء كافة الإجراءات سواء بالحكم النهائى أم بالتصالح .

١٠ - لايجوز لصاحب الشأن مطالبة المصلحة بضمن العينات .

لصاحب الشأن (أو من ينوبه) المرخص له فى غير حالتي الضبط والعينة التى تؤخذ مفاجئة ، أن يطلب إعادة تحليل العينة الموجودة بمخازن المصلحة على نفقته الخاصة باتباع الإجراءات الآتية :

(أ) تشكيل لجنة من موظفى الوحدة التنفيذية المختصة للتأكد من سلامة الأختام الموضوعة على العينة بحضور صاحب الشأن أو من يمثله .

(ب) فى حالة إعادة التحليل تعتبر النتيجة نهائية وفى حالة تعذر تحليل العينة المحفوظة لدى المصلحة يتم تحليل العينة المحفوظة لدى صاحب الشأن .

(المادة ٣٦)

يشترط فى تطبيق أحكام الفقرتين (٤) ، (٥) من المادة (٤٧) من القانون مايلي:

١ - يلتزم كل من صدر له ترخيص بإنشاء أو تشغيل مصنع أو معمل لإنتاج سلع خاضعة للضريبة بأن يخطر المصلحة بذلك على النموذج المعد لذلك .

٢ - فى حالة التوقف الكلى أو الجزئى للمنشأة يتعين إخطار المصلحة على النموذج خلال المدة التى يحددها رئيس المصلحة لهذا الغرض .

(المادة ٣٧)

فى تطبيق أحكام الفقرة (١٠) من المادة (٤٧) من القانون يحدد مقابل الخدمات التى يقوم بها موظفو المصلحة وكذلك أجرور العمل الذى يقومون به لحساب ذوى الشأن فى غير أوقات العمل الرسمية على الوجه الآتى :

أولاً : فتح الخزانة بعد مواعيد العمل الرسمية المحددة لفتح الخزائن بواقع جنيهن عن كل قسيمة سداد تستخرج .

ثانياً : يحصل لحساب المصلحة مصاريف انتقال موظفيها لإجراء عمليات لصالح ذوى الشأن على الوجه التالى :

٥٠ جنيها إذا كان الانتقال داخل المدينة التى يقع فيها مقر مأمورية ضرائب المبيعات المختصة فإذا تعدد الموظفون المنتقلون تكون المصاريف ١٠٠ جنية ، ويضاعف هذا المبلغ إذا كان الانتقال خارج نطاق المدينة بجمهورية مصر العربية بالإضافة إلى ما قد يستحق من تكاليف بدل السفر وفقاً للفتاى المقررة .

ويودع ذوى الشأن قيمة المصروفات خزائن المصلحة قبل الانتقال .

(المادة ٣٨)

يصدر بثمن المطبوعات وطوابع البندروى والعلامات المميزة والأختام ومصروفات التحليل التى يتحمل بها ذوى الشأن قرار من الوزير .

الفصل العاشر

أحكام عامة

(مادة ٣٩)

فى تطبيق أحكام المادة (٤٩) من القانون يكون للمصلحة حق التصرف فى المضبوطات وأدوات التهرب ووسائل النقل التى يحكم بمصادرتها وفقاً للقواعد الآتية :

١ - تودع المضبوطات وأدوات التهرب ووسائل النقل المضبوطة وفقاً لأحكام القانون بمخازن تعد لهذا الغرض بالمصلحة وذلك بالنسبة للسلع المحلية وتودع السلع المستوردة بمخازن المضبوطات بمصلحة الجمارك وذلك إلى أن يصدر حكم نهائى فى الدعوى أو تؤول لأى من المصلحتين نتيجة التصالح .

٢ - لا يجوز التصرف فى المضبوطات وأدوات التهرب ووسائل النقل المشار إليها إلا بعد أيلولتها إلى المصلحة أو مصلحة الجمارك حسب نوع السلعة المضبوطة نتيجة التصالح أو صدور حكم نهائى بمصادرتها .

٣ - يكون التصرف فى المضبوطات وأدوات التهرب ووسائل النقل المشار إليها بالبيع بقرار من رئيس المصلحة أو رئيس مصلحة الجمارك حسب الأحوال كل فى حدود اختصاصه، وفقاً لأحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ بشأن تنظيم المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية وتعديلاته .

وتباشر الهيئة العامة للخدمات الحكومية إجراءات البيع وفقاً للقواعد المقررة قانوناً فى هذا الشأن .

٤ - مع عدم الإخلال بأحكام القانون يجوز بقرار من رئيس المصلحة أو رئيس مصلحة الجمارك ، كل فى حدود اختصاصه ، التصرف قبل صدور الحكم فى المضبوطات وأدوات التهرب القابلة للتلف أو التقصان بطريق الممارسة وذلك فى الحالات التى لا تتحمل إجراء المزايدة وتودع حصيلة البيع أمانة إلى حين ثبوت أيلولتها نهائياً إلى الخزانة العامة .

٥ - تعدد بقرار من رئيس المصلحة أو رئيس مصلحة الجمارك كل فى حدود اختصاصه السلع المحظور تداولها أو الضارة بالصحة العامة أو التى يخشى من طرحها للبيع على أمن وسلامة المواطنين وذلك بعد استطلاع رأى الجهات الفنية المختصة .

(المادة ٤٠)

يصدر رئيس المصلحة القرارات والمنشورات اللازمة لتنفيذ أحكام هذه اللائحة وله تعديل النماذج المرفقة أو إلغاء أو إضافة نماذج جديدة وفقاً لمقتضيات العمل .

(المادة ٤١)

يجوز لرئيس المصلحة تقرير بعض القواعد الإجرائية الخاصة اللازمة لتطبيق أحكام القانون بما يتماشى وطبيعة نشاط بعض المسجلين وذلك بالاتفاق مع الجمعيات والتنظيمات المختلفة التابعة لها أو المنضمين إليها .

مادة (٤١ مكرراً) (١)

فى تطبيق أحكام المادة (٥٣) من القانون :

تنشأ وحدة بمكتب رئيس المصلحة تختص بتلقى استفسارات أصحاب الشأن حول تطبيق أحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات بالنسبة إلى معاملة معينة يحددها ، ويصدر بنظام العمل فى هذه الوحدة قرار من رئيس المصلحة وترسل الاستفسارات بكتاب للمصلحة موصى عليه مصحوب بعلم الوصول أو بكتاب يسلم لمكتب رئيس المصلحة أو على موقع المصلحة الإلكتروني ، ويجب أن يتضمن الطلب جميع جوانب المعاملة محل الاستفسار ومراحلها ، ويكون الرد على الاستفسار المطلوب بكتاب موقع من رئيس المصلحة أو من ينوبه خلال ستين يوماً من تاريخ تقديم الطلب أو استيفاء البيانات ، وذلك بذات الوسيلة المقدم بها طلب الاستفسار ، ويعتبر عدم الرد خلال هذه المدة بمثابة عدم إجابة للطلب .

الفصل الحادى عشر

أحكام انتقالية

(مادة ٤٢)

فى تطبيق المادة (٢٣) من القانون ومناسبة الانتقال لتطبيق المرحلتين الثانية والثالثة من مراحل تطبيق الضريبة للمسجل أن يخصم من الضريبة المستحقة على قيمة مبيعاته الضريبة السابق سدادها على مخزونه السلعى من المشتريات بغرض البيع والتى فى حوزته فى اليوم السابق لتاريخ بدء تحصيل الضريبة ، وذلك بموجب فواتير ضريبية وفقاً للقواعد والضوابط والحدود التى يصدر بها قرار من رئيس المصلحة .

أما فى حالة عدم وجود فواتير تبين قيمة الضريبة السابق سدادها تكون قيمة الضريبة الواجب توريدها للمصلحة واحد ونصف فى المائة من ثمن بيع السلعة والتى تعادل الضريبة على القيمة المضافة بمعرفة التاجر على أن يتم التصرف فى المخزون خلال موعد أقصاه شهر أكتوبر ٢٠٠٩

مع مراعاة أن أية مبيعات للمخزون بعد المدة المذكورة يطبق بشأنه أحكام التحصيل والتوريد والخصم الواردة بالقانون .

قرارات

رئيس جمهورية مصر العربية

المتعلقة بقانون الضريبة العامة على المبيعات

ولائحته التنفيذية

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٠٦ (*)

بدمج مصلحتى الضرائب العامة والضرائب على المبيعات

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ؛

وعلى قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ؛

وعلى قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ؛

وعلى قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥٥٧ لسنة ١٩٧٧ بإعادة تنظيم

وزارة المالية ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء بجلسته المعقودة فى ٢٩/٤/٢٠٠٦ ؛

قرر :

(المادة الاولى)

تدمج مصلحتا الضرائب العامة والضرائب على المبيعات فى مصلحة تسمى

" مصلحة الضرائب المصرية " .

وتستبدل عبارة " مصلحة الضرائب المصرية " بعبارة " مصلحة الضرائب العامة

والضرائب على المبيعات " أينما وردتا فى القوانين والقرارات واللوائح .

(المادة الثانية)

يصدر الهيكل التنظيمى اللازم لتنفيذ الدمج بقرار من وزير المالية بعد أخذ رأى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة وتعتمد جداول الوظائف المترتبة على ذلك بقرار من رئيس الجهاز طبقاً لأحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المشار إليه .

(المادة الثالثة)

تتخذ الإجراءات اللازمة لنقل الاعتمادات المالية المقررة بموازنة المصلحتين المندمجتين لمصلحة الضرائب المصرية .

(المادة الرابعة)

يستمر العمل بالهيكل التنظيمى المعتمد لكل من مصلحة الضرائب العامة ومصلحة الضرائب على المبيعات والأوضاع الوظيفية للعاملين بكل منهما وبالاعتمادات المقررة بموازنتها حين اعتماد الهيكل التنظيمى لمصلحة الضرائب المصرية وانتهاء إجراءات نقل الاعتمادات المالية طبقاً لأحكام المادتين الثالثة والرابعة من هذا القرار .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢١ ربيع الآخر سنة ١٤٢٧ هـ

(الموافق ١٩ مايو سنة ٢٠٠٦ م) .

حسنى مبارك

قرارات

رئيس مجلس الوزراء

المتعلقة بقانون الضريبة العامة على المبيعات

ولائحته التنفيذية

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٣٠٠ لسنة ٢٠٠١ (*)

بشأن التزام جميع الجهات المعنية بأحكام القانون

رقم ١١ لسنة ١٩٩١ الخاص بالضريبة العامة على المبيعات

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ الخاص بالضريبة العامة على المبيعات ؛

وعلى ما قرره مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٨/٢/٢٠٠١ ؛

قرر :

(المادة الاولى)

على جميع وحدات الجهاز الإدارى للدولة والمحليات والهيئات العامة الخدمية والاقتصادية وشركات القطاعين العام والأعمال العام الالتزام بأخذ موافقة مجلس الوزراء بشأن أية منازعات مع المصالح الإبرادية (ضرائب - جمارك - مبيعات) وذلك قبل الاحتكام إلى الأجهزة المعنية فى شأن هذه المنازعات .

ويمكن للجهات المعنية الرجوع إلى السيد الدكتور وزير المالية للعمل على تصفية هذه المنازعات قبل العرض على مجلس الوزراء .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ذى الحجة سنة ١٤٢١ هـ

(الموافق ١٥ مارس سنة ٢٠٠١ م)

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / عاطف عبيد

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٩١٣ لسنة ٢٠٠٤ (م)

بإنشاء المركز الجمركى الضريبى النموذجى

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى قانون الضرائب العقارية الصادر بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ :

وعلى قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ :

وعلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ :

وعلى قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١

ولاتحتته التنفيذية :

وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ فى شأن الوظائف المدنية القيادية

فى الجهاز الإدارى للدولة والقطاع العام :

وعلى قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٥٧ لسنة ١٩٧٧ بإعادة تنظيم وزارة المالية :

قرر :

(المادة الأولى)

ينشأ بمؤازرة المالية مركز يسمى (المركز الجمركى الضريبى النموذجى)

ويكون مستقلاً قنياً ومالياً وإدارياً ومقره مدينة القاهرة ، ويجوز بقرار من وزير المالية

إنشاء فروع له فى المحافظات .

(المادة الثانية)

يهدف المركز إلى تيسير إجراءات التعامل مع مصالح الجمارك والضرائب العامة

والضرائب على المبيعات والضرائب العقارية ، وتطوير الإدارة الضريبية والجمركية

واستحداث أنظمة العمل التى تكفل سلامة وتطوير الأداء بالمصالح الإيرادية .

(المادة الثالثة)

يختص المركز بما يحال إليه من ملفات الضرائب والجمارك وطلبات المتعاملين معه على النحو المبين فى المادة الثامنة من هذا القرار ، ويكون للعاملين فى المركز تطبيق قوانين الضرائب والجمارك المشار إليها كل فى نطاق اختصاصه .

(المادة الرابعة)

يكون المركز هو المنفذ الجمركى والمأمورية الضريبية المختصة (ضرائب عامة - ضرائب مبيعات - ضرائب عقارية) للجهات والأشخاص المتعاملين معه .

(المادة الخامسة)

يكون للمركز مجلس أمناء برئاسة وزير المالية ، وعضوية كل من :

* رئيس مصلحة الضرائب على المبيعات .

* رئيس مصلحة الضرائب العامة .

* رئيس مصلحة الجمارك .

* رئيس مصلحة الضرائب العقارية .

وللمجلس أن يستعين بالخبرات التى تعين المركز على القيام بأعماله .

ويحل أقدم رؤساء المصالح محل رئيس مجلس الأمناء فى حالة غيابه ،

ويجتمع مجلس الأمناء مرة على الأقل فى السنة ، بناء على دعوة من رئيسه .

ويكون اجتماع المجلس صحيحاً إذا حضره أغلبية الأعضاء على الأقل ، وتصدر

القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوى يرجع الجانب الذى فيه الرئيس .

ويضع مجلس الأمناء لائحة داخلية تنظم سير العمل به .

(المادة السادسة)

يختص مجلس الأمناء بما يأتى :

* الموافقة على الخطة السنوية للمركز .

* إعداد السياسات التى تتطلبها أنشطة المركز بما يكفل تحقيق الهدف من إنشائه .

- * اعتماد البرامج والخطط التفصيلية لتحقيق أهداف المركز .
- * الموافقة على مشروع موازنة المركز السنوية والحسابات المالية .
- * الموافقة على الهيكل التنظيمي والوظيفي بعد أخذ رأى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة .

(المادة السابعة)

- يكون للمركز مدير تنفيذى يصدر بتحديد قرار من وزير المالية ، يكون مسئولاً أمامه عن تحقيق السياسات التى يضعها المجلس ويباشر على الأخص ما يلى :
- * مباشرة الأعمال التنفيذية المتعلقة باختصاص المركز .
 - * الإعداد لاجتماعات مجلس الأمناء وتنفيذ قراراته .
 - * اقتراح الخطط والبرامج التى تحقق أهداف المركز وتنفيذها .
 - * إعداد الدراسات الخاصة بتطوير نظم العمل الفنية والمالية والإدارية المتعلقة بالأنظمة الضريبية والجمركية المختلفة .
 - * العمل على تعزيز الثقة مع المتعاملين بالمركز وتذليل جميع الصعوبات التى تواجههم .
 - * وللمدير التنفيذى فى سبيل أداء مهامه الاتصال المباشر مع المصالح الإرادية الممثلة فى مجلس الأمناء .
 - * ويكون رئيساً لكافة العاملين بالمركز وله إصدار القرارات التنفيذية اللازمة لتسيير أعمال المركز .

(المادة الثامنة)

- يحدد وزير المالية الجهات والأشخاص الذين تحال ملفاتهم الجمركية والضريبية إلى المركز ، ويجوز للمتعاملين مع كل من مصلحة الجمارك والضرائب العامة والضرائب على المبيعات والضرائب العقارية طلب التعامل مع المركز .

(المادة التاسعة)

يضع مجلس الأمناء اللوائح المالية والإدارية ولوائح شئون العاملين بالمركز .

(المادة العاشرة)

يكون إلحاق العاملين فى المركز بقرار من وزير المالية ، ويجوز شغل الوظائف بالمركز عن طريق النقل أو التدب من الجهات الأخرى .

(المادة الحادية عشرة)

تكون للمركز بموازنة وزارة المالية مخصصات مالية مستقلة عن مخصصات مصالح الوزارة طبقاً للقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة ، ويخصص للمركز اعتماد إجمالى يتم الصرف منه خلال السنة المالية على الأبواب المختلفة لحين إعداد موازنته .

(المادة الثانية عشرة)

يصدر وزير المالية القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القرار .

(المادة الثالثة عشرة)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٤ شوال سنة ١٤٢٥ هـ

(الموافق ١٧ نوفمبر سنة ٢٠٠٤ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / أحمد نظيف

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٤٧٩ لسنة ٢٠٠٥ (١) (٢)

بإنشاء مركز كبار المولين

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى قانون الضرائب العقارية الصادر بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ :

وعلى قانون ضرائب الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ :

وعلى قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ :

وعلى قانون نظام العاملين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ :

وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ فى شأن الوظائف المدنية القيادية فى الجهاز الإدارى للدولة والقطاع العام :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩١٣ لسنة ٢٠٠٤ بإنشاء المركز الجمركى الضريبى النموذجى :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٥٧ لسنة ١٩٧٧ بإعادة تنظيم وزارة المالية :

تقرر :

(المادة الاولى)

يُنشأ بوزارة المالية مركز يسمى «مركز كبار المولين» ويكون مستقلاً فنياً ومالياً وإدارياً ، ومقره مدينة القاهرة ، ويجوز بقرار من وزير المالية إنشاء فروع له فى المحافظات .

(المادة الثانية)

يهدف المركز إلى تيسير إجراءات التعامل مع مصالح الضرائب العامة والضرائب على المبيعات ، وتطوير الإدارة الضريبية ، واستحداث أنظمة العمل التى تكفل سلامة وتطوير الأداء بالمصالح الإيرادية .

(١) الجريدة الرسمية - العدد رقم ٣٦ مكرر (ب) - الصادر فى ٢٠٠٥/٩/١٣ .

(٢) أُلغى القرار بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٧١ لسنة ٢٠٠٩ الجريدة الرسمية - العدد ٢٥ فى ٢٠٠٩/٦/١٨ والمنشور فى ص ١٥٢ من هذا الكتاب .

(المادة الثالثة)

يختص المركز بما يحال إليه من ملفات الضرائب على النحو المبين في المادة التاسعة من هذا القرار ويكون للعاملين في المركز تطبيق قوانين الضرائب المشار إليها كل في نطاق اختصاصه .

(المادة الرابعة)

يكون المركز هو المأمورية الضرائبية المختصة (ضرائب عامة - ضرائب مبيعات) للجهات والأشخاص المتعاملين معه .

(المادة الخامسة)

يكون للمركز مجلس أمناء برئاسة وزير المالية ، وعضوية كل من :

المشرف العام على المركز .

رئيس مصلحة الضرائب على المبيعات .

رئيس مصلحة الضرائب العامة .

مستشار وزير المالية للسياسة الضريبية .

ويكون إضافة ثلاثة أعضاء من ذوي الخبرة إلى مجلس الأمناء بقرار من وزير المالية .

وللمجلس أن يستعين بالإدارات التي تعين المركز على القيام بأعماله .

ويحدد وزير المالية بقرار منه من يحل رئيساً لمجلس الأمناء في حالة غيابه

ويجتمع مجلس الأمناء مرة على الأقل كل ثلاثة شهور بناءً على دعوة من رئيسه

ويكون اجتماع المجلس صحيحاً إذا حضره أغلبية الأعضاء ، وتصدر القرارات بأغلبية

أصوات الحاضرين ، وعند التساوى يرجع الجانب الذي فيه الرئيس .

ويضع مجلس الأمناء لائحة داخلية تنظم سير العمل به .

(المادة السادسة)

يختص مجلس الأمناء بما يأتي :

- الموافقة على الخطة السنوية للمركز .
- إعداد السياسات التي تتطلبها أنشطة المركز بما يكفل تحقيق الهدف من إنشائه .
- اعتماد البرامج والخطط التفصيلية لتحقيق أهداف المركز .
- الموافقة على مشروع موازنة المركز السنوية والحسابات المالية .
- الموافقة على الهيكل التنظيمي والوظيفي بعد أخذ رأى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة .
- وضع اللوائح المالية والإدارية ، ولاتحة لشتون العاملين بالمركز .

(المادة السابعة)

- يكون للمركز مدير تنفيذى يصدر بتحديد قرار من وزير المالية ، ويكون مسئولاً أمامه عن تحقيق السياسات التى يضعها المجلس ، ويشارك على الأخص ما يأتي :
- إدارة الأعمال التنفيذية المتعلقة باختصاص المركز .
 - الإعداد لاجتماعات مجلس الأمناء وتنفيذ قراراته .
 - اقتراح الخطط والبرامج التى تحقق أهداف المركز وتنفيذها .
 - إعداد الدراسات الخاصة بتطوير نظم العمل الفنية والمالية والإدارية المتعلقة بالضرائب العامة وضرائب المبيعات .
 - العمل على تعزيز الثقة مع المتعاملين بالمركز ، وتذليل الصعوبات التى تواجههم وتعوق الأداء .
 - وللمدير التنفيذى فى سبيل أداء مهامه الاتصال المباشر مع المصالح الإرادية المثلة فى مجلس الأمناء .
 - ويكون رئيساً لكافة العاملين بالمركز ، وله إصدار القرارات التنفيذية اللازمة لتسيير أعمال المركز .

(المادة الثامنة)

يحدد وزير المالية بقرار منه ، وعلى ضوء المعايير الموضوعية الشركات والجهات والأشخاص الذين تحال ملفاتهم الضريبية إلى المركز ، ويجوز للمتعاملين مع كل من مصلحة الضرائب العامة والضرائب على المبيعات من تنطبق عليهم المعايير الموضوعية طلب التعامل مع المركز .

(المادة التاسعة)

إلحاق العاملين في المركز بقرار من وزير المالية ، ويجوز شغل الوظائف بالمركز عن طريق التعيين أو النقل أو الندب من الجهات الأخرى .

(المادة العاشرة)

يكون للمركز موازنة خاصة ومستقلة طبقاً للقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة وذلك للصرف منها على الأبواب المختلفة بما يكفل تحقيق خطته وأهدافه .

(المادة الحادية عشرة)

يصدر وزير المالية القرارات اللازمة لتنفيذ ما ورد بهذا القرار .

(المادة الثانية عشرة)

يلغى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩١٣ لسنة ٢٠٠٤ المشار إليه .

(المادة الثالثة عشرة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٨ شعبان سنة ١٤٢٦ هـ

(الموافق ١٢ سبتمبر سنة ٢٠٠٥ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / أحمد نظيف

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٥٧١ لسنة ٢٠٠٩ (*)

بإلغاء مركز كبار الممولين

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ :

وعلى قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ :

وعلى قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٥٧ لسنة ١٩٧٧ بإعادة تنظيم وزارة المالية :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٠٦ بدمج مصلحة الضرائب العامة

والضرائب على المبيعات :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٤٧٩ لسنة ٢٠٠٥ بإنشاء مركز كبار الممولين :

وبناءً على ما عرضه وزير المالية :

قرر :

(المادة الاولى)

يلغى مركز كبار الممولين المنشأ بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٤٧٩ لسنة ٢٠٠٥

المشار إليه ، وتؤول اختصاصاته إلى مصلحة الضرائب المصرية .

وتستبدل عبارة « مصلحة الضرائب المصرية » بعبارة « مركز كبار الممولين » أينما وردت

في القوانين واللوائح والقرارات .

(المادة الثانية)

ينتقل العاملون بمركز كبار الممولين إلى مصلحة الضرائب المصرية ، وتؤول موجوداته والاعتمادات المقررة له إلى المصلحة .

(المادة الثالثة)

يصدر وزير المالية القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القرار.

(المادة الرابعة)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من ٢٠٠٩/٧/١

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ١٠ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٠ هـ

(الموافق ٣ يونية سنة ٢٠٠٩ م)

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / أحمد نظيف

قرارات وزير المالية

المتعلقة بقانون الضريبة العامة على المبيعات

ولائحته التنفيذية

وزارة المالية

قرار رقم ١١٦ لسنة ١٩٩١^(١)

وزير المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون الضريبة العامة على المبيعات ،

قرر :

(المادة الاولى)

على كل مكلف وفقا لأحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات من المكلفين الآتى ببيانهم بعد ، تسجيل اسمه - على النموذج المرفق المعد لهذا الغرض - لدى المأمورية المختصة التابع لها بمصلحة الضرائب على المبيعات وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بالقانون المشار إليه تنتهى فى ١٧ / ٥ / ١٩٩١ ، وهم :

(١) كل منتج صناعى بلغ أو جاوز إجمالى قيمة مبيعاته من السلع الصناعية المنتجة محليا الخاضعة للضريبة العامة على المبيعات والمعفاة منها مبلغ ٥٤ ألف جنيه وذلك خلال الاثنى عشر شهرا السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون .

(٢) كل مورد خدمة خاضع للضريبة وفقا لأحكام القانون المشار إليه بلغ أو جاوز المقابل الذى حصل عليه نظير الخدمات التى قدمها مبلغ ٥٤ ألف جنيه خلال الاثنى عشر شهرا السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون .

(١) اللوائح المصزية - العدد ٩٨ مكرر فى ٣ / ٥ / ١٩٩١

(٣) كل مستورد لسلعة صناعية أو خدمة من الخارج خاضعة للضريبة بغرض الإحتجار مهما بلغت قيمة معاملاته .

(٤) وكلاء التوزيع المساعدين للمكلفين .

(٥) كل منتج صناعي أو مستورد لسلعة من السلع الواردة بالجدول رقم (١) المرافق بالقانون المشار إليه مهما بلغت قيمة مبيعاته أو إنتاجه .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من يوم صدوره ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر فى ٣ / ٥ / ١٩٩١

وزير المالية

(دكتور / محمد أحمد الرزاز)

وزارة المالية

قرار وزير المالية رقم ١١٦ (مكرر) لسنة ١٩٩١^(١)

وزير المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون الضريبة العامة على المبيعات ؛

قرر :

مادة ١ - تعفى من الضريبة العامة على المبيعات الأدوية التى سبق أن صدرت لها قرارات من وزير الصحة بإعفائها من الضريبة على الاستهلاك الملغاة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره وعلى الجهات المختصة تنفيذه ،

صدر فى ٣ / ٥ / ١٩٩١

وزير المالية

(دكتور / محمد أحمد الرزاز)

(١) الوقائع المصرية - العدد ١٠٦ (تابع) فى ١٢ / ٥ / ١٩٩١

وزارة المالية

قرار رقم ١٢٩ لسنة ١٩٩١^(١)

وزير المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون الضريبة العامة على المبيعات ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١١٦ لسنة ١٩٩١ ؛

قرر :

(مادة ١)

تعد المدة المقررة لتسجيل أسماء المكلفين لدى مصلحة الضرائب على المبيعات وفقا لأحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات المشار إليه حتى ٣١ / ٥ / ١٩٩١ ؛

(مادة ٢)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه ،

وزير المالية

(دكتور / محمد أحمد الرزاز)

وزارة المالية

قرار رقم ١٩٠ لسنة ١٩٩١^(١)

وزير المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون الضريبة العامة على المبيعات ؛

وعلى قرار وزير المالية رقم ١٦١ لسنة ١٩٩١ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة العامة على المبيعات ؛

قرر :

(المادة الأولى)

فيما عدا سلع الجدول رقم (١) المرافق للقانون ، يقدم الإقرار الشهري وتؤدى الضريبة المستحقة للمصلحة خلال الشهرين التاليين لانتها شهر المحاسبة .

» على أن يقدم إقرار شهر إبريل وتؤدى الضريبة فى موعد غايته اليوم الخامس عشر من شهر يونيو « (*)

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره ،

صدر فى ٢٠ / ٦ / ١٩٩١

وزير المالية

(دكتور / محمد أحمد الرزاز)

(١) الوقائع المصرية - العدد ١٤٠ (تابع) فى ٢٠ / ٦ / ١٩٩١

(*) الفقرة الثانية من المادة الأولى مضافة بقرار وزير المالية رقم ٦٥١ لسنة ١٩٩٤ - الوقائع

المصرية الصادر بالعدد رقم ٢١٦ فى ٢٥ / ٩ / ١٩٩٤

وزارة المالية
قرار رقم ٢٥١ لسنة ١٩٩١^(١)

وزير المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون الضريبة العامة على المبيعات ؛

وعلى قرار وزير المالية رقم ١٦١ لسنة ١٩٩١ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة العامة على المبيعات ؛

وعلى كتاب وزارة المواصلة - الهيئة القومية للاتصالات المؤرخ ٧ / ٥ / ١٩٩١ ؛
وعلى ما عرضه السيد الأستاذ / رئيس مصلحة الضرائب على المبيعات ؛

قرر :

(المادة الاولى)

تعتبر خدمات التلكس والفاكس التى تحصل قيمتها بموجب فواتير تصدر فى مواعيد تنظمها الهيئة القومية للمواصلات السلكية واللاسلكية من الخدمات ذات الطبيعة المستمرة .

(المادة الثانية)

على الجهات المختصة مراعاة تنفيذ ذلك بكل دقة ؛

صدر فى ٧ / ٨ / ١٩٩١

وزير المالية

(دكتور / محمد أحمد الرزاز)

وزارة المالية

قرار رقم ٨١ (مكرر) لسنة ١٩٩٢^(١)

وزير المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون الضريبة العامة على المبيعات ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ بتعديل الجدولين المرافقين للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ؛

وعلى قرار وزير المالية رقم ١٦١ لسنة ١٩٩١ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة العامة على المبيعات ؛

قرر :

مادة ١ - على كل من مقدمى الخدمات المضافة على الكشف حرف (ب) المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ ببلغ أو جاوز مقابل الخدمات التى يؤدها خلال الإثنى عشر شهرا السابقة على العمل بذلك القرار حد التسجيل المقرر قانونا ، تسجيل اسمه على النموذج المعد لهذا الغرض لدى مأمورية الضرائب على المبيعات المختصة .

مادة ٢ - يكون التسجيل المشار إليه خلال مدة لا تتجاوز ستين يوما من تاريخ العمل بهذا القرار .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه ،

صدر فى ٥ / ٣ / ١٩٩٢

وزير المالية

دكتور / محمد أحمد الرزاز

وزارة المالية

قرار رقم ١٤٣ لسنة ١٩٩٢^(١)

وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ :

وعلى اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بقرار وزير المالية رقم ١٦١ لسنة ١٩٩١ :

وعلى ما عرضه رئيس مصلحة الضرائب على المبيعات :

قرر :

مادة ١ - للمصلحة تعديل الإقرار الشهري المنصوص عليه في المادة (١٦) من قانون الضريبة العامة على المبيعات المشار إليه ويخطر المسجل بذلك بخطاب موصى عليه بعلم الوصول خلال ثلاث سنوات من تاريخ تسليمه الإقرار للمصلحة .

مادة ٢ - يلغى قرار وزير المالية رقم ٢٢١ لسنة ١٩٩١

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ،
صدر في ٢٤ / ٥ / ١٩٩٢

وزير المالية

دكتور / محمد أحمد الرزاز

وزارة المالية

قرار رقم ١٤٤ لسنة ١٩٩٢ (١)

وزير المالية

بمقتضى الاطلاع على قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١

لسنة ١٩٩١ :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ بتعديل الجدولين المرافقين للقانون رقم

١١ لسنة ١٩٩١ :

وعلى اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بقرار وزير المالية

رقم ١٦١ لسنة ١٩٩١ :

وعلى ما عرضه رئيس مصلحة الضرائب على المبيعات :

قرر :

مادة ١ - تعتبر خدمة التليفون التي تحصل قيمتها بموجب فواتير تصدر في مواعيد

تنظيمها الهيئة القومية للمواصلات السلكية واللاسلكية من الخدمات ذات الطبيعة المستجرة ،

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره ،

صدر فى ٢٤ / ٥ / ١٩٩٢

وزير المالية

دكتور / محمد أحمد الرزاز

وزارة المالية

قرار رقم ٢١٨ لسنة ١٩٩٢^(١)

بتعديل بعض احكام القرار الوزارى رقم ٤٠٣

لسنة ١٩٩١ بتعديل السعر الحكمى

لبعض الخامات الدوائية غير الاساسية

وزير المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون الضريبة العامة على

المبيعات ؛

وعلى قرار وزير المالية رقم ١٦١ لسنة ١٩٩١ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١

لسنة ١٩٩١ المشار إليه ؛

وعلى قرار وزير المالية رقم ٤٠٣ لسنة ١٩٩١ بتعديل السعر الحكمى لبعض الخامات

الدوائية غير الأساسية ؛

وبناء على مذكرة مصلحة الضرائب العامة على المبيعات رقم ٩٨١ فى ١٥/٤/١٩٩٢

وكتابها رقم ١٤١٣ فى ٣ / ٦ / ١٩٩٢ ؛

قرر :

مادة ١ - يحذف مسلسل أصناف الكحول المبينة بالكشف المرفق قرين مسلسل

٦.٧.٨.٢٠.٢١ من الصفحة رقم ٤ من القوائم المرفقة بقرار وزير المالية رقم ٤٠٣ لسنة

١٩٩١ بتحديد السعر الحكمى لبعض الخامات الدوائية غير الأساسية وتسرى على أصناف

الكحول المشار إليها الفئات المنصوص عليها في الجدول رقم ١ المرفق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ المشار إليه . ويعتبر الكشف المرفق جزءاً لا يتجزأ من هذا القرار .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه ،

صدر في ١٤ / ٧ / ١٩٩٢

وزير المالية

دكتور / محمد أحمد الرزاز

مرفق

بقرار السيد الأستاذ الدكتور وزير المالية رقم ٢١٨ لسنة ١٩٩٢

اصناف الكحوليات التي يتم حذفها من القوائم المرفقة

بالقرار الوزاري رقم ٤٠٣ لسنة ١٩٩١

مسلسل رقم (٦) من صفحة (٤) من القرار الوزاري ٩١/٤٠٣ كحول إثيلي « محلى »

1. ALC - ETHYL.

مسلسل رقم (٧) من صفحة (٤) من القرار الوزاري ٩١/٤٠٣

2. ALC - ETHYLDENATURED.

مسلسل رقم (٨) من صفحة (٤) من القرار الوزاري ٩١/٤٠٣ كحول إثيلي « مطلق »

3. ALC - ETHYL ABSOLUTE.

مسلسل رقم (٢٠) من صفحة (٤) من القرار الوزاري ٩١/٤٠٣ كحول

4. ALCOHOL.

مسلسل رقم (٢١) من صفحة (٤) من القرار الوزاري ٩١/٤٠٣ كحول « محلى »

5. ALCOHOL DENATURATED.

وزارة المالية

قرار رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٩٢^(١)

وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ؛

وعلى اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بقرار وزير المالية رقم ١٦١ لسنة ١٩٩١ ؛

وعلى ما عرضه رئيس مصلحة الضرائب على المبيعات ؛

ق س ر ر :

مادة ١ - تم مددة البت في التظلم ، ومدة طلب إحالة النزاع إلى التحكيم ، المنصوص عليهما في الفقرة الثانية من المادة ١٧ من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، إلى ثلاثين يوما .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه ،

تحريرا في ٥ / ٩ / ١٩٩٢

وزير المالية

دكتور / محمد أحمد الرزاز

(١) الوقائع المصرية - العدد ٢١٤ في ٢١ / ٩ / ١٩٩٢

وزارة المالية

قرار رقم ١٢ لسنة ١٩٩٣^(١)

بإعفاء بعض الأمصال واللقاحات البيطرية من الضريبة العامة على المبيعات

وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ :

وعلى قرار وزير المالية رقم ١٦١ لسنة ١٩٩١ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة العامة على المبيعات المشار إليه :

وعلى كتاب السيد الأستاذ الدكتور وزير الصحة رقم ٧٥٥٥ فى ١٣ / ٩ / ١٩٩٢ ،
وبناء على موافقة مصلحة الضرائب على المبيعات بكتابها رقم ٢٨٨١
فى ١٧/١٢/١٩٩٢ ،

قرر :

مادة ١ - تعفى من الضريبة العامة على المبيعات والأمصال واللقاحات البيطرية الموضح بياناتها بالكشفيين المرفقين .

ويعتبر الكشفيين المرفقين جزءاً لا يتجزأ من هذا القرار .

مادة ٢ - يحظر التصرف فى الأمصال واللقاحات البيطرية المعفاة بالمادة السابقة أو استعمالها فى غير الغرض الذى أعفيت من أجله خلال السنوات الخمس التالية للإعفاء إلا بعد إخطار مصلحة الضرائب على المبيعات وسداد الضرائب المستحقة وفقاً لقيمتها وفئة الضريبة السارية فى تاريخ التصرف .

(١) الوقائع المصرية - العدد ٢٠ فى ٢٤ / ١ / ١٩٩٣

ويعتبر التصرف بدون إخطار المصلحة وسداد الضريبة المستحقة تهرا يعاقب عليه بالعقوبات المنصوص عليها فى قانون الضريبة العامة على المبيعات .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه ،

صدر فى ٩ / ١ / ١٩٩٣

وزير المالية

دكتور / محمد احمد الرزاز

مرفق بالقرار الوزاري رقم ١٢ لسنة ١٩٩٣ الصادر في ٩ / ١ / ١٩٩٣

SER NO.	ENGLISH NAME	ARABIC NAME
1	INFECTIOUS BRONCHITIS ST. H 120 VACCINE	لقاح التهاب الشعبتي المدي
2	LARYNGEO - TRACHAETIS VACCINE	لقاح التهاب الشعبتي والقصبة الهوائية
3	FOWL POX	لقاح جدري الطيور
4	EPIDEMIC TREMOR	لقاح الارتعاش الوبائي
5	MAREK'S DISEASE	لقاح الماريك
6	MAREK'S DISEASE RISCEPNIS	لقاح الريسيس
7	VIRAL DUCK HEPATITIS	لقاح الكبد الفيروسي في البط
8	REO VIRUS	لقاح الريو
9	EGG DROP SYNDROME	لقاح مرض انخفاض البيض
10	CORYZA	لقاح الكوريزا
11	POWL CHOLERA	لقاح كوليرا الطيور
12	MYCOPLASMA	لقاح المايكو بلازما
13	E. COLI	لقاح بكتريا القولون
14	SPIROCHETOSIS	لقاح زحري الطيور
15	COCCIDIOSIS	لقاح كوكسيديا

16	NEWCASTLE LASOTA	"	لقاح الاسوتا
17	NEWCASTLE HITCHNER	"	لقاح هتشير
18	COLONE 30	"	لقاح كولون ٣٠
19	ATTENUATED GUMBORO	"	لقاح جامبوردي مضعف
20	ANTHRAX	"	لقاح انثراكس
21	INACTIVATED GUMBORO	"	لقاح جامبوردي ميت
22	BCG	"	لقاح السل الكاذب
23	HEMORRHAGIC SEPTICEMIA	"	لقاح التسمم الدموي
24	AFRICAN HORSE SICKNESS	"	لقاح مرض الحصان الأفريقي
25	RIFT VALLEY FEVER	"	لقاح زنت فالي
26	BLUE TONGUE	"	لقاح اللسان الأزرق
27	BRUCELLOSIS	"	لقاح البروسيلا
28	PENTADOCK	"	لقاح بنتادوك
29	FOOT AND MOUTH DISEASE	"	لقاح الحمى القلاعية
30	PARASITES	"	لقاحات طفيليات
31	ANAEROBIC (MONOVALENT OR BIND) VACCINE	"	لقاح اللاهوائيات (جساعية أو مفرزة)
32	BIVALENT ANAEROBIC VACCINE	"	لقاح اللاهوائيات ثنائية (نوعين من اللقاحات)
33	TRIVALENT ANAEROBIC	"	لقاح اللاهوائيات ثلاثية (٣ أنواع)
34	QUATRIVALENT ANAEROBIC	"	لقاح اللاهوائيات رباعية (٤ أنواع)

وزارة المالية

قرار رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٩٣

بتحديد سعر حكومي لمستلزمات صناعة الدواء^(١)

وزير المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون الضريبة العامة على المبيعات ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٦١ لسنة ١٩٩١ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ المشار إليه ؛

وعلى كتاب السيد الأستاذ الدكتور/ وزير الصحة رقم ٢/٢١٤٧ المؤرخ ١٩٩٣/٣/١٧ ؛

وعلى كتاب السيد الأستاذ/ رئيس مصلحة الضرائب على المبيعات رقم ٦٣٣ بتاريخ ١٩٩٣/٤/٢٢ ؛

قرر :

(المادة الاولى)

تعامل مستلزمات صناعة الدواء الموضح بياناتها بالكشفيين المرفقين بهذا القرار بالسعر الحكومي (١٠٪ من القيمة) وذلك عند احتساب الضريبة العامة على المبيعات ويعتبر الكشفيين المرفقين جزءاً لا يتجزأ من هذا القرار .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه ،

صدر في ١٩٩٣/٦/١٧ .

وزير المالية

دكتور/ محمد أحمد الرزاز

مرفق بالقرار الوزاري رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٩٣

بتحديد سعر حكومي لمستلزمات صناعة الدواء

LIST OF PHARMACEUTICALS

PACKAGING MATERIAL

- Dosing Syring Graduated .
- Glass ampoules or vial - different sizes & colours .
- Plastic applicators or canula .
- Capsules empty different types & sizes .
- Cutters or blades (for ampoules) .
- Dropper glass, rubber or plastic with accessories (CAP, SUCKER , PI-PETTE) .
- Self dropper .

مرفق بالقرار الوزاري رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٩٣

بتحديد سعر حكومي لمستلزمات صناعة الدواء

بيان مستلزمات التعبئة المستخدمة في صناعة الدواء

مسلسل	اسم الصنف باللغة العربية
١	أمبولات زجاج ألوان وأنواع وأحجام مختلفة .
٢	قطارات زجاج - بلاستيك وكاوتشوك .
٣	قطارات ذاتية التنقيط .
٤	كبسول جيلائين فارغ ألوان ومقاسات مختلفة .
٥	لبوسات فارغة .
٦	بكر لبوسات .
٧	أدراج بلاستيك للأمبولات مقاسات مختلفة .
٨	مشارط للأمبول .
٩	مباسم بلاستيك أنواع ومقاسات مختلفة .
١٠	حقن بلاستيك خاصة بتعبئة أدوية (جاهزة للاستخدام الفوري) .
١١	بكر ريفو ورقى مقاسات مختلفة .
١٢	تكيت وبطاقات ونشرات ورقية أنواع وأحجام مختلفة .

وزارة المالية

قرار رقم ٢٧١ لسنة ١٩٩٣^(١)

بقرار إعفاء بعض الخانات الدوائية الأساسية

من الضريبة العامة على المبيعات

وزير المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون الضريبة العامة على المبيعات ؛

وعلى قرار وزير المالية رقم ١٦١ لسنة ١٩٩١ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ المشار إليه ؛

وعلى موافقة السيد الأستاذ الدكتور وزير الصحة بالكتاب رقم ٢١٤٨ / ٢ بتاريخ ١٧ / ٣ / ١٩٩٣ ؛

وبناء على موافقة مصلحة الضرائب على المبيعات بمذكرتها رقم ٢٠٥٣ بتاريخ ١٩٩٣/٦/٢٣ ؛

قرر :

مادة ١ - تعفى من الضريبة العامة على المبيعات أصناف الخانات الدوائية الأساسية الوارد بيانها بالكشوف المرفقة والتي تعتبر جزءا لا يتجزأ من هذا القرار .

مادة ٢ - يحظر التصرف في الخانات الدوائية الأساسية المعفاة بموجب المادة السابقة أو استعمالها في غير الأغراض التي أعفيت من أجلها خلال السنوات الخمس التالية للإعفاء إلا بعد إخطار مصلحة الضرائب على المبيعات وسداد الضرائب المستحقة وفقا لقيمتها وقفة الضريبة السارية في تاريخ التصرف .

ويعتبر التصرف بدون إخطار المصلحة وسداد الضرائب المقررة تهربا يعاقب عليه
بالعقوبات المنصوص عليها فى قانون الضريبة العامة على المبيعات .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه ،

صدر فى ٣١ / ٧ / ١٩٩٣

وزير المالية

دكتور / محمد/احمد الرزاز

LIST OF ACTIVE CHEMICALS FOR HUMAN PRODUCTS

ACID PHOSPHORIC.

ALLYLOESTRENOL.

AMBROXOL.

AMINEPTINE HYDROCHLORIDE.

ARELIX PELLETS.

BENZOL PEROXIDE.

BENZOXONIUM.

BEZAFIBRATE.

BRADOSOL (DOMIPHEN BROMIDE).

BROMAZEPAM.

BUPIVACAINE.

CARISOPRODOL.

CEPHAPIRIN.

CIPROFLOXACIN HCL MONOOXYDRATE.

DICLOFENAC DIETHYL.

FAMOTIDINE.

FENOPRAINE (PROPAPHENONE).

GEMFIBROZIL.

GLUCONOHEPTONATE CALCIUM.

GLUTAMATE DE DMAE.

LORATADINE.

LYSIN MONO HYDROCHLORIDE.

LYSINE.

METRONIDAZOLE BENZOATE.

NAFTAZONE.

NAPROXEN HYDROCHLORIDE.

NOVESINE.

OXYBUPROCAINE (NOVESINE).

PIPOXOLAN HYDROCHLORIDE.

PROPAFENONE (FENOPRAINE).

RIMACTAN.

SODIUM IRON EDETATE.

SQUALANE.

T. CHLORO DECA-OXYGEN SOLN. (T.C.D.O. SOLN).

THEAZOLIDINE.

TRIBENOSIDE (OLYVENOL).

LIST OF ACTIVE CHEMICALS FOR HUMAN

ACETYL-CYSTEINE.

ACYCLOVIR.

AEŞCULIN.

ANIMAL CHARCOAL.

ANISEED POWDER.

AZECTAM.

BENZYDAMINE HCL.

BILE POWDER.

CEFPODOXIME.

CETALKONIUM CHLORIDE.

COLOPHONY.

CYCLOFENIL.

DEXAMETHASONE SULPHOBENZOATE SODIUM.

DIFLUNISAL.

DIMETHYL AMINOETHANOL BITARTARATE.

DIPHENYLPRALINE.

FRANGULA LEAVES POWDER.

GINSENG.

LANSOPRAZOLE.

MATERIAL G115 PHARAMATON.

MATERIAL KL 1 PHARAMATON (SOYALECITHIN).

METHANOLONE ENANTHATE.
NAFTIDROFURYL ACID OXALATE.
NILUTAMIDE.
PREDNICARBATE.
PROPYL PENTANOIC ACID.
PROPYL VALERIC ACID.
RED GINSENG EXTRACT.
RED GINSENG POWDER.
ROXITHROMYCINE.
SCAMMONY RESIN.
SECNIDAZOLE BP.
SENNA LEAVES POWDER.
SODIUM PROPYL PENTANOATE.
SODIUM PROPYL VALERATE.
SODIUM VALPROATE.
SULINDAC.
TRIMEBUTINE BASE.
TRIMEBUTINE MALEATE.
VALPROIC ACID.
VINCAMINE BASE.

**LIST OF ACTIVE CHEMICALS FOR
VETERINARY PRODUCTS**

PANTOTHENIC ACID.
SUPRIFET.
VIT. A & D₃.

وزارة المالية

قرار رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٩٣^(١)

بتحديد السعر الحكيم على بعض الخانات الدوائية

غير الأساسية

وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون الضريبة العامة الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١؛

وعلى قرار وزير المالية رقم ١٦١ لسنة ١٩٩١ الصادر باللائحة التنفيذية لقانون الضريبة العامة على المبيعات المشار إليه ؛

وعلى موافقة السيد الأستاذ الدكتور وزير الصحة بالكتاب رقم ٢١٤٨ / ٢ بتاريخ ١٧ / ٢ / ١٩٩٣ ؛

وبناء على موافقة مصلحة الضرائب على المبيعات بمذكرتها رقم ٢٠٥٣ بتاريخ ٢٣ / ٦ / ١٩٩٣ ؛

قرر :

مادة ١ - تعامل الخانات الدوائية غير الأساسية الوارد بيانها بالكشوف المرفقة بالسعر الحكيم (١٠٪) من القيمة وذلك عند احتساب الضريبة العامة على المبيعات .

وتعتبر الكشوف المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذا القرار .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه ،

صدر في ٣١ / ٧ / ١٩٩٣

وزير المالية

دكتور / محمد أحمد الرزاز

**LIST OF NONACTIVE CHEMICALS FOR
HUMAN PRODUCTS**

AROMA CASSIS.

BICINE.

BLACK CHERRY FLAVOUR.

BLOOD ORANGE.

CALCIUM BLUCONO-GLYCOHEPTANATE.

CARBOXY VINYL POLYMER (CARBOMER 940).

CONFEROL PERFUME.

CRODET S-8 (POLOYXETHYLENE (8) STEARATE).

DICHLOR-DIPIPERIDINO-PYRIMIDO-(D) PYRIMDINE (D.D.H.).

DIETHANOL AMIDE.

DIMETHYL AMINO-ETHANAL (PYRD) GLUTAHATE.

DODECYL POLYOXYSTHLENE 4 PHOSPHATE.

EMCOMPRESS (DIBASIC-CALCIUM PHOSPHATE).

EMULGIN 05.

GLUCOSE OXIDASE.

LAURYL AMIDE BETANE.

LIQUID BASE (AMERCHOL LIOI) (LANO 10 STEROLAN).

MECHANICAL TREATED MAIZE STARCH (STA RX 1500).

METHYL P-HYDROXY BENZOATE.

METHYL POLY SILOXANE.

NIPASOL.

NOVAL (OLEYL ALC).

OLEIC ACID OLEYLESTER.

PARA-NITRO-CHLORO-BENZENE.

PEPERMINT OIL.

PERFUME OIL GARDENIA.

POLY-OXYETHYLENE 20 BOBITAN MONOLEATE.

POLYOXY LAURYL ETHER.

POLYOXYETHYLENE LAURYL ETHER.

POLYOXYETHYLENE LAURYL ETHER (LAURETH 4)

DEHYDOL LS4.

POLYSORBATE ON SILICA.

PROPYL P-HYDROXY BENZOATE.

SICOPHARM YELLOW 10 (FERRIC OXIDE YELLOW 10).

SORBITAN SESQUALEATE.

TRI-HYDROXY METHYL AMINO METHAHE.

TRILAURETH 4 PHOSPHATE (HOSTAPHATE KL 340).

LIST OF NONACTIVE CHEMICALS FOR HUMAN

2-ETHYL HEXANOIC ACID.

ACETONIDE GLYCEROL.

AMINE DI-ACETOXI-CEPHALO-SPRORANIC ACID

(7 A.D.C.I.A).

CHLORO-FLOCTEINOL.

DISTELLED WATER.

MAGNESITE.

MANILLA GUM.

MARSH MALLOW POWDER.

SEPARASE G ENZME.

SHELLAC GUM.

STERIL WATER.

WATER FOR INJECTION.

LIST OF NONACTIVE CHEMICALS FOR
VETERINARY PRODUCTS

وزارة المالية

قرار رقم ٣٦٩ لسنة ١٩٩٣^(١)

وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون الضريبة على المبيعات الصادرة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ :

وعلى اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة العامة على المبيعات الصادرة بالقرار الوزاري رقم ١٦١ لسنة ١٩٩١ :

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ :

وعلى ما عرضه رئيس مصلحة الضرائب على المبيعات :

قرر :

(المادة الاولى)

تقد مدة البت في التظلم ومدة طلب إحالة النزاع إلى التحكيم المنصوص عليهما في الفقرة الثانية من المادة رقم (١٧) من قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم ١١ لسنة ١٩٩١ إلى ستين يوما .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره وعلى الجهات المختصة تنفيذه ،

صدر في ١٠ / ١٠ / ١٩٩٣

وزير المالية

دكتور / محمد أحمد الرزاز

(١) الوقائع المصرية - العدد ٢٢٩ (تابع) في ١٢ / ١٠ / ١٩٩٣

وزارة المالية

قرار رقم ٢٨ لسنة ١٩٩٤

بإعفاء مادة الكحول الإيثيلي المستخدم في مصنع الخلاصات
من الضريبة العامة على المبيعات باعتبارها من المواد الفعالة للأدوية (١)

وزير المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون الضريبة العامة
على المبيعات ؛

وعلى قرار وزير المالية رقم ١٦١ لسنة ١٩٩١ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١
لسنة ١٩٩١ وتعديلاته ؛

وعلى كتاب السيد الأستاذ الدكتور وزير الصحة رقم ٢/١٣٦٢١ بتاريخ
١٣/١٢/١٩٩٣ ؛

وبناء على موافقة مصلحة الضرائب على المبيعات بكتابها رقم ٤٧٠٦ في
٢٩/١٢/١٩٩٣ ؛

قرر :

(المادة الأولى)

تعفى مادة الكحول الإيثيلي المنصرف لشركة ممفيس الكيماوية والمستخدم في مصنع
الخلاصات من الضريبة العامة على المبيعات تحت الرقابة المباشرة للمصلحة (المأمورية
المختصة) ليتم التأكد من استخدامها في عمليات الاستخلاص فقط .

وذلك باعتبارها مادة الكحول الإيثيلي من المواد الفعالة لمصنع الخلاصات . . حيث يتم
فقدائها بالكامل في إنتاج الخلاصات أثناء عملية التبخير ولا تدخل في تركيب المنتج النهائي .

(المادة الثانية)

يحظر التصرف فى مادة الكحول الإيثيلى المعفى للشركة بموجب المادة السابقة أو استعمالها فى غير الأغراض التى أعفيت من أجلها خلال السنوات الخمس التالية للإعفاء إلا بعد إخطار مصلحة الضرائب على المبيعات وسداد الضرائب المستحقة وفقا لقيمتها وفئة الضريبة السارية فى تاريخ التصرف .

ويعتبر التصرف بدون إخطار مصلحة وسداد الضرائب المقررة تهريبا يعاقب عليه بالعقوبات المنصوص عليها فى قانون الضريبة العامة على المبيعات .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه ،

صدر فى ١١ / ١ / ١٩٩٢

وزير المالية

دكتور / محمد أحمد الرزاز

وزارة المالية
قرار رقم ١٢٣ لسنة ١٩٩٤^(١)

وزير المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون الضريبة العامة على المبيعات ؛
وعلى القرار الوزاري رقم ١٦١ لسنة ١٩٩١ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون المشار إليه ؛

قرر :

(مادة ١)

على المكلفين بأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بإصدار الضريبة العامة على المبيعات التقدم للتسجيل لدى المأمورية المختصة ، وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية بإضافة خدمات للضريبة .

(مادة ٢)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه ،

صدر في ١٤ / ٢ / ١٩٩٤

وزير المالية

دكتور / محمد أحمد الرزاز

وزارة المالية

قرار رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٩٤^(١)

بتطبيق السعر الحكيم

على بعض الخامات الدوائية غير الأساسية

وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ؛
وعلى قرار وزير المالية رقم ١٦١ لسنة ١٩٩١ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون
الضريبة العامة على المبيعات المشار إليه ؛
وعلى موافقة السيد الأستاذ الدكتور / وزير الصحة بالكتاب رقم ١٧٤٥ بتاريخ
١٩٩٤/٢/١٤ ؛
وبناء على موافقة مصلحة الضرائب على المبيعات بكتابها رقم ٥٢٩
بتاريخ ١٩٩٤/٣/٢١ ؛

قرر :

(مادة ١)

تعامل الخامات الدوائية غير الأساسية الوارد بيانها بالقوائم المرفقة بالسعر الحكيم
(١٠٪) من القيمة ، وذلك عند حساب الضريبة العامة على المبيعات .
وتعتبر القوائم المرافقة بهذا القرار جزءاً لا يتجزأ من هذا القرار . .

(مادة ٢)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه ،

صدر في ١٣ / ٤ / ١٩٩٤

وزير المالية

دكتور / محمد أحمد الرزاز

**LIST OF NEW NON - ACTIVE PHARMACEUTICAL
CHEMICALS**

ITEM

2-HYDROXYSTEARIC ACID
3-(SN - PHOSPHATIDYL)
ACID GLYCOLIC
ACID MALONIC
ACID PALMITIC
ACID PLATINIC
ACID SULPHAMIC
AFLATOXIN
ALUMINIUM STARCH OCTENYL SUCCINATE
AMYLOPECTIN
BASACID BLAU
BEET ROOT COLOUR
BENZALKONIUM CHLORIDE
CALCIUM THIOGL YCOLLATE TRIHYDRATE
CARBOXY VINYL POLYMERISTATE
CARBOXYMETHYL STARCH
CELLULOSE CRYSTALLINE
CEQUARTYL
CETYL ALCOHOL LAURYL SULPHATE
CHLORO-BENZOYL CHLORIDE
CHLOROBENZOYL CHLORIDE
CHLOROPHLLIN COPPER COMPLEX
CLARACEL PERLITE DECALITE
COBAMAMIDE

LIST OF NEW NON - ACTIVE PHARMACEUTICAL

CHEMICALS

ITEM

COLOUR BEET ROOT

COPAL

DCINC DICHLOROPHENYL METHYL ISONAZOLE CARBONYL CHL,

DEPALLETHRINE

EMULCIR

ESSENCE ORANGE

ETHOCEL

ETHOGEL

ETHYL PARABEN

FLAVOUR ARTIFICIAL CREAM

FLAVOUR ARTIFICIAL STRAWBERRY

FLAVOUR ORANGE

FONDIX

HEXACHLOROPLATINIC ACID

HYDROXYL-AMMONIUM CHLORIDE

ICING SUGAR MILLED

LAURIN SODIUM SULPHATE

LBENSITTE

LEBENSMITTEL ORANGE-LACE

MAGNESIUM NITRATE HEXAHYDRATE

MASSA ESTARINUM

MASTIC

MAUVE COLOR LAKE

**LIST OF NEW NON - ACTIVE PHARMACEUTICAL
CHEMICALS**

ITEM

MERCAPTOETHANOL

METHACRYLIC (ACID AND ESTERS)

METHOXY-BENZALDEHYDE

METHYL ANTHRANILATE

METHYL CHLOROFORMATE

MONTAIN WAX

OCTAN-SULFONIC ACID (SODIUM OCTAN SULPHONATE)

OCTYL DODECYL MYRISTATE

ORANGE FRAGRANCE

OXYETHYL COCONUT FATTY ALC.

P-HYDROXYPHENYL GLYCIN DANE SALT (POTASSIUM METHYL)

P.E.G. (POLYETHYLENE GLYCOL)

PALM OIL

PEARLESCENT CONC.

PHOSPHOROUS PENTOXIDE

PHOSPHORUS OXIDE

PIPERONYL BUTOXIDE 8% ISODEDECAN

POLICRESULEN

POLOXAMER (PLURONIC F)

POLYOXY STELRATE

POLYOXYETHYLENE POLYOXYPROPYLENE GLYCOL

POTASSIUM ACID PHOSPHATE

POTASSIUM CARBONATE CALCINIDE

**LIST OF NEW NON - ACTIVE PHARMACEUTICAL
CHEMICALS**

ITEM

PROPELLANT

REFIT HP. (HIGH PROTEIN CONTENT POWDER)

REVINIL

SALICYLALDEHYDE

SEMICARBAZIDE

SILICA COLLOIDAL ANHYDROUS

SKIMMED MILK

SODIUM ACID PHOSPHATE

SODIUM ALKYL SULPHONATE

SODIUM METHYL PARAHYDROXY BENZOATE

SODIUM OCTADECYLHYDROGEN FUMARATE

SODIUM PHOSPHATE DIHYDRATE

SOLVAY CELLULASE

STEARYL ALCOHOL AND CETEARETH

STENOL (OETOSTERYL ALC)

STRONTIUM NITRATE

SULPHONATED METACRESOL (SULPHONIC ACID + FORMALDEHYDE)

TEGO 51

THIOCARBONIDE THIOUREA

THIOGLYCCLIC ACID

THIONYL CHLORIDE

THYME FLUID EXT.

TRILON

TYLOPUR

WOOD SUGAR (XYLOSE)

XYLAN

XYLOSE (XYLOPYRNOSE)

وزارة المالية

قرار رقم ٥٣١ لسنة ١٩٩٤^(١)

بتحديد سعر حكيم لبعض مستلزمات صناعة الأدوية والمستحضرات البيطرية

وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١؛

وعلى قرار وزير المالية رقم ١٦١ لسنة ١٩٩١ الصادر باللائحة التنفيذية لقانون الضريبة العامة على المبيعات المشار إليه ؛

وعلى موافقة السيد الأستاذ الدكتور وزير الصحة بكتاب سيادته رقم ٤٢٤٥ في ١٩٩٤/٤/٢٤ ؛

وعلى كتاب السيد الأستاذ المستشار الاقتصادي لوزير الصناعة رقم ٣٧٤ في ١٩٩٤/٦/١٦ ،

وبناء على موافقة مصلحة الضرائب على المبيعات بكتابها رقم ١١٨٦ في ١٩٩٤/٧/٤ ؛

قرر :

مادة ١ - تعامل مستلزمات صناعة الأدوية والمستلزمات البيطرية الموضح بياناتها بالكشف المرفق بالسعر الحكيم (١٠٪) من القيمة ، وذلك عند حساب الضريبة العامة على المبيعات .

ويعتبر الكشف المرفق جزءاً لا يتجزأ من هذا القرار .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه ،

صدر في ٩ / ٨ / ١٩٩٤

وزير المالية

دكتور / محمد أحمد الرزاز

(١) الوقائع المصرية - العدد ١٩٥ في ٣١ / ٨ / ١٩٩٤

مرفق بالقرار الوزاري رقم ٥٣١ لسنة ١٩٩٤

بتحديد سعر حكيم مستلزمات صناعة الأدوية والمستحضرات البيطرية

مسلسل (١) : زجاج وبرطمان غسل أو أبيض قطر من ١٨ إلى ٤٣ مم مطبوع عليه اسم الشركة المستخدمة للعبوات في صناعة الدواء .

مسلسل (٢) : غطاء مقاسات قطر من ١٨ حتى ٤٣ مم مطبوع عليه اسم الشركة المستخدمة للعبوات في صناعة الدواء .

مسلسل (٣) : قناني بلاستيك للمحاليل والهوردرات مقاس ١٠٠ إلى ١٠٠٠ جم مطبوعة بالكبس باسم الشركة المستخدمة للعبوات في صناعة الدواء .

مسلسل (٤) : برطمان بلاستيك فوهة من ١٥٠ إلى ١٣٠ مللى وغطاء بلاستيك مطبوع بالكبس باسم شركة الدواء المستخدمة أو المستحضر حسب الأحوال .

مسلسل (٥) : براميل كرتون سادة ومضلع سنجل أو دويل بورد أحجام مختلفة مطبوعة باسم شركة الدواء المستخدمة أو المستحضر عبوات ٢٥ حتى ١٠٠ كجم .

مسلسل (٦) : علب صاج فوهة ٢٧٢ مم لايتجاوز سمكها ٥ ، ٠ ، عبوة ١٠ كجم مطبوع عليها اسم الشركة ، ويشمل هذا البند على :

(أ) غطاء صاج قطر ٢٧٢ مم .

(ب) يد للحمل .

(ج) كليش للفلق .

مسلسل (٧) : شكاثر ورقية وبلاستيكية بولى إيثلين عبوة ٥ ، ١٠ ، ٢٥ كجم مطبوع عليها اسم شركة الدواء المستخدمة أو المستحضر .

مسلسل (٨) : عبوات بلاستيك وفيبر جلاس سعة ٦٠ ، ١٢٠ لتر مطبوع عليها بالكبس اسم شركة الدواء أو المستحضر .

الاشتراطات العامة التي تنطبق على جميع بنود القائمة :

أن تكون مواد التعبئة والتغليف المحلية مصنعة لدى المصانع المرخصة والمتخصصة وأن تصدر الفواتير البيعية منها إلى شركات إنتاج الدواء (دون وسطاء) متضمنة المواصفات والمقاسات .

فيما يتعلق بالمواد المستوردة يتم الاستيراد بمعرفة شركة إنتاج الدواء مباشرة وتصدر الفواتير من المورد الأجنبي باسمها متضمنة المواصفات والمقاسات .

أن تكون مواد التغليف بأشكالها الصيدلية المختلفة مطبوعة باسم شركة الدواء المشتري أو باسم المستحضر الدوائي حسب الأحوال سواء كانت من الإنتاج المحلي أو المستورد .

وزارة المالية

قرار رقم ٦٥٠ لسنة ١٩٩٤ (١)

بإعفاء مادة الكحول الإيثيلي المستخدم في تخليق الكيماويات

الدوائية والمضادات الحيوية من الضريبة العامة على المبيعات

باعتبارها من المواد الفعالة للأدوية

وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١

لسنة ١٩٩١ :

وعلى القرار الوزاري رقم ١٦١ لسنة ١٩٩١ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١

لسنة ١٩٩١ المشار إليها :

وعلى كتاب السيد الأستاذ الدكتور / وزير الصحة رقم ٨٣٤٨ / المؤرخ

: ١٩٩٤/٨/٢١

وعلى كتاب السيد الأستاذ / رئيس مصلحة الضرائب على المبيعات رقم ١٦٢٨

: ١٩٩٤/٩/١٢

قـرر :

(المادة الاولى)

تعنى مادة الكحول الإيثيلى لشركة النصر للكيماويات الدوائية والمستخدم فى تخليق الكيماويات الدوائية والمضادات الحيوية من الضريبة العامة على المبيعات تحت الرقابة المباشرة للمصلحة (المأموريات المختصة) ليتم التأكد من استخدامها فى عمليات الاستخلاص فقط، وذلك باعتبار مادة الكحول الإيثيلى من المواد الفعالة حيث يتم فقدها بالكامل أثناء عملية الإستخلاص ولا تدخل فى تركيب المنتج النهائى .

(المادة الثانية)

يحظر التصرف فى مادة الكحول الإيثيلى المعفى للشركة بموجب المادة السابقة أو استعمالها فى الأغراض التى أعفيت من أجلها خلال السنوات الخمس التالية للإعفاء إلا بعد إخطار مصلحة الضرائب على المبيعات وسداد الضريبة المستحقة وفقا لقيمتها وفئة الضريبة السارية فى تاريخ التصرف .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر فى ١٩٩٤/٩/١٧

وزير المالية

دكتور / محمد احمد الرزاز

وزارة المالية

قرار رقم ٧٦٧ لسنة ١٩٩٤

بتحديد سعر حكيم لبعض مستلزمات إنتاج مرشحات الكلى الصناعية *

وزير المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون الضريبة العامة على المبيعات ؛

وعلى قرار وزير المالية رقم ١٦١ لسنة ١٩٩١ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ المشار إليه ؛

وعلى كتاب السيد الأستاذ الدكتور / وزير الصحة رقم ٢١٥ / ١ / ٢ المؤرخ ١٩٩٤ / ١٠ / ٨ ؛

وبناء على موافقة مصلحة الضرائب على المبيعات بكتابها رقم ١٨٧١ في ١٩٩٤ / ١٠ / ٢٥ ؛

قرر :

مادة ١ - يطبق السعر الحكيم على مستلزمات إنتاج مرشحات الكلى الصناعية الموضع بيانها بالكشف المرفق بنسبة ١٠٪ من القيمة وذلك عند حساب الضريبة العامة على المبيعات .

ويعتبر الكشف المرفق جزءاً لا يتجزأ من هذا القرار .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه ،

صدر في ١٩٩٤ / ١١ / ٦

وزير المالية

دكتور / محمد احمد الرزاز

مرفق بالقرار الوزارى رقم ٧٦٧ لسنة ١٩٩٤
بتحديد سعر حكى لمستلزمات الإنتاج الأساسية الداخلة
فى تصنيع مرشحات الكلى الصناعية

HOLLOWFIBER (١) ألياف مجوفة

POLYURETHAN (PU) (٢) مادة بوليوريثان

POLYCARBONITE (PC) (٣) مادة بوليكربونيت

(٤) أكياس تعبئة خاصة بالمرشح الكلى بها ورقة ترشيح خاصة بالتعقم .

(٥) SILICONRING تثبت فى نهايات المرشح لمنع تسريب الدم .

وزارة المالية

قرار رقم ٧٧٦ لسنة ١٩٩٤

بتقرير بعض الإعفاءات من الضريبة العامة على المبيعات *

وزير المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون الضريبة العامة على المبيعات ؛

وعلى قرار وزير المالية رقم ١٦١ لسنة ١٩٩١ الصادر باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ المشار إليه ؛

وعلى قرار وزير المالية رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٩١ الصادر بإعفاء بعض السلع من الضريبة العامة على المبيعات ؛

وعلى موافقة السيد الأستاذ الدكتور / وزير الصحة رقم ٩٦٣٠ فى ١٩٩٤/٩/٢١ ؛

وبناء على موافقة مصلحة الضرائب على المبيعات بكتابها رقم ١٨٠٠ فى ١٩٩٤/١٠/١٥ ؛

قرر :

مادة ١ - تعدل القوائم المرفقة بالقرار الوزارى رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٩١ فيما تضمنه من إعفاء الألبومين البشرى ليصبح الإعفاء لهذا الصنف دون التقييد بحجم العبوة .

مادة ٢ - يحظر التصرف فى الصنف المعفى بالمادة السابقة أو استعماله فى غير الغرض الذى أعفى من أجله خلال السنوات الخمس التالية للإعفاء إلا بعد إخطار مصلحة الضرائب على المبيعات وسداد الضرائب المستحقة وفقا لقيمتها وفئة الضريبة السارية فى تاريخ التصرف.

ويعتبر التصرف بدون إخطار المصلحة وسداد الضرائب المستحقة تهربا يعاقب عليه بالعقوبات المنصوص عليها فى هذا القانون .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه ،

صدر فى ١٩٩٤ / ١١ / ٦

وزير المالية

دكتور / محمد أحمد الرزاز

وزارة المالية

قرار رقم ٨٦٤ لسنة ١٩٩٤ *

بشأن إنشاء مركز تدريب بمصلحة الضرائب على المبيعات

وزير المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة وتعديلاته :

وعلى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون الضريبة العامة على المبيعات :

وعلى قرار وزير المالية رقم ٣٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن إعادة تنظيم المعهد الثقافى الجمركى :

وعلى قرار وزير المالية رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٩٣ بشأن البناء التنظيمى لمصلحة الضرائب على المبيعات وتقسيماته الداخلية واختصاص كل منها .

وبناء على ما عرضه رئيس مصلحة الضرائب على المبيعات :

قرر :

(المادة الاولى)

ينشأ بمصلحة الضرائب على المبيعات مركز يسمى مركز تدريب الضرائب على المبيعات ، يتولى تزويد العاملين بالمصلحة وغيرهم بالمهارات والخبرات الفنية والإدارية اللازمة فى مجالات العمل المختلفة وإعدادهم لشغل الوظائف الأعلى .

ويكون مقر المركز مدينة القاهرة ، وللمجلس إدارة المركز إنشاء فروع أخرى بالأقاليم تتولى القيام ببعض أعمال المركز التى يحددها قرار إنشائها .

(المادة الثانية)

يكون لمركز التدريب مجلس إدارة يشكل على النحو الآتى :

- رئيس مصلحة الضرائب على المبيعات رئيسا
- ثلاثة من شاغلي وظائف الإدارة العليا بالمصلحة يرشحهم رئيس المجلس .
- المستشار القانوني للمصلحة .
- عضوان من ذى الخبرة فى المجالات المتعلقة بنشاط المصلحة يختارهما وزير المالية بناء على ترشيح من رئيس مجلس الإدارة .
- ويتولى أقدم الأعضاء من شاغلي وظائف الإدارة العليا بالمصلحة رئاسة المجلس فى حالة غياب الرئيس .
- ولرئيس المجلس أن يستعين بمن يرى الاستفادة بخبراتهم من غير أعضائه دون أن يكون لهم صوت محدود عند التصويت على القرارات .

(المادة الثالثة)

- يجتمع مجلس الإدارة مرة على الأقل كل شهر بناء على دعوة من رئيسه ، كما يجوز له دعوته كلما اقتضت الضرورة ذلك .
- وتكون اجتماعات المجلس صحيحة بحضور خمسة من أعضائه على الأقل ، وتصدر قراراته بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

(المادة الرابعة)

- يختص مجلس الإدارة بالإشراف على تنفيذ المهام الموكلة للمركز ووضع الخطط والبرامج لحسن قيام المركز بأعماله وتحقيق أهدافه .
- وله فى هذا الخصوص :

- (١) توزيع الإعتمادات المالية على أوجه النشاط التدريبى المختلفة.
- (٢) مناقشة واعتماد خطط التدريب التى يتولاها المركز وتحديد مواعيد الدراسة ومدتها ومواعيد ونظم الامتحانات .

(٣) وضع اللائحة الداخلية للمركز ومراقبة تنفيذها وتحديد مكافآت مديري وسكرتارية مركز التدريب .

(٤) إقرار برامج التدريب واعتماد المواد الدراسية وتعديلها وتطويرها بما يتماشى مع الأساليب الحديثة وما تكشف عنه مؤشرات النتائج وآثار التدريب من واقع تقارير تقييم الأداء .

(٥) اعتماد نظام اختيار المحاضرين وتحديد مكافآتهم بناء على اقتراح رئيس مجلس الإدارة .

(٦) إنشاء مكتبات للمركز وإصدار مجلة لنشر التشريعات والدراسات والأبحاث المتعلقة بالضرائب غير المباشرة وغيرها من الموضوعات التي تساهم في رفع كفاءة العاملين .

(٧) تقرير حوافز تفوق للدارس من العاملين بالمصلحة .

(٨) وضع نظام تدريب لغير العاملين بالمصلحة وتحديد مصروفات التدريب المستحقة عليهم .

(٩) وضع نظام لتقديم خدمات المركز للغير .

(المادة الخامسة)

يتولى رئيس مجلس الإدارة تنفيذ قرارات المجلس وإصدار القرارات اللازمة لتسيير أعمال المركز كما يقوم باعتماد نتائج التدريب .

(المادة السادسة)

يحدد مقابل حضور اجتماعات مجلس الإدارة بواقع مائة وخمسين جنيتها للجلسة .

(المادة السابعة)

يكون للمركز مدير يعاون رئيس مجلس الإدارة في مباشرة كافة الاختصاصات المنصوص عليها في هذا القرار ، ويتولى أمانة المجلس في حالة انعقاده .

(المادة الثامنة)

تتكون موارد المركز من :

- (أ) ما يخصص للمركز من اعتمادات ميزانية المصلحة .
(ب) مقابل الخدمات التي يؤديها المركز للخير ، ومصروفات التدريب لغير العاملين بالمصلحة .

(المادة التاسعة)

يشمل التدريب بالمركز الأقسام والبرامج التالية :

- القسم العام .
 - القسم المتوسط .
 - البرامج التدريبية التخصصية .
- يكون التدريب بهذه الأقسام وفق القواعد والأحكام الواردة بالمواد التالية .

(المادة العاشرة)

القسم العام

يحدد مجلس الإدارة سنوياً قبل بداية التدريب المناهج التي تدرس في هذا القسم ويلحق به حملة المؤهلات العليا من بين الفئات التالية :

- (١) العاملون الحاليون والجند .
- (٢) المنقولون إلى مصلحة الضرائب على المبيعات .
- (٣) مندوبو الوزارات والهيئات والجهات الحكومية الأخرى والشركات وغيرهم ممن يرغبون في الالتحاق بالمركز .
- (٤) مبعوثو الدول العربية والصديقة ويجوز استثناءهم من شرط الحصول على المؤهل العالي بقرار يصدر من مجلس إدارة المركز .

(المادة الحادية عشرة)

القسم المتوسط

يحدد مجلس الإدارة المناهج التي تدرس في هذا القسم سنويا قبل بدء التدريب بما يتلائم مع طبيعة العمل بالمصلحة وما يتطلبه من خبرات فنية وإدارية في هذا المجال .
ويلحق به العاملون الحاليون والجدد من حملة المؤهلات فوق المتوسطة والمتوسطة .

(المادة الثانية عشرة)

يجوز لمجلس الإدارة أن يقيم دورات تدريب تخصصية في مجالات العمل المختلفة للعاملين بالمصلحة الذين سبق أن اجتازوا القسم العام وتتطلب طبيعة أعمالهم الحالية أو المتفولين إليها أو المرشحين لها تخصصا متميزا في هذا المجال ولمجلس الإدارة أن يحدد فروع التخصص المختلفة ومدة كل دورة ومواعيدها .

كما يجوز عقد دورات تدريب تخصصية لغير العاملين بالمصلحة .

(المادة الثالثة عشرة)

يراعى في المناهج التي تدرس بالمركز الاهتمام بالجانب التطبيقي والعملى لإكساب العاملين الخبرات العملية والعلمية والوقوف على أحدث الأحكام القضائية والأبحاث القانونية والفنية .

(المادة الرابعة عشرة)

يعقد امتحان في نهاية التدريب لكل قسم ويحدد مجلس الإدارة النهاية العظمى لكل مادة تحريرية وعملية ولا يعتبر الدارس ناجحا إلا بحصوله على ٦٠٪ على الأقل من النهاية العظمى لكل مادة ولا يسمح بدخول الامتحان مالم يستوف الدارس نسبة ٧٠٪ على الأقل من أيام النسبة المقررة للحضور .

ولمجلس الإدارة أن يقرر عقد دور ثان للراشدين فى مادتين على الأكثر ويحصل من الدارس من العاملين بالمصلحة كافة المصاريف والتنفقات الدراسية التى يحددها مجلس الإدارة بقرار منه فى حالة رسوبه مرتين فى الدورة الواحدة أو تخلفه عن الامتحان بغير عذر مقبول أو عدم الانتظام فى الدراسة بما يجاوز النسبة المقررة للحضور .

كما يجوز لمجلس الإدارة تحصيل نفقات الدورة التخصيصة من العامل الذى تنتهى خدمته أو ينقل من المصلحة لسبب يرجع إليه قبل انتهاء ثلاث سنوات من تاريخ اعتماد نتائج امتحانات الدورة التخصيصة .

(المادة الخامسة عشر)

تمنح شهادة لمن يجتاز الامتحان المشار إليه فى المادة السابقة ويؤشر بها فى ملف خدمة العامل بالمصلحة وتراعى نتائج الامتحانات فى تقارير الكفاية عن العمل والترقيات للمستويات الأعلى والترشيح للمنح والبعثات الخارجية والعلاوات التشجيعية .

(المادة السادسة عشر)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من اليوم التالى لتاريخ نشره ، ويلغى كل حكم يخالف ما ورد به من أحكام ،

صدر فى ٦ / ١٢ / ١٩٩٤

وزير المالية

دكتور / محمد أحمد الرزاز

وزارة المالية

قرار رقم ٢٤١ لسنة ١٩٩٥

بتقرير بعض الإعفاءات من الضريبة العامة على المبيعات *

وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ؛

وعلى قرار وزير المالية رقم ١٦١ لسنة ١٩٩١ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة العامة على المبيعات المشار إليه ؛

وعلى قرار السيد الأستاذ الدكتور/ وزير الصحة رقم ٤١٠ لسنة ١٩٩٤ ؛

وبناء على موافقة مصلحة الضرائب على المبيعات بكتابها رقم ٦٢١ في ١٩٩٥/٤/٢٩ ؛

قرر:

مادة ١ - تعفى من الضريبة العامة على المبيعات عينات الأدوية المحلية والمستوردة وفقا للضوابط الآتية :

(أ) أن يكون لها صفة العينة وأن ترد بدون قيمة ولا يحول عنها عملة للخارج .

(ب) أن تكون ضمن المجموعات الساعية المدرجة بالبطاقة الاستيرادية بالنسبة للمستورد فقط .

(ج) أن تكون مسجلة ومصرحا بتداولها من الجهات المختصة بجمهورية مصر العربية ومطبوع عليها عينة مجانية .

(د) ^(١) ألا يتجاوز قيمة ما يتم إعفاؤه في السنة ٦٠٠٠ جنيه (ستة آلاف جنيه) لكل منشأة سواء كانت العينات لأدوية مستوردة أو منتجة محلياً .

(هـ) مع عدم الإخلال بأية عقوبات أو جزاءات قانونية أخرى يتعين اتخاذها لا يتمتع المخالف بأية إعفاءات في المستقبل عن أية عينة في حالة وقوع أية مخالفة لأحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات .

مادة ٢ - يحظر التصرف في عينات الأدوية المعفاة بموجب المادة السابقة أو استعمالها في غير الغرض الذي أعفيت من أجله خلال السنوات الخمس التالية للإعفاء إلا بعد إخطار مصلحة الضرائب على المبيعات وسداد الضريبة وفقاً لقيمتها وفئة الضريبة السارية في تاريخ التصرف .

ويعتبر التصرف بدون إخطار مصلحة الضرائب على المبيعات وسداد الضرائب المقررة تهريباً يعاقب عليه بالعقوبات المنصوص عليها في قانون الضريبة العامة على المبيعات .

مادة ٣ - يلغى كل ما يتعارض مع هذا القرار من أحكام .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر في ١٩٩٥/٥/٨

وزير المالية

دكتور/ محمد أحمد الرزاز

(١) الفقرة (د) مستبدلة بالقرار الوزاري رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٩ - الوقائع المصرية - العدد ٤٦

قرارات

وزارة المالية

قرار رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٩٥^(١)

بمعاملة بعض مستلزمات إنتاج الكيماويات الدوائية
بالسعر الحكيم عند حساب الضريبة العامة على المبيعات

وزير المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون الضريبة العامة
على المبيعات ؛

وعلى قرار وزير المالية رقم ١٦١ لسنة ١٩٩١ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون
الضريبة العامة على المبيعات المشار إليه ؛

وعلى كتاب السيد الأستاذ الدكتور / وزير الصحة رقم ٢/١٢٥ في ١٩٩٥/١/٣ ؛

وبناء على موافقة مصلحة الضرائب على المبيعات بكتابها

رقم ٩٩٣ في ١٩٩٥/٧/١٠ ؛ **قرر:**

مادة ١ - تعامل مستلزمات إنتاج الكيماويات الدوائية الموضع بياناتها بالقائمة
المرفقة بالسعر الحكيم (١٠٪) من القيمة وفقا للضوابط والاشتراطات المبينة ، وذلك عند
حساب الضريبة العامة على المبيعات .

وتعتبر القائمة المرفقة جزءا لا يتجزأ من هذا القرار .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر في ١٩٩٥/٧/٢٤

وزير المالية

دكتور / محمد أحمد الزراز

قائمة

بمستزمات إنتاج الكيماويات الدوائية

المرفقة بالقرار الوزاري رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٩٥

والتي تعادل بالسعر الحكيم (١٠٠٪) من القيمة

- ١ - بوتلكات الومنيوم ساعات مختلفة مصنعة من قطعة واحدة بدون لحام لتعبئة المضادات الحيوية العقيمة للحقن بمشتملاتها (جوان كاوتشوك - قرص الومنيوم - غطاء الومنيوم - شبر معدني) .
- ٢ - ورق ترشيح مقاسات وأشكال مختلفة لترشيح الكيماويات الدوائية والمضادات الحيوية والمحاليل الطبية .
- ٣ - شمع سيراميك فلتر لترشيح المضادات الحيوية والمحاليل الطبية .
- ٤ - نسج مضادة للكهرباء الاستاتيكية لأجهزة المجففات الهوائية للأدوية .
- ٥ - قماش من النايلون مضاد للكهرباء الاستاتيكية يتحمل الأحماض والقلويات والمذيبات العضوية لترشيح ونخل المضادات الحيوية .

الاشتراطات العامة

- بنء ١ - بوتلكات الومنيوم ساعات مختلفة مصنعة من قطعة واحدة بدون لحام لتعبئة المضادات الحيوية العقيمة للحقن بمشتملاته (جوان كاوتشوك - قرص الومنيوم - غطاء الومنيوم - شبر معدني) . وهذه البوتلكات عبارة عن عبوات من الألومنيوم قطعة واحدة بدون لحام بمشتملاتها الموضحة عالية ذات ساعات مختلفة وجميعها معالجة كيماويا لمنع التفاعل مع المضادات الحيوية وهي مستوردة بالكامل ولا تنتج محليا .

ويشترط لتطبيق السعر الحكيم عليها الالتزام بالموصفات المذكورة وأن يكون مطبوعة عليها اسم شركة الأدوية المستخدمة والمستوردة وهي بالتحديد حالياً شركتى النصر للكيماويات الدوائية والعربية للخامات الدوائية (اكوفارما) وكذلك شركة الجمهورية للأدوية المستوردة لحساب إحدى هاتين الشركتين .

بند ٢ - ورق ترشيح مقاسات وأشكال مختلفة لترشيح الكيماويات الدوائية والمضادات الحيوية والمحاليل الطبية .

ويشمل هذا البند على :

(أ) ورق ترشيح نوعى دائرى القطر أو مستطيل مقاسات مختلفة معبأ فى رزم نسبة الرماد لا تتجاوز ٠,٦٪ يستخدم فى ترشيح المضادات الحيوية والمحاليل الطبية وهى عمليات إنتاجية مقصورة على شركات تصنيع الدواء .

(ب) ورق ترشيح على شكل أقراص مستديرة أو مربعة مقاسات مختلفة خالى من الاسبستوس غير منفذ للبكتريا التى تزيد عن ٠,٢ ملليكرون بكفاءة تزيد عن ٩٥٪ تتحمل درجة حرارة أكثر من ١٢١° مئوية وتستخدم فى ترشيح المحاليل الطبية المعبأة فى أمبولات أو زجاجات حقن العقيمة المنتجة بشركات تصنيع الدواء .

وهذين البندين بالموصفات الموضحة عاليه يطبق عليهما السعر الحكيم بشرط أن تكون مستوردة لحساب إحدى شركات تصنيع الدواء ومطبوع على الرسالة اسم الشركة المستخدمة أو المستوردة عن طريق شركة الجمهورية للأدوية لحساب شركات تصنيع الدواء .

(ج) باقى استخدامات ورق الترشيح تستبعد ولا يطبق عليها السعر الحكيم .

بند ٣- شمع سيراميك فلتر لترشيح المضادات الحيوية والمحاليل الطبية يستخدم فى ترشيح محاليل الكلى الصناعية والمضادات الحيوية والمحاليل الطبية للحقن .

والشمعات أسطوانية الشكل مسامية مسطحة ٠,٥ ميكرومتر لمنع دخول الشوائب مقاييسات ١٠ سم أو ٢٥ سم بقطر ٦٠ مللى وهى خاصة بالترشيح فقط ولا تستخدم فى أى صناعة أخرى ، ويطبق عليها السعر الحكيمى بشرط أن تكون مستوردة لحساب إحدى الشركات المصنعة للدواء ومطروح عليها اسم الشركة أو مستوردة عن طريق شركة الجمهورية للأدوية لحساب إحدى شركات تصنيع المحاليل .

بند ٤- نسج مضادة للكهرباء الاستاتيكية لأجهزة المجففات الهوائية للأدوية وهى مكونات من نسيج خاص من مادة البوليستر يدخل فى نسجه خيوط أو أسلاك معدنية رفيعة للتخلص من الكهرباء الاستاتيكية ومنع الانفجار ويتم تركيبها على أجهزة تجفيف خاصة على شكل كيس أو يتطلون متعدد الأرجل (أخطبوطى الشكل) من مادة مخلقة بلاستيكية خاصة أو معدن مسامية تستخدم فى المجففات تحت ضغط (٢٥ ميكرون على البوصة المربعة) وتحمل درجات حرارة تصل إلى ٩٠ مئوية لتجفيف المضادات الحيوية والدوائية .

ولا تستخدم فى صناعة أخرى وتخضع للربط الحكيمى إذا كانت مستوردة خصيصا عن طريق شركة النصر للكيماويات الدوائية أو عن طريق شركة الجمهورية لحساب شركة النصر للكيماويات الدوائية .

بند ٥- قماش من النايلون مضاد للكهرباء الاستاتيكية يتحمل الأحماض والقلويات والمذيبات العضوية لترشيح وتخل المضادات الحيوية وهو قماش مصنع من مواد مضادة للكهرباء الاستاتيكية ومقاومة للأحماض ذات فتحات أقطار (١٠٠ و ١١٢ و ٣٠٠ ميكرون) وليس له وبرة ولا يستخدم فى أى صناعة أخرى .

ويطبق عليه السعر الحكيمى بشرط أن يكون مستورد باسم النصر للكيماويات الدوائية أو لحسابها عن طريق شركة الجمهورية للأدوية .

وزارة المالية

قرار رقم ٥٧١ لسنة ١٩٩٥ (١)

بإعفاء بعض المستحضرات البيطرية من الضريبة العامة على المبيعات

وزير المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون الضريبة العامة على المبيعات ؛

وعلى قرار وزير المالية رقم ١٦١ لسنة ١٩٩١ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ المشار إليه ؛

وعلى كتاب السيد الأستاذ الدكتور / وزير الصحة رقم ٨٣٣٨ فى ١٥/٨/١٩٩٥ ؛

وبناء على موافقة مصلحة الضرائب على المبيعات بكتابها رقم ١١٩٩ فى ٢٨/٨/١٩٩٥ ؛

المقرر:

مادة ١ - يعفى من الضريبة العامة على المبيعات عدد (٥) أصناف من المستحضرات البيطرية التالية :

١ - دركسبيلكين ١٠٠ بودرة .

٢ - كوليسول ٥٠٠٠ بودرة .

٣ - حيتنا ٥٠ حقن .

٤ - لقاح بستوس .

٥ - لقاح سوتاسيك .

مادة ٢ - يحظر التصرف في أصناف المستحضرات البيطرية المعفاة بموجب المادة ، السابقة أو استعمالها في غير الغرض التي أعفيت من أجلها خلال السنوات الخمس التالية للإعفاء إلا بعد إخطار مصلحة الضرائب على المبيعات وسداد الضرائب المستحقة وفقا لقيمتها وفئة الضريبة المستحقة وفقا لقيمتها وفئة الضريبة السارية في تاريخ السداد .

ويعتبر التصرف بدون إخطار مصلحة الضرائب على المبيعات وسداد الضرائب المقررة تهريا يعاقب عليه بالعقوبات المنصوص عليها في قانون الضريبة العامة على المبيعات .

مادة ٣ - على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار .

صدر في ١٩٩٥/٩/٩

وزير المالية

دكتور / محمد أحمد الرزاق

قرارات

وزارة المالية

قرار وزير المالية رقم ٤٥٥ لسنة ١٩٩٦^(١)

بتحديد ثمن العلامات المميزة (البندول)

الدالة على سداد الضريبة العامة على المبيعات

وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ :

وعلى قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١
ولائحته التنفيذية :

وعلى القرار الجمهوري رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ بتعديل الجدولين المرفقين لقانون
الضريبة العامة على المبيعات :

وعلى قرار وزير المالية رقم ١٦١ لسنة ١٩٩١ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون
الضريبة العامة على المبيعات :

وبناء على معارضه رئيس مصلحة الضرائب على المبيعات بمذكرته رقم ٧٢٧ بتاريخ

١٩٩٦/٤/٩ :

(١) الوقائع المصرية - العدد ١٣٤ في ١٨/٦/١٩٩٦

قرار:

مادة ١ - يحدد ثمن العلامات المميزة (الهندول) الدالة على سداد الضريبة العامة على المبيعات عن سلعة المشروبات الكحولية بجميع أنواعها المنصوص عليها بالجدول رقم (١) المرفق بقانون الضريبة العامة على المبيعات المحلية والمستوردة بواقع عشرة قروش للطابع الواحد .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر في ١٩٩٦/٥/٢٧

وزير المالية

دكتور / محيى الدين الغريب

وزارة المالية

قرار وزير المالية رقم ٣١١ لسنة ١٩٩٧ (*)

بتطبيق السعر الحكيم على مستلزمات تعبئة مستحضر الديازينون

وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ؛

وعلى قرار وزير المالية رقم ١٦١ لسنة ١٩٩١ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة العامة على المبيعات ؛

وبناء على موافقة مصلحة الضرائب على المبيعات بكتابها رقم ٣٠٤٣ فى ١٩٩٦/١٢/٢٨ ؛

قرر :

مادة ١- يطبق السعر الحكيم بنسبة ١٠٪ على مستلزمات تعبئة مستحضر الديازينون وفقا للضوابط والاشتراطات المرفقة بهذا القرار وذلك عند حساب الضريبة العامة على المبيعات .
وتعتبر الاشتراطات والضوابط جزءا لا يتجزأ من هذا القرار .

مادة ٢- ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر فى ١٩٩٧/١/١٥

وزير المالية

دكتور/ محيى الدين الغريب

الاشتراطات العامة

اولا- أن تكون مواد التعبئة والتغليف المحلية مصنعة لدى المصانع المرخصة والمتخصصة وأن تصدر الفواتير البيعية منها إلى شركات إنتاج الدواء «دون وسطاء» متضمنة المواصفات والمقاسات .

ثانيا - فيما يتعلق بالمواد المستوردة يتم الاستيراد بمعرفة شركة إنتاج الدواء مباشرة وتصدر الفواتير من المورد الأجنبي باسمها متضمنة المواصفات والمقاسات .

ثالثا - أن تكون مواد التغليف بأشكالها الصيدلية مطبوعة باسم شركة الدواء المشتري ، أو باسم المستحضر الدوائي حسب الأحوال سواء كانت من الإنتاج المحلي أو المستورد .

رابعا - الالتزام بالتنوع والمقاسات التالية :

(١) عبوة صفيح مطبوعة حجم لتر واحد .

مقاس ١١٦ × ٦٠ × ١٨٧ مم .

(٢) عبوة صفيح مطبوعة حجم ربع لتر .

مقاس ٧٢ × ٣٨ × ١٢٧ مم .

وزارة المالية

قرار وزير المالية رقم ٧٦٣ لسنة ١٩٩٧ (*)

وزير المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون الضريبة العامة على المبيعات وتعديلاته ؛
وعلى قرار وزير المالية رقم ١٦١ لسنة ١٩٩١ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة العامة على المبيعات وتعديلاته ؛

قرر :

مادة ١- على كل تاجر بلغت قيمة مبيعاته من السلع الخاضعة للضريبة العامة على المبيعات - من غير سلع الجدول رقم (١) المرافق للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ المشار إليه - خلال الاثنى عشر شهرا السابقة على تاريخ العمل بهذا القرار مبلغ مائة ألف جنيه أو جاوزته في أية سنة مالية أو جزء منها بعد العمل بهذا القرار أن يخطر مصلحة الضرائب على المبيعات باسمه وببياناته على النموذج المعد لهذا الغرض وذلك اعتبارا من تاريخه وحتى نهاية أغسطس ١٩٩٧

مادة ٢- يصدر رئيس مصلحة الضرائب على المبيعات القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القرار .

مادة ٣- ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره .

صدر في ١٩٩٧/٧/١

وزير المالية

دكتور / محيي الدين الغريب

وزارة المالية

قرار وزير المالية رقم ٩٤ لسنة ١٩٩٧ (*)

وزير المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون الضريبة العامة على المبيعات وتعديلاته ؛

وعلى قرار وزير المالية رقم ١٦١ لسنة ١٩٩١ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة العامة على المبيعات وتعديلاته ؛

وعلى قرار وزير المالية رقم ٧٦٣ لسنة ١٩٩٧ ؛

قرر :

(المادة الاولى)

تد فترة تقديم الإخطار من التاجر إلى مصلحة الضرائب على المبيعات المنصوص

عليها بقرار وزير المالية رقم ٧٦٣ لسنة ١٩٩٧ إلى نهاية شهر أكتوبر سنة ١٩٩٧

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره .

صدر في ١٩٩٧/٨/٣٠

وزير المالية

دكتور / محيي الدين الغريب

وزارة المالية

قرار رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٥ (*)

فى شأن رد الضرائب الجمركية وضريبة المبيعات

عند إعادة تصدير البضائع الأجنبية

وزير المالية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة (١٠٥) من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ الصادر بقانون الجمارك وتعديلاته ؛

وعلى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ الصادر بقانون الضريبة على المبيعات وتعديلاته ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار وزير الخزانة والتخطيط رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٣ فى شأن الضرائب الجمركية وضرائب الاستهلاك عند إعادة تصدير البضائع الأجنبية ؛

وعلى قرار اللجنة الوزارية لفض منازعات الاستثمار بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/٩ والمعتمدة من مجلس الوزراء بجلسته ٢٠٠٤/١٢/٢٣ ؛

قرر :

(المادة الاولى)

ترد الضرائب الجمركية والضريبة العامة على المبيعات عند إعادة تصدير البضائع الأجنبية المستوردة التى لا يكون لها مثيل من المنتجات المحلية أو يمكن بسهولة تمييزها عما يماثلها من هذه المنتجات ، وذلك بالشروط الآتية :

١ - أن يقدم عن هذه البضائع خلال سنة من تاريخ أداء الضريبة الجمركية المستحقة عنها النموذج المعد بمصلحة الجمارك متضمناً كافة البيانات اللازمة لإثبات عينية البضائع المطلوب إعادة تصديرها ورد الضرائب عنها وغير ذلك من البيانات المبينة بالنموذج.

٢ - ألا تكون البضائع قد استعملت داخل البلاد أو من الأصناف القابلة للتلف أو النقصان أو الأدخنة بجميع أنواعها ، ويقصد بالأصناف القابلة للتلف القابلية للتغير فى تركيبها أو التغير فى خواصها الطبيعية من حيث الطعم أو الرائحة أو المظهر نتيجة للتحلل الكيماوى والميكروى ، كما يقصد بالأصناف القابلة للنقصان قابليتها للنقصان وفقاً لطبيعتها وخواصها مثل السوائل أو الأصناف القابلة للتطاير .

٣ - إذا كان مصدر البضاعة غير مستوردها الأصلي فيجب أن يكون المستند المذكور فى البند (١) محولاً إلى المصدر .

٤ - علاوة على الشروط السابق توضيحها يجب بالنسبة للأشرطة السينمائية الواردة للتحميم وإعادة تصديرها تقديم المستندات التالية :

(أ) إيصال البريد عن الرسالة أو ما يقوم مقامه .

(ب) نسخة حافظة مراقبة الأفلام بوزارة الثقافة .

وتسرى الشروط المتقدمة على الأشياء التى ترد من السياح إذا رغبوا فى المعاملة بهذا النظام .

وللمدير العام المختص فى جميع الأحوال التجاوز عن تقديم المستندات المذكورة متى أمكن التحقق من عينية البضائع .

(المادة الثانية)

ترد الضرائب الجمركية والضريبة العامة على المبيعات عن الأوعية المعدنية أو الخشبية أو الزجاجية المعاد تصديرها إذا تطابقت أوصافها وأحجامها مع البيانات الموضحة في النموذج الخاص بها .

(المادة الثالثة)

تسرى أحكام هذا القرار على الحالات السابقة على صدوره وفقاً للشروط المشار إليها مع مراعاة مدة التقادم ، ويلغى كل ما يخالفه من أحكام .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر في ٢٠٠٥/٢/١٢

وزير المالية

دكتور/ يوسف بطرس غالى

وزارة المالية

قرار رقم ٢٩٦ لسنة ٢٠٠٥ (*)

بقواعد سداد الضريبة العامة على المبيعات
على الآلات والمعدات

وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ؛
وعلى اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة العامة على المبيعات الصادرة بقرار وزير المالية
رقم ٧٤٩ لسنة ٢٠٠١ ؛

قرر :

(المادة الاولى)

يكون سداد الضريبة العامة على المبيعات المستحقة على الآلات والمعدات
التي تستخدم في تأدية خدمة أو إنتاج سلعة معفاة من الضريبة وفقاً لما يأتي :

١ - (٥ ، ٠ ٪) من القيمة المتخذة أساساً لحساب الضريبة على الآلات والمعدات
تدفع عند الإفراج المؤقت عن الرسالة بالجمرك المختص .

٢ - يسدد باقى مبلغ الضريبة المستحقة على ٧ أقساط سنوية متساوية ،
يؤدى القسط الأول منها بعد انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ الإفراج المؤقت ،
وفي حالة التأخر عن سداد أى من هذه الأقساط تستحق الضريبة الإضافية .

(المادة الثانية)

يكون سداد الضريبة العامة على المبيعات المستحقة على الآلات والمعدات اللازمة
للمشروعات تحت الإنشاء لإنتاج سلع أو أداء خدمات خاضعة للضريبة وفقاً لما يأتي :

١ - (٥ ، ٠ ٪) من القيمة المتخذة أساساً لحساب الضريبة على الآلات والمعدات
تدفع عند الإفراج المؤقت عن الرسالة بالجمرك المختص .

٢ - يسدد باقى مبلغ الضريبة المستحقة خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ بدء الإنتاج أو مزاولة النشاط .
ولا يجوز إعمال خصم الضريبة السابق سداده على الآلات والمعدات المفرج عنها مؤقتاً إلا بعد التأكد من سداد كامل مبلغ الضريبة المستحقة على تلك الآلات والمعدات .
وعلى صاحب الشأن إخطار مصلحة الضرائب على المبيعات بتاريخ بدء الإنتاج أو مزاولة النشاط خلال خمسة عشر يوماً وإلا حل كامل الضريبة ، مع عدم الإخلال باستحقاق الضريبة الإضافية .

(المادة الثالثة)

يشترط للمتمتع بأى من نظامى السداد المنصوص عليهما فى المادتين الأولى والثانية من هذا القرار تقديم أى من الضمانات الآتية :
١ - خطاب ضمان مصرفى أو أمانة نقدية بقيمة الضريبة العامة على المبيعات المستحقة على الآلات والمعدات .
٢ - إقرار بضمان أصول المنشأة وفروعها لسداد الضريبة المستحقة على الآلات والمعدات .
٣ - أية ضمانات أخرى تقبلها مصلحة الجمارك .

(المادة الرابعة)

لا يجوز التصرف فى الآلات أو المعدات التى تؤدى الضريبة العامة على المبيعات المستحقة عليها طبقاً لهذا القرار إلا بعد إخطار مصلحة الضرائب على المبيعات بخطاب مسجل يعلم الوصول وسداد باقى الضريبة المستحقة ، وفى حالة مخالفة ذلك يتعين سداد كامل الضريبة والضريبة الإضافية المستحقة قانوناً ، مع عدم الإخلال بأى من الإجراءات القانونية الواجبة .

ولا يجوز الإفراج النهائى عن الآلات والمعدات المنصوص عليها فى المادتين الأولى والثانية من هذا القرار إلا بعد سداد كامل الضريبة المستحقة .

(المادة الخامسة)

لا تسرى أحكام هذا القرار على الآلات والمعدات السابق الإفراج عنها طبقاً لقرارات التقسيط الصادرة قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٥ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات المشار إليه ، والالتزام بذات الشروط والقواعد التي كان معمولاً بها فى تاريخ الإفراج ، وسداد باقى الأقساط المستحقة فى مواعيدها القانونية .

(المادة السادسة)

ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر فى ٢٠٠٥/٤/٢٠

وزير المالية

دكتور / يوسف بطرس غالى

وزارة المالية

قرار رقم ٣٢٤ لسنة ٢٠٠٥ (*)

وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ والمعدل بعض أحكامه بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٥ ؛ وعلى اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقرار رقم ٧٤٩ لسنة ٢٠٠١ والمعدل بعض أحكامها بالقرار رقم ٢٩٥ لسنة ٢٠٠٥ ؛

قرر :

(المادة الأولى)

تنشأ لجان التظلمات المنصوص عليها فى المادة ٢٦ (مكرر) من اللائحة التنفيذية رقم ٢٩٥ لسنة ٢٠٠٥ ، على النحو التالى :

اللجنة الأولى : ومقرها مبنى المصلحة شارع سنان بالزيتون .

وتختص بنظر منازعات مناطق شمال القاهرة وشرق القاهرة أول وثان .

اللجنة الثانية : ومقرها مبنى المصلحة الكائن ١١ شارع المبتديان -

السيدة زينب - القاهرة .

وتختص بنظر منازعات مناطق غرب ووسط وجنوب القاهرة .

اللجنة الثالثة : ومقرها مبنى المصلحة الكائن ٨ (أ) ميدان ابن خلدون -

الصحفيين بالجيزة .

وتختص بنظر منازعات منطقتى شمال وجنوب الجيزة .

(*) الوقائع المصرية - العدد ٩٩ (تابع) فى ٧/٥/٢٠٠٥ .

اللجنة الرابعة : ومقرها مبنى المصلحة الكائن فى ٢١ شارع المشير أحمد إسماعيل أمام محطة سيدى جابر بالإسكندرية .

وتختص بنظر منازعات مناطق شرق وغرب ووسط الإسكندرية ومنطقة الجمرک .

اللجنة الخامسة : ومقرها مبنى المصلحة الكائن ٣٠ شارع الجمهورية - برج الثلاثينى مبنى شركة الإسماعيلية الوطنية بالإسماعيلية .

وتختص بنظر منازعات مناطق شمال وغرب وجنوب القناة .

اللجنة السادسة : ومقرها مبنى المصلحة الكائن فى ٧٩ شارع الجيش أمام الكوبرى العلوى طنطا بطنطا .

وتختص بنظر منازعات مناطق وسط وشمال وشرق الدلتا ومنطقتى المنوفية والقليوبية .

اللجنة السابعة : ومقرها مبنى المصلحة الكائن فى شارع أحمد عرابى عمارة مصر للتأمين بجوار مديرية الأمن بمدينة بنى سويف .

وتختص بنظر منازعات منطقتى شمال ووسط الصعيد .

اللجنة الثامنة : ومقرها مبنى المصلحة الكائن ٢٣ شارع بورسعيد عمارة جمعية النقل للسيارات - ميدان الأوبرا بسوهاج .

وتختص بنظر منازعات مناطق شمال وجنوب مصر العليا والبحر الأحمر .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

تحريراً فى ٢٠٠٥/٥/٤

وزير المالية

د/ يوسف بطرس غالى

وزارة المالية

قرار رقم ٢٢٥ لسنة ٢٠٠٥ (٥)

بتعيين المفوضين الدائمين للجان التظلمات

بمصلحة الضرائب على المبيعات

وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ والمعدل بعض أحكامه بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٥ ؛
وعلى اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة العامة على المبيعات الصادرة بالقرار رقم ٧٤٩ لسنة ٢٠٠١ والمعدل بعض أحكامها بالقرار رقم ٢٩٥ لسنة ٢٠٠٥ ؛
وبناء على ما عرضه علينا رئيس مصلحة الضرائب على المبيعات ؛

قرر :

(المادة الاولى)

يعين كل من السادة الآتية أسماؤهم بعد مفوضين دائمين للجان التظلمات بمصلحة الضرائب على المبيعات اعتباراً من تاريخ صدور هذا القرار لمدة سنة قابلة للتجديد ، على النحو التالي :

- ١ - عبد الوهاب إبراهيم القصبى - يخصص بمنازعات اللجنة الأولى .
- ٢ - حمدي عبد المجيد المرزوقي - يخصص بمنازعات اللجنة الثانية .
- ٣ - فاروق إسماعيل يوسف سلام - يخصص بمنازعات اللجنة الثالثة .
- ٤ - عبد المنعم محمد يسرى - يخصص بمنازعات اللجنة الرابعة .
- ٥ - فكري بولس دوس - يخصص بمنازعات اللجنة الخامسة .
- ٦ - محمد عمر حبيب - يخصص بمنازعات اللجنة السادسة .
- ٧ - محمد مشرف ماضى - يخصص بمنازعات اللجنة السابعة .
- ٨ - محمد حسين زرزور - يخصص بمنازعات اللجنة الثامنة .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، وعلى رئيس مصلحة الضرائب على المبيعات تنفيذه .

تحريراً فى ٢٠٠٥/٥/٤

وزير المالية

د/ يوسف بطرس غالى

وزارة المالية

قرار رقم ٩٢٨ لسنة ٢٠٠٥ (*)

وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون الضرائب العقارية الصادر بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ؛
وعلى قانون ضريبة الدمغة رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ وتعديلاته ؛
وعلى قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١
ولاتحته التنفيذية ؛
وعلى قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ؛
وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٤٧٩ لسنة ٢٠٠٥ بإنشاء مركز كبار الممولين ؛
وعلى قرار نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية رقم ٤١٤ لسنة ١٩٨٠
باللائحة التنفيذية لقانون ضريبة الدمغة رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ ؛
وبناء على ما عرضه مستشار الوزير المشرف العام على مركز كبار الممولين ؛

قرر :

(المادة الاولى)

يكون مركز كبار الممولين هو المأمورية المختصة بالجهات والشركات والأفراد
الموضحة أسماؤهم بالكشوف المرفقة .

(المادة الثانية)

تُحال إلى مركز كبار الممولين ملفات الضريبة على الدخل ، والضريبة العامة على المبيعات ، وضريبة الدمغة الخاصة بالأفراد والجهات والشركات المبينة أسماؤهم بالكشوف المرفقة بحالتها من الجهة التي توجد بها فى تاريخ العمل بهذا القرار .
وعلى وحدات المركز اتخاذ الإجراءات القانونية الواجبة بالنسبة لهذه الملفات بالحالة التي أحيلت بها .

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويُعمل به اعتباراً من ٢٠٠٥/١٢/١

صدر فى ٢٠٠٥/١١/٢٧

وزير المالية

د. يوسف بطرس غالى

جداول بأسماء الجهات
والشركات والأفراد المحال
ملفاتهما لمركز كبار الممولين

ملفات بالعامية وليست بالبيعات

م	رقم التسجيل	عامة	رقم الملف	اسم المؤسسة	اسم الكيان	اسم النشاط
1	200003275	الجمعية التعاونية الزراعية لمتنص الكمان	0015000041100000	المساهمة القاهرة	ج تنافسية	تجارة الخرب والبقول بالجملة
2	200012177	الإسمايلية مصر للدراجين	0015000161200000	المساهمة القاهرة	مساهمة	تجارة المواشي ومخلفات الحيوان
3	200016350	شركة مصر لجلود الدراجين	0015000241210000	المساهمة القاهرة	مساهمة	تجارة الدراجين والبيض
4	100211518	شركة النصورة للدراجين	0015000111210000	المساهمة القاهرة	مساهمة	تجارة الدراجين والبيض
5	200137700	الوحيد للدراجين	0015000811210000	المساهمة القاهرة	مساهمة	تجارة الدراجين والبيض
6	200001183	الشركة المصرية لتعبئة وتوزيع الصوم والألبان	0015000021250000	المساهمة القاهرة	مساهمة	أنواع أخرى لم تذكر
7	100053114	الشركة المصرية لتعبئة وتوزيع السلع الغذائية قيصري	0015000031300000	المساهمة القاهرة	مساهمة	تجارة البقالة وتشمل الزيوت بالجملة
8	200172492	تريد لاين للتجارة والتوزيع	00150000601300000	المساهمة القاهرة	مساهمة	تجارة البقالة وتشمل الزيوت بالجملة
9	200121898	المجموعة المصرية للتوزيع إيدج	0015000491300000	المساهمة القاهرة	مساهمة	تجارة البقالة وتشمل الزيوت بالجملة
10	100336485	الشركة الدولية لتعبئة وتوزيع السلع الغذائية	0015002851310000	المساهمة القاهرة	مساهمة	تجارة البقالة وتشمل الزيوت بالجملة
11	200178466	ريتش للتجارة والتسويق	0015000041360000	المساهمة القاهرة	مساهمة	تجارة التبريد الكهربية والمربطات
12	100282792	شركة نيو تكنولوجي	0015000151620000	المساهمة القاهرة	مساهمة	تجارة الأدوات الكهربائية
13	100356796	جولدن ان للتجارة العالمية	0015000231710000	المساهمة القاهرة	مساهمة	تجارة السيارات والموتوسيكلات
14	200149598	شركة الخنازير مونتروز	0015000241710000	المساهمة القاهرة	مساهمة	تجارة السيارات والموتوسيكلات
15	200163442	انزولايد مونتروز	0015000851710000	المساهمة القاهرة	مساهمة	تجارة السيارات والموتوسيكلات
16	212162500	الشرق للتجارة والصناعة	001500018170000	المساهمة القاهرة	مساهمة	تجارة السيارات والموتوسيكلات

تجارة الآلات والمكينات غير الزراعية	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000321740000	أفليس كويكي للمعدات مصر	200180835	17
تجارة الآلات والمكينات غير الزراعية	مسئولية محدودة	المساهمة القاهرة	0015000711740000	دلتا للتجارة والتوكيلات التجارية	200214047	18
تجارة المكينات الخياطة والكأية	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015002517600000	الان لدعم المهمات	200187376	19
تجارة المكينات الخياطة والكأية	مسئولية محدودة	المساهمة القاهرة	0015001081760000	شركة ابيك مصر	200146947	20
تجارة المكينات الخياطة والكأية	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000721760000	مبنى مبدية ميجاستورز للمنسجات وأجهزة الاتصال	200115014	21
تجارة التيرول والبنتين	مسئولية محدودة	المساهمة القاهرة	0015000241800000	بني بيم للتسويق مصر	200190512	22
تجارة التيرول والبنتين	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000151800000	تام ايل مصر	200011642	23
الصيديلات ومخازن الأدوية	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000361810000	سوفيكو قادم للأدوية	100283012	24
الصيديلات ومخازن الأدوية	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000031810000	المصرية للتجارة الأدوية	100270670	25
الصيديلات ومخازن الأدوية	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015001291810000	أكديا انترناشيونال للتجارة	200226525	26
مساهمة العقارات تأجير وتيج وشراء	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000131900000	المغارى المسمى المساعدة لإدارة للتجهيزات اريس	200140639	27
استيراد وقطعدير	مسئولية محدودة	المساهمة القاهرة	0015013301910000	المصرية لمعدات الطفر والمخام	200144243	28
استيراد وقطعدير	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015012491910000	المرية للتجارة والتنمية العقارية اسكسا	200134752	29
استيراد وقطعدير	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015016281910000	المرية للهندسة والتجارة الدولية	200155429	30
استيراد وقطعدير	مسئولية محدودة	المساهمة القاهرة	0015020611910000	الكمال للاستيراد والتسويق	200193724	31
استيراد وقطعدير	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015007231910000	فليب موديس الأمريكية	200216090	32
استيراد وقطعدير	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015019221910000	الشركة المتحدة للصيادلة	200115618	33
استيراد وقطعدير	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015008911910000	شركة الصيريد للتجارة والمقارلات	200114387	34

م	رقم التسجيل	عامة	رقم الملف	اسم المؤسسة	اسم الكيان	اسم النشاط
35	200116312	اثيرناثيرنا جروب للاستيراد والتصدير الى جى	0015010111910000	المساهمة القاهرة	مساهمة	استيراد وتصدير
36	200109162	ميجا الاستثمارات والتجارة الخارجية	0015008891910000	المساهمة القاهرة	مساهمة	استيراد وتصدير
37	200109987	المهندسون الصرغون للوكرات التجارية	0015009021910000	المساهمة القاهرة	مساهمة	استيراد وتصدير
38	200120255	النيل الهندسية للمشروعات	0015010631910000	المساهمة القاهرة	مساهمة	استيراد وتصدير
39	200128043	كادو البور الاستيراد	0015011511910000	المساهمة القاهرة	مساهمة	استيراد وتصدير
40	200081004	الشركة العربية للتفتيش والتجارة الدولية	0015005191910000	المساهمة القاهرة	مساهمة	استيراد وتصدير
41	200086863	شركة هيربوتا للتجارة والتوزيع	0015006651910000	المساهمة القاهرة	مسؤولية محدودة	استيراد وتصدير
42	200087266	شركة ايجيبيش هم فود	0015006821910000	المساهمة القاهرة	مسؤولية محدودة	استيراد وتصدير
43	200101099	العصرية للاستثمارات التجارية والإقذاعات	0015007901910000	المساهمة القاهرة	مساهمة	استيراد وتصدير
44	200101102	سبر ماركيغ للتجارة والتوزيع الى جى سبر ماركت	0015007891910000	المساهمة القاهرة	مساهمة	استيراد وتصدير
45	200101498	سيستل للتجارة والتسويق سيككم	0015007931910000	المساهمة القاهرة	مساهمة	استيراد وتصدير
46	203260325	النصود الدولية للتوزيع	0015027621910000	المساهمة القاهرة	مساهمة	استيراد وتصدير
47	100267793	الشرق الأوسط للكيماويات	0015001281910000	المساهمة القاهرة	مسؤولية محدودة	استيراد وتصدير
48	100058760	شركة الصرغين لورد البيا والتجارة	0015002751910000	المساهمة القاهرة	مسؤولية محدودة	استيراد وتصدير
49	100062261	الصصرية للتكرير لوجيا المطورة باسم	0015002521910000	المساهمة القاهرة	مساهمة	استيراد وتصدير
50	100034411	المعاملات الهندية المصرية لإقضاء والتصدير ايجى	0015005561910000	المساهمة القاهرة	مساهمة	استيراد وتصدير
51	100352928	شركة الوران للتجارة المتعددة	0015002691910000	المساهمة القاهرة	مساهمة	استيراد وتصدير

استيراد وتصدير	مستوردة محبوبة	المساهمة القاهرة	0015004581910000	الصنعة التجارية والتسويق	100335470	52
استيراد وتصدير	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000231910000	الراى لتصدير المصاحف الزراعية	100360537	53
استيراد وتصدير	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000121910000	مصر التجارة الخارجية	200009710	54
استيراد وتصدير	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000251910000	النيل لتصدير المصاحف الزراعية	200016830	55
استيراد وتصدير	مساهمة	المساهمة القاهرة	00150006911910000	تى روى به للأدوية	100507719	56
استيراد وتصدير	مساهمة	المساهمة القاهرة	00150007351910000	ترينج ميديكال سيستم ايجيبت	100535674	57
استيراد وتصدير	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015007581910000	فاروكس للتجارة والملاحة	100335852	58
استيراد وتصدير	مساهمة	المساهمة القاهرة	00150153551910000	اى انترناشيونال للأشواق المزة	200049879	59
استيراد وتصدير	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015003051910000	الرباد للاستثمار والتجارة	200065637	60
استيراد وتصدير	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015003101910000	الشركة المصرية للمصاحف التجارية	200066064	61
استيراد وتصدير	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015003181910000	الصنعة للمصاحف التجارية	200066714	62
استيراد وتصدير	مستوردة محبوبة	المساهمة القاهرة	0015003471910000	بورجو ايجيبت	200069004	63
استيراد وتصدير	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015029221910000	كهراس للتجارة	210210982	64
استيراد وتصدير	مستوردة محبوبة	المساهمة القاهرة	0015022741910000	الشرق للتجارة والتصنيع اومازا	209804734	65
المصدرون والوردون خلاف أعمال القارات	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000021920000	الشركة المصرية للتقنية والمصاحف	200001442	66
خدمات أخرى ومستمرة لرواق مالية	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000001930000	الهيئة العامة لشئون المعارض والأسواق الدولية	200001450	67
بنوك	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000011940000	البنك الأهلي المصري	200000462	68
بنوك	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000061940000	بنك مصر	200005316	69

٢	رقم التسجيل	عامية	رقم الملف	اسم المؤسسة	اسم الأكيان	اسم النشاط
70	200007599	بنك القاهرة	0015000991940000	المساهمة القاهرة	مساهمة	بنوك
71	200016849	بنك التنمية والائتمان الزراعي لشرق الدلتا	0015000251940000	المساهمة القاهرة	مساهمة	بنوك
72	200015966	بنك التنمية والائتمان الزراعي لوسط الدلتا	0015000231940000	المساهمة القاهرة	مساهمة	بنوك
73	200013440	بنك التنمية والائتمان الزراعي لجنوب الصعيد	0015000181940000	المساهمة القاهرة	مساهمة	بنوك
74	200008382	البنك العقاري المصري	0015000101940000	المساهمة القاهرة	مساهمة	بنوك
75	200009044	البنك المصري الأقليمي	0015000111940000	المساهمة القاهرة	مساهمة	بنوك
76	200012312	بنك التنمية والائتمان الزراعي لشمال الصعيد	0015000161940000	المساهمة القاهرة	مساهمة	بنوك
77	200024906	بنك التنمية الصناعية المصري	0015000471940000	المساهمة القاهرة	مساهمة	بنوك
78	200027808	بنك ليصل إلى ملايين	0015000561940000	المساهمة القاهرة	مساهمة	بنوك
79	200028022	بنك الاستثمار المصري المصرف الاتحادي المصري	0015000571940000	المساهمة القاهرة	مساهمة	بنوك
80	200029665	بنك الإسكندرية	0015000631940000	المساهمة القاهرة	مساهمة	بنوك
81	200029932	البنك المصري للتنمية الصادرات	0015000641940000	المساهمة القاهرة	مساهمة	بنوك
82	200021923	الهيئة العامة للاستثمار	0015000381950000	المساهمة القاهرة	مساهمة	شركات مالية أخرى
83	200048473	المجموعة المالية للمستثمرة في الأوراق المالية	0015001551950000	المساهمة القاهرة	مساهمة	شركات مالية أخرى
84	200046233	هيومن للوساطة في الأوراق المالية	0015001431950000	المساهمة القاهرة	مساهمة	شركات مالية أخرى
85	202541363	شركة مجموعة النسيج، القرويين القابضة	0015001041950000	المساهمة القاهرة	مساهمة	شركات مالية أخرى
86	200101285	هيومن إدارة صناديق الاستثمار	0015001991950000	المساهمة القاهرة	مساهمة	شركات مالية أخرى

شركات مالية أخرى	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015001771950000	اتش سي لتداول الأوراق المالية	200097385	87
شركات مالية أخرى	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015002221950000	هيرميس للاستثمار في الأوراق المالية	200116657	88
شركات مالية أخرى	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015003621950000	توافكي انترناشيونال هولدينج ش.م.م	200184695	89
شركات مالية أخرى	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015003161950000	القابضة للاستثمارات المالية ل.ك.ح.ج.عرب	200164694	90
شركات مالية أخرى	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015003441950000	التيهودة المالية هيرميس القابضة	200178385	91
شركات مالية أخرى	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015002891950000	أوراسكوم هولدينج للتناقد	200145037	92
شركات مالية أخرى	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015002791950000	اتش اس بي سي سكويرز ايجنيت	200141880	93
شركات مالية أخرى	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015002351950000	ار جي انفسمنت	200134027	94
شركات تأمين	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000551960000	الشركة الوعديية الأمريكية لتأمينات الحياة البكر	200123297	95
شركات تأمين	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000381960000	شركة الهندس للتأمين	200021958	96
شركات تأمين	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000391960000	شركة قناة السويس للتأمين	200022296	97
شركات تأمين	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000431960000	شركة الدلتا للتأمين	200023624	98
شركات تأمين	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000491960000	صندوق التأمين الحكومي	200025600	99
شركات تأمين	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000451960000	الهيئة المصرية للرقابة على التأمين	200024256	100
شركات تأمين	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000141960000	شركة العروق للتأمين	200011170	101
شركات تأمين	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000101960000	شركة مصر للتأمين	200008404	102
شركات تأمين	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000181960000	الصحة لإعادة التأمين	200013467	103
تقسيم منتج أراضي	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000261970000	هيئة الأوقاف المصرية	200017292	104

٢	رقم التسجيل	عامة	رقم الملف	اسم المأمورية	اسم الكيان	اسم النشاط
105	200094882	شركة الأولى للتنمية العقارية	0015000551970000	المساهمة القاهرة	مساهمة	تقسيم بيع أراضي
106	200207350	الأمل للتنمية العقارية والصناعية	0015000801970000	المساهمة القاهرة	مساهمة	تقسيم بيع أراضي
107	200146297	الزراعية الجديدة بيكر	0015002381980000	المساهمة القاهرة	مساهمة	استغلال أراضي زراعية واستغلالها
108	200104829	الوالى للتجارة والمقاولات والتنمية العمرانية	00150001911980000	المساهمة القاهرة	مساهمة	استغلال أراضي زراعية واستغلالها
109	200113968	الصرية لإنتاج وصديق وصغير المحاصيل الزراعية	0015002141980000	المساهمة القاهرة	مساهمة	استغلال أراضي زراعية واستغلالها
110	200206958	الشركة البرية للاحتفالات والتوكيلات التجارية	0015003621980000	المساهمة القاهرة	مستفيدة محودة	استغلال أراضي زراعية واستغلالها
111	200010484	الشركة المصرية الزراعية العامة	0015000131980000	المساهمة القاهرة	مساهمة	استغلال أراضي زراعية واستغلالها
112	100509096	الشركة القابضة للتنمية الزراعية	0015000691980000	المساهمة القاهرة	مساهمة	استغلال أراضي زراعية واستغلالها
113	200038966	الشركة الوطنية للتنمية العقارية	00150001041980000	المساهمة القاهرة	مساهمة	استغلال أراضي زراعية واستغلالها
114	200043102	مخبرات الاستشغال العقارى والزراحي	00150001261980000	المساهمة القاهرة	مستفيدة محودة	استغلال أراضي زراعية واستغلالها
115	200044575	شركة مجموعة رسيس المهندسين للتنمية الزراعية	0015001341980000	المساهمة القاهرة	مساهمة	استغلال أراضي زراعية واستغلالها
116	200047744	الهيئة العامة للإصلاح الزراعي	0015001511980000	المساهمة القاهرة	مساهمة	استغلال أراضي زراعية واستغلالها
117	100475973	دالعكس للزراعة	0015003701980000	المساهمة القاهرة	مساهمة	استغلال أراضي زراعية واستغلالها
118	208479082	المعيزى الدولية للتنمية الاقتصادية	0015004261980000	المساهمة القاهرة	مساهمة	استغلال أراضي زراعية واستغلالها
119	100487181	الإشادات العقارية والسياحية	0015003201990000	المساهمة القاهرة	مساهمة	شراء بيع رينا وتأجير عقارات
120	100410952	مركز العقارية والتجارية	0015002831990000	المساهمة القاهرة	مساهمة	شراء بيع رينا وتأجير عقارات
121	100397751	شركة التسمير والاستشارات الهندسية	0015000081990000	المساهمة القاهرة	مساهمة	شراء بيع رينا وتأجير عقارات

شراء - بيع رينا ، وتأجير عقارات	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015005421990000	شركة الزودة الجديدة للمقاولات	200046470	122
شراء - بيع رينا ، وتأجير عقارات	ج تجارية	المساهمة القاهرة	0015001541990000	مدينق ترميل المسكى التى تقيها وزارة الإسكان	200048317	123
شراء - بيع رينا ، وتأجير عقارات	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015003981990000	الشركة القابضة للإسكان والسياحة والسبتما	200072854	124
شراء - بيع رينا ، وتأجير عقارات	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015004071990000	شركة أبنا ، العصر للتنمية العقارية	200073559	125
شراء - بيع رينا ، وتأجير عقارات	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015001321990000	الشركة المصرية للاستثمار العقارى والسياحى	200044206	126
شراء - بيع رينا ، وتأجير عقارات	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000611990000	الهيئة العامة للتماوزيات لبناء الإسكان	200029150	127
شراء - بيع رينا ، وتأجير عقارات	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015002861990000	شركة الفريج العقارية	100507662	128
شراء - بيع رينا ، وتأجير عقارات	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000021990000	شركة القيس للإسكان والتعمير	20001515	129
شراء - بيع رينا ، وتأجير عقارات	مستوفية محدودة	المساهمة القاهرة	0015004291990000	العمرية للمباني المصرية	10053477	130
شراء - بيع رينا ، وتأجير عقارات	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000011990000	شركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير	200000500	131
شراء - بيع رينا ، وتأجير عقارات	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000041990000	شركة الحادى للإسكان والتعمير	200003623	132
شراء - بيع رينا ، وتأجير عقارات	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000111990000	شركة مدينة نص للإسكان والتعمير	200009095	133
شراء - بيع رينا ، وتأجير عقارات	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000121990000	شركة القاهرة نص للإسكان والتعمير	200009796	134
شراء - بيع رينا ، وتأجير عقارات	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015005911990000	الشريق للاستثمار والتنمية الصناعية والعمرانية	200114328	135
شراء - بيع رينا ، وتأجير عقارات	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015005341990000	شركة الاستثمارات الصناعية	200108786	136
شراء - بيع رينا ، وتأجير عقارات	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015005651990000	الشريق للاستثمارات العقارية والتنمية السياحية	200110683	137
شراء - بيع رينا ، وتأجير عقارات	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015005721990000	العصرية للمنتجات السياحية	200112997	138
شراء - بيع رينا ، وتأجير عقارات	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015006181990000	مبنىكس للاستثمارات العقارية والمدن الجديدة	200117645	139

م	رقم التسجيل	عامة	رقم الملف	اسم الأممية	اسم الكيان	اسم النشاط
140	200122282	المطاري للاستثمار العقاري	0015006701990000	المساهمة القامرة	مساهمة	شراء - بيع ريتا - وتأجير عقارات
141	200131907	المطاري العربي للتسويق هاريس	0015007371990000	المساهمة القامرة	مساهمة	شراء - بيع ريتا - وتأجير عقارات
142	200133454	ريد كون للمصير	0015007491990000	المساهمة القامرة	مساهمة	شراء - بيع ريتا - وتأجير عقارات
143	200133713	المراس الدولية للتطوير العمراني	0015007671990000	المساهمة القامرة	مساهمة	شراء - بيع ريتا - وتأجير عقارات
144	200105132	الشركة العربية للشروعات والتطوير العمراني	0015005111990000	المساهمة القامرة	مساهمة	شراء - بيع ريتا - وتأجير عقارات
145	200104217	الشركة السعودية المصرية للتصميم سيكون	0015000631990000	المساهمة القامرة	مساهمة	شراء - بيع ريتا - وتأجير عقارات
146	200096370	شركة التجاري الدولي للاستثمار	0015004391990000	المساهمة القامرة	مساهمة	شراء - بيع ريتا - وتأجير عقارات
147	200076868	شركة الإسكان التطوير والقارات	0015004511990000	المساهمة القامرة	مستوفية محدودة	شراء - بيع ريتا - وتأجير عقارات
148	200149024	الماتير للتنمية والاستثمار العقاري	0015008851990000	المساهمة القامرة	مساهمة	شراء - بيع ريتا - وتأجير عقارات
149	200001558	شركة مصر للألبان والأغذية	001500022110000	المساهمة القامرة	مستوفية محدودة	صناعة منتجات الألبان
150	100078389	شركة الصناعات الغذائية العربية دومي	0015000092110000	المساهمة القامرة	مستوفية محدودة	صناعة منتجات الألبان
151	100058477	الشركة العالمية للاستيراد والتصدير	0015000172120000	المساهمة القامرة	مساهمة	صناعة التعبئة والحفظ والتعليب
152	100366104	شركة بيجيت تريد	0015000122120000	المساهمة القامرة	مساهمة	صناعة التعبئة والحفظ والتعليب
153	100498795	شركة الصراط للتجارة	0015000492120000	المساهمة القامرة	مساهمة	صناعة التعبئة والحفظ والتعليب
154	200012436	المصنعة للصناعات الغذائية موزيتا	0015000162120000	المساهمة القامرة	مساهمة	صناعة التعبئة والحفظ والتعليب
155	200026348	شركة مصر والسرودان للعلوم المحفوظة	0015000512120000	المساهمة القامرة	مساهمة	صناعة التعبئة والحفظ والتعليب
156	200023306	شركة إيه أس أم للصناعة والتجارة	0015000422120000	المساهمة القامرة	مستوفية محدودة	صناعة التعبئة والحفظ والتعليب

صناعة النعومة والمخطوط والتعليب	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015001172120000	المعدات القصرية بست	200148796	157
صناعة النعومة والمخطوط والتعليب	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015001352120000	الدرية لأغذية الطهيبة كرسف	200156233	158
صناعة النعومة والمخطوط والتعليب	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015002062120000	مصر اكسپرس للبحارة والربيع	209832487	159
المطاحن والمخابز وتجهيز الخبث	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000662130000	المجموعة المصرية للتجارة والاستثمار ايجتكو	209831944	160
المطاحن والمخابز وتجهيز الخبث	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000642130000	شركة سفة اكثير للمطاحن والتسويق	212162918	161
المطاحن والمخابز وتجهيز الخبث	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000412130000	المصرية السودية للاستثمار الصناعي والمقار	200130358	162
المطاحن والمخابز وتجهيز الخبث	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000292130000	هيئة القطاع العام للمخابز وتسويق الأرز	200018663	163
المطاحن والمخابز وتجهيز الخبث	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000032130000	مطاحن مصر العليا	100109861	164
المطاحن والمخابز وتجهيز الخبث	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000052130000	مخابز دسباط ولفاس	100209424	165
صناعة الخبثات والسكرات	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000272140000	البنات للمخابز والمسابات الغذائية	100334962	166
صناعة الخبثات والسكرات	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000382140000	الشركة القابضة للمسابات الغذائية	200022008	167
صناعة الخبثات والسكرات	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015001122140000	مصر اكثير للمسابات الغذائية	209801778	168
صناعات غذائية متنوعة زيتا وعسل أسود	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000222150000	نبر اكسپرس لصناعة وتجارة المواد الغذائية	207432082	169
صناعة الخبثات غير الكحولية	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000202150000	طبية للمسابات الغذائية	100496695	170
صناعة الخبثات غير الكحولية	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000022170000	شركة بيسمي كولا العالمية	200001582	171
صناعة الخبثات غير الكحولية	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000202170000	كوكا كولا العالمية	200123963	172
أنواع أخرى وتصنيع البيرة وأعمال المخابز	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000272190000	بيسكي العالمية	200017802	173
أنواع أخرى وتصنيع البيرة وأعمال المخابز	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000192190000	شركة السنتط للأطراف والتنمية الزراعية	200014056	174

م	رقم التسجيل	عامة	رقم الملف	اسم الثانوية	اسم الكيان	اسم النشاط
175	200093649	الشركة المصرية للازياء الكهر	001500007220000	المساهمة القاهرة	مستغربية مملوكة	صناعة الخيوط الصناعية ونسجها
176	200095277	فركة السجاد المديقة	0015000792210000	المساهمة القاهرة	مساهمة	صناعة ونسج الخيوط الطبيعية
177	200095625	شركة النيل الخيرية للاطفال	0015001052210000	المساهمة القاهرة	مساهمة	صناعة ونسج الخيوط الطبيعية
178	200135783	الشركة القابضة للفنن والفول والنسج والاريس	0015001002210000	المساهمة القاهرة	مساهمة	صناعة ونسج الخيوط الطبيعية
179	200220780	منيا القمح للزول	0015001522210000	المساهمة القاهرة	مساهمة	صناعة ونسج الخيوط الطبيعية
180	100334784	شركة سانتامورا ايجيبت للمطاطين	0015000782210000	المساهمة القاهرة	مساهمة	صناعة ونسج الخيوط الطبيعية
181	100243444	المصرية للصناعات النسيجية ماتكس	0015001072210000	المساهمة القاهرة	مساهمة	صناعة ونسج الخيوط الطبيعية
182	100167713	الشركة الشرقية للزول والنسج بالوقايريق	0015000572210000	المساهمة القاهرة	مساهمة	صناعة ونسج الخيوط الطبيعية
183	100258964	شركة العاشر من رمضان للزول والنسج دايتمكس	0015001422210000	المساهمة القاهرة	مساهمة	صناعة ونسج الخيوط الطبيعية
184	100259219	شركة ريزوكس للنسيجات	0015000712210000	المساهمة القاهرة	مساهمة	صناعة ونسج الخيوط الطبيعية
185	100410316	مصر للاريس	0015000712240000	المساهمة القاهرة	مساهمة	صناعة الاريس والنسيجات الجاهزة
186	200137964	دائس للاريس الجاهزة	0015001472240000	المساهمة القاهرة	مساهمة	صناعة الاريس والنسيجات الجاهزة
187	200146084	البنالية للصناعات النسيجية نوزو اخوان	0015001612240000	المساهمة القاهرة	مساهمة	صناعة الاريس والنسيجات الجاهزة
188	200176978	الشمس للاريس الجاهزة	0015001842240000	المساهمة القاهرة	مساهمة	صناعة الاريس والنسيجات الجاهزة
189	100195512	شركة الدانا طليح الاطفال	0015000303260000	المساهمة القاهرة	مساهمة	صناعة طليح الاطفال ركسها
190	200094068	الاخوة العرب للصناعة والتجارة	0015000192430000	المساهمة القاهرة	مستغربية مملوكة	صناعة المربيطات من الخشب
191	200138049	دايكو لصناعة الكيسريات	001500036250000	المساهمة القاهرة	مساهمة	الصناعات الكيسارية الاسامية

الصناعات الكيماوية الأساسية	مساهمة	المساهمة القابضة	0015000232500000	شركة أمّون للصناعات البترائية	100353770	192
صناعة المستحضرات الطبية	مستغنية معدودة	المساهمة القابضة	001500007825200000	كاتو اريمايتك للصناعات الطبية والصيدلانية	100071899	193
صناعة المستحضرات الطبية	مساهمة	المساهمة القابضة	00150018825200000	الدولية للتصدير، الاتصالات باريكي	100058078	194
صناعة المستحضرات الطبية	مساهمة	المساهمة القابضة	001500007425200000	الشركة العربية للصناعات البترائية والمستزومات	200032445	195
صناعة المستحضرات الطبية	مساهمة	المساهمة القابضة	00150020525200000	القابضة للصناعات الكيماوية	200055798	196
صناعة المستحضرات الطبية	مساهمة	المساهمة القابضة	00150022025200000	شركة الزهراء للأبوية والكيماويات والمستزومات الطبية	200057618	197
صناعة المستحضرات الطبية	مستغنية معدودة	المساهمة القابضة	00150010325200000	الهيئة العامة للمستحضرات الحيوية واللقاحات	200038796	198
صناعة المستحضرات الطبية	مساهمة	المساهمة القابضة	00150024325200000	مكتب الدكتور لغزوي حمزة العلمي	200116347	199
صناعة الصابون وأدوات النظافة	مساهمة	المساهمة القابضة	00150000225300000	مصر للزيوت والصابون	100369103	200
صناعات كيماوية أخرى	مساهمة	المساهمة القابضة	00150024425400000	بيغيفرسال لصناعات ألوان البوياتجان	100329993	201
صناعات كيماوية أخرى	مساهمة	المساهمة القابضة	001500001625400000	شركة البويات والمستزومات الطبية	100023770	202
صناعات كيماوية أخرى	مساهمة	المساهمة القابضة	00150006225400000	فانور للبريستيك	100081770	203
صناعات كيماوية أخرى	مساهمة	المساهمة القابضة	001500005125400000	أنظمة الهندسة الكيماوية المنفردة البني كينز	100243940	204
صناعات كيماوية أخرى	مساهمة	المساهمة القابضة	001500004125400000	الشركة الإسلامية للتجهيزات الاكبريليك	100259235	205
صناعات كيماوية أخرى	مستغنية معدودة	المساهمة القابضة	001500004225400000	مصر لمواد التعبئة	100270972	206
صناعات كيماوية أخرى	مساهمة	المساهمة القابضة	00150010025400000	الشركة المصرية للصناعات البترائية والمستزومات الطبية	200038117	207
صناعات كيماوية أخرى	مساهمة	المساهمة القابضة	001500001525400000	المالية والصناعية المصرية	200011928	208
صناعات كيماوية أخرى	مساهمة	المساهمة القابضة	00150018425400000	المنصورية للزيتونات والصناعات الكيماوية	200197975	209

م	رقم التسجيل	عامة	رقم الملف	اسم التجارية	اسم الكيان	اسم النشاط
210	200224115	المصرية للأسمدة والكيمياويات	0015001802540000	المساهمة القاهرة	مساهمة	صناعات كيميائية أخرى
211	200228218	الشركة المصرية القابضة للتزيكوكيولات	0015002502540000	المساهمة القاهرة	مساهمة	صناعات كيميائية أخرى
212	200005480	العربية لصناعة مواد البناء	00150000062600000	المساهمة القاهرة	مساهمة	منتجات من الطوب المستعمل للبناء
213	100290760	الشركة المصرية للخرابات	00150000032600000	المساهمة القاهرة	مساهمة	منتجات من الطوب المستعمل للبناء
214	200113259	العالية لإنتاج السبائك، السيراميك، الألمنيوم	00150000182620000	المساهمة القاهرة	مساهمة	صناعة الصيني والخزف والفخار
215	100082033	الإسلامية لصناعة مواد التغليف ومبانيها إيكريال	00150000092640000	المساهمة القاهرة	مساهمة	الصناعات الورقية
216	100070566	الفرقة المصرية لصناعات غرف التبريد	00150000362700000	المساهمة القاهرة	مستيرية محدودة	الصناعات المعدنية
217	10025979	الروسية الثلاثية للصناعات والتجارة والتسويق	0015002862700000	المساهمة القاهرة	مستيرية محدودة	الصناعات المعدنية
218	100333842	ماجو اللبناني	00150000832700000	المساهمة القاهرة	مستيرية محدودة	الصناعات المعدنية
219	200020390	السعودية المصرية للإستثمارات الصناعية	00150000332700000	المساهمة القاهرة	مستيرية محدودة	الصناعات المعدنية
220	200208209	مصر لإنتاج وتوزيع الصليب	0015002722700000	المساهمة القاهرة	مساهمة	الصناعات المعدنية
221	200143808	الفرقة القابضة للصناعات المعدنية	0015001242700000	المساهمة القاهرة	مساهمة	الصناعات المعدنية
222	200160648	شركة الصناعات الهندسية	0015001232700000	المساهمة القاهرة	مساهمة	الصناعات المعدنية
223	200224379	كيا لتفصيل العاين	0015002892700000	المساهمة القاهرة	مساهمة	الصناعات المعدنية
224	200017896	شركة مدينة السادات للصليب	0015000272710000	المساهمة القاهرة	مساهمة	صناعة وسائل النقل
225	100249523	شركة صناعة مكينات ووسائل النقل	0015000252710000	المساهمة القاهرة	مساهمة	صناعة وسائل النقل
226	100249736	شركة التوقية للصليب	0015000332720000	المساهمة القاهرة	مستيرية محدودة	صناعة ثقبية وأعمال الصليب

صناعة ثقيلة وأعمال الصلب	مستوفية	المساهمة القاهرة	0015000052720000	الشركة الأولية للصناعات المعدنية	100137237	227
صناعة ثقيلة وأعمال الصلب	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000012720000	الصناعات الورقية للحديد	200105647	228
صناعة بناء السفن	مستوفية	المساهمة القاهرة	0015000022730000	شركة ترسانة المومس البحرية	200001795	229
صناعات كيميائية والكوريزية	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000432800000	توفيقيا للاجهزة الكهربائية	200023705	230
صناعات كيميائية والكوريزية	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000052800000	الهيئة للصناعات الكوريزية والكيميائية الكوريجيد	100291279	231
صناعات كيميائية والكوريزية	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000842800000	جى أم سى للصناعات الهندسية والفنية	100062903	232
صناعات كيميائية والكوريزية	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000882800000	الهيئة للصناعات الكوريزية والبناءك	100409679	233
صناعات حربية	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000222900000	شركة حلوان للصناعات آلات الورش	200015672	234
صناعات حربية	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000722900000	شركة نابو للصناعات	200246003	235
ورش السباكة والبرادة والحدادة	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000333100000	الهيئة للاستثمارات الصناعية البحرية	100518230	236
ورش إصلاح السيارات	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000073200000	الهيئة للسيارات	100365159	237
ورش إصلاح السيارات	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000053320000	المصرية لخدمة وصيانة السيارات محركات	100034578	238
ورش إصلاح الآليات والآلات	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000243300000	مصر الحديد للصيانة والأعمال الفنية	200875094	239
مقاولات إنشاء، وقلم وإصلاح وأساسات	مساهمة	المساهمة القاهرة	00150006754100000	مبدأ المقاولات العامة والصناعية	200096923	240
مقاولات إنشاء، وقلم وإصلاح وأساسات	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015004644100000	شركة ابيوتيس كوريجيد	200077864	241
مقاولات إنشاء، وقلم وإصلاح وأساسات	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015005224100000	إتيا مصر للتعمير	200081187	242
مقاولات إنشاء، وقلم وإصلاح وأساسات	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015005614100000	الاستثمار العقاري العربي، الكين	200083392	243
مقاولات إنشاء، وقلم وإصلاح وأساسات	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015006164100000	الهيئة للمقاولات العمومية العقارية	200085417	244

٢	رقم التسجيل	عامة	رقم الملف	اسم التأميرية	اسم الكيان	اسم النشاط
245	20008589	شركة مصر للتعمير الهندسية مينيكي	0015006314100000	المساهمة القاهرة	مساهمة	مقارلات إنشاء، وهدم وإصلاح، وأساسات
246	200112724	أن في بي سكس	0015007954100000	المساهمة القاهرة	مساهمة	مقارلات إنشاء، وهدم وإصلاح، وأساسات
247	200065157	شركة كاجوما كوريدوريشن	0015002994100000	المساهمة القاهرة	مساهمة	مقارلات إنشاء، وهدم وإصلاح، وأساسات
248	200152319	العربية للمقارلات العامة وإنشاء وصرف الطرق	0015010774100000	المساهمة القاهرة	مساهمة	مقارلات إنشاء، وهدم وإصلاح، وأساسات
249	200168673	المكتب الفني للإشغافات	0015012754100000	المساهمة القاهرة	مساهمة	مقارلات إنشاء، وهدم وإصلاح، وأساسات
250	200183397	شركة مياه التوزيعات لبريا العليا ميلا است لبت	0015013804100000	المساهمة القاهرة	مساهمة	مقارلات إنشاء، وهدم وإصلاح، وأساسات
251	100073808	العصرية للتجارة والمقارلات إيجيكي	0015002604100000	المساهمة القاهرة	مساهمة	مقارلات إنشاء، وهدم وإصلاح، وأساسات
252	100401619	القاهرة العامة للمقارلات	0015000104100000	المساهمة القاهرة	مساهمة	مقارلات إنشاء، وهدم وإصلاح، وأساسات
253	100402186	الصعيد العامة للمقارلات	0015000214100000	المساهمة القاهرة	مساهمة	مقارلات إنشاء، وهدم وإصلاح، وأساسات
254	100411681	شركة النصر الإسكان والتعمير وميقاته المائي	0015000314100000	المساهمة القاهرة	مساهمة	مقارلات إنشاء، وهدم وإصلاح، وأساسات
255	100412602	مطال انترناشيونال للإشغافات والتجارة	0015005754100000	المساهمة القاهرة	مساهمة	مقارلات إنشاء، وهدم وإصلاح، وأساسات
256	100506607	البنسوين المصريين للمقارلات والإسكان التكميل	0015002764100000	المساهمة القاهرة	مساهمة	مقارلات إنشاء، وهدم وإصلاح، وأساسات
257	100507360	اميجو للاستشارات العقاري	0015004204100000	المساهمة القاهرة	مساهمة	مقارلات إنشاء، وهدم وإصلاح، وأساسات
258	100499643	شركة المصرية للمقارلات	0015000094100000	المساهمة القاهرة	مساهمة	مقارلات إنشاء، وهدم وإصلاح، وأساسات
259	100522734	ميجيكن للمقارلات والتنمية	0015005324100000	المساهمة القاهرة	مساهمة	مقارلات إنشاء، وهدم وإصلاح، وأساسات
260	200018809	البيت العامة للإسكان والمقارلات	0015000294100000	المساهمة القاهرة	مساهمة	مقارلات إنشاء، وهدم وإصلاح، وأساسات
261	200070657	الطريق القوية للتنميط والتعمير	0015003694100000	المساهمة القاهرة	مساهمة	مقارلات إنشاء، وهدم وإصلاح، وأساسات

مقارلات عامة مخصصة بغير المبانى	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015002584200000	المتابعة للطاقول العرب كمينين بترول اس جى اى	200062093	262
مقارلات عامة مخصصة بغير المبانى	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000154200000	شركة النيل العامة للكبارى	200012002	263
مقارلات عامة مخصصة بغير المبانى	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015001344200000	نيل اسبق النولج	100478646	264
مقارلات عامة مخصصة بغير المبانى	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000484200000	شركة كراكت الوجه القبلى	100113478	265
مقارلات عامة مخصصة بغير المبانى	مساهمة	المساهمة القاهرة	00150000314200000	شركة الوى للاشتغال العامة	100142664	266
مقارلات عامة مخصصة بغير المبانى	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015003544200000	بكل افرسيك كوريدريشن	200173766	267
مقارلات تركيب آلات	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015012214210000	كارلجافانسي ايجيت	200132067	268
مقارلات تركيب آلات	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015010724210000	انسك كونسورتيوم القاهرة	200092243	269
مقارلات تركيب آلات	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000814210000	المشروعات الهندسية لافمال الصلب ستاكي	100054617	270
مقارلات تركيب آلات	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015005674210000	اى اى اى ايمسا اسياناش انترناشيونال	100499996	271
استخراج معادن خامات حديد ومخزن	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000044310000	الفايدة للتحسين والحرايات	200004034	272
بحث وتنقيب وحق واستخراج بترول	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000044400000	بى بى مصر	200004050	273
بحث وتنقيب وحق واستخراج بترول	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015002964400000	شركة ار اند بى والكون بوليج	200092929	274
بحث وتنقيب وحق واستخراج بترول	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015002214400000	ترانس اوشن اوفشور انترناشيونال	200012600	275
بحث وتنقيب وحق واستخراج بترول	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000234400000	شركة سايلم الإيطالية فرع مصر	200016199	276
بحث وتنقيب وحق واستخراج بترول	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000194400000	شل مصر ان في	200014250	277
بحث وتنقيب وحق واستخراج بترول	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015001744400000	شركة يونكس ليمتد	200051784	278
بحث وتنقيب وحق واستخراج بترول	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015001864400000	شركة فينيكس ريسورسينز لوف قارتون	200053418	279

م	رقم التسجيل	عامة	رقم الملف	اسم التسمية	اسم الكيان	اسم النشاط
280	200044656	إبائقي خالده الله	0015001344400000	المساهمة القاهرة	مساهمة	بحث وتنقيب وحفر واستخراج بترول
281	200047213	بي جي مصر	0015001484400000	المساهمة القاهرة	مساهمة	بحث وتنقيب وحفر واستخراج بترول
282	200049240	يوتنجن باسفيك بتروليم ميوزيم ليمتد	0015001594400000	المساهمة القاهرة	مساهمة	بحث وتنقيب وحفر واستخراج بترول
283	200020455	شركة تنمية البترول المصري ابيمنك	0015000334400000	المساهمة القاهرة	مساهمة	بحث وتنقيب وحفر واستخراج بترول
284	200020064	ار دبليو اوي بيا فرع السويس	0015000324400000	المساهمة القاهرة	مساهمة	بحث وتنقيب وحفر واستخراج بترول
285	200038192	الترياقشيوال بكتل ليمتد	0015001004400000	المساهمة القاهرة	مساهمة	بحث وتنقيب وحفر واستخراج بترول
286	100458254	سبيوى هنن لترياقشيوال الله	0015000894400000	المساهمة القاهرة	مساهمة	بحث وتنقيب وحفر واستخراج بترول
287	100358055	الفرقة العامة للبترول	0015000014400000	المساهمة القاهرة	مساهمة	بحث وتنقيب وحفر واستخراج بترول
288	200097245	ساييم البرتغالية	0015002344400000	المساهمة القاهرة	مساهمة	بحث وتنقيب وحفر واستخراج بترول
289	200097490	بي بي القاز مصر	0015001964400000	المساهمة القاهرة	مساهمة	بحث وتنقيب وحفر واستخراج بترول
290	200122169	لوك ايجيبي ان في	0015002204400000	المساهمة القاهرة	مساهمة	بحث وتنقيب وحفر واستخراج بترول
291	200123815	اوشين ايمست زيت بتروليم ليمتد	0015002264400000	المساهمة القاهرة	مساهمة	بحث وتنقيب وحفر واستخراج بترول
292	200121235	ايتا النمستري تانقا تانقاايلين	0015002184400000	المساهمة القاهرة	مساهمة	بحث وتنقيب وحفر واستخراج بترول
293	200115758	ايميسن لترياقشيوال اس بي ايه	0015002124400000	المساهمة القاهرة	مساهمة	بحث وتنقيب وحفر واستخراج بترول
294	200187686	ستودينف بتروليم كيربوشين بارياحوس	0015002464400000	المساهمة القاهرة	مساهمة	بحث وتنقيب وحفر واستخراج بترول
295	200203584	لوفر انستيميتز ليمتد	0015002584400000	المساهمة القاهرة	مساهمة	بحث وتنقيب وحفر واستخراج بترول
296	200219057	شركة هيئة التمويل الدولية ابي في سي	0015002644400000	المساهمة القاهرة	مساهمة	بحث وتنقيب وحفر واستخراج بترول

بحث وتقليب وحفر واستخراج بترول	مساهمة	الساهمة القاهرة	0015002444400000	شركة تزايدت بتدعيم ايجيت	200183885	297
بحث وتقليب وحفر واستخراج بترول	مساهمة	الساهمة القاهرة	0015002374400000	غارب العقول البترول	200146440	298
بحث وتقليب وحفر واستخراج بترول	مساهمة	الساهمة القاهرة	0015002254400000	الانثى لقيم كوريديشن ال دي سي	200159003	299
بحث وتقليب وحفر واستخراج بترول	مساهمة	الساهمة القاهرة	0015002174400000	ايك بويلاكن بي تي	200143263	300
بحث وتقليب وحفر واستخراج بترول	مساهمة	الساهمة القاهرة	0015002724400000	ترانس اريش او فطور انترناشيونال هيتش ليمت	200250612	301
بحث وتقليب وحفر واستخراج بترول	مساهمة	الساهمة القاهرة	0015002744400000	سينكو فوكس انترناشيونال انك	200251120	302
بحث وتقليب وحفر واستخراج بترول	مساهمة	الساهمة القاهرة	0015002764400000	ان بليو اي ديا	200254820	303
بحث وتقليب وحفر واستخراج بترول	مساهمة	الساهمة القاهرة	0015003104400000	لوك اويل اولر سين ايجيت ليمت	200564633	304
بحث وتقليب وحفر واستخراج بترول	مساهمة	الساهمة القاهرة	0015003084400000	تكتيب اوبل شورو بوكي ليمت	200687778	305
بحث وتقليب وحفر واستخراج بترول	مساهمة	الساهمة القاهرة	0015003184400000	الانثى ايمت بحرية كوريديشن ال دي سي	200872273	306
بحث وتقليب وحفر واستخراج بترول	مساهمة	الساهمة القاهرة	0015002884400000	جديا ل سالتافي انترناشيونال ميرنج كوريديشن	200230786	307
بحث وتقليب وحفر واستخراج بترول	مساهمة	الساهمة القاهرة	0015002804400000	ميدال ايمت جاز اند انرجي اسوسييتيشن ميكا	200230883	308
بحث وتقليب وحفر واستخراج بترول	مساهمة	الساهمة القاهرة	0015002824400000	بيكو انترناشيونال بتدعيم سويس بنيا اس ايه	200236342	309
بحث وتقليب وحفر واستخراج بترول	مساهمة	الساهمة القاهرة	0015002784400000	بيترو لاستشمار وزارة المصريات	200245120	310
بحث وتقليب وحفر واستخراج بترول	مساهمة	الساهمة القاهرة	0015002514400000	بي اس ال ايجيت كوريديشن ليمت	496824392	311
بحث وتقليب وحفر واستخراج بترول	مساهمة	الساهمة القاهرة	0015002814400000	بي بي ايجيت بويلاكن بي في	306237083	312
تصنيع وتكرير البترول	مساهمة	الساهمة القاهرة	0015000024410000	كالتكس مصر	100344771	313
المقالات المتعلقة بأعمال البترول	مساهمة	الساهمة القاهرة	0015001334420000	شركة تزايدت بتدعيم اويل فاول	200044486	314

٢	رقم التسجيل	عامة	رقم الملف	اسم الاممية	اسم الكيان	اسم النشاط
315	200048228	شركة ابى مولر	0015001534420000	المساهمة القاهرة	مساهمة	القرارات المتعلقة بأعمال الجيول
316	200075489	وستون طلس، انترناشيونال	0015004314420000	المساهمة القاهرة	مساهمة	القرارات المتعلقة بأعمال الجيول
317	200075616	شركة كيتي، ايول اند جاز اس ايه	0015004334420000	المساهمة القاهرة	مساهمة	القرارات المتعلقة بأعمال الجيول
318	200076744	جلوبال سانتافى كورپوريشن	0015004494420000	المساهمة القاهرة	مساهمة	القرارات المتعلقة بأعمال الجيول
319	200014269	الشركة العامة للجينفزيقا الرئيسية	00150001944420000	المساهمة القاهرة	مساهمة	القرارات المتعلقة بأعمال الجيول
320	200014684	اوتوب اسينيكس انترناشيونال ليمتد	00150054244420000	المساهمة القاهرة	مساهمة	القرارات المتعلقة بأعمال الجيول
321	200015842	تايدوير مارين مصر	00150057944420000	المساهمة القاهرة	مساهمة	القرارات المتعلقة بأعمال الجيول
322	200010085	وستون جيكون افرسيك انك	00150001244420000	المساهمة القاهرة	مساهمة	القرارات المتعلقة بأعمال الجيول
323	200136577	هادي بوشاسلى اند سيزانثى بي اس		المساهمة القاهرة	مساهمة	القرارات المتعلقة بأعمال الجيول
324	200159046	ميولان بروفانيم القلمية كيمبانى	0015005564420000	المساهمة القاهرة	مساهمة	القرارات المتعلقة بأعمال الجيول
325	200200828	شركة آي بي آر انرجى ايجس الاحمر انك	0015005864420000	المساهمة القاهرة	مساهمة	القرارات المتعلقة بأعمال الجيول
326	200219723	مصر كي انرجى سوفيس	0015006004420000	المساهمة القاهرة	مساهمة	القرارات المتعلقة بأعمال الجيول
327	200170015	مايزيتن كيمبانى لم اس ايه	0015004724420000	المساهمة القاهرة	مساهمة	القرارات المتعلقة بأعمال الجيول
328	200176056	بي بي مصر شرق تانكا بي في	0015005724420000	المساهمة القاهرة	مساهمة	القرارات المتعلقة بأعمال الجيول
329	200102834	بتولنج جيب سرفيس ايه اس	0015004904420000	المساهمة القاهرة	مستغنية معدودة	القرارات المتعلقة بأعمال الجيول
330	200105906	اى بي آر ترانس ايليا كورپوريشن	00150047944420000	المساهمة القاهرة	مساهمة	القرارات المتعلقة بأعمال الجيول

المقرات المتعلقة بأعمال البترول	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015004654420000	ماليزيون افرسيين ليمتد	200077945	331
المقرات المتعلقة بأعمال البترول	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015004534420000	جليال ساتتافي انترناشيونال سيولفسز انك	200077066	332
المقرات المتعلقة بأعمال البترول	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015004544420000	جليال ساتتافي درينج فوريشن انك	200077120	333
إنتاج قوى كهربائية	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000574500000	سقا الصناعية والتجارية الصناعية الفلقة والاتصالات	200126377	334
إنتاج قوى كهربائية	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000724500000	اسيا برانك بيليفي على قناج مصر	200163655	335
إنتاج قوى كهربائية	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000644500000	الصناعية للأعمال الكوربيدك انيكة والصيانة	200153994	336
إنتاج قوى كهربائية	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000124500000	ايفرسين بكتل الكوريت	200010093	337
إنتاج قوى كهربائية	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000094500000	شركة مصر العليا للتوزيع الكهربائي	200007998	338
إنتاج قوى كهربائية	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000364500000	الشركة القابضة للطاقة - تونغين القوي الكهربائي	200021516	339
إنتاج مياه	مستوية محطوة	المساهمة القاهرة	0015000074520000	شركة فارونيسيا	100353673	340
منتجي وموزعي الأفلام السينمائية	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015001115100000	اتحاد إذاعات الأوربية والبرية	200040367	341
منتجي وموزعي الأفلام السينمائية	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015001695100000	اتحاد الإذاعة والتلفزيون	200051059	342
منتجي وموزعي الأفلام السينمائية	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015002805100000	سكاسينكاسيمنتش انترناشيونال ليمتد	200166786	343
المقرات والبشرىات	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015003015230000	كازينو القاهرة جلتون	200156616	344
المقرات والبشرىات	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015006745230000	كيزارد رولتي كوريفيش	200135260	345
المقرات والبشرىات	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015008235230000	أم جي للتجارة الصناعية والسماحية	200145517	346
المقرات والبشرىات	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015010325230000	فندق كلوب راس سوه رويسمن	200185896	347
المقرات والبشرىات	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015011205230000	فندق سينسنا القاهرة	200202456	348

م	رقم التسجيل	عامة	رقم الملف	اسم المأمورية	اسم الكيان	اسم القطاع
349	200133292	الياسمين بيتش للمشروعات السياحية	0015006685230000	المساهمة القاهرة	مساهمة	القطاع والبنسوبات
350	200121944	كويزاد إنترناشيونال ايجيبت كوربوريشن	0015004965230000	المساهمة القاهرة	مساهمة	القطاع والبنسوبات
351	200107003	شركة الهندسة المعمون للاستشارات السياحية	0015003425230000	المساهمة القاهرة	مساهمة	القطاع والبنسوبات
352	200873040	مصر الطيران للخدمات الجوية	0015012725230000	المساهمة القاهرة	مساهمة	القطاع والبنسوبات
353	203193717	ماريوت للقطاع التالية هي في	0015012775230000	المساهمة القاهرة	مساهمة	القطاع والبنسوبات
354	200047469	ريتا موبيلز ليمتد	0015001495230000	المساهمة القاهرة	مساهمة	القطاع والبنسوبات
355	200044680	فندق ميريديان هيلتونز	0015001345230000	المساهمة القاهرة	مساهمة	القطاع والبنسوبات
356	200046179	موفيك الدولية لإدارة الفنادق والطعام	0015001425230000	المساهمة القاهرة	مساهمة	القطاع والبنسوبات
357	200046713	هيفيل دى فرانس لإدارة فنادق ميريديان	0015001455230000	المساهمة القاهرة	مساهمة	القطاع والبنسوبات
358	200054546	شركة برج العبد المرسى للمشروعات السياحية	0015001945230000	المساهمة القاهرة	مساهمة	القطاع والبنسوبات
359	200042653	كلينك بريتا اوف ايجيبت	0015001235230000	المساهمة القاهرة	مساهمة	القطاع والبنسوبات
360	200034618	كلينك القمار بقلق شيراتون الجيزة	0015000845230000	المساهمة القاهرة	مساهمة	القطاع والبنسوبات
361	200035517	كلينك القمار بقلق ماريوت	0015000845230000	المساهمة القاهرة	مساهمة	القطاع والبنسوبات
362	200037994	أنتركايز مانهيفت ليمتد	0015000995230000	المساهمة القاهرة	مساهمة	القطاع والبنسوبات
363	200032305	إنترتينتال هيفيل كوربوريشن فندق سينسين	0015000735230000	المساهمة القاهرة	مساهمة	القطاع والبنسوبات
364	200022792	كاريف القمار شيراتون القاهرة	0015000405230000	المساهمة القاهرة	مساهمة	القطاع والبنسوبات
365	200028219	شيراتون أفرسنج ليمتد	0015000575230000	المساهمة القاهرة	مساهمة	القطاع والبنسوبات

التأجير والسيارات	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000075230000	شركة هيلتون العالمية	200006533	366
التأجير والبضريات	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015002795230000	الطماينة للمستشفيات العقارية والتنمية	100529003	367
التأجير والبضريات	مساهمة	المساهمة القاهرة	00150000315230000	فندق رئيس هيلتون	200019716	368
التأجير والبضريات	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015001445230000	كرناكت تابل كوند	100352189	369
التأجير والبضريات	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015001485230000	مصن جوهان للسياسة	100399185	370
التأجير والبضريات	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000065230000	شركة مصر للتأجير	100395619	371
مستشفيات ومستوصفات	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000225310000	شركة مصر بروج القاهرة الطبي معمل البرج	200015818	372
مستشفيات ومستوصفات	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000315310000	الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية	200205293	373
تأجير سيارات الركوب أرقام خاصة	مستوية محدودة	المساهمة القاهرة	0015000385510000	شادن لخدمة رجال الأعمال	200094998	374
تأجير سيارات الركوب أرقام خاصة	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000225510000	أوتوبس القاهرة الكبرى	200015826	375
تأجير سيارات الركوب أرقام خاصة	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000285510000	ميتة النقل العام	100503101	376
سيارات النقل	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000065520000	شركة النيل للنقل الثقيل	100461069	377
سيارات النقل	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000245520000	الشركة العالمية للنقل الثقيل	200212222	378
النقل النهري الساحلي	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000065530000	الشركة القابضة للنقل النهري	200005774	379
النقل النهري	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000335540000	الهيئة العامة لينا بورت سميت	100508332	380
النقل النهري	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000635540000	شركة اكسيديتقود ايجيبت	200104780	381
خدمات معاملة بالنقل	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000649550000	تراقيل كيمباني ارق ايجيبت تراقلي	200099825	382
خدمات معاملة بالنقل	مساهمة	المساهمة القاهرة	001501118550000	مصر لنقل ال ترانس اس اير أند ليفشن	200201336	383

اسم النشاط	اسم الكيان	اسم المأمورية	رقم الملف	معاملة	رقم التسجيل	م
خدمات متصلة بالنقل	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000145550000	القطاع لربط وإمداد السفن	200011472	384
خدمات متصلة بالنقل	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015001055550000	رياء مصر الاستثمار السياحي رواد مصر	200039245	385
خدمات متصلة بالنقل	مستوفية محدودة	المساهمة القاهرة	0015003255550000	شركة ساسون فريت اجيبيت	200067877	386
خدمات متصلة بالنقل	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015001345550000	كاثيا للخدمة البحرية	200044699	387
خدمات متصلة بالنقل	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000105550000	توماس كوك ليا قضاء البحار ليمتد	100292852	388
نقل جوى	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000815560000	شركة ميثاء القاهرة الجوية	200033956	389
نقل جوى	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015001155560000	شركة لوتس للطيران	200140302	390
نقل جوى	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015001045560000	شركة مفيس للبيان	200105736	391
نقل جوى	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015001285560000	الشركة الوطنية لخدمات الملاحة الجوية	200227246	392
نقل رسائل بريد تلغراف	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000905570000	شركة ايرناج	203605748	393
نقل رسائل بريد تلغراف	مستوفية محدودة	المساهمة القاهرة	0015000385570000	آل سبي سبي مصر	200183494	394
نقل رسائل بريد تلغراف	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000365570000	جهاز تنظيم سوق الاتصالات السلكية واللاسلكية	200173774	395
نقل رسائل بريد تلغراف	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000295570000	موبيليل للاتصالات	200027549	396
نقل بترول	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000025580000	شركة اتانيب البترول	200002198	397
صحافة ونشر	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000095700000	وكالة انباء الشرق الاوسط	200008102	398
صحافة ونشر	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015000055700000	الشركة القومية للتوزيع	200005022	399
صحافة ونشر	مساهمة	المساهمة القاهرة	0015001495700000	أبو الهول للنشر	200047485	400

صحافة زئفر	مساهمة	للمساهمة القاهرة	0015000185700000	دار المعارف بمصر	100403123	401
صحافة زئفر	مساهمة	للمساهمة القاهرة	0015000125700000	مؤسسة ريز الجيوف	100350755	402
صحافة زئفر	مساهمة	للمساهمة القاهرة	0015000115700000	مؤسسة دار الهلال	100350895	403
مكاتب استشارية	مساهمة	للمساهمة القاهرة	0015005525720000	المرية للأعمال الهندسية كايهاتيك	100414311	404
مكاتب استشارية	مساهمة	للمساهمة القاهرة	0015002275720000	توتناى كورپوريش	200058509	405
مكاتب استشارية	مساهمة	للمساهمة القاهرة	0015000035720000	الكلبي العربي للتصميمات والاستشارات الهندسية	200003259	406
مكاتب استشارية	مساهمة	للمساهمة القاهرة	0015009565720000	بوليسيس اس ايه	200170236	407
مكاتب استشارية	مستوربة محدودة	للمساهمة القاهرة	0015011395720000	جينكوى اند ديفريتي ايجيبت	200198203	408
أنواع أخرى من المحاصيل الزراعية	مساهمة	للمساهمة القاهرة	0015007655720000	الشركة العربية السويسرية الهندسية اسك	200135740	409
أنواع أخرى من المحاصيل الزراعية	مساهمة	للمساهمة القاهرة	0145000051150000	شركة الصفا للصوب والتخايم	204891922	410
أنواع أخرى من المحاصيل الزراعية	مساهمة	للمساهمة القاهرة	0145000091150000	شركة الفتك للاغلاف	204950155	411
تجارة الماشي ومخللات الماشي	مساهمة	للمساهمة القاهرة	0145000091200000	شركة جبهة الصناعات الغذائية	100497608	412
تجارة الماشي ومخللات الماشي	توصية بسيطة	للمساهمة القاهرة	0145000191200000	شركة دلتا ميك محمد حسن محمد حسين بشاركة	204992265	413
تجارة الماشي ومخللات الماشي	مساهمة	للمساهمة القاهرة	0145000241200000	شركة بل ايجيبت	205007546	414
تجارة الماشي والبيض	مساهمة	للمساهمة القاهرة	0145000631210000	الشركة الوطنية لجود الماشي	205041914	415
تجارة الماشي والبيض	توصية بسيطة	للمساهمة القاهرة	0145000511210000	الجمعية لخدمات الماشي مسمو الماشي بشركة	204994508	416
تجارة الماشي والبيض	مساهمة	للمساهمة القاهرة	01450000361210000	الشركة المتحدة للماشين فاليجي ماسون	204899923	417
تجارة الماشي والبيض	مساهمة	للمساهمة القاهرة	0145000431210000	شركة الوادي لجنود الماشي	204900697	418

م	رقم التسجيل	عامة	رقم الملف	اسم للمأمورية	اسم الكيان	اسم النشاط
419	204945429	شركة جيجولات مصر التجارية	0145000051840000	الاستثمار	مساهمة	تجارة المورفات والمهورات والسماعات
420	204958733	شركة انتر كاييتال لتداول الأوراق المالية	0145000671930000	الاستثمار	مساهمة	خدمات أخرى ومجموعة أوراق مالية
421	204929148	شركة الصفقة لتداول الأوراق المالية	0145000131930000	الاستثمار	مساهمة	خدمات أخرى ومجموعة أوراق مالية
422	204901340	البنك المصري الخليجي	0145000501940000	الاستثمار	مساهمة	بنوك
423	204901715	بنك اتش أس بي سي مصر	0145000541940000	الاستثمار	مساهمة	بنوك
424	204899508	بنك البنك الدولي	0145000331940000	الاستثمار	مساهمة	بنوك
425	204900255	البنك الوطني للتدنية	0145000391940000	الاستثمار	مساهمة	بنوك
426	204900379	بنك التجارة والتدنية والتجاريين	0145000401940000	الاستثمار	مساهمة	بنوك
427	204899958	بنك التدبير والإسكان	0145000361940000	الاستثمار	مساهمة	بنوك
428	204896843	بنك كاليدن مصر	0145000191940000	الاستثمار	مساهمة	بنوك
429	204897092	بنك النيل	0145000201940000	الاستثمار	مساهمة	بنوك
430	204897319	بنك القاهرة بي أن بي باي بي	0145000211940000	الاستثمار	مساهمة	بنوك
431	204897777	بنك مصر امريكا الدولي	0145000231940000	الاستثمار	مساهمة	بنوك
432	204897939	البنك الوطني المصري	0145000241940000	الاستثمار	مساهمة	بنوك
433	204898137	بنك القاهرة الشرق الاقصى	0145000251940000	الاستثمار	مساهمة	بنوك
434	204892465	بنك مصر إيران للتدنية	0145000061940000	الاستثمار	مساهمة	بنوك
435	204892910	بنك كايرو بار كلينز	0145000071940000	الاستثمار	مساهمة	بنوك

بنك	مساهمة	الاستثمار	0145000081940000	بنك مصر الدولي	204893356	436
بنك	مساهمة	الاستثمار	0145000111940000	البنك المصري الأمريكي	204894514	437
بنك	مساهمة	الاستثمار	0145000161940000	بنك الشركة المصرفية العربية الدولية	204896096	438
بنك	مساهمة	الاستثمار	0145000051940000	البنك التجاري الدولي	204891949	439
شركات مالية أخرى	مساهمة	الاستثمار	0145000051950000	الشركة المالية المصرية	204891957	440
شركات مالية أخرى	قرض	الاستثمار	0145003421950000	بورصة تيمز أيج فواد محمد سلطان	202667014	441
شركات مالية أخرى	مساهمة	الاستثمار	0145002431950000	شركة لؤلؤ الزمالك للتأجير	202667014	442
شركات مالية أخرى	مساهمة	الاستثمار	0145000081950000	الفرع العربية للقرنح للاستثمار	204893364	443
شركات مالية أخرى	مساهمة	الاستثمار	0145000291950000	الوطنية لإسكان القنات الهيئة	204898870	444
شركات مالية أخرى	مساهمة	الاستثمار	0145000451950000	شركة الأهرام للاستثمار	204900913	445
شركات مالية أخرى	مساهمة	الاستثمار	0145000511950000	شركة بونسيه للاستثمار والتنمية الصناعية	204901456	446
شركات مالية أخرى	مساهمة	الاستثمار	0145001091950000	شركة الملقى العربي للاستثمارات	204904900	447
شركات مالية أخرى	مساهمة	الاستثمار	0145001131950000	شركة رعام للاستثمار	204905052	448
شركات مالية أخرى	مساهمة	الاستثمار	0145001241950000	شركة الزاوي الأخضر للاستثمار والتنمية	204905273	449
شركات مالية أخرى	مساهمة	الاستثمار	0145001271950000	شركة حاك للاستثمارات	204905362	450
شركات مالية أخرى	مساهمة	الاستثمار	0145001551950000	الفرع المصرية للاستثمار والتنمية	204906016	451
شركات مالية أخرى	مساهمة	الاستثمار	0145000771950000	مصر العربية للتأجير	204903343	452
شركات مالية أخرى	مساهمة	الاستثمار	0145001841950000	الفرع العربية للشروعات السياحية	204955815	453

م	رقم التسجيل	عائلة	رقم الملف	اسم المأمورية	اسم الكيان	اسم النشاط
454	205060102	شركة الموريس للاستثمار	0145003041950000	الاستثمار	مساهمة	شركات مالية أخرى
455	205076742	شركة صحاوى للاستثمار والمقروعات	0145003051950000	الاستثمار	مساهمة	شركات مالية أخرى
456	204979722	شركة الاساس من اكثريه المقروعات الزراعية	0145000371980000	الاستثمار	مساهمة	استغلال أراضي زراعية واستغلالها
457	204894123	بنك الاستثمار الزراعى والإنتاج الحيوانى	0145000101980000	الاستثمار	مساهمة	استغلال أراضي زراعية واستغلالها
458	204894158	سيدي امين للفنادق	0145000101990000	الاستثمار	مساهمة	شراء، بيع ريتا، وتأجير عقارات
459	204893763	مصر الاستثمار السياحى والمقارن	0145000091990000	الاستثمار	مساهمة	شراء، بيع ريتا، وتأجير عقارات
460	204892503	المصرية الكويتية للتنمية العقارية	0145000061990000	الاستثمار	مساهمة	شراء، بيع ريتا، وتأجير عقارات
461	204901219	شركة ابراج مصر المالية	0145000481990000	الاستثمار	مساهمة	شراء، بيع ريتا، وتأجير عقارات
462	204897572	المالون العرب للاستثمارات	0145000221990000	الاستثمار	مساهمة	شراء، بيع ريتا، وتأجير عقارات
463	204963095	شركة زيبيل ايه للاستثمار والتنمية	0145001371990000	الاستثمار	مساهمة	شراء، بيع ريتا، وتأجير عقارات
464	204943558	شركة ابراسكم للفنادق والتنمية	0145001041990000	الاستثمار	مساهمة	شراء، بيع ريتا، وتأجير عقارات
465	204945178	الشركة المصرية الدولية للاستثمار والتنمية	0145001101990000	الاستثمار	مساهمة	شراء، بيع ريتا، وتأجير عقارات
466	204907223	الدنيا السياحة والفنادق	0145000601990000	الاستثمار	مساهمة	شراء، بيع ريتا، وتأجير عقارات
467	204903300	شركة ابو سموة للتنمية السياحية	0145000761990000	الاستثمار	مساهمة	شراء، بيع ريتا، وتأجير عقارات
468	204903033	قوة برج العرب السياحية باتحى	0145000711990000	الاستثمار	مساهمة	شراء، بيع ريتا، وتأجير عقارات
469	200464299	الشركة المصرية الدولية للفنادق والسياحة	0145000201990000	الاستثمار	مساهمة	شراء، بيع ريتا، وتأجير عقارات
470	204977770	الشركة الدولية المقروعات طلبا والسياحة	0145001461990000	الاستثمار	مساهمة	شراء، بيع ريتا، وتأجير عقارات

شراء ربيع وريثا وتأجير عقارات	مساهمة	الاستثمار	0145001581990000	شركة دريم لاند بين ايميز للوجلف	204979307	471
تهيئة للزخم ذبح وعلاجه	مساهمة	الاستثمار	0145000102100000	شركة القاهرة للمجازر	204976766	472
تهيئة للزخم ذبح وعلاجه	مساهمة	الاستثمار	0145000022100000	الإسماعيلية للمجازر اكلية ميتلاند	204990233	473
صناعة منتجات الألبان	مساهمة	الاستثمار	0145000062100000	الغربية لمنتجات الألبان ارباب نجوى	204892538	474
صناعة التبيوية والمطبخ والتعليب	مساهمة	الاستثمار	0145000152120000	مصر أسوان لمسيد وتصنيع الأسماك	100260411	475
صناعة التبيوية والمطبخ والتعليب	مساهمة	الاستثمار	0145000212120000	البليل للصناعات الغذائية بولسي انجوى	100066194	476
صناعة التبيوية والمطبخ والتعليب	مساهمة	الاستثمار	0145000232120000	المصرية الرئيسية للصناعات الزراعية الغذائية	100071155	477
صناعة الملبات والسكرات	مستغلية معدودة	الاستثمار	0145000092140000	شركة الإسماعيلية للاستثمار الصناعي	204960126	478
صناعات غذائية متنوعة وريثا وصل أسود	مساهمة	الاستثمار	01450000972150000	شركة مصر كندا لإنتاج رطلح الزيوت المعدنية	204960037	479
صناعات غذائية متنوعة وريثا وصل أسود	مساهمة	الاستثمار	0145000382150000	شركة شيا بينين الزيوت	204938406	480
صناعات غذائية متنوعة وريثا وصل أسود	مساهمة	الاستثمار	0145000262150000	شركة اريما للصناعات الغذائية	204917026	481
صناعات غذائية متنوعة وريثا وصل أسود	مساهمة	الاستثمار	0145000152150000	الغمرية الأهلية للأغذية	100071880	482
صناعات غذائية متنوعة وريثا وصل أسود	مساهمة	الاستثمار	0145001592150000	شركة مثل التسويق مصر السانس من أكتوبر	100515932	483
صناعات غذائية متنوعة وريثا وصل أسود	توصية بسيطة	الاستثمار	0145001062150000	شركة تيمز للصناعات الغذائية عازر الدين بين الجبل	204964520	484
صناعات غذائية متنوعة وريثا وصل أسود	توصية بسيطة	الاستثمار	0145001942150000	شركة فيوز للخدمات الغذائية	205017304	485
صناعات غذائية متنوعة وريثا وصل أسود	مساهمة	الاستثمار	0145002262150000	شركة لوبز كركلان الزيوت	205040004	486
أنواع أخرى وتصنيع البيرة وأعمال الخبازية	مساهمة	الاستثمار	0145001072190000	شركة هنريز مصر لتبعية البيان هنريز مصر	205108415	487
أنواع أخرى وتصنيع البيرة وأعمال الخبازية	مساهمة	الاستثمار	0145000172190000	ميدراين أس آية أي	204896398	488

م	رقم التسجيل	عامة	رقم الملف	اسم الأممية	اسم الكيان	اسم النشاط
489	100258190	شركة الساجون القرويين السجاد	0145000092210000	الاستثمار	مساهمة	صناعة نسج الجيرط الطبيعية
490	100335179	شركة بريكس محمد مصطفى نحاس ومركه	0145000082210000	الاستثمار	شركة تضامن	صناعة نسج الجيرط الطبيعية
491	205045804	الشركة الاستثمارية للتبعية الصناعية	0145000112210000	الاستثمار	مساهمة	صناعة نسج الجيرط الطبيعية
492	202667014	الامرية لتسعين اكلات اميد لواد محمد سلمان	0145002882430000	الاستثمار	فردى	صناعة الموليات من القصب
493	100359892	الامرية الارينية الصناعية للتبعية الصناعية	0145000122500000	الاستثمار	مساهمة	الصناعات الكيماوية الأساسية
494	100257135	شركة فكل بومسيد المتطلبات والكيمويات مصر	0145000172500000	الاستثمار	مساهمة	الصناعات الكيماوية الأساسية
495	205126677	شركة القس قيين للبروكيماريات	0145001082500000	الاستثمار	مساهمة	الصناعات الكيماوية الأساسية
496	100261647	الشركة المالية للبيات	0145000052510000	الاستثمار	مساهمة	صناعة الازنخ والبيات
497	100169724	شركة افسو للأحماض والمستحضرات الطبية	0145000192520000	الاستثمار	مساهمة	صناعة المستحضرات الطبية
498	100483674	شركة مصر لوتسوكا للمستحضرات الطبية	0145000362520000	الاستثمار	مساهمة	صناعة المستحضرات الطبية
499	204898927	شركة الكان فارما	0145000292520000	الاستثمار	مساهمة	صناعة المستحضرات الطبية
500	205001378	شركة هلى فارم لتصنيع الأدوية والكيمويات	0145000592520000	الاستثمار	مساهمة	صناعة المستحضرات الطبية
501	205014313	الشركة المالية لبتنج السيليلز وشققه لبيسيل	0145000612530000	الاستثمار	مساهمة	صناعة الصابون وأدوات النظافة
502	100002544	ميدان استين لمصناعات الكيماوية والمنظفات ماجد مراد	0145001032530000	الاستثمار	ترصية بسيطة	صناعة الصابون وأدوات النظافة
503	204961807	شركة هوباس مصر	0145000922540000	الاستثمار	مساهمة	صناعات كيماوية أخرى
504	205020834	الشركة المصرية الاوركية لصناعة البلمستيك	01450002132540000	الاستثمار	مساهمة	صناعات كيماوية أخرى
505	100282164	المصرية الاسيانية للمنتجات الاستيمتوس	0145000042600000	الاستثمار	مساهمة	منتجات من الطرب المستعمل البناء

صناعات الزجاج ومتنوعاته	مساهمة	الاستثمار	0145000072610000	الفرقة الدولية لصناعة الكورستال	100021727	506
صناعة منتجات الأسمنت والرأسير	مساهمة	الاستثمار	01450000312630000	شركة رخام بلادي	100259197	507
الصناعات الورقية	مساهمة	الاستثمار	0145000012640000	الفرقة المصرية للمنتجات الورقية كازمين	204889758	508
الصناعات الورقية	مساهمة	الاستثمار	01450000262640000	شركة بنتا لصناعة الورق	204928532	509
الصناعات الورقية	مساهمة	الاستثمار	01450000702640000	الفرقة المتحدة للورق سي إس سي	204983819	510
الصناعات المعدنية	مساهمة	الاستثمار	0145002532700000	شركة دالى للتصنيع	205029043	511
الصناعات المعدنية	مساهمة	الاستثمار	0145001412700000	شركة الشرقية لصناعة الأجهزة المنزلية	205094163	512
الصناعات المعدنية	مساهمة	الاستثمار	01450000602700000	شركة مفصلات روبا مصر	204902258	513
الصناعات المعدنية	مساهمة	الاستثمار	0145000382700000	جبلت مصر	201072173	514
الصناعات المعدنية	مساهمة	الاستثمار	0145000232700000	الفرقة المصرية للإنشاءات قيويتالكو	100332285	515
صناعة رسائل النقل	مساهمة	الاستثمار	0145000092710000	الفرقة المصرية لصناعة السيارات جاك	100177514	516
صناعة رسائل النقل	مساهمة	الاستثمار	0145000342710000	شركة سيجلبيسى لجيت للتأجير التمويلي	204963559	517
صناعة ثقيلة وأعمال الصلب	مساهمة	الاستثمار	0145000142720000	الفرقة المصرية للصلب، التخصص اركيستيل	204895707	518
صناعة ثقيلة وأعمال الصلب	مساهمة	الاستثمار	0145000112720000	الإسكندرية للصلب	100513681	519
صناعة ثقيلة وأعمال الصلب	مساهمة	الاستثمار	01450000682720000	الفرقة الوطنية للصناعات الحديدية	204984289	520
صناعة ثقيلة وأعمال الصلب	مساهمة	الاستثمار	0145000442720000	شركة الميوس للصلب	204967996	521
صناعة ثقيلة وأعمال الصلب	مساهمة	الاستثمار	01450000512720000	شركة آل عطية مصر للصلب	204970458	522
صناعة ثقيلة وأعمال الصلب	مساهمة	الاستثمار	0145000482720000	شركة زيوكس للتأجير التمويلي	204970520	523

م	رقم التسجيل	عامة	رقم الملف	اسم الأممية	اسم الكيان	اسم النشاط
524	20482383	الشركة المصرية الوطنية لاسطاعة أجهزة الاتصالات	0145000302800000	الاستثمار	مساهمة	صناعات كيميائية والكهربائية
525	212173227	شركة المهندس النورية	01450000812800000	الاستثمار	مساهمة	صناعات كيميائية والكهربائية
526	100261353	الشركة النورية للصناعات الهندسية	01450000282800000	الاستثمار	مساهمة	صناعات كيميائية والكهربائية
527	100472125	شركة إيه بي بي للهند العالي	0145000392800000	الاستثمار	مساهمة	صناعات كيميائية والكهربائية
528	204953847	الفرقة العامة للجهازية اللزائية	0145000082800000	الاستثمار	مسؤولية محدودة	صناعات كيميائية والكهربائية
529	204903599	شركة فويسينية إيجيبت للمقالات	01450000814100000	الاستثمار	مساهمة	مقالات إنشاء، وقلم وإصلاح وأساسات
530	204890616	الشركة العربية للمقالات المتحدة	0145000024100000	الاستثمار	مساهمة	مقالات إنشاء، وقلم وإصلاح وأساسات
531	100412920	بلد إيجيبت للمقالات	0145000744100000	الاستثمار	مساهمة	مقالات إنشاء، وقلم وإصلاح وأساسات
532	100469787	الجمعية العامة للمقالات كويتكو	0145000324100000	الاستثمار	مساهمة	مقالات إنشاء، وقلم وإصلاح وأساسات
533	204896738	العمل للإشغالات	0145000184110000	الاستثمار	مساهمة	إنشاء، مساكن جاهزة
534	204955378	شركة دلة للمستشاريات العقارية	0145000244110000	الاستثمار	مساهمة	إنشاء مساكن جاهزة
535	100096050	البرانيت نارخام المصرية	0145000034320000	الاستثمار	مساهمة	الخامات غير المعدنية والورسقات
536	204915309	الطهر المصرية	0145000024400000	الاستثمار	مساهمة	بحث وتقييم وقطع واستخراج بترول
537	204891205	الهندسية للصناعات البترولية والكيميائية انبي	0145000034420000	الاستثمار	مساهمة	المقالات المتعلقة بأعمال البترول
538	100458203	شركة كالكس لخط الزيت	0145000144420000	الاستثمار	مساهمة	المقالات المتعلقة بأعمال البترول
539	204994160	شركة سيقى جاز	0145000384420000	الاستثمار	مساهمة	المقالات المتعلقة بأعمال البترول
540	204977037	شركة سمور جاز للاستثمار	01450000244420000	الاستثمار	مساهمة	المقالات المتعلقة بأعمال البترول

القارلات المتعلقة بأعمال الجيول	مساهمة	الاستثمار	0145000564420000	شركة مصر للمنتج البترول موبكو	205022790	541
القارلات المتعلقة بأعمال الجيول	مساهمة	الاستثمار	0145000674420000	شركة إي بي بي لتفكيك البترول	205009107	542
دور السينما	مساهمة	الاستثمار	0145000195110000	سينما تاجير للتنمية السياحية	204916763	543
دور السينما	مساهمة	الاستثمار	0145000475110000	شركة المدن للاستثمار السياحي	204941849	544
القنادق والبنسونات	مساهمة	الاستثمار	0145001035230000	الشركة السعودية المصرية للتنمية السياحية	204904676	545
القنادق والبنسونات	مساهمة	الاستثمار	0145000735230000	سيناء للتنمية السياحية	204903157	546
القنادق والبنسونات	مساهمة	الاستثمار	0145000475230000	شركة ريوال جازينز جديف	100071937	547
القنادق والبنسونات	مساهمة	الاستثمار	0145001825230000	شركة رواد مصر لقنادق البحر الأحمر	205097693	548
القنادق والبنسونات	مساهمة	الاستثمار	0145001885230000	شركة التجاريل للتنمية السياحية	205111762	549
مستشفيات ومقصورات	مساهمة	الاستثمار	0145000055310000	مستشفى مصر الدولي	204892368	550
تأجير سيارات الركوب أرقام خاصة	مساهمة	الاستثمار	0145000035510000	اتركار للسياحة افيس	100292410	551
النقل البحري	مساهمة	الاستثمار	0145000185340000	شركة تراثس مار للنقل البحري	205033725	552
نقل جوي	مساهمة	الاستثمار	0145000085560000	شركة خدمات الجيول الجوية	204893690	553
مواد أخرى	مساهمة	الاستثمار	0145000215630000	شركة أريكس مصر للتأجير الدولي	204972426	554
صحافة ونشر	مساهمة	الاستثمار	0145000025700000	المصرية العالمية للنشر والتوزيع	100414419	555
مكاتب استشارية	مساهمة	الاستثمار	0145000385720000	مجموعة الاستثمارات والأوراق المالية	204900220	556
مكاتب استشارية	مساهمة	الاستثمار	0145000275720000	شركة الجمعية المالية المصرية لموتيس القاهرة	204898668	557
مكاتب استشارية	مساهمة	الاستثمار	0145001335720000	الشركة المصرية للشبكات	205010393	558

م	رقم التسجيل	عامة	رقم الملف	اسم المأمورة	اسم الكيان	اسم النشاط
559	204992850	الشركة المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامي	01450002399990000	الاستثمار	مساهمة	مناطق حرة
560	204961793	الشرق الأوسط لتكوير البتروكيميا	01450004079990000	الاستثمار	مساهمة	مناطق حرة
561	100131018	المصرية للتوريدات والأعمال البحرية فرع السويس	01450002509990000	الاستثمار	مساهمة	مناطق حرة
562	100323863	الغربية للقطران	0225000061151103	المساهمة اسكندنافية	مساهمة	أنواع أخرى من المحاصيل الزراعية
563	202444132	مصر لتخصيب القطران	02250000011151103	المساهمة اسكندنافية	مساهمة	أنواع أخرى من المحاصيل الزراعية
564	202446689	إسكندنافية للتجارة قطاع الأعمال العام	02250000051151103	المساهمة اسكندنافية	مساهمة	أنواع أخرى من المحاصيل الزراعية
565	202448096	المساهمة للتجارة وتخصيب القطران	02250000091151103	المساهمة اسكندنافية	مساهمة	أنواع أخرى من المحاصيل الزراعية
566	100325610	التجارية للأخشاب	02250000011601103	المساهمة اسكندنافية	مساهمة	تجارة الأخشاب
567	100340717	الزراعة لتخصيب والاستيراد	02250000321911103	المساهمة اسكندنافية	مساهمة	استيراد وتخصيب
568	202453316	ماتراك للتوزيع	0225000491911103	المساهمة اسكندنافية	مساهمة	استيراد وتخصيب
569	202446360	بنك التنمية والائتمان الزراعي	0225000041941103	المساهمة اسكندنافية	مساهمة	بنوك
570	202469972	بنك الإسكندرية التجارية والبحري	0225000051941103	المساهمة اسكندنافية	مساهمة	بنوك
571	202444812	التأمين الأولية المصرية	02250000011961103	المساهمة اسكندنافية	مساهمة	شركات تأمين
572	202444899	مجموعة الزراعة	02250000011981103	المساهمة اسكندنافية	مساهمة	استغلال أراضي زراعية واستغلالها
573	202448983	القابضة للتنمية الزراعية	02250000121981103	المساهمة اسكندنافية	مساهمة	استغلال أراضي زراعية واستغلالها
574	202446387	شمال التصدير الزراعية	0225000041981103	المساهمة اسكندنافية	مساهمة	استغلال أراضي زراعية واستغلالها
575	204828627	مناطق وادي النيل	02250000132131103	المساهمة اسكندنافية	مساهمة	المطاحن والخابز وتجهيز المطرب

المطاحن والمخابز وخبثية الطيور	مساهمة	الساهمة إلكترونية	0225000012131103	مخابز الإسكندرية	100120989	576
مصانع غذائية متنوعة زنتا وصل أسود	مساهمة	الساهمة إلكترونية	0225000242151103	الغلي الفخري	100442595	577
مصانع غذائية متنوعة زنتا وصل أسود	مساهمة	الساهمة إلكترونية	0225000342151103	السجوة لصناعة الألبان	202471799	578
مصانع غذائية متنوعة زنتا وصل أسود	مساهمة	الساهمة إلكترونية	0225000372151103	الموسسة المصرية الوطنية لاستغلال الزيت النباتي	202471829	579
أنواع أخرى وتصنيع البيرة وأعمال المخابز	مساهمة	الساهمة إلكترونية	0225000012191103	النصر للملابح	100323952	580
مصانع الجيوب الصناعية ونسجها	مساهمة	الساهمة إلكترونية	0225000012201103	مصر الحرير الصناعي	100243053	581
مصانع نسج الجيوب الطبيعية	مساهمة	الساهمة إلكترونية	0225000182211103	المصرية صناعة الفول والنسيج	202450406	582
المصانع الكيماوية الأساسية	شركة تضامن	الساهمة إلكترونية	0225000292501103	محمد طلي السيد حسن رشيد راجح كرم مصر	202459764	583
المصانع الكيماوية الأساسية	شركة تضامن	الساهمة إلكترونية	022500022501103	المصالح الصناعية	100443273	584
مصانع الصابون وأدوات النظافة	مساهمة	الساهمة إلكترونية	0225000022531103	الزيوت المستخلصة ومنتجاتها	100120962	585
مصانع الصابون وأدوات النظافة	مساهمة	الساهمة إلكترونية	0225000032531103	اسكندرية للزيوت والمصابون	100123379	586
مصانع كيميائية أخرى	مساهمة	الساهمة إلكترونية	0225000572541103	السيف الصناعية للبلاستيك	202494438	587
المصانع المعدنية	مساهمة	الساهمة إلكترونية	02250000352701103	حديد للصناعة والتجارة والمقاولات	202459950	588
المصانع المعدنية	مساهمة	الساهمة إلكترونية	0225000022701103	اسكندرية للمنتجات المعدنية	100114679	589
المصانع المعدنية	مساهمة	الساهمة إلكترونية	0225000232701103	ديكس للمنتجات المعدنية	100473938	590
مقاولات إنشاء، وصم وأصلاح، وأبحاث	مساهمة	الساهمة إلكترونية	0225000514101103	الدمارى للعلقات	202453448	591
مقاولات إنشاء، وصم وأصلاح، وأبحاث	مساهمة	الساهمة إلكترونية	0225001334101103	يؤرب للتعمير	202453653	592
مقاولات إنشاء، وصم وأصلاح، وأبحاث	مساهمة	الساهمة إلكترونية	0225002304101103	الفا للتشييد والبناء	202457818	593

اسم النشاط	اسم الكيان	اسم الثانوية	رقم الملف	عامة	رقم التسجيل	م
مقاولات إنشاء، وهدم وإصلاح وأساسات	مساهمة	المساهمة إسكندنوية	0225002394101103	المعمار الفنية المقارية	202457974	594
مقاولات إنشاء، وهدم وإصلاح وأساسات	مساهمة	المساهمة إسكندنوية	0225002404101103	إبناء مصر للمستثمر السياسي	202457990	595
مقاولات إنشاء، وهدم وإصلاح وأساسات	مساهمة	المساهمة إسكندنوية	0225000294101103	المنطقة للسياسة والاستثمار	202451968	596
مقاولات تركيب آلات	مساهمة	المساهمة إسكندنوية	0225000314211103	مستشفى اليابانية	204829429	597
التقاولات المتعلقة بأعمال التبرول	مساهمة	المساهمة إسكندنوية	0225000494421103	العربية للإيباب التبرول	204828589	598
المقاضي والبارات والكانتريجات	مساهمة	المساهمة إسكندنوية	0225000145211103	منطقة قصر المنيرة للسياسة	202475336	599
المقاضي والبارات والكانتريجات	مساهمة	المساهمة إسكندنوية	0225000055211103	سان جيوفاني للمستثمر السياسي	100131808	600
التنقل البحرية	مساهمة	المساهمة إسكندنوية	0225005725541103	الفايضة للتلل البحرية	202458407	601
خدمات متعلقة بالتنقل	مساهمة	المساهمة إسكندنوية	0225000685531103	أمن للتوكيلات للماجية	202466566	602
خدمات متعلقة بالتنقل	مساهمة	المساهمة إسكندنوية	0225000675551103	مجلس للتوكيلات اللاحقة	204830230	603
خدمات متعلقة بالتنقل	مساهمة	المساهمة إسكندنوية	0225000025531103	المصرية للتوريدات والأعمال البحرية	100131018	604
مواد أخرى	مساهمة	مساهمة إسكندنوية	0225001255631103	منصور التوزيع	100428665	605
مكاتب استشارية	مساهمة	المساهمة إسكندنوية	0225000415721103	أركييون للإقتناء	204829356	606
مكاتب استشارية	مساهمة	المساهمة إسكندنوية	0225000375721103	كليب ألبا جي أم بي أنش	204829690	607
مكاتب استشارية	مساهمة	المساهمة إسكندنوية	0225005285721103	ألوبوف الترسية	202484319	608
مكاتب استشارية	مساهمة	المساهمة إسكندنوية	0225005585721103	كي اس بي الألمانية	202487482	609
مكاتب استشارية	مساهمة	المساهمة إسكندنوية	0225005645721103	انستروال اكسبورت الألمانية	202488233	610

مكاتب استشارية	مساهمة	المساهمة إسكندرية	0225006015721103	لوميس الأمريكية	202490157	611
مكاتب استشارية	مساهمة	المساهمة إسكندرية	022500625721103	الجمعية المصرية لتوريد وتصنيع الأسفلت والكتليات	202490726	612
مكاتب استشارية	مساهمة	المساهمة إسكندرية	0225012185721103	بالمسيوكل أوليمبيك فايفتيس المحدودة	202600890	613
تجارة الأدوات الصحية ولوازمها	توصية بسيطة	المنيرة أول	1235001651610009	البيد لجيب ان رايبيد وشركا شركة لنين لفرات مسية	406044422	614
سيارات النقل	شركة واقع	المنيرة أول	1235048703520009	البيد بجيت ارمانوس	406044422	615
صناعة الخيوط الصناعية ونسجها	توصية بسيطة	الروابي	1575000022200008	مصنع خيوط الصقل المصري جونتكس	100023630	616
الصناعات المعدنية	لوردي	الظاهر	1585000222700009	حسن محمد حسن وشركاه		
تجارة التلاجات والسخانات والفسانات	لوردي	أكبر 6	16350000081510625	سيد هفي الله عبد النبي	100022073	617
تجارة السيارات والوتوسيكلات	مساهمة	أكبر 6	1635000011710707	فدسي التجارية هاني فاروق حسن شمس	209785306	618
استيراد وتصدير	مساهمة	أكبر 6	1635000031911507	شركة الفرق التجارية والصناعة	212162500	619
استيراد وتصدير	مساهمة	أكبر 6	1635000051910707	شركة المعينى الدولية للتجارة الاقتصادية	209855150	620
صناعة التعبئة والحفظ والتعليب	مساهمة	أكبر 6	1635000042121607	الشركة المصرية الدولية للتجارة الدولية	212166735	621
الطاحن والمخابز وتجهيز الخبث	مساهمة	أكبر 6	1635000032131607	شركة مصر اكسپريس للتجارة والتوزيع	209832487	622
صناعة الأبواب والشبابيك والستائر	مساهمة	أكبر 6	1635000012451607	شركة سعة أكبر للمطاحن والتسييق	212162918	623
صناعة الصابون وأدوات النظافة	مساهمة	أكبر 6	1635000022531507	شركة الجوزة المصرية للتجارة والاستقل ابييكر	209831944	624
الصناعات الورقية	مساهمة	أكبر 6	1635000012641407	شركة رويال للصناعات الغذائية والتجارة	209817666	625
الصناعات المعدنية	شركة تضامن	أكبر 6	1635000322701525	الشركة الإسلامية لصناعة مواد التنظيف ابيرك	100082033	626
				شركة يونيليفر سال إنتاج مواقع البويات جاز	100329993	627

م	رقم التسجيل	عامة	رقم اللز	اسم المأمورية	اسم الكيان	اسم النشاط
628	212173227	شركة المهندس النويبة	1635000022701607	أكبر 6	مساهمة	الصناعات المعدنية
629	100336612	شركة جردن لوجيست للتجارة	16550000381910135	الماتش من رمضان	توصية بسيطة	استيراد وتصدير
630	100267262	بنية معد حقل وشركاه	16550002681910135	الماتش من رمضان	توصية بسيطة	استيراد وتصدير
631	207432082	نيد اكديوس لصناعة تجارة المواد الغذائية مساهمة	16550000072100235	الماتش من رمضان	مساهمة	توزيع للمحوم ذبح وغلاظه
632	100334962	الذات للمطبات والصناعات الغذائية جاسي مساهمة	1655000042140135	الماتش من رمضان	مساهمة	صناعة الخبزات والمسكرات
633	100483402	جلال مطهر عبد الدائم وشركاه الفاتكس	16550000112200435	الماتش من رمضان	توصية بسيطة	صناعة الخبوط الصناعية ونسجهما
634	207334420	الماتش لصناعة خيط البوليستر مساهمة	1655000042200335	الماتش من رمضان	مساهمة	صناعة الخبوط الصناعية ونسجهما
635	207438927	شركة فينس للزل	16550000492210435	الماتش من رمضان	توصية بسيطة	صناعة ونسج الخبوط الطبيعية
636	207443025	سبراميك كليبنايرا ثلاثة جراتياتايز م محدودة	16550000112620335	الماتش من رمضان	مستوفية معدودة	صناعة الصبغ، والملون والملحار
637	100259979	المؤسسة الثلاثية للصنعي والتجارة والتسويق	16550000102700235	الماتش من رمضان	شركة تضامن	الصناعات المعدنية
638	100334784	يوسف حسين جمعة الزعاري وشركه	16550006195500535	الماتش من رمضان	شركة بالغ	سيارات التاكسي
639	100053297	هاشم محمد مصطفى علي للأعمال الهندسية	1755000381710013	عابدين	فردى	تجارة السيارات والمركبيكلات
640	100019714	شركة الدوسقي التجارية النويبة	1875017641919437	شبرا الخيمة ثان	شركة تضامن	استيراد وتصدير
641	100538993	دالي اكسيوت طالق محمد عبد الحليم وشركاه	1995010241910124	مدينة نصر أول	توصية بسيطة	استيراد وتصدير
642	411309110	هلال أحمد عبد الحفيظ	19950008611920124	مدينة نصر أول	توصية بسيطة	التجهيز والتوريدون خلال أعمال المقارلات
643	705994872	شركة النعمور للتأجير التمويلي	24050000011920000	الاستدال الإسكندرية	مساهمة	التجهيز والتوريدون خلال أعمال المقارلات
644	202469972	بنك إسكندرية التجارية والبحري	24050000011940000	الاستدال الإسكندرية	مساهمة	بنوك

المطاحن والضارب وتجهيز الحبوب	مساهمة	الاستثمار الإجمالي	2405000022130000	شركة مطاحن وادي النيل	204828627	645
صناعة الخبثات والسكرات	توصية بسيطة	الاستثمار الإجمالي	2405000182140000	شركة أكبر للصناعات الغذائية مؤمن على محمد	705999823	646
صناعات غذائية متنوعة وشفا وعسل أسود	مساهمة	الاستثمار الإجمالي	2405000102150000	الشركة الوطنية للصناعة الأغذية	202471799	647
صناعات غذائية متنوعة وشفا وعسل أسود	فردى	الاستثمار الإجمالي	2405000132150000	المؤسسة المصرية الوطنية لاستغلال الزيت النباتية	202471829	648
صناعات غذائية متنوعة وشفا وعسل أسود	مساهمة	الاستثمار الإجمالي	2405000072150000	شركة القنارى الفاخر	100442595	649
صناعة المشروبات غير الكحولية	مساهمة	الاستثمار الإجمالي	2405000042170000	شركة النيل للنياه الغازية كراش	203419707	650
صناعة اللايس والمشروبات الجاهزة	مساهمة	الاستثمار الإجمالي	2405000022240000	شركة فسقى للملايس الجاهزة	202446042	651
صناعة اللايس والمشروبات الجاهزة	مساهمة	الاستثمار الإجمالي	2405000582240000	صنعت فليس الشركة العامة للصناعات السجوية	200146084	652
صناعة اللايس والمشروبات الجاهزة	مستوية معدودة	الاستثمار الإجمالي	2405000062240000	شركة ميزان للصناعة اللايس	100115551	653
الصناعات الكيماوية الأساسية	شركة تضامن	الاستثمار الإجمالي	2405000012500000	شركة الصالحين للصناعة	100443273	654
الصناعات الكيماوية الأساسية	شركة تضامن	الاستثمار الإجمالي	2405000042500000	شركة رائتج كيم مصر محمد لطفى السيد حسن وشركاه	202459764	655
صناعات كيماوية أخرى	مساهمة	الاستثمار الإجمالي	2405000082540000	شركة الإسكندرية لأموه الكريون	100443265	656
الصناعات الورقية	مساهمة	الاستثمار الإجمالي	2405000282640000	شركة المأمورية الوطنية للصناعة الورق	705997456	657
الصناعات المعدنية	توصية بسيطة	الاستثمار الإجمالي	2405001602700000	شركة العويس لتشغيل وتشكيل حديد التسليح	706008707	658
مقاولات إنشاء وعمل وصالح وأساسات	مساهمة	الاستثمار الإجمالي	2405000074100000	شركة الإبل لتبنيات مواد البناء	100493203	659
مقاولات إنشاء وعمل وصالح وأساسات	مساهمة	الاستثمار الإجمالي	2405000104100000	شركة التوتة للسياسة والاستثمار	202451968	660
المقاولات المتعلقة بأعمال البترول	مساهمة	الاستثمار الإجمالي	240500008420000	شركة الشرق الأوسط لتكوير البترول	204961793	661

اسم النشاط	اسم الكيان	اسم الأممية	رقم الملف	عامة	رقم التسجيل	٢
مكاتب استشارية	مساهمة	الاستثمار الإيجونية	2405000135720000	شركة كوينتيل كوين	706015533	662
مكاتب استشارية	مساهمة	الاستثمار الإيجونية	2405000145720000	المجموعة اليابانية	706015568	663
مكاتب استشارية	مساهمة	الاستثمار الإيجونية	2405001655720000	شركة راسمين الهولندية	706016653	664
مكاتب استشارية	مساهمة	الاستثمار الإيجونية	2405001625720000	شركة فير جند جيش البريانية	703627430	665
شركات مالية أخرى	مساهمة	الاستثمار بالآفهر	2445000011950100	شركة تيرياكي للتأجير التمويلي	713382655	666
استغلال أراضي زراعية واستصلاحها	مساهمة	الاستثمار بالآفهر	2445000021980100	شركة جنوب الوادي للتنمية	713372516	667
صناعة المستحضرات الطبية	فرعية بسيطة	الاستثمار بالآفهر	2445004032520200	شركة تي ثري ايه القسطنطين	204985447	668
المقارلات المتعلقة بأعمال التبرول	مساهمة	الاستثمار بالآفهر	2445001894420400	شركة ستيق جاس	204994160	669
الثائق والتسويات	مساهمة	الاستثمار بالآفهر	2445000035230400	فندق غلس سوهه باي	713385324	670
صناعة التعبئة والتغليف والتعليم	مساهمة	الركز الجبركي	5555003102120000	المطبات المصرية بست	200148796	671
مطامير غذائية متنوعة وشفا وصل أخرى	مستولية محدودة	الركز الجبركي	5555002012150000	جى أس اف إيجيت	212167979	672
مطامير غذائية متنوعة وشفا وصل أخرى	مستولية محدودة	الركز الجبركي	5555002692151407	جى أس اف إيجيت	212167979	673
صناعة تصنيع الخيوط الطبيعية	مساهمة	الركز الجبركي	5555002142210000	الإسلامية للنسيج والبلاستيك	200179888	674
الصناعات الكيماوية الأساسية	مساهمة	الركز الجبركي	5555002312500000	شركة منك بيرسيبي للنظارات والكيمياء مصر	100257135	675
صناعة الصابون وأدوات النظافة	مساهمة	الركز الجبركي	5555002682531707	شركة لونا للاستثمارات الصناعية	212169505	676
صناعة الصابون وأدوات النظافة	مساهمة	الركز الجبركي	5555002072530000	لونا للاستثمارات الصناعية	212169505	677
الصناعات المعدنية	مستولية محدودة	الركز الجبركي	5555002042700000	شركة النيل للصناعات المعدنية	100660706	678

صناعة وسائل النقل	مساهمة	المركز المصري	5535002022710000	الهيئة الأمريكية للسيارات	200127322	679
صناعات كيميائية والكهربائية	مساهمة	المركز المصري	5535002202800000	الكونغرس للصناعات الهندسية	200220217	680
المقاولات المتعلقة بأعمال التبريد	مساهمة	المركز المصري	5535001774420000	الطريق الوطنية للغاز ناتجاس	205004717	681
بنوك	مساهمة	للمساهمة القاهرة	0015000021940000	البنك المركزي المصري	100075371	682
بنوك	مساهمة	للمساهمة القاهرة	1.350005E+13	البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي	200026585	683
بنوك	مساهمة	للمساهمة القاهرة	0015000141940000	بنك التنمية والائتمان الزراعي للقرى والريف	200011154	684
بحث وتقييم وعطش واستخراج بترول	مساهمة	للمساهمة القاهرة	0015000064400000	الهيئة العامة للبترول	100047319	685

وزارة المالية

قرار رقم ٣٧٨ لسنة ٢٠٠٥ (*)

وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون الضريبة العامة على المبيعات والصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ؛

وعلى اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة العامة على المبيعات الصادرة بالقرار رقم ٧٤٩ لسنة ٢٠٠١ ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩١٣ لسنة ٢٠٠٤ بشأن المركز الجمركى الضريبى النموذجى ؛

وعلى قرار وزير المالية رقم ٣٢٤ لسنة ٢٠٠٥ بإنشاء لجان التظلمات المنصوص عليها فى القانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٥ ؛

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مصلحة الضرائب على المبيعات ؛

قرر :

مادة ١ - تنشأ بالمركز الجمركى الضريبى النموذجى^(١) ومقره الحى العاشر المنطقة العاشرة بلوك ٩ قطعة ٤٣ مدينة نصر - القاهرة - لجنة للتوفيق فى المنازعات المتعلقة بضريبة المبيعات والتى يكون موضوعها حول قيمة السلعة أو الخدمة أو نوعها أو كميتها أو مقدار الضريبة المستحقة عليها أو مدى خضوعها للضريبة .

مادة ٢^(٢) - تنشأ اللجنة التاسعة للتظلمات بالمركز الجمركى الضريبى النموذجى بالعنوان الموضح بهالى .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

تحريراً فى ٢٨/٥/٢٠٠٥

وزير المالية

الدكتور / يوسف بطرس غالى

(*) الوقائع المصرية - العدد ١١٧ تابع (أ) فى ٢٨/٥/٢٠٠٥

(١ ، ٢) استبدل المركز الجمركى الضريبى النموذجى إلى مسمى مركز كبار المولين الواردة بالمادة الأولى ، وذلك مقررًا للجنة التاسعة للتظلمات ولجنة التوفيق فى المنازعات المتعلقة بضريبة المبيعات (الواردة بالمادة الثانية) وقد ورد التعديل بالقرار الوزارى رقم ٢٥٥ لسنة ٢٠٠٦ - الوقائع المصرية - العدد ١١٢ فى ٢٢/٥/٢٠٠٦ (والقرار منشور فى هذا الكتاب) .

وزارة المالية

قرار رقم ٩٩٤ لسنة ٢٠٠٥ (*)

وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ ؛
وعلى قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ؛
وعلى قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ؛
وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٤٧٩ لسنة ٢٠٠٥ بإنشاء مجلس كبار الممولين ؛
وعلى قرار نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية رقم ٤١٤ لسنة ١٩٨٠
بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون ضريبة الدمغة ؛
وعلى قرار وزير المالية رقم ١٦١ لسنة ١٩٩١ بإصدار اللائحة التنفيذية
لقانون الضريبة العامة على المبيعات ؛
وعلى قرار وزير المالية رقم ٩٩١ لسنة ٢٠٠٥ بإصدار اللائحة التنفيذية
لقانون الضريبة على الدخل ؛
وبناء على ما عرضه مستشار الوزير المشرف العام على مركز كبار الممولين ؛

تقرر:

(المادة الاولى)

يكون مركز كبار الممولين هو المأمورية المختصة بالجهات والشركات والأفراد
الموضحة أسماؤهم بالكشوف المرفقة .

(المادة الثانية)

تُحال إلى مركز كبار الممولين ملفات الضريبة على الدخل ، الضريبة العامة على المبيعات ، وضريبة الدمغة الخاصة بالأفراد والجهات والشركات المبينة أسماؤهم بالكشوف المرفقة بحالتها من الجهة التي توجد بها في تاريخ العمل بهذا القرار .
وعلى وحدات المركز اتخاذ الإجراءات القانونية الواجبة بالنسبة لهذه الملفات بالحالة التي أحيلت بها .

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويُعمل به اعتباراً من ٢٠٠٥/١٢/٣١

صدر في ٢٠٠٥/١٢/٣١

وزير المالية

د. يوسف بطرس غالى

وزارة المالية

قرار رقم ٢٥٥ لسنة ٢٠٠٦ (٥)

وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ؛

وعلى القانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٥ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٤٧٩ لسنة ٢٠٠٥ بإنشاء مركز كبار المولين ؛
وعلى اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة العامة على المبيعات الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٧٤٩ لسنة ٢٠٠١ ؛

وعلى قرار وزير المالية رقم ٢٩٥ لسنة ٢٠٠٥ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة العامة على المبيعات ؛

وعلى قراري وزير المالية رقمي ٣٢٤ لسنة ٢٠٠٥ بإنشاء لجان التظلمات المنصوص عليها بالمادة (٢٦ مكرر) من اللائحة التنفيذية الصادرة بقراري وزير المالية رقمي ٢٩٥ لسنة ٢٠٠٥ ، ٣٧٨ لسنة ٢٠٠٥ بإنشاء لجنة للتوفيق في المنازعات المتعلقة بضريبة المبيعات وإنشاء اللجنة التاسعة للتظلمات بالمركز الجمركي الضريبي النموذجي ؛

وعلى قراري وزير المالية رقمي ٣٢٥ ، ٣٧٧ لسنة ٢٠٠٥ بتعيين المفوضين الدائمين للجان التظلمات بمصلحة الضرائب على المبيعات ؛

وبناءً على ما عرضه رئيس مصلحة الضرائب على المبيعات ؛

قرار :

(المادة الأولى)

يُجدد تعيين كل من السادة الآتية أسماؤهم بعد كمفوضين دائمين للجان التظلمات بمصلحة الضرائب على المبيعات بوزارة المالية لمدة عام اعتباراً من ٢٠٠٦/٥/٨ ، على النحو التالي :

- ١ - عبد الوهاب إبراهيم القصبي ، ويختص بمنازعات اللجنة الأولى .
- ٢ - حمدي عبد المجيد المرزوقي ، ويختص بمنازعات اللجنة الثانية .
- ٣ - فاروق إسماعيل يوسف سلام ، ويختص بمنازعات اللجنة الثالثة .
- ٤ - عبد النعم محمد يسري ، ويختص بمنازعات اللجنة الرابعة .
- ٥ - فكري بولس دوس ، ويختص بمنازعات اللجنة الخامسة .
- ٦ - محمد عمر حبيب ، ويختص بمنازعات اللجنة السادسة .
- ٧ - محمد مشرف ماضي ، ويختص بمنازعات اللجنة السابعة والثامنة .

(المادة الثانية)

تُستبدل المادة الأولى والثانية من القرار الوزاري رقم ٣٧٨ لسنة ٢٠٠٥ المشار إليه فيما تضمنتهما من مسمى (المركز الجمركي الضريبي النموذجي) إلى مسمى مركز كبار الممولين وذلك مقررًا للجنة التاسعة للتظلمات ولجنة التوفيق في المنازعات المتعلقة بضريبة المبيعات .

(المادة الثالثة)

يُجدد تعيين السيد/ أحمد عبد الراضي إسماعيل ، مفوضًا دائمًا للجنة التاسعة للتظلمات بمركز كبار الممولين بوزارة المالية لمدة عام اعتباراً من ٢٠٠٦/٥/٢٩

(المادة الرابعة)

يُنشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، وعلى رئيس مصلحة الضرائب على المبيعات تنفيذه .

صدر في ٢٠٠٦/٥/٧

وزير المالية

دكتور / يوسف بطرس غالي

وزارة المالية

قرار رقم ٢٠ لسنة ٢٠٠٨ (*)

بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة العامة على المبيعات

وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ؛
وعلى اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة العامة على المبيعات الصادرة بقرار وزير المالية
رقم ٧٤٩ لسنة ٢٠٠١ ؛

قرر :

(المادة الاولى)

يستبدل بنص الفقرة الأولى من البند «رابعاً» من المادة رقم (١٧) من اللائحة التنفيذية
لقانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ النص الآتى :
«مع مراعاة أحكام المادتين (٣) ، (١٩) من هذه اللائحة ، فى حالات التصدير ،
إذا كانت الضريبة واجبة الخصم أكبر من الضريبة على مبيعات المسجل فى السوق المحلى
خلال الفترة الضريبية ، ونتج عن ذلك رصيد دائن للمسجل ، فله أن يطلب رد الضريبة
السابق سداده على مدخلاته أو مشترياته من السلع المصدرة بما لا يجاوز هذا الرصيد .»

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من الفترة الضريبية التالية
لتاريخ نشره .

صدر فى ٢٠٠٨/١/١٣

وزير المالية

د. يوسف بطرس غالى

وزارة المالية

قرار رقم ١٧٥ لسنة ٢٠٠٨ (*)

وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٥ :

وعلى اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة العامة على المبيعات الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٧٤٩ لسنة ٢٠٠١ المعدلة بقرار وزير المالية رقم ٢٩٥ لسنة ٢٠٠٥ :

وعلى قرارى وزير المالية رقمى ٣٢٤ لسنة ٢٠٠٥ بإنشاء لجان التظلمات المنصوص عليها بالمادة (٢٦ مكرراً) من اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة العامة على المبيعات ، و٣٧٨ لسنة ٢٠٠٥ بإنشاء لجنة للتوفيق فى المنازعات المتعلقة بضريبة المبيعات وإنشاء اللجنة التاسعة للتظلمات بالمركز الجمركى الضريبى النموذجى ؛

وعلى قرارى وزير المالية رقمى ٢٥٥ ، ٤٧٠ لسنة ٢٠٠٦ :

وبناءً على ما عرضه رئيس مصلحة الضرائب المصرية ؛

قرر :

(المادة الاولى)

يعين السيد/ حسين مصطفى المهدي السيد مفوضاً دائماً للجنة التظلمات (اللجنة الثامنة) بمصلحة الضرائب المصرية (الضرائب على المبيعات) بوزارة المالية ومقرها مبنى المصلحة الكائن فى ٢٣ شارع بورسعيد ميدان الأوبرا سوهاج ، لمدة عام .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، وعلى رئيس مصلحة الضرائب المصرية تنفيذه .

صدر فى ٢٣/٣/٢٠٠٨

وزير المالية

د. يوسف بطرس غالى

وزارة المالية

قرار رقم ٢٨٤ لسنة ٢٠٠٨ (*)

وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١
والمعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٠٦ بدمج مصلحة الضرائب العامة
والضرائب على المبيعات ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٤٧٩ لسنة ٢٠٠٥ بإنشاء مركز كبار الممولين ؛

وعلى قرارى وزير المالية رقمى ٣٢٤ لسنة ٢٠٠٥ بإنشاء لجان التظلمات المنصوص عليها

فى المادة (٢٦ مكرراً) من اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٢٩٥ لسنة ٢٠٠٥ ،

و٣٧٨ لسنة ٢٠٠٥ بإنشاء لجنة للتوفيق فى المنازعات المتعلقة بضريبة المبيعات ،

وإنشاء اللجنة التاسعة للتظلمات بمركز كبار الممولين ؛

وعلى قرارى وزير المالية رقمى ٢٨٧ لسنة ٢٠٠٧ و١٧٥ لسنة ٢٠٠٨

بتعيين المفوضين الدائمين للجان التظلمات بمصلحة الضرائب على المبيعات ؛

وبناءً على ما عرضه رئيس مصلحة الضرائب المصرية ؛

قرار:

(المادة الأولى)

يُعين كل من السادة الآتية أسماؤهم بعد كمفوضين دائمين للجان التظلمات بمصلحة الضرائب المصرية (الضرائب على المبيعات) بوزارة المالية ، لمدة عام اعتباراً من ٢٠٠٨/٥/٨ ، وذلك على النحو التالي :

- ١ - محمد بديع محمود ، ويختص بمنازعات اللجنة الأولى .
- ٢ - سمير أنور عليوة ، ويختص بمنازعات اللجنة الثانية .
- ٣ - محمود جابر محمد جمعة ، ويختص بمنازعات اللجنة الثالثة .
- ٤ - عادل إبراهيم عبد السميع ، ويختص بمنازعات اللجنة الرابعة .
- ٥ - عهدي عطية محمد الدالى ، ويختص بمنازعات اللجنة الخامسة .
- ٦ - محمد عبد الرحيم محمود ، ويختص بمنازعات اللجنة السادسة .
- ٧ - إسماعيل عبد الله على السنوسى ، ويختص بمنازعات اللجنة السابعة .

(المادة الثانية)

يعين السيد/ طلعت طاهر حسن الوتار ، مفوضاً دائماً للجنة التاسعة للتظلمات بمركز كبار الممولين بوزارة المالية ، لمدة عام اعتباراً من ٢٠٠٨/٥/٢٩

(المادة الثالثة)

تنشأ بأمورية متوسطة المولين ومقرها الحى العاشر ، مدينة نصر - القاهرة ، لجنة للتوفيق فى المنازعات المتعلقة بضريبة المبيعات حول قيمة السلعة أو الخدمة أو نوعها أو كميتها أو مقدار الضريبة المستحقة عليها أو مدى خضوعها .

(المادة الرابعة)

يضاف لاختصاص اللجنة الأولى تظلمات والكائن مقرها شارع سنان ، الزيتون - القاهرة ، نظر المنازعات الخاصة بأمورية متوسطة المولين والكائنة فى الحى العاشر ، مدينة نصر - القاهرة .

(المادة الخامسة)

تسند أعمال اللجنة العاشرة تظلمات والمختصة بنظر منازعات مأمورية المقاولات والكائنة فى عمارات الأوقاف ، الأميرية - القاهرة ، إلى اللجنة الأولى تظلمات .

(المادة السادسة)

فى حالة غياب أى من مفوضى الوزير فى لجان التظلمات ، فإنه يحل كل منهما محل الآخر ، وذلك على النحو الآتى :

- يحل مفوض اللجنة الأولى محل مفوض اللجنة الثانية والعكس .
- يحل مفوض لجنة كبار الممولين (اللجنة التاسعة) محل مفوض اللجنة الثالثة والعكس .
- يحل مفوض اللجنة الرابعة محل مفوض اللجنة السادسة والعكس .
- يحل مفوض اللجنة السابعة محل مفوض اللجنة الثامنة والعكس .

(المادة السابعة)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، وعلى رئيس مصلحة الضرائب المصرية تنفيذه .

صدر فى ٢٠٠٨/٥/٤

وزير المالية

د. يوسف بطرس غالى

وزارة المالية

قرار رقم ٢١٩ لسنة ٢٠٠٩ (*)

وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ والمعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٠٦ بدمج مصلحتى الضرائب العامة والضرائب على المبيعات :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٤٧٩ لسنة ٢٠٠٥ بإنشاء مركز كبار المولين ؛ وعلى قرارى وزير المالية رقمى ٣٢٤ لسنة ٢٠٠٥ بإنشاء لجان التظلمات المنصوص عليها فى المادة (٢٦ مكرراً) من اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٢٩٥ لسنة ٢٠٠٥ ، و٣٧٨ لسنة ٢٠٠٥ بإنشاء لجنة للتوفيق فى المنازعات المتعلقة بضرية المبيعات وإنشاء اللجنة التاسعة للتظلمات بمركز كبار المولين ؛

وعلى قرارات وزير المالية أرقام ٢٨٧ لسنة ٢٠٠٧ و١٧٥ و٢٨٤ لسنة ٢٠٠٨ بتعيين المفوضين الدائمين للجان التظلمات بمصلحة الضرائب على المبيعات ؛ وبناءً على ما عرضه رئيس مصلحة الضرائب المصرية ؛

قرر :

(المادة الاولى)

يجدد تعيين كل من السادة الآتية أسماؤهم بعد كمفوضين دائمين للجان التظلمات بمصلحة الضرائب المصرية (الضرائب على المبيعات) بوزارة المالية ، لمدة عام اعتباراً من ٢٠٠٩/٥/٨ ، وذلك على النحو التالى :

- ١ - محمد بديع محمود ، ويختص بمنازعات اللجنة الأولى .
- ٢ - سمير أنور عليوة ، ويختص بمنازعات اللجنة الثانية .
- ٣ - عادل إبراهيم عبد السميع ، ويختص بمنازعات اللجنة الرابعة .
- ٤ - عهدى عطية محمد الديالى ، ويختص بمنازعات اللجنة الخامسة .
- ٥ - محمد عبد الرحيم محمود ، ويختص بمنازعات اللجنة السادسة .
- ٦ - إسماعيل عبد الله على السنوسى ، ويختص بمنازعات اللجنة السابعة .

(المادة الثانية)

يجدد تعيين السيد / طلعت طاهر حسن الوتار ، مفوضاً دائماً للجنة التاسعة للتظلمات
بمركز كيار المولين بوزارة المالية ، لمدة عام اعتباراً من ٢٠٠٩/٥/٢٩

(المادة الثالثة)

يعين السيد/ عبد العظيم عبد العظيم محمد الطريقي ، مفوضاً دائماً للجنة الثالثة
للتظلمات بمصلحة الضرائب المصرية (الضرائب على المبيعات) بوزارة المالية ، لمدة عام
اعتباراً من ٢٠٠٩/٥/٨

(المادة الرابعة)

فى حالة غياب أى من مفوضى لجان التظلمات ، فإنه يحل كل منهما محل الآخر ،
وذلك على النحو الآتى :

- يحل مفوض اللجنة الأولى محل مفوض اللجنة الثانية والعكس .
- يحل مفوض لجنة كيار المولين (اللجنة التاسعة) محل مفوض اللجنة الثالثة والعكس .
- يحل مفوض اللجنة الرابعة محل مفوض اللجنة السادسة والعكس .
- يحل مفوض اللجنة السابعة محل مفوض اللجنة الثامنة والعكس .

(المادة الخامسة)

يُنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، وعلى رئيس مصلحة الضرائب المصرية تنفيذه .
صدر فى ٢٠٠٩/٤/١٤

وزير المالية

د. يوسف بطرس غالى

قرارات

رئيس مصلحة الضرائب على المبيعات

المتعلقة بقانون الضريبة العامة على المبيعات

ولائحته التنفيذية

وزارة المالية

قرار رقم ١ لسنة ١٩٩١

رئيس مصلحة الضرائب على المبيعات

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون الضريبة العامة على المبيعات ؛

قرر :

(المادة ١)

يتعين أن تتضمن الفواتير الضريبية التي يصدرها المسجلون طبقاً لأحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات البيانات التالية :

- * رقم مسلسل الفاتورة ، وتاريخ تحريرها .
- * اسم المسجل وعنوانه ، ورقم التسجيل .
- * اسم المشتري وعنوان ورقم تسجيل المشتري إن كان المشتري مسجلاً أو معروفا .
- * بيان السلعة أو الخدمة المباعة وقيمتها وقيمة ضريبة المبيعات المقررة .

(المادة ٢)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره وعلى الجهات المختصة تنفيذه ،

صدر في ٣ / ٥ / ١٩٩١

رئيس مصلحة

الضرائب على المبيعات

أحمد عبد الراضى

وزارة المالية

قرار إداري رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٩١^(١)

رئيس مصلحة الضرائب على المبيعات

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك وتعديلاته؛

وعلى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون الضرائب العامة على المبيعات ؛

وعلى قرار وزير المالية رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٩١ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية

لقانون الضريبة العامة على المبيعات ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يجوز قبول إقرار بضمان أصول المنشأة وفروعها لضمان سداد الضريبة على المبيعات المستحقة عن السلع المفرج عنها من الجمارك تحت نظام السماح المؤقت وذلك بالشروط الآتية :

١ - أن يكون الإقرار بالضمان على النموذج المعد لهذا الغرض ، والموقع عليه من له حق التوقيع عن المنشأة بالتضامن مع المدير المسئول .

٢ - ألا تتجاوز الضريبة المقررة عن الرسائل المفرج عنها تحت هذا النظام ٥٠ ٪ من رأس المال المنشأة المدفوع .

٣ - أن تتم إعادة التصدير خلال المدة وفقا للقواعد المقررة قانونا ، وإلا استحقت الضريبة على المبيعات فوراً بالإضافة إلى الضريبة الإضافية وذلك مع عدم الإخلال بالمسألة القانونية .

٤ - فى حالة الإخلال بالقواعد والأحكام الخاصة بنظام السماح المؤقت لا يحق للمنشأة التمتع بهذا التيسير مرة أخرى .

٥ - ألا يكون قد ارتكب إحدى الجرائم المنصوص عليها فى قانون الضريبة العامة على المبيعات أو فى قانون الجمارك .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخه ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه ،

صدر فى ١٥ / ٨ / ١٩٩١

رئيس مصلحة

الضرائب على المبيعات

أحمد عبد الراضى اسماعيل

وزارة المالية

مصلحة الضرائب على المبيعات

الإدارة العامة للشئون القانونية والتحقيقات

إدارة البحوث

ملف رقم : ١/١/١١

قرار إدارى رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٩٢ (١)

بتحديد الصناعات الأساسية التى تدخل فى صناعتها

الكحول المحول للصناعة

رئيس مصلحة الضرائب على المبيعات

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بإصدار الضريبة العامة على المبيعات ؛

وعلى قرار السيد الأستاذ الدكتور وزير المالية رقم ١٦١ لسنة ١٩٩١ بإصدار اللائحة

التنفيذية للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ فى شأن الضريبة العامة على المبيعات ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٨٢ فى شأن الصناعات الأساسية التى يدخل

فى صناعتها الكحول المحول للصناعة وتعديلاته ؛

وعلى موافقة هيئة الرقابة الصناعية بموزارة الصناعة بكتابها رقم ٥/٢٦٤٢

فى ١٩٩١/١٢/٢٤ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة الفنية للبحوث الضريبية رقم ٩٦٠ بتاريخ ١٩٩٢/٥/٢٤ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة للشئون القانونية والتحقيقات المؤرخة ١٩٩٢/٧/١٢ ؛

قصر:

مادة ١٥- تعتبر الصناعات الأساسية التي يدخل في صناعتها الكحول المحول للصناعة
الصناعات الآتى بيانها :

صناعة التمر - الطباعة والحبر البندا - النشا والخميرة - المبيدات الحشرية -
زيت الفرامل - عجائن تثبيت قواطع داخلية وقواعد لمبات الفلورسنت وتفرغ هواء لمبات الكهرباء -
صناعة التبغ - مواد ناشرة «المطهرات الطبية ديتول وديكول» - صناعة المهامات الطبية
«قفازات طبية» - خللات الإثيل - صناعة منظف الزجاج - صناعة الألبان ومنتجاتها^(١) -
صناعة مساعد شطف غسالات الأطباق الأتوماتيكية^(٢) - صناعة المنتجات الحربية^(٣).

مادة ٢- يشترط ألا تقل الدرجة الكحولية للكحول المحول للصناعة عن ٩٠ ٪
ولا يزيد عن ٩٥ ٪ فيما عدا «ما هو منصوص عليه بالمادة الرابعة» .

مادة ٣- يتم تحويل الكحول الإثيلى النقى إلى كحول محول للصناعة بإضافة ٥ ٪
ميثانول أو إضافة ٥ ٪ ميثانول + ٢,٥ ٪ بنزول أو حسب ما تقرره الجهات المختصة
عند طلب إضافة مواد أخرى بعد الرجوع إلى هيئة الرقابة الصناعية .

مادة ٤- تحدد نسبة الكحول المحول لصناعة منظف الزجاج بنسبة ١٥ ٪ «خمس عشرة
فى المائة» .

مادة ٥- يتم تحويل الكحول الإثيلى النقى المستخدم كمادة ناشرة فى صناعة التبغ
بإضافة بيكوتين سائل + أزرق ميثلين مذاب فى الماء بنسبة ١ ٪ .

مادة ٦- يتم تحويل الكحول الإثيلى النقى المستخدم فى صناعة حبر الطباعة للبنك
الأهلى المصرى بإضافة ٣ ٪ ميثانول + ٢ ٪ مياه .

(١) صناعة الألبان ومنتجاتها مضافة بقرار رئيس مصلحة الضرائب على المبيعات رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٩٤، الوقائع المصرية العدد ٦٩ بتاريخ ١٩٩٤/٣/٢٦ المنشور فى هذا الكتاب .

(٢) صناعة مساعد شطف غسالات الأطباق الأتوماتيكية مضافة بقرار رئيس مصلحة الضرائب على المبيعات رقم ١١١٦ / ١٩٩٥ - الوقائع المصرية العدد ٢٩٥ فى ١٢/٢٦/١٩٩٥ المنشور فى هذا الكتاب .

(٣) صناعة المنتجات الحربية مضافة بالقرار رقم ١٦٤٠ لسنة ٢٠٠٤ - الوقائع المصرية - العدد ٢٤١ فى ٢٣/١٠/٢٠٠٤ والمنشور فى هذا الكتاب .

مادة ٧ - بالنسبة للصناعات الأساسية الواردة بهذا القرار يتم الاستمرار في صرف الكحول المحول لها بموافقة الجهة المختصة على أن يتم الرجوع إلى تلك الجهة سنويا للموافقة على تحديد الكميات اللازمة وذلك حسب الطاقة الإنتاجية للجهة طالبة الصرف مع إخطار المصلحة بذلك .

مادة ٨ - في حالة طلب إضافة صناعة جديدة إلى الصناعات الواردة بهذا القرار يتم التقدم إلى المصلحة بطلب مشفوعا بالمستندات التي تفيد ضرورة استخدام الكحول المحول لتلك الصناعة محددًا بها الكميات والنسب المطلوبة لمعرفة هيئة الرقابة الصناعية .

مادة ٩ - على الجهات التنفيذية المختصة اتخاذ الإجراءات اللازمة لمراقبة وتنظيم عملية صرف الكحول المحول تحت إشرافها ومراجعة السجلات والدفاتر الواردة بالمادة " ٢٩ " من اللائحة التنفيذية لقانون ضريبة المبيعات .

مادة ١٠ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارًا من تاريخ نشره .

صدر في ١٩٩٢/٩/٣ .

رئيس مصلحة

الضرائب على المبيعات

أحمد عبد الرازق اسماعيل

وزارة المالية

مصلحة الضرائب على المبيعات

قرار إدارى رقم ٧٩٩ لسنة ١٩٩٢

رئيس مصلحة الضرائب على المبيعات

بعد الإطلاع على القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بالضريبة العامة على المبيعات ؛
وعلى القرار الوزارى رقم ١٦١ لسنة ١٩٩١ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١
لسنة ١٩٩١ ؛

وعلى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ بالتفويض فى الاختصاصات ؛

قرر :

مادة أولى - يفوض كل من رئيس الإدارة المركزية لشئون مناطق القاهرة والوجه القبلى
ورئيس الإدارة المركزية لشئون مناطق الاسكندرية والوجه البحرى فى سلطة البت فى التظلمات
المقدمة من المسجلين وفقا لأحكام المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ فى الحالات التى
يرى فيها رفض هذه التظلمات إذا ما تطابق ذلك مع أراء كل من المأمورية والمنطقة والمستشار
القانونى المختص .. وفى غير هذه الحالات يراعى العرض بشأنها على رئيس المصلحة لتقرير
اللازم .

مادة ثانية - على رئيس الإدارة المركزية تقديم بيان شهريا .. بالحالات المنظورة إلى
رئيس المصلحة .

مادة ثالثة - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويحمل به من يوم صدوره ، وعلى
الجهات المختصة تنفيذه ،

تحريرا فى ١٠/٢٥/١٩٩٢ .

رئيس مصلحة

الضرائب على المبيعات

أحمد عبد الإضى اسماعيل

وزارة المالية

مصلحة الضرائب على المبيعات

قرار إدارى رقم ٨٠٨ لسنة ١٩٩٢^(١)

رئيس مصلحة الضرائب على المبيعات

بعد الإطلاع على القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بالضريبة العامة على المبيعات ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٦١ لسنة ١٩٩١ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ؛

وعلى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ بالتفويض فى الاختصاصات ؛

قرر :

مادة اولى - يفرض كل من رئيس الإدارة المركزية لشئون مناطق القاهرة والوجه القبلى ورئيس الإدارة المركزية لشئون مناطق الاسكندرية والوجه البحرى فى سلطة البت فى طلبات إلغاء التسجيل وفقا لأحكام المادة ٢٢ من القانون . والمادة ١٧ من اللائحة التنفيذية فى الحالات التى يرى فيها الموافقة على الإلغاء . وكان ذلك مطابقا لرأى كل من المأمورة والمنطقة والمستشار القانونى المختص .. وفى غير هذه الحالات يراعى العرض بشأنها على رئيس المصلحة لتقرير اللازم .

مادة ثانية - على رئيس الإدارة المركزية تقديم بياننا شهريا .. بالحالات المنظورة إلى رئيس المصلحة .

مادة ثالثة - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من يوم صدوره ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه ،

تحريرا فى ١٩٩٢/١٠/٢٨

رئيس مصلحة

الضرائب على المبيعات

أحمد عبد الراضى اسماعيل

وزارة المالية

مصلحة الضرائب على المبيعات

قرار إدارى رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٩٤

بإضافة صناعة الألبان ومنتجاتها إلى الصناعات الأساسية

التي يدخل فى صناعتها الكحول المحول للصناعة ^(١)

رئيس مصلحة الضرائب على المبيعات

بعد الإطلاع على القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بإصدار الضريبة العامة على المبيعات :

وعلى قرار وزير المالية رقم ١٦١ لسنة ١٩٩١ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ :

وعلى القرار الإدارى رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٩٢ فى شأن تحديد الصناعات الأساسية التى يدخل فى صناعتها الكحول للصناعة :

وعلى موافقة مصلحة الرقابة الصناعية بوزارة الصناعة بكتابها رقم ٤ / ٥ بتاريخ ١٩٩٤ / ١ / ٢ :

قرر :

(مادة اولى)

تضاف صناعة الألبان ومنتجاتها إلى الصناعات الأساسية التى يدخل فى صناعتها الكحول المحول للصناعة والوارد ببيانها بالقرار الإدارى رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٩٢ .

(مادة ثانية)

يتم تحويل الكحول الإيثيلي النقي إلى كحول محول للصناعة لاستخدامه في صناعة الألبان ومنتجاتها بإضافة (٥ ٪) ميثانول .

(مادة ثالثة)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

تحريرا فى ٢٦ / ٢ / ١٩٩٤

رئيس مصلحة

الضرائب على المبيعات

محمود محمد على

وزارة المالية - مصلحة الضرائب على المبيعات

قرار إدارى رقم ١١٦ لسنة ١٩٩٥ (١)

بإضافة صناعة مساعد شطف غسالات الأطباق الأوتوماتيكية

إلى الصناعات الأساسية التى يدخل فى صناعتها

الكحول المحول للصناعة

رئيس مصلحة الضرائب على المبيعات

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بإصدار الضريبة العامة على المبيعات ؛

وعلى قرار وزير المالية رقم ١٦١ لسنة ١٩٩١ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون

رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ؛

وعلى القرارات الإدارية أرقام ٦٤٦ لسنة ١٩٩٢ ، ١٩ لسنة ١٩٩٣ ، ١٣٢

لسنة ١٩٩٣ ، ٢٢٩ لسنة ١٩٩٤ ، ٧٧٢ لسنة ١٩٩٥ فى شأن تحديد الصناعات

الأساسية التى يدخل فى صناعتها الكحول المحول للصناعة ؛

وعلى موافقة مصلحة الرقابة الصناعية بوزارة الصناعة بكتابها رقم ٥/٨٢٧

بتاريخ ١٩٩٥/٩/٢٦ ؛

قرار:

مادة أولى - تضاف إلى الصناعات الأساسية التى يدخل فى صناعتها الكحول المحول

للصناعة والوارد بيانها بالقرار الإدارى رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٩٢ صناعة مساعد شطف

غسالات الأطباق الأوتوماتيكية .

مادة ثانية - يتم تحويل الكحول الإيثيلى النقى إلى كحول محول للصناعة لاستخدامه

فى مساعد شطف غسالات الأطباق الأوتوماتيكية بإضافة ٥٪ ميثانول .

مادة ثالثة - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

رئيس مصلحة

تحريرا فى ١٩٩٥/١٢/٧

الضرائب على المبيعات

محمد محمد على

وزارة المالية

قرار إداري رقم ٧٢٠ لسنة ١٩٩٦

بشأن العلامات المميزة وإجراءات لصقها (*)

رئيساً مصلحة الضرائب على المبيعات ، مصلحة الجمارك

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك وتعديلاته ؛

وعلى قانون الإعفاءات رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ ؛

وعلى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون الضريبة العامة على المبيعات ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ بتعديل الجدولين المرفقين لقانون

الضريبة العامة على المبيعات ؛

وعلى قرار وزير المالية رقم ١٦١ لسنة ١٩٩١ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون

الضريبة العامة على المبيعات ؛

وعلى قرار وزير المالية رقم ٤٥٥ لسنة ١٩٩٦ بتحديد ثمن العلامات المميزة (البندول) ؛

قـــرر:

مادة ١ - يقصد بالعلامات المميزة (البندول) : الملصقات ذات الطابع المميز الدال

على سداد الضريبة أو الإعفاء منها التي تصدرها مصلحة الضرائب على المبيعات بالنسبة

للسلع المستوردة أو المنتجة محلياً الخاضعة للضريبة العامة على المبيعات ، ويتم لصقها

على هذه السلع وفقاً للقواعد والإجراءات والمواعيد المحددة بهذا القرار .

مادة ٢ - تتحدد مواصفات العلامات على النحو التالي :

١ - أن تكون مصنوعة من ورق ذاتي اللصق (استيكر) يتلف بمجرد نزعه من المكان

الملصق عليه .

وتكون العلامات بأربع ألوان موضع بيانها واستخدامها كما يلي :

(أ) تجارى محلى : باللون الأحمر تلصق على الأصناف خالصة ضريبة المبيعات المقررة .

(ب) تجارى مستورد : باللون الأسود تلصق على الأصناف خالصة ضريبة المبيعات

والضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم .

(ج) سياحي مستورد : باللون الأزرق تلصق على الأصناف خالصة ضريبة المبيعات

والضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم ولا يصرح بعرضها إلا فى

المنشآت والأماكن السياحية .

(د) معفى ، محلى / مستورد ، باللون الأخضر معفى من الضريبة المقررة وغيرها

من الضرائب والرسوم ولا يصرح بتداوله فى الأسواق أو المنشآت السياحية ،

ويستخدم للاستعمال الشخصى ، ولا يجوز بيعه مطلقا .

٢ - تصدر هذه العلامات فى مجموعات على هيئة ورقة واحدة يسهل فصل كل

علامة منها على حدة ويغلف كل عدد مناسب من هذه المجموعات على هيئة دفتر يمكن

فصل كل ورقة منها بسهولة .

٣ - تتضمن العلامة مجموعة من البيانات الرقمية والأبجدية بالإضافة إلى بعض

الرسومات ذات الدلالة الخاصة بنوع السلعة وفقا للألوان والمقاسات والنماذج المحددة .

٤ - تبصم العلامة بشعار مصلحة الضرائب على المبيعات ويتوقيع رئيس المصلحة

وذلك بالأحرف البارزة .

مادة ٣ - (أ) - تخضع لنظام العلامات المميزة (البندول) السلع الآتية :

٢	السلعة (إنتاج محلي ومستورد)	رقم المسلسل بالجداول (١) ١٩٩١/١١
أ	* نبيذ عنب طازج وعصير عنب أوقف اختماره بإضافة الكحول (بما فى ذلك المستلا) وفرموت وأنبذة أخرى ، مشروبات مخمرة .	٧ / ج
ب	* مشروبات ووحية ومشروبات كحولية محلاة ، معطرة ، مشروبات كحولية أخرى ، محضرات كحولية مركبة مقطرات طبيعية .	٧ / د

مادة ٤ - على المسجلين المتعاملين فى هذه السلع لصق العلامات المميزة (البندول) على مبيعاتهم منها طبقا للمادة (٢٩) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ وفقا للإجراءات الآتية :

(أ) - السلع المنتجة محليا :

(١) على المكلف بأداء الضريبة التقدم إلى المنطقة أو المأمورية المختصة بالنموذج (رقم ١ ع.م) من أصل وصورتين ، موضحا به وحدات السلعة المنتجة وأحجامها مع توصيفها تفصيلا وعدد العلامات المميزة (البندول) المطلوبة لهذا الغرض ، بشرط تقديم ما يفيد سداد الضريبة .

(٢) يتم تسجيل عدد ونوع العلامات المميزة (البندول) وأرقامها التى تصرف لهذا الغرض بالسجل الخاص بذلك بالمنطقة أو المأمورية المختصة بناء على النموذج رقم (١ ع.م) المشار إليه فى الفقرة السابقة .

(٣) تسلم العلامات المميزة (البندول) للمسجل مطابقة لعدد وحدات السلعة مقابل توقيعه على القيد بالسجل وعلى النموذج (٢ ع. م) بالاستلام وتعهده بصلتها خلال مدة أقصاها ستة أيام من تاريخ الاستلام ، بحضور مندوب المصلحة ويتم تسليم المسجل صورة من هذا النموذج وترسل الصورة الثانية إلى الوحدة المركزية للعلامات المميزة (البندول) بمصلحة الضرائب على المبيعات .

وعلى المسجل عند تقديم الإقرار الشهري إثبات عدد العلامات المميزة (البندول) الذي تم استخدامها ولصقتها على السلع المباعة طبقا لهذا القرار ، وذلك ببيان مرقق بالإقرار الشهري .

ثانيا - السلع المستوردة :

(١) على المسجل التقدم للمنطقة أو المأمورية المختصة بالمصلحة بعد وصول البضاعة إلى البلاد وقبل الإفراج الجمركي عنها من الجمارك بطلب صرف الكمية اللازمة من العلامات المميزة (البندول) على النموذج رقم (١ ع. م) من أصل وصورتين موضحا به وحدات السلعة المستوردة وأحجامها مع توصيفها تفصيلا وعددا ويشترط إيداع تأمين نقدي أو مصرفي يعادل ضريبة المبيعات المستحقة وذلك بالنسبة للجهات غير المعفاة أو التحقق من صحة سريان الإعفاء بالنسبة للجهات المعفاة ، ويتم صرف الكمية اللازمة من العلامات المميزة (البندول) الخاصة بالسلعة الواردة في ضوء ما تقدم وذلك مقابل تعهد من المكلف بصلق العلامات المميزة (البندول) في مدة أقصاها ستة أيام من تاريخ استلامه لهذه العلامات .

(٢) يتم لصق العلامات المميزة (البندول) على السلع المستوردة الخاضعة لأحكام هذا القرار قبل الإفراج الجمركي سواء من المنافذ الجمركية أو الأسواق الحرة أو في الأماكن أو المستودعات التي يتم تحديدها بمعرفة المسجلين وتوافق عليها مصلحة الجمارك ، وذلك تحت مسئولية المستورد الكاملة ورقابة مصلحة الجمارك .

(٣) لمن يرغب من المستوردين لصق العلامة على السلع خارج البلاد (بلد المنشأ للسلعة المستوردة) الحصول مسبقاً من المنطقة أو المأمورية المختصة بالمصلحة على الكميات التى يطلبها من العلامات المميزة (البندول) للصلة على السلع الخاضعة للضريبة فى موقع الإنتاج بالخارج بناء على الطلب المقدم على النموذج رقم (١ ع. م) ويشترط فى هذه الحالة إيداع تأمين نقدى أو خطاب ضمان مصرفى يعادل الضرائب على المبيعات والضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المستحقة مع التعهد باستيراد الكمية بالكامل أو إعادة نفس الكمية من العلامات المميزة (البندول) المصروفة له كاملة وسليمة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ استلامه العلامات المميزة (البندول) وفقاً لمحضّر التسليم (نموذج رقم ٣ ع. م) . ويجوز بقرار من رئيس الإدارة المركزية للرقابة والتوجيه بالمصلحة تجديد هذه المدة لمدة أخرى ماثلة لأسباب مبررة .

وفى حالة عدم رد العلامات المميزة (البندول) يسيل خطاب الضمان أو يسوى مبلغ التأمين قطعياً لحساب مصلحة الضرائب على المبيعات والجمارك .
فى حالة وجود نظام رقابى جمركى يتضمن وضع علامات مميزة «بندول» يكتفى بالإجراءات الجمركية المتبعة فى هذا النظام وذلك بالتنسيق بين الجهات المختصة فى كل من المصلحتين ^(١) .

مادة ٥ - فى جميع الأحوال يتعين على المسجل وتحت مسئوليته الكاملة مراعاة أن يتم لصق العلامات المميزة (البندول) على السلع الخاضعة خلال المدة المحددة على قهوة الزجاجاة أو العبوة مع لصق الجزء الملحق من العلامة المميزة (البندول) على جسم الزجاجاة أو العبوة بحيث تتلف عند أول استعمال لها .

مادة ٦ - يلتزم كل حائز لسلعة خضعت لأحكام هذا القرار بأن يقدم خلال شهر من تاريخ العمل بهذا القرار بياناً لمصلحة الضرائب على المبيعات موضحاً به الرصيد الموجود لديه من هذه السلعة مرفقاً به إقراراً منه بسبق سداد الضريبة عليه مع تقديم المستندات

(١) الفقرة الأخيرة من البند ثانياً من المادة الرابعة مضافة بقرار رئيس مصلحة الضرائب على المبيعات والجمارك رقم ٩٧٦ لسنة ١٩٩٦ المنشور بعدد الوقائع المصرية رقم ٢٠١ (تابع) فى ١٩٩٦/٩/٧

الدالة على الإسداد وعلى المنطقة / المأمورية المختصة التحقق من صحة ذلك ، ويحظر على الحائز التعامل فى هذه السلعة بأى نوع من أنواع التعامل قبل لصق العلامة المميزة وإلا تعرض لأحكام التهرب المنصوص عليها فى القانون .

مادة ٧ - يتبع فى حفظ العلامات واستلامها وتسليمها القواعد المالية الخاصة بالمخازن والتوريدات وفقا للنماذج التى تعد لهذا الغرض .

مادة ٨ - تخضع العلامات المميزة (البندول) الخاصة بهذه السلع للرقابة والتفتيش من جانب مصلحة الضرائب على المبيعات وعلى المسجل توفير وتقديم الدفاتر والمستندات المؤيدة لحركة هذه العلامات .

مادة ٩ - يكون للعاملين بكل من مصلحة الضرائب على المبيعات والجمارك من لهم صفة الضبطية القضائية التفتيش على المحال والمخازن الخاصة بهذه السلع للتأكد من سلامة الإجراءات القانونية وفقا لأحكام القانونين رقمى ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، ١١ لسنة ١٩٩١ واتخاذ الإجراءات القانونية فى حالة وجود مخالفات أو تهرب .

مادة ١٠ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من أول الشهر التالى لتاريخ نشره ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

تحريرا فى ١٩٩٦/٧/٣

رئيس الضرائب على المبيعات

رئيس مصلحة الجمارك

محمود محمد على

كامل النجار

وزارة المالية

مصلحة الضرائب على المبيعات

قرار رقم ٧٨٩ لسنة ٢٠٠٤

رئيس مصلحة الضرائب على المبيعات

بعد الاطلاع على قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ وتعديلاته ؛

وعلى قرار وزير المالية رقم ٧٤٩ لسنة ٢٠٠١ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة العامة على المبيعات ؛
ولصالح العمل ؛

قرر :

(المادة الاولى)

يستبدل بنموذجي الإقرار الضريبي رقمي (١٠ ض.ع.م) و (١٠٠ ض.ع.م) المرافقين للائحة التنفيذية للقانون النموذجان المرفقان بهذا القرار .

(المادة الثانية)

يسرى هذا القرار على الإقرارات الضريبية التي ستقدم للمصلحة اعتباراً من ٢٠٠٤/٧/١

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره ،
وعلى الجهات المختصة تنفيذه .
صدر في ٢٠٠٤/٥/٢٠

رئيس المصلحة

محمود محمد علي

وزارة المالية
مصلحة الضرائب على المبيعات

نموذج ١٠ ض.ع.م

إقرار
الضريبة العامة على المبيعات

الاسم :
العنوان :
الراسل :

رقم التسجيل : [] [] [] [] [] [] [] [] : الفترة : [] [] : نهاية المهلة : [] [] [] []

المبيعات	القيمة	الضريبة
محل	١	٢
صادرات	٣	فئة ضريبية واحدة
إعفاءات	٤	فئات ضريبية متعددة

المشتريات القابلة للخصم	القيمة	الضريبة
محل	٥	٦
مستوردة	٧	٨
إجمالي الضريبة المخصومة		٩

الضريبة المستحقة ١٠

إقرار : أقر أن البيانات عاليه صحيحة وتحت مسؤوليتي .

الاسم :	الصفة :
التوقيع :	التاريخ : / /

إرشادات استيفاء الإقرار

يتضمن الإقرار عدد « ١٠ » خانات مرقمة طبقاً للتسلسل الوارد بوجه الإقرار يتم استيفائها طبقاً لما يلي :

• المبيعات :

عمود القيمة :

- المربع رقم [١] يمثل إجمالي قيمة المبيعات من السلع والخدمات الخاضعة للمباعة في السوق المحلي خلال الفترة الضريبية .
- المربع رقم [٣] يمثل إجمالي قيمة المبيعات من السلع والخدمات المصدرة للخارج خلال الفترة الضريبية .
- المربع رقم [٤] يمثل إجمالي قيمة المبيعات من السلع والخدمات المعفاة خلال الفترة الضريبية .
- إذا كانت المبيعات من السلع والخدمات تخضع لفئة ضريبية واحدة يتم وضع علامة ✓ أمام « فئة ضريبية واحدة » .
- إذا كانت المبيعات من السلع والخدمات تخضع لأكثر من فئة ضريبية يتم وضع علامة ✓ أمام « فئات ضريبية متعددة » .

عمود الضريبة :

- المربع رقم [٢] يمثل قيمة الضريبة الفعلية والمحسلة على السلع والخدمات المباعة الخاضعة للضريبة .

• المشتريات القابلة للخصم :

عمود القيمة :

- المربع رقم [٥] يمثل قيمة المشتريات المحلية «القابلة للخصم» .
- المربع رقم [٧] يمثل قيمة المشتريات المستوردة «القابلة للخصم» .

عمود الضريبة :

- المربع رقم [٦] يمثل قيمة الضريبة المسددة عن المشتريات المحلية القابلة للخصم .
- المربع رقم [٨] يمثل قيمة الضريبة المسددة عن المشتريات المستوردة القابلة للخصم .
- المربع رقم [٩] يمثل ناتج جمع المربعات (٦ + ٨) .

• الضريبة المستحقة :

- المربع رقم [١٠] يمثل ناتج طرح المربعات (٩ - ٧) .

■ للحصول على مزيد من المعلومات اتصل بإدارة مساعدة المسجلين في المأمورية إلتابع لها نشاطك

لتجيب على استفسارك - أو الاتصال بتليفون رقم ٠٢/٤٠٥٠٥٣٥ - ٠٢/٤٠٥٠٥٣٦

(الخدمة الصوتية) أو الاتصال بالمصلحة على شبكة الأنترنت .

إرشادات استيفاء الإقرار

يتضمن الإقرار عدد « ٥ » أعمدة مرتبة طبقاً لما هو وارد بوجه الإقرار يتم استيفاؤها طبقاً لما يلي :

● العمود الأول :

فئة الضريبة :

○ يمثل فئة الضريبة التي تخضع لها السلع المباعة خلال الفترة الضريبية .

● العمود الثاني :

السلعة :

○ يمثل أصناف السلع التي تم بيعها قرين فئة الضريبة التي تخضع لها .

● العمود الثالث :

كمية السلم :

○ يمثل كمية الوحدات من السلع المباعة خلال الفترة المقدم عنها الإقرار .

● العمود الرابع :

قيمة السلم :

○ يمثل قيمة السلع المباعة خلال الفترة .

● العمود الخامس :

الضريبة :

○ يمثل قيمة الضريبة المستحقة على السلع المباعة وفقاً لفتاتها المحددة قانوناً بعد إجراء

التصويبات - المسموح بها قانوناً - التي تمت خلال الفترة [إن وجدت] .

● إجمالي الضريبة المستحقة :

○ يمثل ناتج جمع الأرقام المسجلة في عمود الضريبة .

○ للحصول على مزيد من المعلومات اتصل بإدارة مساعدة المسجلين في المأمورية التابع لها

نشاطك لتجيب على استفسارك - أو الاتصال بتليفون رقم ٥٣٥ - ٢/٤٠٥٠٥٣٦ -

٥٣٦ - ٢/٤٠٥٠٥٣٦ (الخدمة الصوتية) أو الاتصال بالمصلحة على شبكة الإنترنت .

وزارة المالية - مصلحة الضرائب على المبيعات

الإدارة العامة للبحوث الضريبية

قرار إدارى رقم ١٦٤٠ لسنة ٢٠٠٤ (*)

بإضافة صناعة المنتجات الحربية إلى الصناعات الأساسية

التي يدخل فى صناعتها الكحول المحول للصناعة

رئيس مصلحة الضرائب على المبيعات

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بإصدار الضريبة العامة على المبيعات ؛

وعلى قرار وزير المالية رقم ٧٤٩ لسنة ٢٠٠١ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون

رقم ١١ لسنة ١٩٩١ والقانون رقم ١٧ لسنة ٢٠٠١ ؛

وعلى القرار الإدارى رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٩٢ فى شأن تحديد الصناعات الأساسية

التي يدخل فى صناعتها الكحول المحول للصناعة ؛

وعلى موافقة الهيئة القومية للإنتاج الحربى رقم : فنى / ٢٠٠٤ / ٥ / ٧٥٦

بتاريخ ٢٠٠٤/٩/٥ ؛

قرار :

مادة أولى - تضاف صناعة المنتجات الحربية إلى الصناعات الأساسية التى تدخل

فى صناعتها الكحول المحول للصناعة بإضافة (٥٪) ميثانول والوارد بيانها بالقرار الإدارى

رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٩٢

مادة ثانية - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً فى ٢٠٠٤/١٠/٣

رئيس المصلحة

محمود محمد على

بعض

الأحكام الدستورية

المتعلقة بقانون الضريبة العامة على المبيعات

ولائحته التنفيذية

باسم الشعب المحكمة الدستورية العليا

بالجلسة العلنية المنعقدة يوم الأحد ٩ يونيو سنة ٢٠٠٢ م الموافق
٢٨ ربيع الأول سنة ١٤٢٣ هـ .

برئاسة السيد المستشار الدكتور / محمد فتحي نجيب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : الدكتور/حنفى على جبالى وإلهام نجيب نوار
ومحمد عبد العزيز الشناوى وماهر سامى يوسف والسيد عبد المنعم حشيش ومحمد
خيرى طه .

وحضور السيد المستشار / سعيد مرعى عمرو رئيس هيئة المفوضين
وحضور السيد / ناصر إمام محمد حسن أمين السر

صدرت الحكم الآتى:

فى القضية المقيدة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ٦٣ لسنة ٢٢ قضائية
« دستورية » .

المقامة من:

الشركة المصرية لتجارة الجملة .

ضد:

١ - السيد / رئيس مجلس الوزراء .

٢ - السيد / وزير المالية بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الضرائب على المبيعات .

٣ - السيد / رئيس مصلحة الضرائب على المبيعات .

٤ - السيد / رئيس شركة تسويق الأرز .

الإجراءات :

بتاريخ الثانى والعشرين من مارس سنة ٢٠٠٠ أودعت الشركة المدعية قلم كُتاب المحكمة صحيفة هذه الدعوى ، طالبة الحكم بعدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ فيما تضمنه من تعديل الجدولين رقمى (١) ، (٢) الموافق لقانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ؛ بإضافة خدمات التشغيل للغير إلى الخدمات الخاضعة لهذه الضريبة .

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم برفض الدعوى ، كما قدم المدعى عليه الأخير مذكرة طلب فيها الحكم بعدم قبول الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

وُنظرت الدعوى على النحو المبين بحضور الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة :

بعد الاطلاع على الأوراق ، والمداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المدعى عليه الرابع كان قد أقام الدعوى رقم ٩٥٠ لسنة ١٩٩٦ أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ضد المدعية والمدعى عليهما الثانى والثالث ، بطلب الحكم أصلياً : بإلزام المدعية بأن تؤدي له قيمة ضريبة المبيعات المستحقة عن خدمات التعبئة التى قامت بها خلال المدة من ٤/١٦ إلى ١٣/١٢/١٩٩٥ والفوائد القانونية بواقع (٥٪) سنوياً حتى تمام السداد ، واحتياطياً : بعدم أحقية المدعى عليهما الثانى والثالث فى الحصول على ضريبة مبيعات عن خدمات تعبئة السلع المسعرة جبرياً ، وأثناء نظرها دفعت المدعية بعدم

دستورية نص الفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ والمادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ ، وإذ قدرت محكمة الموضوع جدية دفعها وصرحت لها بإقامة الدعوى الدستورية ، فقد أقامت الدعوى الماثلة .

وحيث إن قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ كان ينص في الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة الثالثة منه - قبل تعديلها بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ - على تخويل رئيس الجمهورية حق إعفاء بعض السلع من الضريبة ، وتعديل سعرها على البعض الآخر وكذا تعديل الجدولين رقمي (١) ، (٢) المرافقين للقانون واللذين يحددان سعر الضريبة على السلع والخدمات ، ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ متضمناً النص في المادة (١١) منه على إلغاء قرارات رئيس الجمهورية التي صدرت نفاذاً للفقرتين المشار إليهما ، وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بكل منها ، كما نص في المادة (١٢) منه على إلغاء هاتين الفقرتين .

وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن شرط المصلحة الشخصية المباشرة مؤداه ألا تفصل المحكمة في غير المسائل الدستورية التي يؤثر الحكم فيها على النزاع الموضوعي ؛ ومن ثم يتحدد مفهوم هذا الشرط بأن يقيم المدعى الدليل على أن ضرراً واقعياً قد لحق به ، وأن يكون هذا الضرر راجعاً إلى النص المطعون فيه ، فإذا كان الإخلال بالحقوق التي يدعيها لا يعود إليه ، أو كان النص المذكور قد ألغى بأثر رجعي ، وبالتالي زال كل ماكان له من أثر قانوني منذ صدوره ، دل ذلك على انتفاء المصلحة الشخصية المباشرة ؛ ذلك أن إبطال النص الشرعي في هذه الحالة لن يحقق للمدعى أية فائدة يمكن أن يتغير بها مركزه القانوني بعد الفصل في الدعوى الدستورية عما كان عليه قبلها .

وحيث إنه متى كان ماتقدم ، ولئن كانت المدعية قد دفعت أمام محكمة الموضوع بعدم دستورية كل من نص الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ونص المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ ، إلا أنها أقامت دعواها الدستورية الراهنة بطلب الحكم بعدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة الثانية من هذا القرار الأخير ، ومن ثم فإن مصلحتها فى الدعوى الدستورية الراهنة - ويقدر اتصالها بالنزاع الموضوعى وفى حدود التصريح الصادر عن محكمة الموضوع - إنما تنحصر فى الطعن على نص الفقرة الثانية من المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ فيما تضمنه من إضافة خدمات التشغيل للمغير للخدمات الخاضعة للضريبة العامة على المبيعات ، وإذ ألغيت الفقرتان الثالثة والرابعة من المادة الثالثة من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، كما ألغى ماصدر عن رئيس الجمهورية من قرارات استناداً إليهما منذ تاريخ العمل بكل منها ومن بينها قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ المشتمل على النص الطعين فى الدعوى الراهنة ، وذلك كله إنفاذاً لأحكام القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ ، فإنه لم تعد ثمة آثار قانونية قائمة يمكن أن يكون النص الطعين قد رتبها خلال فترة نفاذه بعد أن تم إلغاؤه بأثر رجعى ؛ لتغدو مصلحة المدعية - بذلك - فى الطعن عليه منتفية ، مما يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى .

فلهذه الأسباب :

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى ، وبمصادرة الكفالة ، وألزمت المدعية المصروفات ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة .

رئيس المحكمة

أمين السر

باسم الشعب المحكمة الدستورية العليا^(*)

بالجلسة العلنية المنعقدة يوم السبت ٢ أكتوبر سنة ١٩٩٩ م الموافق ٢٢ من جمادى الآخرة سنة ١٤٢٠ هـ .

برئاسة السيد المستشار الدكتور / محمد ولي الدين جلال رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين/ ماهر البحيرى ، ومحمد على سيف الدين ، وعدلى محمود
منصور ، ومحمد عبد القادر عبد الله ، وعلى عوض محمد صالح ، وأنور رشاد العاصى .
وحضور السيد المستشار / عبد الوهاب عبد الرازق رئيس هيئة المفوضين
وحضور السيد / حمدي أنور صابر أمين السر

أصدرت الحكم الآتى :

فى القضية المقيمة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ١٠٠ لسنة ٢٠
قضائية «دستورية» .

بعد أن أحالت محكمة استئناف الإسماعيلية ملف الاستئناف رقم ٥٤٣ لسنة ٣٢
قضائية .

المقامة من :

- ١ - السيد / وزير المالية .
- ٢ - السيد / رئيس مأمورية الضرائب على المبيعات بالإسماعيلية .

ضمم:

- ١ - السيد / عبده أبو المجد أحمد .
- ٢ - السيد / رئيس هيئة قناة السويس .

الإجراءات :

بتاريخ التاسع من مايو سنة ١٩٩٨ ، ورد إلى قلم المحكمة ملف الدعوى رقم ٥٤٣ لسنة ٢٢ قضائية استئناف الإسماعيلية ، بعد أن قضت المحكمة بوقف الدعوى وإحالتها إلى المحكمة الدستورية للفصل فى دستورية المادة الثانية من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ - وذلك فيما خولته لرئيس الجمهورية من تعديل سعر الضريبة على بعض السلع ، وتعديل الجدولين رقمي ١ ، ٢ المرفقين للقانون ، وكذا قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢

وقد تمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم قبول الدعوى ، واحتياطياً برفضها .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة :

بعد الاطلاع على الأوراق ، والمداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المستأنف عليه الأول السيد / عبده أبو المجد أحمد كان قد أقام الدعوى رقم ١٢١١ لسنة ١٩٩٦ مدنى أمام محكمة الإسماعيلية الابتدائية ضد المستأنف الأول وآخرين بطلب الحكم بعدم أحقية مأمورية ضرائب مبيعات الإسماعيلية فى مطالبته بضريبة مبيعات عن نشاطه فى أعمال المقاولات وبراءة ذمته من المبالغ المطالب بها ، واحتياطياً إلزام المستأنف عليه الثانى بهذه المبالغ . وإذ صدر الحكم لصالحه ، فقد طعن فيه وزير المالية وآخر بالاستئناف رقم ٥٤٣ لسنة ٢٢ قضائية الإسماعيلية . وبجلسة ١٨/٣/١٩٩٨ قررت محكمة الاستئناف وقف الدعوى وإحالتها للمحكمة الدستورية العليا ، للفصل فى دستورية المادة الثانية من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، وكذا قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ . وذلك لما تراءى لها من مخالفتها للدستور الذى يحظر فرض الضرائب العامة وتعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون .

وحيث إن البين من الأوراق أن المستأنف عليهما قد طلبا أثناء تحضير الدعوى أمام هيئة المفوضين الحكم بعدم دستورية المواد (١) و (٣) و (٥) و (١٣) من ثانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ ، والمادة (٣) من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات ، ويسقط مادتيه الحادية عشرة والثانية عشرة ؛ وكان قضاء المحكمة الدستورية العليا قد جرى على أن المشرع قد رسم فى البند (ب) من المادة (٢٩) من قانونها طريقاً لرفع الدعوى الدستورية التى أتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد المحدد لرفعها ، فذل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية ، فلا ترفع إلا بعد إبداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع جديده ، ولا تقبل إلا إذا رفعت خلال الأجل الذى ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر . وهذه الأوضاع الإجرائية - سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى أو بميعاد رفعها ، تتعلق بالنظام العام باعتبارها أشكالاً جوهرية فى التقاضى تغيا بها المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالإجراءات التى رسمها وفى الموعد الذى حدده ، وإلا كانت الدعوى الدستورية غير مقبولة . لما كان ذلك وكان المستأنف عليهما لم يدفعاً أمام محكمة الموضوع بعدم دستورية النصوص التشريعية التى أثارها شبهة مخالفتها للدستور أمام هيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا لأول مرة فإن ذلك يعد اختصاصاً لهذه النصوص بصورة مبتدأة تنحل إلى طعن عليها بالطريق المباشر وبصفة أصلية وهو ما لا يجوز قانوناً ، إذ لم يجز المشرع الدعوى الأصلية طريقاً للطعن بعدم دستورية النصوص القانونية ، ومن ثم لا يعدو الطعن على النصوص المشار إليها - على الوجه المتقدم - أن يكون تجريحاً لها بقصد إهدار أثارها بغير الطريق الذى رسمه قانون المحكمة الدستورية العليا ، مما يتعين معه عدم قبول الدعوى بالنسبة إليها .

وحيث إن قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ كان يتضمن في المادة (٣) منه - قبل تعديلها بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ - خمس فقرات - يجرى نصها على النحو الآتي :

الفقرة الأولى :

يكون سعر الضريبة على السلع (١٠ ٪) ، وذلك عدا السلع المبينة في الجدول رقم (١) المرافق فيكون سعر الضريبة على النحو المحدد قرين كل منها .

الفقرة الثانية :

ويحدد الجدول رقم (٢) المرافق سعر الضريبة على الخدمات .

الفقرة الثالثة :

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية إعفاء بعض السلع من الضريبة وتعديل سعر الضريبة على بعض السلع .

الفقرة الرابعة :

كما يجوز لرئيس الجمهورية تعديل الجدولين رقمي (١) و (٢) المرافقين .

الفقرة الخامسة :

وفي جميع الأحوال يعرض قرار رئيس الجمهورية على مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره إذا كان المجلس قائماً وإلا ففى أول دورة لاتعقاده ، فإذا لم يقره المجلس زال ما كان له من أثر وبقي نافذاً بالنسبة إلى المدة الماضية .

ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ناصاً في المادة (١١) على أن « تلغى قرارات رئيس الجمهورية أرقام ١٨٠ لسنة ١٩٩١ و ٢٠٦ لسنة ١٩٩١ و ٧٧ لسنة ١٩٩٢ و ٢٩٥ لسنة ١٩٩٣ و ٣٠٤ لسنة ١٩٩٣ و ٣٩ لسنة ١٩٩٤ و ٦٥ لسنة ١٩٩٥ و ٣٠٥ لسنة ١٩٩٦ ، وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بكل منها » . كما نص في المادة (١٢)

على أن « تلغى الفقرتان الثالثة والرابعة من المادة (٣) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ المشار إليه » ؛ وفى المادة (١٣) على أن « ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره » ، وقد تم النشر بتاريخ ١٩٩٧/١/٢٩

وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن شرط المصلحة الشخصية المباشرة يتفيا أن تفصل المحكمة الدستورية العليا فى الخصومة الدستورية من جوانبها العملية وليس من معطياتها النظرية ، وهو كذلك يقيد تدخلها فى هذه الخصومة فلا تفصل فى غير المسائل الدستورية التى يؤثر الحكم فيها على النزاع الموضوعى . ومن ثم يتحدد مفهوم شرط المصلحة باجتماع عنصرين .

(أولهما - أن يقوم الدليل على أن ضرراً واقعياً - اقتصادياً أو غيره - قد لحق بمن يستفيد من إزالة ما عسى أن يكون بالنص المحال من مخالفة دستورية ، سواء أكان مهدداً بهذا الضرر ، أم كان قد وقع فعلاً . ويتعين دوماً أن يكون الضرر المدعى به مباشراً ، منفصلاً عن مجرد مخالفة النص المطعون فيه للدستور ، مستقلاً بالعناصر التى يقوم عليها ، ممكناً تصوره ، ومواجهته بالترضية القضائية تسوية لآثاره .

ثانيهما - أن يكون هذا الضرر عائداً إلى النص المطعون فيه ، وليس ضرراً متوهماً أو منتحلاً أو مجهلاً ، فإذا لم يكن لهذا النص ثمة محل للتطبيق فى النزاع الموضوعى ، أو كان الإخلال بالحقوق المدعاة لا يعود إليه ، أو كان النص المذكور قد ألغى بأثر رجعى منذ تاريخ العمل به وبالتالى زال كل ما كان له من أثر قانونى ؛ دل ذلك على انتفاء المصلحة فى الدعوى الدستورية . ذلك أن إبطال النص التشريعى فى هذه الصور جميعها لن يكون له من أثر على الطلبات المطروحة على محكمة الموضوع ولا يتغير به المركز القانونى لأطراف النزاع الموضوعى بعد الفصل فى الدعوى الدستورية عما كان عليه قبلها .

وحيث إنه متى كان ما تقدم ، وكان النزاع المطروح على محكمة الموضوع -
حسبما يبين من مضمون حكم الإحالة وحقيقة مرماه ومقاصده - إنما يتصل بنص الفقرتين الثالثة
والرابعة من المادة (٣) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١
لسنة ١٩٩١ دون غيرها ؛ وإذ أُلغيت هاتان الفقرتان من المادة المشار إليها منذ تاريخ
العمل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ المشار إليه ، كما أُلغى ما صدر عن رئيس الجمهورية
من قرارات استناداً إليهما منذ تاريخ العمل بكل منهما ، وذلك كله إنفاذاً لأحكام
هذا القانون ؛ فإنه لم تعد ثمة آثار قانونية قائمة يمكن أن تكون النصوص الطعينة قد رتبها
خلال فترة نفاذها بعد أن تم إلغاؤها بأثر رجعي ؛ لتغدو المصلحة - بذلك - فى الطعن
عليها منتفية ، مما يقتضى الحكم بعدم قبول الدعوى .

فهذه الأسباب :

حكمت المحكمة باعتبار الخصومة منتهية .

رئيس المحكمة

أمين السر

أصدرت المحكمة الدستورية العليا بذات الجلسة حكماً مماثلاً فى الدعوى رقم ١٤٥
لسنة ٢٠ قضائية « دستورية » .

باسم الشعب

المحكمة الدستورية العليا (*)

بالجلسة العلنية المنعقدة يوم السبت ٨ من يولية سنة ٢٠٠٠م الموافق ٦ من ربيع الآخر سنة ١٤٢١ هـ .

برئاسة السيد المستشار/ محمد ولى الدين جلال رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : ماهر البحيرى ومحمد على سيف الدين وعدلى محمود
منصور ومحمد عبد القادر عبد الله وعلى عوض محمد صالح وأنور رشاد العاصى .
وحضور السيد المستشار/ عبد الوهاب عبد الرازق رئيس هيئة المفوضين
وحضور السيد/ ناصر إمام محمد حسن أمين السر

أصدرت الحكم الآتى :

فى القضية المقيدة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ١٣ لسنة ٢٠ قضائية
«دستورية» .

المقامة من :

الدكتور مهندس/ محمد إبراهيم شديد بصفته رئيساً لمجلس إدارة شركة بنها
للصناعات الالكترونية .

ضد :

- ١ - السيد رئيس الجمهورية .
- ٢ - السيد رئيس مجلس الوزراء .
- ٣ - السيد رئيس اللجنة التشريعية بمجلس الشعب .
- ٤ - السيد وزير المالية .
- ٥ - السيد رئيس مأمورية ضرائب مبيعات بنها .

الإجراءات :

بتاريخ الثامن عشر من يناير سنة ١٩٩٨ ، أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة ، طالباً الحكم بعد دستورية نص المادة الثالثة من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، فيما خولته لرئيس الجمهورية من تعديل الجدولين رقمي (١) و (٢) المرافقين للقانون ، وكلنا قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم أصلياً بعدم قبول الدعوى ، واحتياطياً برفضها .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة :

بعد الاطلاع على الأوراق ، والمداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل في أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٣٨٩ لسنة ١٩٩٧ أمام محكمة بنها الابتدائية ضد وزير المالية وآخر ، طالباً الحكم - بصفة مستعجلة - بوقف تنفيذ قرار هيئة التحكيم العالي بالإسكندرية رقم ٩١ لسنة ١٩٩٧ ، وفي الموضوع بإلغاء هذا القرار وعدم أحقية مصلحة الضرائب على المبيعات في مطالبته بالضريبة عن نشاطه في أعمال المقاولات استناداً

إلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ بتعديل الجدولين المرافقين لقانون الضريبة على المبيعات . وأثناء نظر الدعوى دفع المدعى بعدم دستورية المادة الثالثة من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، وإذ قدرت محكمة الموضوع جدية دفعه وصرحت له بإقامة الدعوى الدستورية ، فقد أقام الدعوى الماثلة .

وحيث إن قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، كان ينص فى الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة الثالثة - قبل تعديلها بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ - على تخويل رئيس الجمهورية حق إعفاء بعض السلع من الضريبة ، وتعديل سعرها على البعض الآخر ، وكذا تعديل الجدولين رقمى (١) و (٢) المرافقين للقانون واللذين يحددان سعر الضريبة على السلع والخدمات ، ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ متضمنا النص فى المادة (١١) منه على إلغاء قرارات رئيس الجمهورية التى صدرت نفاذاً للفقرتين المشار إليهما وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بكل منها ، كما نص فى المادة (١٢) منه على إلغاء هاتين الفقرتين .

وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن شرط المصلحة الشخصية المباشرة مؤداه ألا تفصل فى غير المسائل الدستورية التى يؤثر الحكم فيها على النزاع الموضوعى ؛ ومن ثم يتحدد مفهوم هذا الشرط بأن يقيم المدعى الدليل على أن ضرراً واقعياً قد لحق به ، وأن يكون هذا الضرر عائداً إلى النص المطعون فيه ، فإذا كان الإخلال بالحقوق التى يدعيها لا يعود إليه ، أو كان النص المذكور قد ألغى بأثر رجعى وبالتالى زال كل ماكان له من أثر قانونى منذ صدوره ، دل ذلك على انتفاء المصلحة الشخصية المباشرة. إذ أن إبطال النص التشريعى فى هذه الحالة لن يحقق للمدعى أية فائدة عملية يمكن أن يتغير بها مركزه القانونى بعد الفصل فى الدعوى الدستورية عما كان عليه قبلها .

وحيث إنه متى كان ماتقدم ، وكانت مصلحة المدعى فى الدعوى الدستورية الراهنة -
وبقدر ارتباطها بالتزاع الموضوعى وفى حدود التصريح الصادر عن محكمة الموضوع برفعها -
إنما تنحصر فى الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة (٣) من قانون الضريبة العامة
على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، وإذ ألغيت هاتان الفقرتان منذ تاريخ
العمل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ ، كما ألقى ماصدر عن رئيس الجمهورية من قرارات
استنادا إليهما منذ تاريخ العمل بكل منها ، وذلك كله إنفاذا لأحكام هذا القانون ؛ فإنه لم
تعد ثمة آثار قانونية قائمة يمكن أن تكون النصوص الطعينة قد رتبها خلال فترة نفاذها
بعد أن تم إلغاؤها بأثر رجعى ؛ لتغدو مصلحة المدعى- بذلك - فى الطعن عليها منتفية ،
مما يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى .

شبهة الاسباب :

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى ، وبإصدار الكفالة ، وألزمت المدعى بالمصروفات
ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة

رئيس المحكمة

أمين السر

باسم الشعب

المحكمة الدستورية العليا(*)

بالجلسة العلنية المنعقدة يوم السبت ٩ سبتمبر سنة ٢٠٠٠ م الموافق
١١ جمادى الآخرة سنة ١٤٢١ هـ .

برئاسة السيد المستشار / محمد ولى الدين جلال رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : ماهر البحيرى ومحمد على سيف الدين وعدلى محمود
منصور ومحمد عبد القادر عبد الله وعلى عوض محمد صالح وأتور وشاد العاصى .
وحضور السيد المستشار / عبد الوهاب عبد الرازق رئيس هيئة المفوضين
وحضور السيد / ناصر إمام محمد حسن أمين السر .

أصدرت الحكم الآتى :

فى القضية المقيدة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ٥٧ لسنة ١٧ قضائية
«دستورية» .

المقابلة من :

السيد / يوسف سيد سيد جمعة .

ضد :

- ١ - السيد / رئيس مجلس الشعب .
- ٢ - السيد / رئيس الجمهورية .
- ٣ - السيد / رئيس مجلس الوزراء .
- ٤ - السيد / وزير المالية .
- ٥ - السيد / رئيس مصلحة الضرائب على المبيعات .
- ٦ - السيد / رئيس مصلحة الجمارك .

الإجراءات

بتاريخ العشرين من سبتمبر سنة ١٩٩٥ ، أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة ، طالباً بالحكم بعدم دستورية الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، وذلك فيما خولته لرئيس الجمهورية من تعديل الجدولين رقمي (١) و (٢) المرافقين للقانون ، وكذا قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٩٣ بتعديل فئة تلك الضريبة .

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم أصلياً بعدم قبول الدعوى ، واحتياطياً برفضها .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة ،

بعد الاطلاع على الأوراق ، والمداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل في أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٩٩٠٣ لسنة ١٩٩٥ أمام محكمة شمال القاهرة الابتدائية ، ضد السيد وزير المالية وآخرين ، طالباً بالحكم بإلزامهم برد المبالغ السابق تحصيلها منه كضريبة مبيعات عن نشاطه في استيراد الدخان ، وأثناء نظر الدعوى دفع المدعى بعدم دستورية الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، وكذا قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٩٣ ، وإذ قدرت محكمة الموضوع جدية دفعه وصرحت له بإقامة الدعوى الدستورية ، فقد أقام الدعوى الماثلة .

وحيث إن قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، كان ينص فى الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة الثالثة منه - قبل تعديلها بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ - على تخويل رئيس الجمهورية حق إعفاء بعض السلع من الضريبة ، وتعديل سعرها على البعض الآخر ، وكذا تعديل الجدولين رقمى (١) و (٢) المرفقين للقانون ، ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ متضمنا النص فى المادة (١١) منه على أن تلغى قرارات رئيس الجمهورية التى صدرت نفاذاً للفقرتين المشار إليهما وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بكل منها ، كما نص فى المادة (١٢) منه على إلغاء هاتين الفقرتين .

وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن شرط المصلحة الشخصية المباشرة مؤداه ألا تفصل فى غير المسائل الدستورية التى يؤثر الحكم فيها على النزاع الموضوعى ؛ ومن ثم يتحدد مفهوم هذا الشرط بأن يقيم المدعى الدليل على أن ضرراً واقعياً قد لحق به ، وأن يكون هذا الضرر عائداً إلى النص المطعون فيه ، فإذا كان الإخلال بالحقوق التى يدعيها لا يعود إليه ، أو كان النص المذكور قد ألغى بأثر رجعى منذ تاريخ العمل به وبالتالى زال كل ماكان له من أثر قانونى منذ صدوره ، دل ذلك على انتفاء المصلحة الشخصية المباشرة . إذ أن إبطال النص التشريعى فى هذه الحالة لن يحقق للمدعى أية فائدة عملية يمكن أن يتغير بها مركزه القانونى بعد الفصل فى الدعوى الدستورية عما كان عليه قبلها .

وحيث إنه متى كان ماتقدم ، وكانت مصلحة المدعى فى الدعوى الدستورية الراهنة - وبقدر ارتباطها بالنزاع الموضوعى وفى حدود التصريح الصادر عن محكمة الموضوع برفعها - إنما تنحصر فى الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من قانون الضريبة العامة

على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، وإذ ألغيت هاتان الفقرتان منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ ، كما ألغى ما صدر عن رئيس الجمهورية من قرارات استنادا إليهما منذ تاريخ العمل بكل منها ، وذلك كله إنفاذا لأحكام هذا القانون ؛ فإنه لم تعد ثمة آثار قانونية قائمة يمكن أن تكون النصوص الطعينة قد رتبها خلال فترة نفاذها بعد أن تم إلغاؤها بأثر رجعى ، لتغدو مصلحة المدعى - بذلك - فى الطعن عليها متفتية ، مما يتعين معه الحكم باعتبار الخصومة منتهية .

فلهذه الأسباب :

حكمت المحكمة باعتبار الخصومة منتهية .

رئيس المحكمة

أمين السر

صدر هذا الحكم بالهيئة المهيئة بصدره ، أما السيد المستشار / محمد على سيف الدين الذى سمع المرافعة وحضر المداولة ووقع مسودة الحكم ، فقد جلس بدله عند تلاوته السيد المستشار / حمدى محمد على .

أصدرت المحكمة الدستورية العليا بذات الجلسة حكماً ماثلاً فى الدعوى رقم ٧٤ لسنة ١٩ ق « دستورية » .

باسم الشعب

المحكمة الدستورية العليا

بالجلسة العلنية المنعقدة يوم الأحد ١٢ مايو سنة ٢٠٠٢م الموافق ٢٩ صفر سنة ١٤٢٣ هـ .

برئاسة السيد المستشار الدكتور/ محمد فتحي نجيب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : أنور رشاد العاصي والدكتور حنفى على جبالى
والهام نجيب نوار ومحمد عبد العزيز الشناوى وماهر سامى يوسف ومحمد خيرى طه .
وحضور السيد المستشار/ سعيد مرعى عمرو رئيس هيئة المفوضين
وحضور السيد/ ناصر إمام محمد حسن أمين السر

أصدرت الحكم الآتى :

فى القضية المقيدة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ٨٧ لسنة ١٨
قضائية «دستورية» .

المقامة من :

السيد / محمد عبود عبد الله الشناوى بصفته الممثل القانونى لشركة خلفاء
عبود عبد الله .

فند :

- ١ - السيد رئيس الجمهورية .
- ٢ - السيد رئيس مجلس الشعب .
- ٣ - السيد رئيس مجلس الوزراء .
- ٤ - السيد وزير المالية .
- ٥ - السيد رئيس مصلحة الضرائب على المبيعات .

الإجراءات :

بتاريخ ٣١ من يوليو سنة ١٩٩٦ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة ، يطلب الحكم بعدم دستورية نص المادة الثالثة من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، وذلك فيما خولته لرئيس الجمهورية من إصدار قرارات بشأن خضوع بعض الخدمات للضريبة العامة على المبيعات ، وعدم دستورية قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ فيما تضمنه من إضافة خدمات التشغيل للغير للجدول المرافق لهذا القانون .

وقد طلبت هيئة قضايا الدولة باعتبار الخصومة منتهية .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة :

بعد الاطلاع على الأوراق ، والمداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٩٦ ، كلى ضرائب أمام محكمة بورسعيد الابتدائية ، طالباً الحكم بعدم خضوع الشركة التى يمثلها لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ المشار إليه ، أو استحقاق ضريبة عليها عن أعمال مقاولات المبانى فى الفترة من ١/٥/١٩٩٣ حتى ٣١/٧/١٩٩٥ ، وبراة ذمتها من قيمة الضريبة المطالب بها وقدرها ١٠٠.٠٠٠ ٦٧٥٠ . والضريبة الإضافية الأسبوعية وما يترتب على ذلك من آثار ، وأثناء نظر الدعوى دفع المدعى - على ما يبين من حقيقة طلباته الواردة بمحضر جلسة ١٩٩٦/٦/٢٢ - بعدم دستورية نص المادة الثالثة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ سالف الذكر ، وقرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ ، وإذ قدرت محكمة الموضوع

جدية هذا الدفع وصرحت للمدعى بإقامة الدعوى الدستورية ، فقد أقام الدعوى الماثلة بطلباته آنفة البيان ، وأثناء تحضير الدعوى أمام هيئة المفوضين تقدم المدعى بمذكرة ضمنها طلباً جديداً بعدم دستورية القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، ولما كان المقرر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه لا يجوز تقديم طلبات جديدة أو إضافية أمام هيئة المفوضين ، فإنه يتعين الابتفات عما جاء بتلك المذكرة .

وحيث إن قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، كان ينص فى الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة الثالثة - قبل تعديلها بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ - على تخويل رئيس الجمهورية حق إعفاء بعض السلع من الضريبة ، وتعديل سعر الضريبة على البعض الآخر ، وكذا تعديل الجدولين رقمى (١) ، (٢) المراققين للقانون ، اللذين يحددان سعر الضريبة على السلع والخدمات ، ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ متضمناً النص فى المادة (١١) منه على إلغاء قرارات رئيس الجمهورية التى صدرت نفاذاً للفقرتين المشار إليهما ، وذلك اعتيافاً من تاريخ العمل بكل منها ، كما نص فى المادة (١٢) منه على إلغاء هاتين الفقرتين .

وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن شرط المصلحة الشخصية المباشرة مؤداة ألا تفصل المحكمة فى غير المسائل الدستورية التى يؤثر الحكم فيها على النزاع الموضوعى ، ومن ثم يتحدد مفهوم هذا الشرط بأن يقيم المدعى الدليل على أن ضرراً واقعياً قد لحق به ، وأن يكون هذا الضرر عائداً إلى النص المطعون فيه ، فإذا كان الإخلال بالحقوق التى يدعيها لا يعود إليه ، أو كان النص المذكور قد ألغى بأثر رجعى ، وبالتالي زال كل ما كان له من أثر قانونى منذ صدوره ، دل ذلك على انتفاء المصلحة الشخصية المباشرة ، إذ أن إبطال النص التشريعى فى هذه الحالة لن يحقق للمدعى أية فائدة يمكن أن يتغير بها مركزه القانونى بعد الفصل فى الدعوى الدستورية عما كان عليه قبلها .

وحيث إنه متى كان ما تقدم ، وكانت مصلحة المدعى فى الدعوى الدستورية الراهنة -
ويقدر ارتباطها بالنزاع الموضوعى - إنما تتصل بنص الفقرة الرابعة من المادة الثالثة
من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ . :
وإذ ألغيت هذه الفقرة منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ ، كما ألقى ما صدر
عن رئيس الجمهورية من قرارات استناداً إليها منذ تاريخ العمل بكل منها ،
وذلك كله إعمالاً لأحكام هذا القانون ، فإنه لم تعد ثمة آثار قانونية قائمة يمكن
أن تكون النصوص المطعون عليها قد رتبها خلال فترة نفاذها بعد أن تم إلغاؤها بأثر رجعى ،
لتغدو مصلحة المدعى - بذلك - فى الطعن عليها منتفية ، مما يتعين معه الحكم باعتبار
الخصومة منتفية .

فهذه الأسباب :

حكمت المحكمة باعتبار الخصومة منتفية .

رئيس المحكمة

أمين السر

باسم الشعب المحكمة الدستورية العليا

بالجلسة العلنية المنعقدة يوم الأحد ١٢ مايو سنة ٢٠٠٢ م الموافق ٢٩ صفر
سنة ١٤٢٣ هـ .

برئاسة السيد المستشار الدكتور/ محمد فتحي نجيب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : أنور رشاد العاصي والدكتور/ حنفى على جبالى
والهام نجيب نوار ومحمد عبد العزيز الشناوى وماهر سامى يوسف ومحمد خيرى طه .
وحضور السيد المستشار / سعيد مرعى عمرو رئيس هيئة المفوضين
وحضور السيد / ناصر إمام محمد حسن أمين السر

أصدرت الحكم الآتى :

فى القضية المقيدة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ١٤٣ لسنة ١٨
قضائية «دستورية» .

المقامة من :

السيد/ كلاوس لودنيج إيلينج - بصفته مدير عام شركة سيمنس ليمتد .

ضد :

١ - السيد رئيس الجمهورية .

٢ - السيد رئيس مجلس الوزراء .

٣ - السيد وزير المالية .

الإجراءات :

بتاريخ السادس عشر من ديسمبر سنة ١٩٩٦ ، أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة ، بطلب الحكم بعدم دستورية نص المادة الثالثة من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، وقرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ ومنشور وزارة المالية رقم ٥ لسنة ١٩٩٤

وقدتمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم أصلياً بعدم قبول الدعوى ، واحتياطياً برفضها .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بحضور الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة :

بعد الاطلاع على الأوراق ، والمداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٤٢٧٤ لسنة ٤٩ قضائية ، أمام محكمة القضاء الإدارى ، وحدد طلباته الختامية فى تلك الدعوى بطلب الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ مطالبات مأمورية ضرائب مبيعات الدقى بسداد أية ضرائب مبيعات حتى الفصل فى موضوع الدعوى ، وفى الموضوع بأحقية الشركة التى يمثلها المدعى فى استرداد جميع المبالغ التى قامت بسدادها دون وجه حق وحتى تاريخ الفصل فى الدعوى ، وبطلان تسجيل الشركة لدى المأمورية لعدم خضوع نشاطها فى المقاولات وصيانة المعدات والأجهزة الطبية لهذه الضريبة ، وأثناء نظر الدعوى دفع المدعى بعدم دستورية نص المادة الثالثة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ المشار إليه ، وقرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ ، ومنشور وزارة المالية رقم ٥ لسنة ١٩٩٤ ، وإذ قدرت المحكمة جدية هذا الدفع وصرحت للمدعى بإقامة الدعوى للدستورية ، فقد أقام دعواه الماثلة .

وحيث إن قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ كان ينص فى الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة الثالثة - قبل تعديلها بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ - على تخويل رئيس الجمهورية حق إعفاء بعض السلع من الضريبة ، وتعديل سعر الضريبة على البعض الآخر ، وكذا تعديل الجدولين رقمى (١) و (٢) المرافقين للقانون ، اللذين يحددان سعر الضريبة على السلع والخدمات ، ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ متضمنًا النص فى المادة (١١) منه على إلغاء قرارات رئيس الجمهورية التى صدرت نفاذًا للفقرتين المشار إليهما ، وذلك اعتبارًا من تاريخ العمل بكل منها ، كما نص فى المادة (١٢) منه على إلغاء هاتين الفقرتين .

وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن شرط المصلحة الشخصية المباشرة مؤداة ألا تفصل المحكمة فى غير المسائل الدستورية التى يؤثر الحكم فيها على النزاع الموضوعى ، ومن ثم يتحدد مفهوم هذا الشرط بأن يقيم المدعى الدليل على أن ضررًا واقعيًا قد لحق به ، وأن يكون هذا الضرر عائدًا إلى النص المطعون فيه ، فإذا كان الإخلال بالحقوق التى يدعيها لا يعود إليه ، أو كان النص المذكور قد ألغى بأثر رجعى ، وبالتالي زال ما كان له من أثر قانونى منذ صدوره ، دل ذلك على انتفاء المصلحة الشخصية المباشرة ، إذ أن إبطال النص التشريعى فى هذه الحالة لن يحقق للمدعى أية فائدة يمكن أن يتغير بها مركزه القانونى بعد الفصل فى الدعوى الدستورية عما كان عليه قبلها .

وحيث إنه متى كان ما تقدم ، وكانت المصلحة فى الدعوى الدستورية الراهنة - وبقدر ارتباطها بالنزاع الموضوعى - إنما تتصل بنص الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، وإذ ألغيت هذه الفقرة منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ ، كما أُلغى ما صدر

عن رئيس الجمهورية من قرارات استناداً إليها منذ تاريخ العمل بكل منها ، وذلك كله إنفاذاً لأحكام هذا القانون ، وما يستتبع ذلك من اعتبار القرارات الصادرة من وزارة المالية تنفيذاً لأحكام النصوص المتقدمة كأن لم تكن ، وبالتالي فيانه لم تعد ثمة آثار قانونية قائمة يمكن أن تكون النصوص المطعون عليها قد رتبها خلال فترة نفاذها بعد أن تم إلغاؤها بأثر رجعي ، لتغدو مصلحة المدعى - بذلك - في الطعن عليها منتفية ، مما يتعين معه الحكم باعتبار الخصومة منتهية .

فلهذه الأسباب :

حكمت المحكمة باعتبار الخصومة منتهية .

رئيس المحكمة

(مبين السر)

باسم الشعب المحكمة الدستورية العليا(*)

بالجلسة العلنية المنعقدة يوم السبت ٣ أبريل سنة ١٩٩٩ م الموافق ١٧ ذى الحجة سنة ١٤١٩ هـ .

برئاسة السيد المستشار / محمد ولى الدين جلال رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين/ ماهر البحيرى ، ومحمد على سيف الدين ، وعدلى
محمود منصور ومحمد عبد القادر عبد الله وعلى عوض محمد صالح وأنور رشاد
العاصى .

وحضور السيد المستشار / عبد الوهاب عبد الرازق رئيس هيئة المفوضين
وحضور السيد / حمدي أنور صابر أمين السر

أصدرت الحكم الآتى:

فى القضية المقيمة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ١ لسنة ١٩ قضائية
«دستورية» .

المقامة من:

شركة بنها للصناعات الالكترونية .

ضد:

- ١ - السيد / رئيس الجمهورية .
- ٢ - السيد / رئيس مجلس الوزراء .
- ٣ - السيد / رئيس اللجنة التشريعية بمجلس الشعب .
- ٤ - السيد / وزير المالية .
- ٥ - السيد / رئيس مأمورية مبيعات بنها .

الإجراءات :

بتاريخ السادس من يناير سنة ١٩٩٧ ، أودعت الشركة المدعية صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة ، طلباً للحكم بعدم دستورية نص المادة الثالثة من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ - وذلك فيما خولته لرئيس الجمهورية من تعديل الجدولين رقمي ١ ، ٢ المرافقين للقانون ، وعدم دستورية قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ بتعديل الجدولين المشار إليهما .

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم قبول الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة :

بعد الاطلاع على الأوراق ، والمداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الشركة المدعية كانت قد أقامت الدعوى رقم ١١٤٣ لسنة ١٩٩٦ ضرائب أمام محكمة بنها الابتدائية ضد المدعى عليهما الأخيرين طالبة الحكم بوقف إجراءات الحجز والبيع الإدارى الموقع على منقولات الشركة ورفع الحجز ، وبعدم أحقية المدعى عليهما فى مطالبتها بضريبة مبيعات على خدمات التشغيل للغير استناداً إلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ . وأثناء نظر الدعوى دفعت المدعية بعدم دستورية المادة الثالثة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ المشار إليه ، وإذ قدرت محكمة الموضوع جدية هذا الدفع وصرحت لها بإقامة الدعوى الدستورية ، فقد أقامتها .

وحيث إن قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ كان يتضمن فى المادة (٣) منه - قبل تعديلها بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ - خمس فقرات - يجرى نصها على النحو الآتى :

الفقرة الأولى :

يكون سعر الضريبة على السلع (١٠ ٪) ، وذلك عدا السلع المبينة فى الجدول رقم (١) المرافق فيكون سعر الضريبة على النحو المحدد قرين كل منها .

الفقرة الثانية :

ويحدد الجدول رقم (٢) المرافق سعر الضريبة على الخدمات .

الفقرة الثالثة :

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية إعفاء بعض السلع من الضريبة وتعديل سعر الضريبة على بعض السلع .

الفقرة الرابعة :

كما يجوز لرئيس الجمهورية تعديل الجدولين رقمى (١) و (٢) المرافقين .

الفقرة الخامسة :

وفى جميع الأحوال يعرض قرار رئيس الجمهورية على مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره إذا كان المجلس قائماً وإلا ففى أول دورة لاتعقده ، فإذا لم يقره المجلس زال ما كان له من أثر وبقي نافذاً بالنسبة إلى المدة الماضية .

ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ناصاً فى المادة (١١) على أن « تلغى قرارات رئيس الجمهورية أرقام ١٨٠ لسنة ١٩٩١ و ٢٠٦ لسنة ١٩٩١ و ٧٧ لسنة ١٩٩٢ و ٢٩٥ لسنة ١٩٩٣ و ٣٠٤ لسنة ١٩٩٣ و ٣٩ لسنة ١٩٩٤ و ٦٥ لسنة ١٩٩٥ و ٣٠٥ لسنة ١٩٩٦ ، وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بكل منها » . كما نص فى المادة (١٢)

على أن « تلغى الفقرتان الثالثة والرابعة من المادة (٣) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ المشار إليه » ؛ وفى المادة (١٣) على أن « ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره » ، وقد تم النشر بتاريخ ١٩٩٧/١/٢٩

وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن شرط المصلحة الشخصية المباشرة يتفيا أن تفصل المحكمة الدستورية العليا فى الخصومة الدستورية من جوانبها العملية وليس من معطياتها النظرية ، وهو كذلك يقيد تدخلها فى هذه الخصومة فلا تفصل فى غير المسائل الدستورية التى يؤثر الحكم فيها على النزاع الموضوعى . ومن ثم يتحدد مفهوم شرط المصلحة باجتماع عنصرين :

أولهما - أن يقيم المدعى الدليل على أن ضرراً واقعياً - اقتصادياً أو غيره - قد لحق به ، سواء أكان مهدداً بهذا الضرر ، أم كان قد وقع فعلاً . ويتعين دوماً أن يكون الضرر المدعى به مباشراً ، منفصلاً عن مجرد مخالفة النص المطعون فيه للدستور ، مستقلاً بالعناصر التى يقوم عليها ، ممكناً تصوره ، ومواجهته بالترضية القضائية تسوية لآثاره .

ثانيهما - أن يكون هذا الضرر عائداً إلى النص المطعون فيه ، وليس ضرراً متوهماً أو منتحلاً أو مجهلاً ، فإذا لم يكن هذا النص قد طبق أصلاً على من ادعى مخالفته للدستور ، أو كان من غير المخاطبين بأحكامه ، أو كان الإخلال بالحقوق التى يدعيها لا يعود إليه ، أو كان النص المذكور قد ألغى بأثر رجعى وبالتالى زال كل ما كان له من أثر قانونى منذ صدوره ؛ دل ذلك على انتفاء المصلحة الشخصية المباشرة . ذلك أن إبطال النص التشريعى فى هذه الصور جميعها لن يحقق للمدعى أية فائدة عملية يمكن أن يتغير بها مركزه القانونى بعد الفصل فى الدعوى الدستورية عما كان عليه قبلها .

وحيث إنه متى كان ما تقدم ، كانت مصلحة المدعية فى الدعوى الدستورية الراهنة -
وبقدر ارتباطها بالنزاع الموضوعى وفى حدود التصريح الصادر عن محكمة الموضوع برفعها -
إنما تتصل فقط بنص الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة (٣) من قانون الضريبة العامة
على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ دون غيرها ؛ وإذا ألغيت هاتان
الفقرتان من المادة المشار إليها منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ المشار إليه ،
كما ألغى ما صدر عن رئيس الجمهورية من قرارات استناداً إليهما منذ تاريخ العمل
بكل منها ، وذلك كله إنفاذاً لأحكام هذا القانون ؛ فإنه لم تعد ثمة آثار قانونية قائمة
يمكن أن تكون النصوص المطعون عليها قد رتبها خلال فترة نفاذها بعد أن تم إلغاؤها بأثر
رجعى ؛ لتغدو مصلحة المدعية - بذلك - فى الطعن عليها منتفية ، مما يقتضى الحكم
باعتبار الخصومة منتهية .

فلهذه الأسباب :

حكمت المحكمة باعتبار الخصومة منتهية .

رئيس المحكمة

أمين السر

باسم الشعب

المحكمة الدستورية العليا^(*)

بالجلسة العلنية المنعقدة يوم السبت ٧ نوفمبر سنة ١٩٩٨ م الموافق ١٨ رجب
سنة ١٤١٩ هـ .

برئاسة السيد المستشار / محمد ولي الدين جلال رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / فاروق عبد الرحيم غنيم وحسنى محمد على
وعبد الرحمن نصير وسامى فرج يوسف والدكتور/ عبد المجيد فياض وماهر البحيرى .
وحضور السيد المستشار / عبد الوهاب عبد الرازق رئيس هيئة المفوضين
وحضور السيد / حمدى أنور صابر أمين السر

أصدرت الحكم الآتى :

فى القضية المقيدة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ٩٢ لسنة ١٩
قضائية «دستورية» .

المقامة من :

السيد/ جمال سامى شعاعة نخلة .

ضد :

١ - السيد/ رئيس الجمهورية .

٢ - السيد/ رئيس مجلس الوزراء .

٣ - السيد/ وزير المالية بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الضرائب .

الإجراءات

بتاريخ التاسع عشر من شهر مايو سنة ١٩٩٧ ، أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة ، طالباً الحكم بعدم دستورية نص الفقرتين الثانية والثالثة من المادة الثالثة من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ - وذلك فيما خولته لرئيس الجمهورية من إعفاء بعض السلع من الضريبة ، وتعديل سعر الضريبة على بعض السلع ، وتعديل الجدولين رقمي (١ و ٢) المرفقين للقانون - ويسقط ما تضمنته الفقرتان الثانية والثالثة من تلك المادة من أحكام أخرى .

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها أصليا الحكم بعدم قبول الدعوى ، واحتياطياً برفضها .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، بتاريخ ١٩٩٨/١٠/٣ قررت المحكمة حجز الدعوى للحكم لجلسة اليوم وإذ قدم المدعى بعد ذلك مذكرة وردت بتاريخ ١٩٩٨/١٠/١٠ فقد التفتت عنها المحكمة .

المحكمة :

بعد الاطلاع على الأوراق ، والمداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل في أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ١٦٤ لسنة ١٩٩٦ مختصاً فيها وزير المالية أمام محكمة المنيا الابتدائية ، طالباً الحكم بعدم أحقية مصلحة الضرائب على المبيعات - مأمورية ضرائب مبيعات المنيا - في مطالبته بضرائب مبيعات عن نشاطه في أعمال المقاولات استناداً إلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ بإضافة خدمات التشغيل للغير إلى الجدول رقم ٢ المرافق لقانون الضريبة العامة على المبيعات . وإذا صدر الحكم لصالحه ، فقد طعن فيه وزير المالية بالاستئناف المقيد برقم ١٦٢ لسنة ٣٢ قضائية . وأثناء نظره دفع المدعى بعدم دستورية المادة (٣) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، وإذ قدرت محكمة الموضوع جدية هذا الدفع فقد صرحت للمدعى بإقامة الدعوى الدستورية ، فأقامها .

وحيث إن قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ كان يتضمن فى المادة (٣) منه - قبل تعديلها بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ - خمس فقرات - يجرى نصها على النحو الآتى :

الفقرة الأولى :

يكون سعر الضريبة على السلع (١٠٪) ، وذلك عندا السلع المبينة فى الجدول رقم (١) المرافق فيكون سعر الضريبة على النحو المحدد قرين كل منها .

الفقرة الثانية :

ويحدد الجدول رقم (٢) المرافق سعر الضريبة على الخدمات .

الفقرة الثالثة :

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية إعفاء بعض السلع من الضريبة وتعديل سعر الضريبة على بعض السلع .

الفقرة الرابعة :

كما يجوز لرئيس الجمهورية تعديل الجدولين رقمى (١) و (٢) المرافقين .

الفقرة الخامسة :

وفى جميع الأحوال يعرض قرار رئيس الجمهورية على مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره إذا كان المجلس قائماً وإلا ففى أول دورة لاتعقاده ، فإذا لم يقره المجلس زال ما كان له من أثر وبقي نافذاً بالنسبة إلى المدة الماضية .

ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ناصاً فى المادة (١١) على أن « تلغى قرارات رئيس الجمهورية أرقام ١٨٠ لسنة ١٩٩١ و ٢٠٦ لسنة ١٩٩١ و ٧٧ لسنة ١٩٩٢ و ٢٩٥ لسنة ١٩٩٣ و ٣٠٤ لسنة ١٩٩٣ و ٣٩ لسنة ١٩٩٤ و ٦٥ لسنة ١٩٩٥ و ٣٠٥ لسنة ١٩٩٦ ، وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بكل منها » .

كما نص فى المادة (١٢) على أن « تلغى الفقرتان الثالثة والرابعة من المادة (٣) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ المشار إليه »؛ وفى المادة (١٣) على أن « يتنشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره » ، وقد تم النشر بتاريخ ١٩٩٧/١/٢٩

وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن شرط المصلحة الشخصية المباشرة يتفيا أن تفصل المحكمة الدستورية العليا فى الخصومة الدستورية من جوانبها العملية وليس من معطياتها النظرية ، وهو كذلك يقيد تدخلها فى هذه الخصومة فلا تفصل فى غير المسائل الدستورية التى يؤثر الحكم فيها على النزاع الموضوعى . ومن ثم يتحدد مفهوم شرط المصلحة باجتماع عنصرين :

أولهما - أن يقيم المدعى الدليل على أن ضرراً واقعياً - اقتصادياً أو غيره - قد لحق به ، سواء أكان مهدداً بهذا الضرر ، أم كان قد وقع فعلاً . ويتعين دوماً أن يكون الضرر المدعى به مباشراً ، منفصلاً عن مجرد مخالفة النص المطعون فيه للدستور ، مستقلاً بالعناصر التى يقوم عليها ، ممكناً تصوره ، ومواجهته بالترضية القضائية تسوية لأثاره .

ثانيهما - أن يكون هذا الضرر عائداً إلى النص المطعون فيه ، وليس ضرراً متوهماً أو متنعلاً أو مجهلاً ، فإذا لم يكن هذا النص قد طبق أصلاً على من ادعى مخالفته للدستور ، أو كان من غير المخاطبين بأحكامه ، أو كان الإخلال بالحقوق التى يدعيها لا يعود إليه ، أو كان النص المذكور قد ألغى بأثر رجعى وبالتالى زال كل ما كان له من أثر قانونى منذ صدوره ؛ دل ذلك على انتفاء المصلحة الشخصية المباشرة . ذلك أن إبطال النص التشريعى فى هذه الصور جميعها لن يحقق للمدعى أية فائدة عملية يمكن أن يتغير بها مركزه القانونى بعد الفصل فى الدعوى الدستورية عما كان عليه قبلها .

وحيث إنه متى كان ما تقدم ، وكانت مصلحة المدعى فى الدعوى الدستورية الراهنة - ويقدر ارتباطها بالنزاع الموضوعى وفى حدود التصريح الصادر عن محكمة الموضوع برفعها - إنما تتصل فقط بنص الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة (٣) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ دون غيرهما ؛ وإذا ألغيت هاتان الفقرتان من المادة المشار إليها منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ المشار إليه ،

كما ألقى ما صدر عن رئيس الجمهورية من قرارات استناداً إليهما منذ تاريخ العمل بكل منها ، وذلك كله إنفاذاً لأحكام هذا القانون ؛ فإنه لم تعد ثمة آثار قانونية قائمة يمكن أن تكون النصوص المطعون عليها قد رتبها خلال فترة نفاذها بعد أن تم إلغاؤها بأثر رجعي ؛ لتغدو مصلحة المدعى - بذلك - فى الطعن عليها منتفية ، مما يقتضى الحكم بعدم قبول دعواه . وإذا كان المدعى قد أقام الدعوى الراهنة بعد العمل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ المشار إليه ، فقد تعين إلزامه بمصروفاتها .

فلهذه الأسباب :

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى ، ومصادرة الكفالة ، وألزمت المدعى بالمصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة .

رئيس المحكمة

أمين السر

صدر هذا الحكم من الهيئة المبينة بصدره أما السيد المستشار/ عبد الرحمن نصير الذى سمع المرافعة وحضر المداولة ووقع مسودة الحكم فقد جلس بدله عند تلاوته السيد المستشار/ محمد على سيف الدين .

باسم الشعب المحكمة الدستورية العليا^(*)

بالجلسة العلنية المنعقدة يوم السبت ٣ أبريل سنة ١٩٩٩ م الموافق ١٧ ذو الحجة سنة ١٤١٩ هـ .

برئاسة السيد المستشار / محمد ولي الدين جلال رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين/ ماهر البحيري ، ومحمد على سيف الدين ، وعدلى
محمود منصور ، ومحمد عبد القادر عبد الله ، وعلى عوض محمد صالح ، وأنور رشاد العاصي .
وحضور السيد المستشار / عبد الوهاب عبد الرازق رئيس هيئة المفوضين
وحضور السيد / حمدي أنور صابر أمين السر

أصدرت الحكم الآتي :

فى القضية المقيدة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ٩٤ لسنة ١٩ قضائية
«دستورية» .

المقامة من :

السيد/ أشرف شكر الله تاوخرس .

ضد :

١ - السيد/ رئيس الجمهورية .

٢ - السيد/ رئيس مجلس الوزراء .

٣ - السيد/ وزير المالية .

الإجراءات :

بتاريخ التاسع عشر من مايو سنة ١٩٩٧ ، أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم
كتاب المحكمة ، طالبا الحكم بعدم دستورية الفقرتين الثانية والثالثة من المادة الثالثة
من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ - وذلك

فيما خولته لرئيس الجمهورية من إعفاء بعض السلع من الضريبة ، وتعديل سعر الضريبة على بعض السلع ، وتعديل الجدولين رقمي (١ و ٢) المرافقين للقانون .

وقد تمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم قبول الدعوى ، واحتياطياً برفضها .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة :

بعد الاطلاع على الأوراق ، والمداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل في أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ١٦٠ لسنة ١٩٩٦ أمام محكمة المنيا الابتدائية ضد وزير المالية ، طالبا الحكم بعدم أحقية مأمورية ضرائب مبيعات المنيا في مطالبته بالضريبة عن نشاطه في أعمال المقاولات استناداً إلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ بإضافة خدمات التشغيل للغير إلى الجدول رقم (٢) المرافق لقانون الضريبة العامة على المبيعات ، وإذ صدر الحكم لصالحه ، فقد طعن فيه وزير المالية بالاستئناف المقيد برقم ١٧٤ لسنة ٣٢ قضائية بنى سويف « مأمورية المنيا » وأثناء نظره قدم المدعى مذكرة دفع بعدم دستورية الفقرتين الثانية والثالثة من المادة (٣) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، طالبا التصريح له برفع الدعوى الدستورية ثم بادر بإقامتها قبل أن تقدر محكمة الموضوع جدية الدفع وتصرح له برفعها .

وحيث إنه من المقرر في قضاء المحكمة الدستورية العليا ، أن ولايتها في مجال الفصل في المسائل الدستورية التي تطرح عليها ، مناطها اتصالها بها وفقاً للأوضاع المنصوص عليها في المادة ٢٩ من قانونها وذلك إما بإحالة هذه المسائل مباشرة إليها من محكمة الموضوع لتقول كلمتها فيها ، وإما من خلال دفع بعدم دستورية نص قانوني يبيده خصم أثناء نظر نزاع موضوعي وتقدر محكمة الموضوع جديته ، لترخص بعدئذ لهذا الخصم

وخلال أجل لا يجاوز ثلاثة أشهر - برفع دعواه الدستورية في شأن المسائل التي تناولها هذا الدفع . وهذه الأوضاع الإجرائية - سواء ما تعلق منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها - تعد من النظام العام باعتبارها من الأشكال الجوهرية التي تخفيها بها المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى في المسائل الدستورية بالإجراءات التي رسمها ، وفى الموعد الذى حدده .

وحيث إن ما ينهه أحد الخصوم فى نزاع موضوعى - من مخالفة نص قانونى لقاعدة فى الدستور - يفترض أمرين ، أولهما : أن يكون هذا النص لازماً للفصل فى ذلك النزاع ، فإذا لم يكن متعلقاً بالحقوق المدعى بها ومنتجاً فى مجال الفصل فيها ، فقد منعه مغزاه ، ثانيهما : أن تكون المطاعن الدستورية المدعى بها فى شأن هذا النص ، لها ما يظاهرها ، وهو ما يعنى جديتها من وجهة نظر مبدئية .

وحيث إنه ولئن كان الفصل فى اتصال النص المطعون فيه بالنزاع الموضوعى من مسائل القانون التي لا ترخص فيها ، إلا أن تقدير محكمة الموضوع جدية المطاعن الموجهة إليه ، هو مما يدخل فى نطاق سلطتها التقديرية التي تباشر من خلالها نوعاً من التقييم المبدئى لمضمون هذه المطاعن وسلامة أسسها ، فإذا لم تقل محكمة الموضوع كلمتها فى شأن جديتها ، دل ذلك على نفيها تلك الجدية التي يعد تسليمها بها ، شرطاً أولياً لاتصال الدعوى الدستورية بالمحكمة الدستورية العليا . فإذا قام الدليل على أن محكمة الموضوع لم تفصل فى جدية الدفع بعدم الدستورية المثار أمامها ولم تصرح لمن أبداه بإقامة دعواه الدستورية - مثلاً هو الحال فى الدعوى الراهنة - فإن هذه الدعوى لا تكون قد اتصلت بالمحكمة وفقاً للأوضاع المنصوص عليها فى قانونها ، وبالتالي يكون الحكم بعدم قبولها متعيناً .

فلهذه الأسباب :

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى ، وبمصادرة الكفالة ، وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة .

رئيس المحكمة

أمين السر

باسم الشعب المحكمة الدستورية العليا(*)

بالجلسة العلنية المنعقدة يوم السبت ٥ يونية سنة ١٩٩٩م الموافق ٢٠ صفر
سنة ١٤٢٠ هـ .

برئاسة السيد المستشار / محمد ولي الدين جلال رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين/ ماهر البعيرى ، ومحمد على سيف الدين ، وعدلى
محمود منصور ، ومحمد عبد القادر عبد الله ، وعلى عوض محمد صالح ، وأنور العاصى .
وحضور السيد المستشار / عبد الوهاب عبد الرازق رئيس هيئة المفوضين
وحضور السيد / حمذى أنور صابر أمين السر

أصدرت الحكم الآتى :

فى القضية المقيمة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ٣٨ لسنة ١٩ قضائية
«دستورية» .

المقامة من :

السيد/ نادى حبيب رزق .

ضد :

١ - السيد/ رئيس الجمهورية .

٢ - السيد/ رئيس مجلس الوزراء .

٣ - السيد/ وزير المالية .

الإجراءات :

بتاريخ الثاني من مارس سنة ١٩٩٧ ، أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة ، طالبا الحكم بعدم دستورية الفقرتين الثانية والثالثة من المادة الثالثة من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ - وذلك فيما خولته لرئيس الجمهورية من تعديل سعر الضريبة على بعض السلع ، وتعديل الجدولين رقمي (١ و ٢) المرافقين للقانون .

وقد تمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم أصليا بعدم قبول الدعوى ، واحتياطيا برفضها .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة :

بعد الاطلاع على الأوراق ، والمداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ١٦٢ لسنة ١٩٩٦ أمام محكمة المنيا الابتدائية ضد وزير المالية وآخر ، طالبا الحكم بعدم أحقية مأمورية ضرائب مبيعات المنيا فى مطالبته بضرائب مبيعات عن نشاطه فى أعمال المقاولات استنادا إلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ بتعديل الجدولين المرافقين للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون الضريبة العامة على المبيعات . وإذ صدر الحكم لصالحه ، فقد طعن فيه وزير المالية وآخر بالاستئناف المقيّد برقم ١٦١ لسنة ٣٢ قضائية بنى سرف « مأمورية المنيا » «أثناء نظره دفع المدعى بعدم دستورية الفقرتين الثانية والثالثة من المادة (٣) من قانون الضريبة العامة على المبيعات المشار إليه ، طالبا التصريح له برفع الدعوى الدستورية ، ثم بادر بإقامتها قبل أن تقدر محكمة الموضوع جدية الدفع وتصرح له برفعها .

وحيث إنه من المقرر فى قضاء المحكمة الدستورية العليا ، أن ولايتها فى مجال الفصل فى المسائل الدستورية التى تطرح عليها ، مناطها إتصالها بها وفقاً للأوضاع المنصوص عليها فى المادة (٢٩) من قانونها وذلك إما بإحالة هذه المسائل إليها مباشرة من محكمة الموضوع لتقول كلمتها فيها ، وإما من خلال دفع بعدم دستورية نص قانونى يبيده خصم أثناء نظر نزاع وتقدر محكمة الموضوع جديته ، لترخص بعدئذ لهذا الخصم - وخلال أجل لا يتجاوز ثلاثة أشهر - برفع دعواه الدستورية فى شأن المسائل التى تناولها هذا الدفع . ولم يجز المشرع - بالتالى - الدعوى الأصلية سبيلاً للطعن بعدم دستورية النصوص التشريعية . وهذه الأوضاع الإجرائية - سواء ما تعلق منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها - تعد من النظام العام باعتبارها من الأشكال الجوهرية التى تغيا بها المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالإجراءات التى رسمها ، وفى الموعد الذى حدده .

وحيث إن ما يتعاه أحد الخصوم فى نزاع موضوعى - من مخالفة نص قانونى لقاعدة فى الدستور - يفترض أمرين ، أولهما : أن يكون هذا النص لازماً للفصل فى ذلك النزاع ، فإذا لم يكن متعلقاً بالحقوق المدعى بها ومنتجاً فى مجال الفصل فيها ، فقد منعه مغزاه . ثانيهما : أن تكون المطاعن الدستورية المدعى بها فى شأن هذا النص ، لها ما يظاهرها ، وهو ما يعنى جدبتها من وجهة نظر مبدئية .

وحيث إنه ولئن كان الفصل فى اتصال النص المطعون فيه بالنزاع الموضوعى من مسائل القانون التى لا ترخص فيها ، إلا أن تقدير محكمة الموضوع جدية المطاعن الموجهة إليه ، هو مما يدخل فى نطاق سلطتها التقديرية التى تباشر خلالها نوعاً من التقييم المبدئى لمضمون هذه المطاعن وسلامة أسسها ، فإذا لم تقل محكمة الموضوع كلمتها فى شأن جدبتها ، دل ذلك على نفيها تلك الجدية التى يعد تسليمها بها ، شرطاً أولياً

لاتصال الدعوى الدستورية بالمحكمة الدستورية العليا ؛ ومؤدى ذلك أنه كلما قام الدليل على أن محكمة الموضوع لم تفصل فى جدية الدفع بعدم الدستورية المشار أمامها ولم تصرح لمن أبداه بإقامة الدعوى الدستورية - مثلما هو الحال فى الدعوى الراهنة - فإن دعواه تكون منطقية من ثم على طعن مباشر فى النصوص التى يدعى مخالفتها للدستور ، بما يناقض طريقى الدفع والإحالة اللذين استلزمتهما - دون الدعوى الأصلية - المادة (٢٩) من قانون هذه المحكمة للتداعى فيما يطرح عليها من مسائل دستورية ؛ وترتيبها على ما تقدم فإن الدعوى الماثلة لا تكون قد اتصلت بالمحكمة وفقاً للأوضاع المنصوص عليها فى قانونها ، وبالتالي يكون الحكم بعدم قبولها متعيناً .

فلهذه الأسباب :

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى ، وبمصادرة الكفالة ، وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة .

رئيس المحكمة

أمين السر

باسم الشعب

المحكمة الدستورية العليا(*)

بالجلسة العلنية المنعقدة يوم السبت ٥ يونية سنة ١٩٩٩م الموافق ٢٠ صفر
سنة ١٤٢٠ هـ .

برئاسة السيد المستشار / محمد ولي الدين جلال رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / ماهر البحيرى ، ومحمد على سيف الدين ، وعدلى
محمود منصور ، ومحمد عبد القادر عبد الله ، وعلى عوض محمد صالح ، وأنور العاصى .
وحضور السيد المستشار / عيد الواهاب عبد الرازق رئيس هيئة المفوضين
وحضور السيد / حمدي أنور صابر أمين السر

أصدرت الحكم الآتى :

فى القضية المقيدة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ١٢٦ لسنة ١٩
قضائية «دستورية» .

المقامة من :

السيد / فاروق إبراهيم أبو بكر .

ضد :

١ - السيد / رئيس الجمهورية .

٢ - السيد / رئيس مجلس الوزراء .

٣ - السيد / وزير المالية .

الإجراءات :

بتاريخ التاسع عشر من يونيو سنة ١٩٩٧ ، أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة ، طالبا الحكم بعدم دستورية الفقرتين الثانية والثالثة من المادة الثالثة من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، وذلك فيما خولته لرئيس الجمهورية من تعديل سعر الضريبة على بعض السلع ، وتعديل الجدولين رقمي (١ و ٢) المرافقين للقانون .

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم أصليا بعدم قبول الدعوى ، واحتياطيا برفضها .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة :

بعد الاطلاع على الأوراق ، والمداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٩٦ أمام محكمة المنيا الابتدائية ضد وزير المالية وآخر ، طالبا الحكم بعدم أحقية مأمورية ضرائب مبيعات المنيا فى مطالبته بضرائب مبيعات عن نشاطه فى أعمال المقاولات استنادا إلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ بتعديل الجدولين المرافقين للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ المشار إليه . وإذ صدر الحكم لصالحه ، فقد طعن فيه وزير المالية بالاستئناف المقيد برقم ١٧٢ لسنة ٣٢ قضائية بنى سوف « مأمورية المنيا » وأثناء نظره طلب المدعى أجلا لتقديم ما يفيد الطعن بعدم الدستورية دون تحديد النصوص محل هذا الطعن ، فأجابته محكمة الموضوع لطلبه ، فأقام دعواه الماثلة .

وحيث إنه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ، أن ولايتها فى مجال الفصل فى المسائل الدستورية التى تطرح عليها ، مناطها اتصالها بها وفقاً للأوضاع المنصوص عليها فى المادة (٢٩) من قانونها وذلك إما بإحالة هذه المسائل مباشرة إليها من محكمة الموضوع لتقول كلمتها فيها ، وإما من خلال دفع بعدم دستورية نص قانونى يبديه خصم أثناء نظر نزاع موضوعى وتقدر محكمة الموضوع جديته ، لترخص بعدئذ لهذا الخصم - وخلال أجل لا يتجاوز ثلاثة أشهر - برفع دعواه الدستورية فى شأن المسائل التى تناولها هذا الدفع . وهذه الأوضاع الإجرائية - سواء ما تعلق منها بطريقة رفع الدعوى أو بجمعها - تعد من النظام العام باعتبارها من الأشكال الجوهرية التى تقيها بها المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالإجراءات التى رسمها ، وفى الموعد الذى حدده . وكان البين من الاطلاع على ملف الدعوى الموضوعية ، أن المدعى طلب أجلاً لتقديم ما يفيد إقامة دعواه الدستورية ، دون أن يحدد النصوص المطعون عليها ، فأجابته محكمة الموضوع إلى طلبه ، وكان من المقرر أن الدفع بعدم الدستورية لا يستنهض ولاية محكمة الموضوع لتقدير جديته إلا إذا ورد على نص أو نصوص بذاتها عينها المدعى وحددها باعتبارها نطاقاً لدفعه ، محتضناً تحديد أبعاده ، كى تحيل محكمة الموضوع بصرها فى النصوص المطعون عليها لتقدر جدية المطاعن الموجهة إليها من وجهة نظر أولية لا تسير أغوارها ، ولا تعتبر منبئة عن كلمة فاصلة فى شأن اتفاقها مع أحكام الدستور أو خروجها عليها . متى كان ذلك وكان التجهيل بالنصوص التشريعية المطعون عليها - وهو ما سلكه المدعى فى دفعه أمام محكمة الموضوع - لا يتضمن تعريفاً بها يكون محددًا بذاتها لماهيتها ، وكاشفاً عن حقيقة محتواها ، وكان هذا التحديد لازماً لزوماً حتمياً لتقدير جديتها ، فإن خلو الدفع بعدم الدستورية من بيانها ، ثم التصريح للمدعى برفع الدعوى الدستورية ترتيباً عليه ، مؤاده أن هذا التصريح قد ورد على غير محل ،

إذا يتعين دائماً لاتصال هذه الدعوى بالمحكمة الدستورية العليا عن طريق الدفع الفرعى ،
ألا يكون هذا الدفع مبهماً وأن يكون تقدير محكمة الموضوع لجديته تالياً لبيان مضمونه ،
وهو ما قام الدليل على تقيضه فى الدعوى الماثلة . متى كان ما تقدم ، فإن هذه
الدعوى لا تكون قد اتصلت بالمحكمة وفقاً للأوضاع المنصوص عليها فى قانونها ، ويتعين
بالتالى الحكم بعدم قبولها .

فلهذه الأسباب :

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى ، وبمصادرة الكفالة ، وألزمت المدعى المصروفات
ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة .

رئيس المحكمة

أمين السر

باسم الشعب

المحكمة الدستورية العليا^(١)

بالجلسة العلنية المنعقدة يوم السبت ١ أبريل سنة ٢٠٠٠ م الموافق ٢٦ ذى الحجة
سنة ١٤٢٠ هـ .

برئاسة السيد المستشار / محمد ولى الدين جلال رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / ماهر البجيرى ومحمد على سيف الدين وعدلى
محمود منصور ومحمد عبد القادر عبد الله وعلى عوض محمد صالح وأنور رشاد العاصى .
وحضور السيد المستشار / عبد الوهاب عبد الرازق رئيس هيئة المفوضين
وحضور السيد / ناصر إمام محمد حسن أمين السر

(صدرت الحكم الآتى :

فى القضية المقيمة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ٩٥ لسنة ١٩
قضائية «دستورية» .

المقامة من :

السيد/ مدحت كيرلس ويصا .

ضد :

١ - السيد / رئيس الجمهورية .

٢ - السيد / رئيس مجلس الوزراء .

٣ - السيد / وزير المالية .

الإجراءات

بتاريخ التاسع عشر من مايو سنة ١٩٩٧ ، أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة ، طالباً الحكم بعدم دستورية الفقرتين الثانية والثالثة من المادة الثالثة من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ - وذلك فيما خولته لرئيس الجمهورية من تعديل سعر الضريبة على بعض السلع ، وتعديل الجدولين رقمي (١) ، (٢) المرافقين للقانون .

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم قبول الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة :

بعد الاطلاع على الأوراق ، والمداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل في أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٩٦ أمام محكمة المنيا الابتدائية ضد وزير المالية وآخر ، طالباً الحكم بعدم أحقية مأمورية ضرائب مبيعات المنيا في مطالبته بالضريبة عن نشاطه في أعمال المقاولات استناداً إلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ بتعديل الجدولين المرافقين للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ المشار إليه . وإذا صدر الحكم لصالحه ، فقد طعن فيه وزير المالية وآخر بالاستئناف رقم ١٧٠ لسنة ٣٢ قضائية بنى سويف « مأمورية المنيا » . وأثناء نظره دفع المدعى بعدم دستورية القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون الضريبة العامة على المبيعات ، وإذا قدرت محكمة الموضوع جدية دفعه وصرحت له بإقامة الدعوى الدستورية ، فقد أقام الدعوى الماثلة .

وحيث إن قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ كان يتضمن فى المادة (٣) منه - قبل تعديلها بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ - خمس فقرات - يجرى نصها على النحو الآتى :

الفقرة الأولى :

يكون سعر الضريبة على السلع (١٠٪) ، وذلك عدا السلع المبينة فى الجدول رقم (١) المرافق فيكون سعر الضريبة على النحو المحدد قرين كل منها .

الفقرة الثانية :

ويحدد الجدول رقم (٢) المرافق سعر الضريبة على الخدمات .

الفقرة الثالثة :

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية إعفاء بعض السلع من الضريبة وتعديل سعر الضريبة على بعض السلع .

الفقرة الرابعة :

كما يجوز لرئيس الجمهورية تعديل الجدولين رقمي (١) و (٢) المرافقين .

الفقرة الخامسة :

وفى جميع الأحوال يعرض قرار رئيس الجمهورية على مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره إذا كان المجلس قائماً وإلا ففى أول دورة لاتعقاده ، فإذا لم يقره المجلس زال ما كان له من أثر وبقي نافذاً بالنسبة إلى المدة الماضية .

ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ناصاً فى المادة (١١) على أن « تلغى قرارات رئيس الجمهورية أرقام ١٨٠ لسنة ١٩٩١ و ٢٠٦ لسنة ١٩٩١ و ٧٧ لسنة ١٩٩٢ و ٢٩٥ لسنة ١٩٩٣ و ٣٠٤ لسنة ١٩٩٣ و ٣٩ لسنة ١٩٩٤ و ٦٥ لسنة ١٩٩٥ و ٣٠٥ لسنة ١٩٩٦ ، وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بكل منها » .

كما نص في المادة (١٢) على أن « تلغى الفقرتان الثالثة والرابعة من المادة (٣) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ المشار إليه »؛ وفي المادة (١٣) على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره » ، وقد تم النشر بتاريخ ١٩٩٧/١/٢٩

وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن شرط المصلحة الشخصية المباشرة بتغيا أن تفصل المحكمة الدستورية العليا في الخصومة الدستورية من جوانبها العملية وليس من معطياتها النظرية ، وهو كذلك يقيّد تدخلها في هذه الخصومة فلا تفصل في غير المسائل الدستورية التي يؤثر الحكم فيها على النزاع الموضوعي . ومن ثم يتحدد مفهوم شرط المصلحة باجتماع عنصرين .

أولهما - أن يقيم المدعى الدليل على أن ضرراً واقعياً - اقتصادياً أو غيره - قد لحق به ، ويتعين دوماً أن يكون الضرر المدعى به مباشراً ، منفصلاً عن مجرد مخالفة النص المطعون فيه للدستور ، مستقلاً بالعناصر التي يقوم عليها ، محكماً تصوره ، ومواجهته بالتراضية القضائية تسوية لآثاره .

ثانيهما - أن يكون هذا الضرر عائداً إلى النص المطعون فيه ، وليس ضرراً متوهماً أو منتحلاً أو مجهلاً ، فإذا لم يكن هذا النص قد طبق أصلاً على من ادعى مخالفته للدستور ، أو كان من غير المخاطبين بأحكامه ، أو كان الإخلال بالحقوق التي يدعيها لا يعود إليه ، أو كان النص المذكور قد ألغى بأثر رجعي منذ تاريخ العمل به وبالتالي زال كل ما كان له من أثر قانوني منذ صدوره ؛ دل ذلك على انتفاء المصلحة الشخصية المباشرة . ذلك أن إبطال النص التشريعي في هذه الصور جميعها لن يحقق للمدعى أية فائدة عملية يمكن أن يتغير بها مركزه القانوني بعد الفصل في الدعوى الدستورية عما كان عليه قبلها .

وحيث إنه متى كان ما تقدم ، وكان النزاع المطروح على محكمة الموضوع إنما يتصل بنص الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة (٣) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ دون غيرها ؛ وإذا ألغيت هاتان الفقرتان من المادة المشار إليها منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ ، كما ألغى ما صدر عن رئيس الجمهورية من قرارات استناداً إليهما منذ تاريخ العمل بكل منها ، وذلك كله إنفاذاً لأحكام هذا القانون ؛ فإنه لم تعد ثمة آثار قانونية قائمة يمكن أن تكون النصوص الطعينة قد رتبته خلال فترة نفاذها بعد أن تم إلغاؤها بأثر رجعي ؛ لتغدو مصلحة المدعى - بذلك - فى الطعن عليها منتفية ، مما يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى .

وحيث إنه لا محل لما يطلبه المدعى من أعمال المحكمة لرخصة التصدى للفصل فى دستورية الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ المشار إليه والتي أعادت فرض الضريبة على نشاط المقاولات بأثر رجعي ، ذلك أن أعمال هذه الرخصة المقررة للمحكمة منوط بأن يكون النص الذى يرد عليه التصدى متصلاً بنزاع مطروح عليها ، فإذا انتفى قيام النزاع أمامها - كما هو الحال فى الدعوى الراهنة التى انتهت المحكمة من قبل إلى عدم قبولها - فلا يكون لرخصة التصدى سند يسوغ أعمالها .

فهذه الأسباب :

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى ، وبإصدار الكفالة ، وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة .

رئيس المحكمة

أمين السر

أصدرت المحكمة الدستورية العليا بذات الجلسة حكماً مماثلاً فى الدعوى رقم ١٥٣ لسنة ١٨ ق «دستورية» .

باسم الشعب المحكمة الدستورية العليا (*)

بالجلسة العلنية المنعقدة يوم السبت ١ أبريل سنة ٢٠٠٠م الموافق ٢٦ ذى الحجة سنة ١٤٢٠ هـ .

برئاسة السيد المستشار / محمد ولّى الدين جلال رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / ماهر البحيرى ومحمد على سيف الدين وعدلى محمود
منصور ومحمد عبد القادر عبد الله وعلى عوض محمد صالح وأنور رشاد العاصى .
وحضور السيد المستشار / عبد الوهاب عبد الرازق رئيس هيئة المفوضين
وحضور السيد / ناصر إمام محمد حسن أمين السر

أصدرت الحكم الآتى :

فى القضية المقيمة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ١٣٩ لسنة ١٨
قضائية « دستورية » .

المقامة من :

السيد / مدوح يوسف عطا الله .

ضد :

١ - السيد / رئيس الجمهورية .

٢ - السيد / رئيس مجلس الوزراء .

٣ - السيد / وزير المالية .

الإجراءات :

بتاريخ الحادى عشر من ديسمبر سنة ١٩٩٦ ، أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى
قلم كتاب المحكمة ، طالباً الحكم بعدم دستورية الفقرتين الثانية والثالثة من المادة الثالثة
من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ وذلك فيما خولته
لرئيس الجمهورية من إعفاء بعض السلع من الضريبة ، وتعديل سعر الضريبة ،
وتعديل الجدولين رقمى (١) و (٢) المرافقين للقانون .

وقدّمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم بعد قبول الدعوى .
وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .
ونظرت الدعوى على الوجه المبين بحضور الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها .
بجلسة اليوم .

المحكمة :

بعد الاطلاع على الأوراق ، والمداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل فى أن
المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٩٦ مدنى أمام محكمة المنيا الابتدائية
ضد وزير المالية وآخر ، طالباً الحكم بعدم أحقية مأمورية ضرائب مبيعات المنيا فى مطالبته
بضرائب مبيعات عن نشاطه فى أعمال المقاولات . وإذ صدر الحكم لصالحه ، فقد طعن فيه
وزير المالية وآخر بالاستئناف برقم ١٧٣ لسنة ٣٢ قضائية بنى سوف «مأمورية المنيا» .
وأثناء نظره دفع المدعى بعدم دستورية الفقرتين الثانية والثالثة من المادة الثالثة من قانون
الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، وطلب أجلاً لاتخاذ
إجراءات رفع الدعوى الدستورية ، فأجلت المحكمة الدعوى لجلسة ١٨/١/١٩٩٧
لتقديم المستندات فيسادر بإقامة الدعوى الدستورية قبل أن تقدر محكمة الموضوع
جدية الدفع وتصرح له برفعها .

وحيث إنه من المقرر فى قضاء المحكمة الدستورية العليا ، أن ولايتها فى مجال الفصل
فى المسائل الدستورية التى تطرح عليها ، مناطها اتصالها بها وفقاً للأوضاع المنصوص عليها
فى المادة (٢٩) من قانونها وذلك إما بإحالة هذه المسائل إليها من محكمة الموضوع
لتقول كلمتها فيها ، وإما من خلال دفع بعدم دستورية نص قانونى يبيده خصم أثناء نظر
نزاع موضوعى وتقدر المحكمة جديته ، لترخص بعدئذ لهذا الخصم - وخلال أجل لايجاوز
ثلاثة أشهر - برفع دعواه الدستورية فى شأن المسائل التى تناولها هذا الدفع .
وهذه الأوضاع الإجرائية - سواء ما تعلق منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية
أو بميعاد رفعها - تعد من النظام العام باعتبارها من الأشكال الجوهرية التى تغيا بها
المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالإجراءات التى رسمها ،
وفى الموعد الذى حدده .

وحيث إن ماينتاه أحد الخصوم فى نزاع موضوعى - من مخالفة نص قانونى لقاعدة فى الدستور- يفترض أمرين ، أولهما - أن يكون هذا النص لازماً للفصل فى ذلك النزاع، فإذا لم يكن متعلقاً بالحقوق المدعى بها ومتتجاً فى مجال الفصل فيها ، فقد منعه مغزاه، ثانيهما - أن تكون المطاعن الدستورية المدعى بها فى شأن هذا النص لها مايطاهاها ، وهو مايعنى جديتها من وجهة نظر مبدئية .

وحيث إنه ولئن كان الفصل فى اتصال النص المطعون فيه بالنزاع الموضوعى من مسائل القانون التى لا ترخص فيها ، إلا أن تقدير محكمة الموضوع جدية المطاعن الموجهة إليه ، هو مما يدخل فى نطاق سلطتها التقديرية التى تباشر من خلالها نوعاً من التقييم المبدئى لمضمون هذه المطاعن وسلامة أسسها ، فإذا لم تقل محكمة الموضوع كلمتها فى شأن جديتها ، دل ذلك على نفيها تلك الجدية التى يعد تسليمها بها شرطاً أولياً لاتصال الدعوى الدستورية بالمحكمة الدستورية العليا . فإذا قام الدليل على أن محكمة الموضوع لم تفصل فى جدية الدفع بعدم الدستورية المثار أمامها ولم تصرح لمن أبداه بإقامة دعواه الدستورية - مثلما هو الحال فى الدعوى الراهنة - فإن هذه الدعوى لا تكون قد اتصلت بالمحكمة وفقاً للأوضاع المنصوص عليها فى قانونها ، وبالتالي يكون الحكم بعدم قبولها متعيناً .

فلهذه الأسباب :

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى ، ومصادرة الكفالة ، وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة .

رئيس المحكمة

أمين السر

باسم الشعب المحكمة الدستورية العليا^(*)

بالجلسة العلنية المنعقدة يوم الأحد ٩ يونيو سنة ٢٠٠٢م الموافق
٢٨ ربيع الأول سنة ١٤٢٣ هـ .

برئاسة السيد المستشار الدكتور / محمد فتحي نجيب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / عدلى محمود منصور ومحمد عبد القادر عبد الله
وعلى عوض محمد صالح وعبد الوهاب عبد الرازق ومحمد عبد العزيز الشناوى
ومحمد خيرى طه .

وحضور السيد المستشار / سعيد مرعى عمرو رئيس هيئة المفوضين
وحضور السيد / ناصر إمام محمد حسن أمين السر

أصدرت الحكم الآتى :

فى القضية المقيدة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ١٠٥ لسنة ١٨ قضائية
« دستورية » .

المقامة من :

السيد / صلاح أحمد على داود .

ضد :

١ - السيد رئيس الجمهورية .

٢ - السيد رئيس مجلس الوزراء .

٣ - السيد وزير المالية .

٤ - السيد رئيس مصلحة الضرائب على المبيعات .

الإجراءات :

بتاريخ الثامن والعشرين من سبتمبر سنة ١٩٩٦ ، أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة ، طالباً الحكم بعدم دستورية الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، وذلك فيما خولته لرئيس الجمهورية من تعديل سعر الضريبة على بعض السلع ، وكذا قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٠ لسنة ١٩٩١ والجدول المرفقة به .

قدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم برفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة :

بعد الاطلاع على الأوراق ، والمداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل في أن النيابة العامة كانت قد اتهمت المدعى بعدم تقديم الإقرارات الضريبية الشهرية بقيمة الضريبة المستحقة عليه عن الفترة من مايو وحتى ديسمبر سنة ١٩٩٢ وقدرها ٩٠٠٨ جنيهات ، وقدمته للمحاكمة في الجنحة رقم ١٠٥٩٥ لسنة ١٩٩٥ أمام محكمة جناح كرموز ، وطلبت عقابه بمواد الاتهام المنصوص عليها في قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، وقد قضت المحكمة بتغريمه خمسمائة جنيه والضريبة المستحقة ومثلها تعويض والمصاريف الجنائية ، فطعن عليه بالاستئناف رقم ١٤٦٢ لسنة ١٩٩٦ جناح مستأنف غرب الإسكندرية ، وأثناء نظره دفع بعدم دستورية الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من قانون الضريبة العامة على المبيعات ، وكذا قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٠ لسنة ١٩٩١ ، وإذ قدرت محكمة الموضوع جدية هذا الدفع فقد أوقفت الدعوى وصرحت له بإقامة الدعوى الدستورية ، فأقام الدعوى الماثلة .

وحيث إن قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، كان ينص في الفقرة الثالثة من المادة الثالثة - قبل تعديلها بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ - على تخويل رئيس الجمهورية حق إعفاء بعض السلع من الضريبة ، وتعديل سعرها

على البعض الآخر ، ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ متضمناً النص في المادة (١١) منه على إلغاء قرارات رئيس الجمهورية التي صدرت نفاذاً للفقرة المشار إليها ، وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بكل منها ، كما نص في المادة (١٢) منه على إلغاء هاتين الفقرتين .

وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن شرط المصلحة الشخصية المباشرة مؤداه ألا تفصل المحكمة في غير المسائل الدستورية التي يؤثر الحكم فيها على النزاع الموضوعي ؛ ومن ثم يتحدد مفهوم هذا الشرط بأن يقيم المدعى الدليل على أن ضرراً واقعياً قد لحق به ؛ وأن يكون هذا الضرر عائداً إلى النص المطعون فيه ، فإذا كان الإخلال بالحقوق التي يدعيها لا يعود إليه ، أو كان النص المذكور قد ألغى بأثر رجعي وبالتالي زال كل ماكان له من أثر قانوني منذ صدوره ، دل ذلك على انتفاء المصلحة الشخصية المباشرة . إذ أن إبطال النص التشريعي في هذه الحالة لن يحقق للمدعى أية فائدة يمكن أن يتغير بها مركزه القانوني بعد الفصل في الدعوى الدستورية عما كان عليه قبلها .

وحيث إنه متى كان ماتقدم ، وكانت المصلحة في الدعوى الراهنة - ويقدر ارتباطها بالنزاع الموضوعي - إنما تنحصر في الطعن على نص الفقرة الثالثة من المادة (٣) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، وإذ ألغيت هذه الفقرة منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ ، كما ألغى ماصدر عن رئيس الجمهورية من قرارات استناداً إليها منذ تاريخ العمل بكل منها ، وذلك كله إنفاذاً لأحكام هذا القانون ، بما مؤداه أنه وقد ألغى بأثر رجعي النص الطعين وبعض النصوص الأخرى من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، والقرارات الجمهورية الصادرة استناداً له ، فإن الأثر الجنائي لهذا الإلغاء هو زوال جميع الإجراءات العقابية التي اتخذت في ظلها واستناداً إليها ، واعتبارها كأن لم تكن ، وبزوالها في حق المدعى تنتفي أية مصلحة له في هذا الطعن ، مما يقتضى الحكم باعتبار الخصومة منتهية .

فلهذه الأسباب :

حكمت المحكمة باعتبار الخصومة منتهية .

رئيس المحكمة

أمين السر

باسم الشعب

المحكمة الدستورية العليا^(*)

بالجلسة العلنية المنعقدة يوم السبت ٢ أكتوبر سنة ١٩٩٩ م الموافق ٢٢ من جمادى
الآخرة سنة ١٤٢٠ هـ .

برئاسة السيد المستشار / محمد ولى الدين جلال رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / ماهر البحيرى ، ومحمد على سيف الدين ، وعدلى
محمود منصور ، ومحمد عبد القادر عيد الله ، وعلى عوض محمد صالح ، وأنور رشاد العاصى .
وحضور السيد المستشار / عبد الوهاب عبد الرازق رئيس هيئة المفوضين
وحضور السيد / حمدى أنور صابر أمين السر

أصدرت الحكم الآتى:

فى القضية المقيمة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ٨٥ لسنة ٢٠ قضائية
«دستورية» .

المقامة من :

السيد / لطفى زكى عبد الرازق .

ضد :

١ - السيد / رئيس الجمهورية .

٢ - السيد / رئيس مجلس الوزراء .

٣ - السيد / وزير المالية .

٤ - السيد / رئيس مصلحة الضرائب على المبيعات .

٥ - السيد / مدير الضرائب على المبيعات بالجيزة .

الإجراءات :

بتاريخ التاسع عشر من إبريل سنة ١٩٩٨ ، أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة ، طالبا الحكم بعدم دستورية قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ فيما تضمنه من تعديل الجدول رقم (٢) المرافق لقانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم قبول الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المين بحضور الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة :

بعد الاطلاع على الأوراق ، والمداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل فى أن النيابة العامة ، قدمت المدعى للمحاكمة الجنائية فى القضية رقم ٧٩١٧ لسنة ١٩٩٦ جنح مركز إمبابة ، متهمة إياه بالتهرب من أداء الضريبة العامة على المبيعات ، وطلبت عقابه بمواد الاتهام المنصوص عليها فى قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ . وقد قضت محكمة جنح مركز إمبابة بحبس المدعى ستة أشهر مع الشغل ورد قيمة الضريبة والغرامة فى حدود ثلاثة أمثال الضريبة المقررة . فطعن المدعى على هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٨٣٩ لسنة ١٩٩٧ جنح مستأنف شمال الجيزة الابتدائية . وأثناء نظر الاستئناف دفع المدعى بعدم دستورية المواد (٢) و (٣) و (١٦) و (٤٤) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، وإذ قدرت محكمة الموضوع جديده دفعه وصرحت له برفع الدعوى الدستورية ، فقد أقام دعواه الماثلة .

وحيث إن الرقابة القضائية التى تباشرها هذه المحكمة فى شأن دستورية النصوص القانونية المطعون فيها ، لا تحول بينها ورد هذه النصوص إلى الأصول التى أنبثتها كلما آل إبطالها إلى زوال ما تفرغ عنها واتصل بها اتصال قرار ؛ إذ كان ذلك ، وكان قرار رئيس الجمهورية المطعون عليه قد صدر تنفيذاً للفقرتين الثالثة والرابعة من المادة الثالثة من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ والتى شملها الدفع بعدم الدستورية المبدئى من المدعى أمام محكمة الموضوع ، ومن ثم فإنه لا يجوز قصر نطاق الدعوى الدستورية الماثلة على قرار رئيس الجمهورية المطعون عليه وحده ، بل يكون نطاقها مشتملاً بالضرورة على أصل القاعدة التى تفرع عنها هذا القرار متمثلاً فى نص الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة الثالثة المشار إليها .

وحيث إن قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ كان يتضمن فى المادة (٣) منه - قبل تعديلها بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ - خمس فقرات - يجرى نصها على النحو الآتى :

الفقرة الأولى :

يكون سعر الضريبة على السلع (١٠ ٪) ، وذلك عند السلع المبينة فى الجدول رقم (١) المرافق فيكون سعر الضريبة على النحو المحدد قرين كل منها .

الفقرة الثانية :

ويحدد الجدول رقم (٢) المرافق سعر الضريبة على الخدمات .

الفقرة الثالثة :

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية إعفاء بعض السلع من الضريبة وتعديل سعر الضريبة على بعض السلع .

الفقرة الرابعة :

كما يجوز لرئيس الجمهورية تعديل الجدولين رقمي (١) و (٢) المرافقين .

الفقرة الخامسة :

وفى جميع الأحوال يعرض قرار رئيس الجمهورية على مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره إذا كان المجلس قائماً وإلا ففى أول دورة لاتعقاده ، فإذا لم يقره المجلس زال ما كان له من أثر وبقي نافذاً بالنسبة إلى المدة الماضية .

ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ناصاً فى المادة (١١) على أن « تلغى قرارات رئيس الجمهورية أرقام ١٨٠ لسنة ١٩٩١ و ٢٠٦ لسنة ١٩٩١ و ٧٧ لسنة ١٩٩٢ و ٢٩٥ لسنة ١٩٩٣ و ٣٠٤ لسنة ١٩٩٣ و ٣٩ لسنة ١٩٩٤ و ٦٥ لسنة ١٩٩٥ و ٣٠٥ لسنة ١٩٩٦ ، وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بكل منها » . كما نص فى المادة (١٢) على أن « تلغى الفقرتان الثالثة والرابعة من المادة (٣) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ المشار إليه » ؛ وفى المادة (١٣) على أن « ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره » ، وقد تم النشر بتاريخ ١٩٩٧/١/٢٩

وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن شرط المصلحة الشخصية المباشرة يتغيا أن تفصل المحكمة الدستورية العليا فى الخصومة الدستورية من جوانبها العملية وليس من معطياتها النظرية ، وهو كذلك يقيد تدخلها فى هذه الخصومة فلا تفصل فى غير المسائل الدستورية التى يؤثر الحكم فيها على النزاع الموضوعى . ومن ثم يتحدد مفهوم شرط المصلحة باجتماع عنصرين .

(أولهما - أن يقيم المدعى الدليل على أن ضرراً واقعياً - اقتصادياً أو غيره - قد لحق به ، سواء أكان مهدداً بهذا الضرر ، أم كان قد وقع فعلاً . ويتعين دوماً أن يكون الضرر المدعى به مباشراً ، منفصلاً عن مجرد مخالفة النص المطعون فيه للدستور ، مستقلاً بالعناصر التى يقوم عليها ، ممكناً تصوره ، ومواجهته بالترضية القضائية تسوية لآثاره .

ثانيهما - أن يكون هذا الضرر عائداً إلى النص المطعون فيه ، وليس ضرراً متوهماً أو منتحلاً أو مجهلاً ، فإذا لم يكن هذا النص قد طبق أصلاً على من ادعى مخالفته للدستور ، أو كان من غير المخاطبين بأحكامه أو كان الإخلال بالحقوق التي يدعيها لا يعود إليه ، أو كان النص المذكور قد ألغى بأثر رجعي منذ تاريخ العمل به وبالتالي زال كل ماكان له من أثر قانوني منذ صدوره ؛ دل ذلك على انتفاء المصلحة الشخصية المباشرة . ذلك أن إبطال النص التشريعي في هذه الصور جميعها لن يحقق للمدعى أية فائدة عملية يمكن أن يتغير به مركزه القانوني بعد الفصل في الدعوى الدستورية عما كان عليه قبلها .

وحيث إنه متى كان ما تقدم ، وكان النزاع المطروح على محكمة الموضوع إنما يتصل بنص الفئرتين الثالثة والرابعة من المادة (٣) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ دون غيرها ؛ وإذا ألغيت هاتان الفئرتان من المادة المشار إليها منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ المشار إليه ، كما ألغى ماصدر عن رئيس الجمهورية من قرارات استناداً إليهما منذ تاريخ العمل بكل منها ، وذلك كله إنفاذاً لأحكام هذا القانون ؛ فإنه لم تعد ثمة آثار قانونية قائمة يمكن أن تكون النصوص الطعينة قد رتبعتها خلال فترة نفاذها بعد أن تم إلغاؤها بأثر رجعي ؛ لتغدو مصلحة المدعى - بذلك - في الطعن عليها منتفية ، مما يقتضى الحكم بعدم قبول الدعوى .

فلهذه الأسباب :

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى ، ومصادرة الكفالة ، وألزمت المدعى بالمصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة .

رئيس المحكمة

أمين السر

باسم الشعب المحكمة الدستورية العليا(*)

بالجلسة العلنية المنعقدة يوم السبت ٣ أبريل سنة ١٩٩٩ م الموافق ١٧ ذى الحجة
سنة ١٤١٩ هـ .

برئاسة السيد المستشار / محمد ولى الدين جلال رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / ماهر البحيرى ومحمد على سيف الدين وعدلى
محمود منصور ومحمد عيد القادر عيد الله وعلى عوض محمد صالح وأنور رشاد العاصى .
وحضور السيد المستشار / عبد الوهاب عيد الرازق رئيس هيئة المفوضين
وحضور السيد / حمدي أنور صابر أمين السر

أصدرت الحكم الآتى :

فى القضية المقيدة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ٤٤ لسنة ١٩
قضائية «دستورية» .

بعد أن أحالت محكمة استئناف بنى سويف مأمورية المنيا ملف الاستئناف رقم ١١١
لسنة ٣٢ قضائية .

المقامة من :

- ١ - السيد / وزير المالية .
- ٢ - السيد / مدير عام مأمورية ضرائب مبيعات المنيا .

ضد :

- ١ - السيد / داود جرجس داود .

الإجراءات

بتاريخ الثانى عشر من مارس سنة ١٩٩٧ ، ورد إلى قلم كتاب المحكمة ملف الاستئناف رقم ١١١ لسنة ٣٢ قضائية بنى سوف «مأمورية المنيا» بعد أن قضت المحكمة بوقف الدعوى وإحالتها إلى المحكمة الدستورية للفصل فى دستورية الفقرتين الثانية والرابعة من المادة الثالثة من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ - وذلك فيما خولته لرئيس الجمهورية من تعديل سعر الضريبة على بعض السلع ، وتعديل الجدولين رقمى (١ ، ٢) المرافقين للقانون .

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم قبول الدعوى ، واحتياطيا برفضها .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة :

بعد الاطلاع على الأوراق ، والمداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المستأنف عليه السيد/ داود جرجس داود كان قد أقام الدعوى رقم ٥٢١ لسنة ١٩٩٥ ضرائب أمام محكمة المنيا الابتدائية ضد وزير المالية وآخر ، طلباً للحكم بعدم أحقية مأمورية ضرائب مبيعات المنيا فى مطالبته بضريبة مبيعات عن نشاطه فى أعمال المقاولات استناداً إلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ بتعديل الجدولين المرافقين للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ . وإذا صدر الحكم لصالحه ، فقد طعن فيه وزير المالية بالاستئناف المقيّد برقم ١١١ لسنة ٣٢ قضائية . وبجلسة ١٩٩٧/١/٨ قررت محكمة الاستئناف وقف الدعوى وإحالتها للمحكمة الدستورية العليا ، للفصل فى دستورية الفقرتين الثانية والرابعة من المادة الثالثة من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، وذلك لما تراءى لها من مخالفة هاتين الفقرتين للمادة ١١٩ من الدستور التى تحظر فرض الضرائب العامة وتعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون .

وحيث إن قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ كان يتضمن فى المادة (٣) منه - قبل تعديلها بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ - خمس فقرات - يجرى نصها على النحو الآتى :

الفقرة الأولى :

يكون سعر الضريبة على السلع (١٠٪) ، وذلك عدا السلع المبينة فى الجدول رقم (١) المرافق فيكون سعر الضريبة على النحو المحدد قرين كل منها .

الفقرة الثانية :

ويحدد الجدول رقم (٢) المرافق سعر الضريبة على الخدمات .

الفقرة الثالثة :

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية إعفاء بعض السلع من الضريبة وتعديل سعر الضريبة على بعض السلع .

الفقرة الرابعة :

كما يجوز لرئيس الجمهورية تعديل الجدولين رقمي (١) و (٢) المرفقين .

الفقرة الخامسة :

وفى جميع الأحوال يعرض قرار رئيس الجمهورية على مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره إذا كان المجلس قائماً وإلا ففى أول دورة لانتعاده ، فإذا لم يقره المجلس زال ما كان له من أثر وبقي نافذاً بالنسبة إلى المدة الماضية .

ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ناصاً فى المادة (١١) على أن « تلغى قرارات رئيس الجمهورية أرقام ١٨٠ لسنة ١٩٩١ و ٢٠٦ لسنة ١٩٩١ و ٧٧ لسنة ١٩٩٢ و ٢٩٥ لسنة ١٩٩٣ و ٣٠٤ لسنة ١٩٩٣ و ٣٩ لسنة ١٩٩٤ و ٦٥ لسنة ١٩٩٥ و ٣٠٥ لسنة ١٩٩٦ ، وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بكل منها » .

كما نص فى المادة (١٢) على أ «تلغى الفقرتان الثالثة والرابعة من المادة (٣) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ المشار إليه»؛ وفى المادة (١٣) على أن « ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره » ، وقد تم النشر بتاريخ ١٩٩٧/١/٢٩

وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن شرط المصلحة الشخصية المباشرة يتفيا أن تفصل المحكمة الدستورية العليا فى الخصومة الدستورية من جوانبها العملية وليس من معطياتها النظرية ، وهو كذلك يقيد تدخلها فى هذه الخصومة فلا تفصل فى غير المسائل الدستورية التى يؤثر الحكم فيها على النزاع الموضوعى . ومن ثم يتحدد مفهوم شرط المصلحة باجتماع عنصرين :

اولهما - أن يقيم المدعى الدليل على أن ضرراً واقعياً - اقتصادياً أو غيره - قد لحق به ، سواء أكان مهدداً بهذا الضرر ، أم كان قد وقع فعلاً . ويتعين دوماً أن يكون الضرر المدعى به مباشراً ، منفصلاً عن مجرد مخالفة النص المطعون فيه للدستور ، مستقلاً بالعناصر التى يقوم عليها ، ممكنًا تصوره ، ومواجهته بالتراضية القضائية تسوية لآثاره .

ثانيهما - أن يكون هذا الضرر عائداً إلى النص المطعون فيه ، وليس ضرراً متوهماً أو منتحلاً أو مجهلاً ، فإذا لم يكن هذا النص قد طبق أصلاً على من ادعى مخالفته للدستور ، أو كان من غير المخاطبين بأحكامه ، أو كان الإخلال بالحقوق التى يدعيها لا يعود إليه ، أو كان النص المذكور قد ألغى بأثر رجعى وبالتالى زال كل ما كان له من أثر قانونى منذ صدوره ؛ دل ذلك على انتفاء المصلحة الشخصية المباشرة . ذلك أن إبطال النص التشريعى فى هذه الصور جميعها لن يحقق للمدعى أية فائدة عملية يمكن أن يتغير بها مركزه القانونى بعد الفصل فى الدعوى الدستورية عما كان عليه قبلها .

وحيث إنه متى كان ما تقدم ، وكان النزاع المطروح على محكمة الموضوع إنما يتصل بنص الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة (٣) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ دون غيرها ؛ وإذا أُلغيت هاتان الفقرتان من المادة المشار إليها منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ المشار إليه ، كما ألغى ما صدر عن رئيس الجمهورية من قرارات استناداً إليهما منذ تاريخ العمل بكل منها ، وذلك كله إنفاذاً لأحكام هذا القانون ؛ فإنه لم تعد ثمة آثار قانونية قائمة يمكن أن تكون النصوص المطعون فيها قد رتبها خلال فترة نفاذها بعد أن تم إلغاؤها بأثر رجعي ؛ لتغدو المصلحة - بذلك - في الطعن عليها متفتية ، مما يقتضى الحكم بعدم قبول الدعوى .

فهذه الأسباب :

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

رئيس المحكمة

أمين السر

باسم الشعب

المحكمة الدستورية العليا (*)

بالجلسة العلنية المنعقدة يوم السبت ٥ أغسطس سنة ٢٠٠٠ م
الموافق ٥ جمادى الأولى سنة ١٤٢١ هـ .

برئاسة السيد المستشار / محمد ولى الدين جلال رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : حمدى محمد على ومحمد على سيف الدين
وعدلى محمود منصور ومحمد عبد القادر عبد الله وعلى عوض محمد صالح
وأنور رشاد العاصى .

وحضور السيد المستشار / عبد الوهاب عبد الرازق رئيس هيئة المفوضين
وحضور السيد / ناصر إمام محمد حسن أمين السر

أصدرت الحكم الآتى :

فى القضية المقيمة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ١٠١ لسنة ١٨
قضائية « دستورية » .

بعد أن أحالت محكمة الجرائم المالية والضرائب بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية
الجنة رقم ١٠ لسنة ١٩٩٦

المقامة من :

النياة العامة .

ضد :

السيد / محمود محمد محمود .

الإجراءات :

بتاريخ الخامس والعشرين من سبتمبر سنة ١٩٩٦ ، ورد إلى قلم كتاب المحكمة ملف اللجنة رقم ١٠ لسنة ١٩٩٦ ، بعد أن قضت محكمة الجرائم المالية والضرائب بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية بوقف الدعوى وإحالتها إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستورية الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ - وذلك فيما خولته لرئيس الجمهورية من تعديل الجدولين رقمى (١) و (٢) المرافقين للقانون ، وكذا قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ بتعديل الجدولين المشار إليهما .

وقد تمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم قبول الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بحضور الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة :

بعد الاطلاع على الأوراق ، والمداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من حكم الإحالة وسائر الأوراق - تتحصل فى أن النيابة العامة كانت قد اتهمت المدعى عليه بأنه تهرب من أداء الضريبة العامة على المبيعات المستحقة عن نشاطه فى النقل بالسيارات، وقدمته للمحاكمة فى اللجنة رقم ١٠ لسنة ١٩٩٦ أمام محكمة الجرائم المالية والضرائب بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية ، وطلبت عقابه بمواد الاتهام المنصوص عليها فى قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، وبجلسة ١٩٩٦/٧/٣١ قضت تلك المحكمة بوقف

الدعوى وإحالتها للمحكمة الدستورية العليا للفصل في دستورية الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من قانون الضريبة العامة على المبيعات ، وكذا قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ المشار إليهما ، وذلك لما تراءى لها من مخالفتها للمادة (١١٩) من الدستور التى تحظر فرض الضرائب العامة وتعديلها أو إلغائها إلا بقانون .

وحيث إن قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، كان ينص فى الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة الثالثة - قبل تعديلها بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ - على تخويل رئيس الجمهورية حق إعفاء بعض السلع من الضريبة ، وتعديل سعرها على البعض الآخر ، وكذا تعديل الجدولين رقمى (١) و(٢) المرافقين للقانون واللذين يحددان سعر الضريبة على السلع والخدمات ، ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ متضمناً النص فى المادة (١١) منه على إلغاء قرارات رئيس الجمهورية التى صدرت نفاذاً للفقرتين المشار إليهما ، وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بكل منها ، كما نص فى المادة (١٢) منه على إلغاء هاتين الفقرتين .

وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن شرط المصلحة الشخصية المباشرة مؤداه ألا تفصل فى غير المسائل الدستورية التى يؤثر الحكم فيها على النزاع الموضوعى ؛ ومن ثم يتحدد مفهوم هذا الشرط بأن يقيم المدعى الدليل على أن ضرراً واقعياً قد لحق به ؛ وأن يكون هذا الضرر عائداً إلى النص المطعون فيه ، فإذا كان الإخلال بالحقوق التى يدعيها لا يعود إليه ، أو كان النص المذكور قد ألغى بأثر رجعى وبالتالي زال كل ما كان له من أثر قانونى منذ صدوره ، دل ذلك على انتفاء المصلحة الشخصية المباشرة . ذلك أن إبطال النص التشريعى فى هذه الحالة لن يحق للمدعى أية فائدة عملية يمكن أن يتغير بها مركزه القانونى بعد الفصل فى الدعوى الدستورية عما كان عليه قبلها .

وحيث إنه متى كان ما تقدم ، وكانت المصلحة فى الدعوى الدستورية الراهنة - بقدر ارتباطها بالنزاع الموضوعى وفى حدود حكم الإحالة الصادر عن محكمة الموضوع - إنما تنحصر فى الطعن على نص الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة (٣) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، وإذ ألغيت هاتان الفقرتان منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ ، كما ألغى ما صدر عن رئيس الجمهورية من قرارات استناداً إليهما منذ تاريخ العمل بكل منها ، وذلك كله إنفاذاً لأحكام هذا القانون ، فإنه لم تعد ثمة آثار قانونية قائمة يمكن أن تكون النصوص الطعونية قد رتبها خلال فترة نفاذها بعد أن تم إلغاؤها بأثر رجعى ، لتغلو المصلحة - بذلك - فى الطعن عليها منتفية ، مما يتعين معه الحكم باعتبار الخصومة منتفية .

لهذه الأسباب :

حكمت المحكمة باعتبار الخصومة منتفية .

أمين السر

رئيس المحكمة

أصدرت المحكمة الدستورية العليا بذات الجلسة أحكاماً مماثلة فى الدعاوى أرقام : ١٠٢ ، ١٥٠ لسنة ١٨ قضائية ، ٢٣ ، ١٠٣ لسنة ١٩ قضائية .

باسم الشعب المحكمة الدستورية العليا (*)

بالجلسة العلنية المنعقدة يوم الأحد ٩ ديسمبر سنة ٢٠٠١م الموافق ٢٤ من رمضان
سنة ١٤٢٢ هـ .

برئاسة السيد المستشار الدكتور / محمد فتحي نجيب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / أنور رشاد العاصي وعبد الوهاب عبد الرازق
والهام نجيب نوار ومحمد عبد العزيز الشناوي وماهر سامي يوسف والسيد عبد المنعم حشيش .
وحضور السيد المستشار / سعيد مرعي عمرو رئيس هيئة المفوضين
وحضور السيد / ناصر إمام محمد حسن أمين السر

أصدرت الحكم الآتي :

في القضية المقيدة بجنول المحكمة الدستورية العليا برقم ١٧ لسنة ١٩ قضائية
« دستورية » .

المقامة من :

شركة التجارة والاستثمار « جيفكو » .

ضد :

١ - السيد وزير المالية .

٢ - رئيس مصلحة الضرائب على المبيعات .

٣ - الممثل القانوني لشركة مطاحن وسط غرب الدلتا .

الإجراءات :

بتاريخ السابع والعشرين من يناير سنة ١٩٩٧ ، أودعت الشركة المدعية صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة ، طلباً للحكم بعدم دستورية الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ - وذلك فيما خولته لرئيس الجمهورية من تعديل الجدولين رقمي (١) ، (٢) المرافقين للقانون ، وسقوط قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم برفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة :

بعد الاطلاع على الأوراق ، والمداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تنحصر في أن الشركة المدعية كانت قد أقامت الدعوى رقم ١٥-١٥ لسنة ١٩٩٥ أمام محكمة شمال القاهرة الابتدائية ضد السيد وزير المالية وآخرين ، طلباً للحكم بعدم خضوع خدمة طحن الغلال للضريبة العامة على المبيعات ، مع إلزام المدعى عليهم بالتضامن برد ما سبق تحصيله لحساب هذه الضريبة . قضت هذه المحكمة بعدم اختصاصها محللاً بنظر الدعوى وإحالتها إلى محكمة طنطا الابتدائية للاختصاص حيث قيدت بجلولها برقم ١٣٩٠ لسنة ١٩٩٦ . وأثناء نظر الدعوى دفعت المدعية بعدم دستورية الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، وكذا قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ . وإذا قدرت محكمة الموضوع جدية هذا الدفع وصرحت لها بإقامة الدعوى الدستورية ، فقد أقامت الدعوى الماثلة .

وحيث إن قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، كان ينص فى الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة الثالثة - قبل تعديلها بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ - على تحويل رئيس الجمهورية حق إعفاء بعض السلع من الضريبة وتعديل سعرها على البعض الآخر ، وكذا تعديل الجدولين رقمى (١) و (٢) المرافقين للقانون واللذين يحددان سعر الضريبة على السلع والخدمات ، ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ متضمناً النص فى المادة (١١) منه على إلغاء قرارات رئيس الجمهورية التى صدرت نفاذاً للفقرتين المشار إليهما ، وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بكل منها ، كما نص فى المادة (١٢) منه على إلغاء هاتين الفقرتين .

وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن شرط المصلحة الشخصية المباشرة مؤداها ألا تفصل المحكمة فى غير المسائل الدستورية التى يؤثر الحكم فيها على النزاع الموضوعى ؛ ومن ثم يتحدد مفهوم هذا الشرط بأن يقيم المدعى الدليل على أن ضرراً واقعياً قد لحق به ؛ وأن يكون هذا الضرر عائداً إلى النص المطعون فيه ، فإذا كان الإخلال بالحقوق التى يدعيها لا يعود إليه ، أو كان النص المذكور قد أُلغى بأثر رجعى وبالتالى زال كل ما كان له من أثر قانونى منذ صدوره ، دل ذلك على انتفاء المصلحة الشخصية المباشرة . إذ أن إبطال النص التشريعى فى هذه الحالة لن يحقق للمدعى أية فائدة يمكن أن يتغير بها مركزه القانونى بعد الفصل فى الدعوى الدستورية عما كان عليه قبلها .

وحيث إنه متى كان ما تقدم ، وكانت المصلحة فى الدعوى الدستورية الراهنة - ويقدر ارتباطها بالنزاع الموضوعى - إنما تنحصر فى الطعن على نص الفقرة الرابعة من المادة (٣) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ . وإذا أُلغيت هذه الفقرة منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ ، كما أُلغى ما صدر

عن رئيس الجمهورية من قرارات استناداً إليها منذ تاريخ العمل بكل منها ، وذلك كله إنفاذاً لأحكام هذا القانون ؛ فإنه لم تعد ثمة آثار قانونية قائمة يمكن أن يكون النص الطعين قد رتبته خلال فترة نفاذه بعد أن تم إلغاؤه بأثر رجعى ؛ لتغدو مصلحة المدعية - بذلك - فى الطعن عليها منتفية ، مما يتعين معه الحكم باعتبار الخصومة منتفية .

فلهذه الأسباب :

حكمت المحكمة باعتبار الخصومة منتفية .

(مبين السمر)

رئيس المحكمة

صدر هذا الحكم من الهيئة المبينة بصدره ، أما السيد المستشار / ماهر سامى يوسف الذى سمع المرافعة وحضر المداولة ووقع مسودة الحكم ، فقد جلس بدله السيد المستشار / محمد خيرى طه .

أصدرت المحكمة الدستورية العليا بذات الجلسة أحكاماً مماثلة فى الدعاوى أرقام : (٦٤ ، ٨٨ ، ٩٤ لسنة ٢٠ ق ، ١١٠ لسنة ٢٢ ق «دستورية») .

باسم الشعب -

المحكمة الدستورية العليا (*)

بالجلسة العلنية المنعقدة يوم الأحد ١٤ أبريل سنة ٢٠٠٢ الموافق ١ صفر
سنة ١٤٢٣ هـ .

برئاسة السيد المستشار الدكتور/ محمد فتحي نجيب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : على عوض محمد صالح وأنور رشاد العاصي
والدكتور حنفى على جبالى وإلهام نجيب نوار وماهر سامى يوسف ومحمد خيرى طه .
وحضور السيد المستشار / سعيد مرعى عمرو رئيس هيئة
المفوضين

وحضور السيد / ناصر إمام محمد حسن أمين السر
أصدرت الحكم الآتى :

فى القضية المقيدة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ٣٢ لسنة ٢٠ قضائية
« دستورية » .

المقامة من كل من :

- ١ - السيد/ سيد عبد العال حسن الشهير بسيد سيد الحبشى ،
- ٢ - السيد/ رجب سيد عبد العال حسن الشهير بسعيد سيد الحبشى .
- ٣ - السيد/ محمد سيد عبد العال حسن الشهير بمحمد سيد الحبشى .

ضد :

- ١ - السيد رئيس الجمهورية .
- ٢ - السيد رئيس مجلس الوزراء .
- ٣ - السيد وزير المالية .
- ٤ - السيد رئيس اللجنة التشريعية بمجلس الشعب .

الإجراءات :

بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٩٨ ، أودع المدعون صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة ، بطلب الحكم بعدم دستورية نص الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، وسقوط قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩ لسنة ١٩٩٤

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم أصلياً : بعدم قبول الدعوى ، واحتياطياً : برفضها .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة :

بعد الاطلاع على الأوراق ، والمداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المدعين كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ١٥٤١٨ لسنة ١٩٩٧ أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ، بطلب الحكم بإلغاء تسجيلهم بسجلات مأمورية الضرائب على المبيعات بقصر النيل ، وإلغاء المحاسبة عن الفترة من ١٣/٢/١٩٩٤ حتى ٢٢/٣/١٩٩٧ ، وما يترتب على ذلك من آثار ، واستبعادهم نهائياً من قائمة المسجلين بمصلحة الضرائب العامة على المبيعات ، لعدم خضوعهم لهذه الضريبة ، وأثناء نظر الدعوى دفع المدعون بعدم دستورية قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩ لسنة ١٩٩٤ ، وإذ قدرت المحكمة جدية هذا الدفع وصرحت لهم بإقامة الدعوى الدستورية ، فقد أقاموا دعواهم الماثلة .

وحيث إن من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن نطاق الدعوى الدستورية التى أتاح المشرع للخصوم إقامتها يتحدد بنطاق الدفع بعدم الدستورية الذى أثير أمام محكمة الموضوع ، وفى الحدود التى تقدر فيها تلك المحكمة جديته ، وذلك عملاً بنص البند (ب) من المادة (٢٩) من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون

رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، إذ كان ذلك ، وكان الدفع بعدم الدستورية الذى أبهده المدعون أمام محكمة الموضوع قد انصب على قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩ لسنة ١٩٩٤ ، الذى اقتصر عليه التصريح بإقامة الدعوى الدستورية ، إلا أن الطلبات الختامية فى صحيفة الدعوى الدستورية قد تضمنت طعنًا بعدم دستورية نص الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ المشار إليه ، وأضاف المدعون بذكرتهم المقدمة بجلسة ٢٠٠٢/٣/١٠ طلبًا آخر بعدم دستورية نص المادة السابعة من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، والتي لم يشملها جميعًا الدفع بعدم الدستورية والإذن برفع الدعوى ، ومن ثم فإن نطاق الدعوى الماثلة يتحدد بقرار رئيس الجمهورية المشار إليه دون غيره ، بما مؤداه انتفاء اتصال الدعوى - فى شقها الخاص بالطعن على نص الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ونص المادة السابعة من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ - بهذه المحكمة اتصالاً مطابقاً للأوضاع التى رسمها قانونها ، والتي لا يجوز الخروج عليها بوصفها ضوابط جوهرية فرضها المشرع لمصلحة عامة حتى ينتظم التقاضى فى المسائل الدستورية وفقاً للقواعد التى حددها ، الأمر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى بالنسبة إليها .

وحيث إن قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، كان ينص فى الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة الثالثة - قبل تعديلها بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ - على تحويل رئيس الجمهورية حق إعفاء بعض السلع من الضريبة ، وتعديل سعر الضريبة على البعض الآخر ، وكذا تعديل الجدولين رقمى (١) ، (٢) المرافقين للقانون واللذين يحددان سعر الضريبة على السلع والخدمات ، ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ متضمناً النص فى المادة (١١) منه على إلغاء قرارات رئيس الجمهورية التى صدرت نفاذاً للفقرتين المشار إليهما ، وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بكل منها ، كما نص فى المادة (١٢) منه على إلغاء هاتين الفقرتين .

وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن شرط المصلحة الشخصية المباشرة مؤداه ألا تفصل المحكمة فى غير المسائل الدستورية التى يؤثر الحكم فيها على النزاع الموضوعى ؛ ومن ثم يتحدد مفهوم هذا الشرط بأن يقيم المدعى الدليل على أن ضرراً واقعياً قد لحق به ،

وأن يكون هذا الضرر عائداً إلى النص المطعون فيه ، فإذا كان الإخلال بالحقوق التي يدعيها لا يعود إليه ، أو كان النص المذكور قد ألغى بأثر رجعي ، وبالتالي زال كل ما كان له من أثر قانوني منذ صدوره ، دل ذلك على انتفاء المصلحة الشخصية المباشرة ، إذ أن إبطال النص التشريعي في هذه الحالة لن يحقق للمدعى أية فائدة يمكن أن يتغير بها مركزه القانوني بعد الفصل في الدعوى الدستورية عما كان عليه قبلها .

وحيث إنه متى كان ما تقدم ، وكان نطاق الدعوى الماثلة - كما سلف البيان - ينحصر في قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩ لسنة ١٩٩٤ الذي أضاف خدمة الوساطة لبيع العقارات والسيارات إلى الجدول رقم (٢) المرافق للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ المشار إليه ، وإذ ألغى هذا القرار منذ تاريخ العمل به ، وذلك إنفاذاً لأحكام القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ ، فإنه لم يعد ثمة آثار قانونية قائمة يمكن أن تكون نصوص هذا القرار قد رتبها خلال فترة نفاذه ، بعد أن تم إلغاؤه بأثر رجعي ، لتغدو مصلحة المدعين - بذلك - في الطعن عليه منتفية ، مما يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى .

لهذه الأسباب :

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى ، وبمصادرة الكفالة ، وألزمت المدعين المصروفات ومبلغ مائتي جنيه مقابل أتعاب المحاماة .

رئيس المحكمة

أمين السر

باسم الشعب

المحكمة الدستورية العليا(*)

بالجلسة العلنية المنعقدة يوم الأحد ١٢ مايو سنة ٢٠٠٢م الموافق ٢٩ صفر

سنة ١٤٢٣ هـ .

برئاسة السيد المستشار الدكتور/ محمد فتحي نجيب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : الدكتور/ حنفى على جبالى وإلهام نجيب نوار
ومحمد عبد العزيز الشناوى وماهر سامى يوسف والسيد عبد المنعم حشيش و محمد خيرى طه .
وحضور السيد المستشار / سعيد مرعى عمرو رئيس هيئة المفوضين
وحضور السيد / ناصر إمام محمد حسن أمين السر

أصدرت الحكم الآتى :

فى القضية المقيدة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ١١٧ لسنة (١٩)
قضائية « دستورية »

المقامة من :

السيد/ عبده عبده محمد عبد الله كراوية .

ضد :

١ - السيد رئيس الجمهورية .

٢ - السيد وزير المالية .

٣ - السيد رئيس مأمورية ضرائب بورسعيد .

٤ - السيد رئيس مصلحة الضرائب العامة على المبيعات .

الإجراءات :

بتاريخ السادس عشر من يونيو سنة ١٩٩٧ ، أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة ، طالباً الحكم بعدم دستورية المادة الثالثة فقرة (٤) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ فيما قررته من تخويل رئيس الجمهورية سلطة تعديل جدولى الضريبة ، ويسقط ما تضمنته هذه المادة والفقرة الرابعة منها من أحكام ، وكذلك سقوط قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ بشأن خدمات التشغيل للغير ، والتعليمات رقم ٣ لسنة ١٩٩٣ بإخضاع أعمال المقاولات للضريبة على المبيعات .

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم برفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على النحو المبين بحضور الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة :

بعد الاطلاع على الأوراق ، والمداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل فنى أن المدعى أقام الدعوى رقم ٩٧٠ لسنة ١٩٩٥ مدنى كلى بورسعيد ابتغاء الحكم بإلغاء تسجيله بأمورية الضرائب على المبيعات ببورسعيد على سند من القول إنه يعمل بقطاع المقاولات الذى لا يخضع نشاطه للضريبة العامة على المبيعات ، وبجلسة ١٤/٢/١٩٩٦ قضت المحكمة برفض الدعوى . فطعن على هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٢٠ لسنة ٣٧ ق وأثناء تداوله دفع المستأنف بعدم دستورية نص المادة الثالثة فقرة ٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بشأن الضريبة العامة على المبيعات والقرار الجمهورى رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ وإذ قدرت المحكمة جدية الدفع ، فقد قضت بجلسة ٧/٨/١٩٩٦ بوقف الدعوى تعليقاً وحددت جلسة ٢٦/١٠/١٩٩٦ لاتخاذ إجراءات الطعن أمام المحكمة الدستورية العليا ولما كان المستأنف لم يلتزم الأجل المفروض لرفع الدعوى الدستورية فقد عاد بعد انقضائه

يردد من جديد دفعه السابق ، ويجلسه ١٩٩٧/٥/٢٦ قررت المحكمة - بهيئة مفairie -
التصريح للمستأنف باتخاذ إجراءات الطعن أمام المحكمة الدستورية العليا وحددت جلسة
١٩٩٧/٨/٢٨ موعداً لتقديم ما يفيد رفع الدعوى الدستورية حيث قدم المستأنف بالجلسة
الأخيرة عريضة دعواه الراهنة .

وحيث إن المشرع فى المادة (٢٩ / ب) من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر
بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ قد رسم طريقاً معيناً لرفع الدعوى الدستورية التى أتاح
للخصوم إقامتها ، وورط بينه وبين الميعاد المحدد لرفعها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين
الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية ، فلا ترفع إلا بعد دفع بعدم الدستورية تقدر
محكمة الموضوع جديته ، ولا تقبل إلا إذا رفعت خلال الأجل الذى ناط المشرع بمحكمة
الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر ، وهذه الأوضاع الإجرائية - سواء ما اتصل
منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها - إنما تتعلق بالنظام العام باعتبارها
من الأشكال الجوهرية فى التقاضى التى تغيا المشرع بها مصلحة عامة حتى ينتظم
التداعى فى المسائل الدستورية بالإجراءات التى رسمها المشرع فى الموعد الذى حدده ،
ومن ثم فإن ميعاد الأشهر الثلاثة الذى فرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع
الدعوى الدستورية ، أو الميعاد الذى تحدده محكمة الموضوع فى غضون هذا الحد الأقصى
يعتبر ميعاداً حتمياً يتعين على الخصوم الالتزام به لرفع الدعوى الدستورية قبل
انقضائه ، وإلا كانت غير مقبولة .

وحيث إنه متى كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع بعد تقديرها جدية الدفع المبدى
من المدعى ، حددت لرفع دعواه الدستورية ميعاداً ينتهى فى ١٠/٢٦/ ١٩٩٦ ، وكان
المدعى لم يودع صحيفة دعواه المائلة خلال هذا الميعاد - حيث أودعها فى ١٦/٦/ ١٩٩٧ -
ومن ثم يكون الدفع بعدم الدستورية قد اعتبر - وفقاً لصريح نص المادة (٢٩ / ب)
من قانون المحكمة الدستورية العليا - كأن لم يكن ، وتكون الدعوى الراهنة قد أقيمت
بعد انقضاء الميعاد الذى حددته محكمة الموضوع .

وحيث إنه لا ينال من النتيجة المتقدمة أن محكمة الموضوع عادت لتقرر بجلسة ١٩٩٧/٥/٢٦ التصريح للمدعى بإقامة الدعوى الدستورية فى ميعاد غايته ثلاثة أشهر ، إذ أن ذلك يتمحض ميعاداً جديداً ورد على غير محل بعد أن اعتبر الدفع بعدم الدستورية المبذو أمامها كأن لم يكن بفوات الميعاد الذى حددته ابتداء لاتخاذ إجراءات الطعن بعدم الدستورية دون أن تكون الدعوى قد أقيمت بالفعل قبل انقضائه .

فلهذه الأسباب :

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى ، وبمصادرة الكفالة ، وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة .

رئيس المحكمة

أمين السر

باسم الشعب

المحكمة الدستورية العليا^(١)

بالجلسة العلنية المنعقدة يوم الأحد ٩ يونيو سنة ٢٠٠٢م الموافق ٢٨ ربيع الأول

سنة ١٤٢٣ هـ .

برئاسة السيد المستشار الدكتور/ محمد فتحى نجيب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : الدكتور/ حنفى على جبالى وإلهام نجيب نوار
ومحمد عبد العزيز الشناوى وماهر سامى يوسف والسيد عبد المنعم حشيش ومحمد خيرى طه .
وحضور السيد المستشار/ سعيد مرعى عمرو رئيس هيئة المفوضين
وحضور السيد/ ناصر إمام محمد حسن أمين السر

أصدرت الحكم الآتى :

فى القضية المقيمة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ٦٩ لسنة ١٩

قضائية «دستورية» .

المقامة من :

شركة مينالكو للإنشاء والتعمير .

ضد :

١ - السيد/ رئيس مجلس الوزراء .

٢ - السيد/ وزير المالية بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الضرائب على المبيعات .

٣ - السيد/ وزير العدل .

٤ - السيد/ مراقب عام مأمورية وسط البلد للضرائب على المبيعات .

الإجراءات :

بتاريخ الخامس من ابريل سنة ١٩٩٧ ، أودعت الشركة المدعية قلم كتاب المحكمة صحيفة هذه الدعوى ، طالبةً الحكم بعدم دستورية نص الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، وكذا قرارى رئيس الجمهورية رقمى ٧٧ لسنة ١٩٩٢ و ٢٩٥ لسنة ١٩٩٣ وتعليمات وزارة المالية رقم ٣ لسنة ١٩٩٣

وقدتمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم قبول الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونُظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة :

بعد الاطلاع على الأوراق ، والمداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المدعية كانت قد أقامت الدعوى رقم ١٠١٢ لسنة ١٩٩٦ أمام محكمة شمال القاهرة الابتدائية ضد المدعى عليهما الثانى والرابع ، بطلب الحكم بعدم أحقية مصلحة الضرائب على المبيعات فى المطالبة بضريبة مبيعات على أعمال الشركة المدعية فى مجال المقاولات، وأثناء نظرها دفعت بعدم دستورية نص الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، وكذا قرارى رئيس الجمهورية رقمى ٧٧ لسنة ١٩٩٢ و ٢٩٥ لسنة ١٩٩٣ ، وإذ قدرت محكمة الموضوع جدية دفعها وصرحت لها بإقامة الدعوى الدستورية ، فقد أقامت الدعوى الماثلة ؛ بيد أن تلك المحكمة مضت فى نظر الدعوى الموضوعية ، ثم أصدرت بتاريخ ١٩٩٧/٥/٣١ حكمها برفضها .

وحيث إن الأصل المقرر قانوناً ، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، أن اتصال الخصومة الدستورية بها وفقاً للأوضاع المنصوص عليها فى قانونها ، يعنى دخولها فى حوزتها لتهيمن عليها وحدها ؛ فلا يجوز بعد انعقادها ، أن تتخذ محكمة الموضوع إجراءً أو تصدر حكماً يحول دون الفصل فى المسائل الدستورية التى قدرت جدية ما أثاره ذوو الشأن بخصوصها ، بل إن عليها أن تترىص قضاء المحكمة الدستورية العليا فيها ، بما مؤداه أنه فيما عدا الأحوال التى تنتفى فيها المصلحة فى الدعوى الدستورية بقضاء من هذه المحكمة ، أو التى ينزل فيها خصم عن الحق فى دعواه الموضوعية من خلال ترك الخصومة فيها أو التى يتخلى فيها عن دفع بعدم الدستورية سبق لمحكمة الموضوع تقدير جديته ، أو التى يكون عدولها عن تقدير الجدية مبناه أعمالها للآثار المترتبة على قضاء المحكمة الدستورية العليا فى شأن ذات النصوص التى كانت محلاً للدفع بعدم الدستورية ، فإن على محكمة الموضوع أن تلتزم تقديرها السابق لجدية الدفع ، وإلا كان مخالفاً لنصوص المواد ٦٥ ، ٦٨ ، ١٧٥ من الدستور .

وحيث إن قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ كان ينص فى الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة الثالثة منه - قبل تعديلها بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ - على تخويل رئيس الجمهورية حق إعفاء بعض السلع من الضريبة ، وتعديل سعر الضريبة على البعض الآخر ، وكذا تعديل الجدولين رقمى (١) ، (٢) المرافقين للقانون واللذين يحددان سعر الضريبة على السلع والخدمات ، ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ متضمناً النص فى المادة (١١) منه على إلغاء قرارات رئيس الجمهورية التى صدرت نفاذاً للفقرتين المشار إليهما ، وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بكل منها ، كما نص فى المادة (١٢) منه على إلغاء هاتين الفقرتين .

وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن شرط المصلحة الشخصية المباشرة مؤداه ألا تفصل المحكمة فى غير المسائل الدستورية التى يؤثر الحكم فيها على النزاع الموضوعى؛ ومن ثم يتحدد مفهوم هذا الشرط بأن يقيم المدعى الدليل على أن ضرراً واقعياً

قد لحق به ، وأن يكون هذا الضرر راجعاً إلى النص المطعون فيه ، فإذا كان الإخلال بالحقوق التي يدعيها لا يعود إليه ، أو كان النص المذكور قد ألغى بأثر رجعى ، وبالتالي زال كل ما كان له من أثر قانونى منذ صدوره ، دل ذلك على انتفاء المصلحة الشخصية المباشرة ؛ ذلك أن إبطال النص التشريعى فى هذه الحالة لن يحقق للمدعى أية فائدة يمكن أن يتغير بها مركزه القانونى بعد الفصل فى الدعوى الدستورية عما كان عليه قبلها .

وحيث إنه متى كان ما تقدم ، وكانت مصلحة المدعية فى الدعوى الدستورية الراهنة - ويقدر ارتباطها بالنزاع الموضوعى وفى حدود التصريح الصادر عن محكمة الموضوع - إنما تنحصر فى الطعن على نص الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، وإذ ألغيت هذه الفقرة منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ ، كما ألغى ما صدر عن رئيس الجمهورية من قرارات استناداً إليها منذ تاريخ العمل بكل منها ، وذلك كله إنفاذاً لأحكام هذا القانون ؛ فإنه لم تعد ثمة آثار قانونية قائمة يمكن أن يكون النص الطعين قد رتبها خلال فترة نفاذه بعد أن تم إلغاؤه بأثر رجعى ؛ لتغдо مصلحة المدعية - بذلك - فى الطعن عليه منتفية ، مما يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى ، وهو ما لا ينهض معه المبرر لإسباغ الولاية من جديد على محكمة الموضوع لمعاودة نظر الدعوى الموضوعية .

فهذه الأسباب :

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى ، وبمصادرة الكفالة ، وألزمت المدعية المصروفات ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة .

رئيس المحكمة

أمين السر

أصدرت المحكمة الدستورية العليا بذات الجلسة حكماً ماثلاً فى الدعوى رقم ٨٢ لسنة ٢١ ق . دستورية .

باسم الشعب المحكمة الدستورية العليا(*)

بالجلسة العلنية المنعقدة يوم السبت ١ يناير سنة ٢٠٠٠ م الموافق ٢٤ رمضان سنة ١٤٢٠ هـ .

برئاسة السيد المستشار / محمد ولى الدين جلال رئيس المحكمة .
وعضوية السادة المستشارين / ماهر البحيرى ومحمد على سيف الدين وعدلى محمود منصور ومحمد عبد القادر عبد الله وعلى عوض محمد صالح وأنور رشاد العاصى .
وحضور السيد المستشار / عبد الوهاب عبد الرازق رئيس هيئة المفوضين
وحضور السيد / ناصر إمام محمد حسن أمين السر

أصدرت الحكم الآتى :

فى القضية المقيمة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ٤٥ لسنة ١٩ قضائية «دستورية» .

بعد أن أحالت محكمة استئناف الإسكندرية ملف الاستئناف رقم ٢٤١٩ ، ٢٤٢٨ لسنة ٥٢ قضائية .

المقام أولهما من :

١ - السيد / وزير المالية .

٢ - السيد / مدير مصلحة الضرائب على المبيعات .

ضد :

١ - السيد / أحمد محفوظ عبد العال الغنيمى بصفته الممثل القانونى لشركة كرميو للمقاولات والتجارة .

والمقام ثانيهما من :

السيد / أحمد محفوظ عبد العال الغنيمى .

ضد :

١ - السيد / وزير المالية .

٢ - السيد / مدير مصلحة الضرائب على المبيعات .

الإجراءات :

بتاريخ الثانى عشر من مارس سنة ١٩٩٧ ، ورد إلى قلم كتاب المحكمة ملف الاستئناف رقمى ٢٤١٩ ، ٢٤٢٨ لسنة ٥٢ قضائية الإسكندرية ، بعد أن قضت المحكمة بوقفهما وإحالتهم إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستورية الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، وذلك فيما خولته لرئيس الجمهورية من تعديل الجدولين رقمى (١ ، ٢) المرافقين للقانون ، وكذا قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم قبول الدعوى ، واحتياطياً برفضها .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة :

بعد الاطلاع على الأوراق ، والمداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل فى أن السيد / أحمد محفوظ عبد العال الغنيمى ، كان قد أقام الدعوى رقم ٢١٠٦ لسنة ١٩٩٦ مدنى

أمام محكمة الإسكندرية الابتدائية ضد السيد / وزير المالية وآخر ، بطلب الحكم أولاً : بعدم أحقية مصلحة الضرائب على المبيعات فى مطالبته بضريبة مبيعات عن نشاطه فى أعمال المقاولات ، وبإراءة ذمته من المبالغ المطالب بها ، ثانياً : بإلزامهما برد ما تم تحصيله لحساب هذه الضريبة ، وإذ صدر الحكم لصالحه فى الطلب الأول ورفض الطلب الثانى ، فقد طعن فيه الطرفان بالاستئناف رقى ٢٤١٩ ، ٢٤٢٨ لسنة ٥٢ قضائية الإسكندرية ، وبجلسة ١٩٩٧/١/٢٨ قررت المحكمة وقف الاستئناف وإحالتها للمحكمة الدستورية العليا ، للفصل فى دستورية الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، وكذا قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ . وذلك لما تراءى لها من مخالفتها للمادتين ١٠٨ ، ١١٩ من الدستور .

وحيث إن البين من الأوراق أن المستأنف فى الاستئناف الثانى ، قد طلب أثناء تحضير الدعوى أمام هيئة المفوضين ، الحكم بعدم دستورية قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، واحتياطياً بعدم دستورية المادة الثالثة من هذا القانون ، وسقوط قرارات رئيس الجمهورية أرقام ١٨٠ لسنة ١٩٩١ و٧٧ لسنة ١٩٩٢ و ٢٩٥ لسنة ١٩٩٣ و ٣٠٤ لسنة ١٩٩٣ ؛ وكان قضاء المحكمة الدستورية العليا قد جرى على أن المشرع قد رسم فى البند ب من المادة (٢٩) من قانونها طريقاً لرفع الدعوى الدستورية التى أتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد المحدد لرفعها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية ، فلا ترفع إلا بعد إبداء دفع بعدم الدستورية تقلد محكمة الموضوع جديته ، ولا تقبل إلا إذا رفعت خلال الأجل الذى ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر . وهذه الأوضاع الإجرائية - سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى أو بميعاد رفعها -

تتعلق بالنظام العام باعتبارها أشكالا جوهرية فى التقاضى تغيا بها المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالإجراءات التى رسمها وفى الموعد الذى حدده ، وإلا كانت الدعوى الدستورية غير مقبولة . لما كان ذلك وكان المستأنف لم يدفع أمام محكمة الموضوع بعدم دستورية النصوص التشريعية التى أثار شبهة مخالفتها للدستور أمام هيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا لأول مرة ، فإن ذلك يعد اختصاصا لهذه النصوص بصورة مبتدأة تنحل إلى طعن عليها بالطريق المباشر وبصفة أصلية وهو ما لا يجوز قانونًا ، إذ لم يجز المشرع الدعوى الأصلية طريقًا للطعن بعدم دستورية النصوص القانونية ، ومن ثم لا يعدو الطعن على النصوص المشار إليها - على الوجه المتقدم - أن يكون تجربها لها بقصد إهدار آثارها بغير الطريق الذى رسمه قانون المحكمة الدستورية العليا ، مما يتعين معه عدم قبول الدعوى بالنسبة إليها .

وحيث إن قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ كان يتضمن فى المادة (٣) منه - قبل تعديلها بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ - خمس فقرات يجرى نصها على النحو الآتى :

الفقرة الأولى :

يكون سعر الضريبة على السلع (١٠ ٪) ، وذلك عدا السلع المبينة فى الجدول رقم (١) المرافق فيكون سعر الضريبة على النحو المحدد قرين كل منها .

الفقرة الثانية :

ويحدد الجدول رقم (٢) المرافق سعر الضريبة على الخدمات .

الفقرة الثالثة :

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية إعفاء بعض السلع من الضريبة وتعديل سعر الضريبة على بعض السلع .

الفقرة الرابعة :

كما يجوز لرئيس الجمهورية تعديل الجدولين رقمي (١) و (٢) المرافقين .

الفقرة الخامسة :

وفى جميع الأحوال يعرض قرار رئيس الجمهورية على مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره إذا كان المجلس قائماً وإلا ففى أول دورة لاتعقاده ، فإذا لم يقره المجلس زال ما كان له من أثر وبقي نافذاً بالنسبة إلى المدة الماضية .

ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ناصاً فى المادة (١١) على أن « تلغى قرارات رئيس الجمهورية أرقام ١٨٠ لسنة ١٩٩١ و ٢٠٦ لسنة ١٩٩١ و ٧٧ لسنة ١٩٩٢ و ٢٩٥ لسنة ١٩٩٣ و ٣٠٤ لسنة ١٩٩٣ و ٣٩ لسنة ١٩٩٤ و ٦٥ لسنة ١٩٩٥ و ٣٠٥ لسنة ١٩٩٦ ، وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بكل منها » . كما نص فى المادة (١٢) على أن « تلغى الفقرتان الثالثة والرابعة من المادة (٣) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ المشار إليه » ؛ وفى المادة (١٣) على أن « ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره » ، وقد تم النشر بتاريخ ١٩٩٧/١/٢٩ .

وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن شرط المصلحة الشخصية المباشرة يتفيا أن تفصل المحكمة الدستورية العليا فى الخصومة الدستورية من جوانبها العملية وليس من معطياتها النظرية ، وهو كذلك يقيد تدخلها فى هذه الخصومة فلا تفصل فى غير المسائل الدستورية التى يؤثر الحكم فيها على النزاع الموضوعى . ومن ثم يتحدد مفهوم شرط المصلحة باجتماع عنصرين :

(ولهما - أن يقوم الدليل على أن ضرراً واقعياً - اقتصادياً أو غيره - قد لحق بمن يستفيد من إزالة ما عسى أن يكون بالنص المحال من مخالفة دستورية ، سواء أكان مهدداً بهذا الضرر ، أم كان قد وقع فعلاً . ويتعين دوماً أن يكون الضرر المكشوف به مباشراً ،

منفصلاً عن مجرد مخالفة النص المطعون فيه للدستور ، مستقبلاً بالعناصر التي يقوم عليها ، يمكننا تصوره ، ومواجهته بالتراضية القضائية تسوية لآثاره .

ثانيهما - أن يكون هذا الضرر عائداً إلى النص المطعون فيه ، وليس ضرراً متوهماً أو منتحلاً أو مجهلاً ، فإذا لم يكن لهذا النص ثمة محل للتطبيق في النزاع الموضوعي ، أو كان الإخلال بالحقوق المدعاة لا يعود إليه ، أو كان النص المذكور قد ألغى بأثر رجعي منذ تاريخ العمل به وبالتالي زال كل ما كان له من أثر قانوني ؛ دل ذلك على انتفاء المصلحة في الدعوى الدستورية . ذلك أن إبطال النص التشريعي في هذه الصور جميعها لن يكون له من أثر على الطلبات المطروحة على محكمة الموضوع ولا بتغيير به المركز القانوني لأطراف النزاع الموضوعي بعد الفصل في الدعوى الدستورية عما كان عليه قبلها .

وحيث إنه متى كان ما تقدم ، وكان النزاع المطروح على محكمة الموضوع - إنفاً يتصل بنص الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة (٣) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ دون غيرها ؛ وإذ ألغيت هاتان الفقرتان من المادة المشار إليها منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ المشار إليه ، كما ألغى ما صدر عن رئيس الجمهورية من قرارات استناداً إليهما منذ تاريخ العمل بكل منهما ، وذلك كله إنفاذاً لأحكام هذا القانون ؛ فإنه لم تعد ثمة آثار قانونية قائمة يمكن أن تكون النصوص الطعينة قد رتبها خلال فترة نفاذها بعد أن تم إلغاؤها بأثر رجعي ؛ لتغلو المصلحة - بذلك - في الطعن عليها متفتية ، مما يقتضى الحكم بعدم قبول الدعوى .

لهذه الأسباب :

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

رئيس المحكمة

أمين السر

أصدرت المحكمة الدستورية العليا بذات الجلسة حكماً مماثلاً في الدعوى رقم ١٨١ لسنة ٢٠ ق « دستورية » .

باسم الشعب

المحكمة الدستورية العليا(*)

بالجلسة العلنية المنعقدة يوم السبت ٥ فبراير سنة ٢٠٠٠ م الموافق ٢٩ شوال سنة ١٤٢٠ هـ .

برئاسة السيد المستشار / محمد ولى الدين جلال رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين/ الدكتور عبد المجيد الفياض وماهر البحيرى ، ومحمد على
سيف الدين ومحمد عبد القادر عبد الله ، وعلى عوض محمد صالح ، وأتور رشاد العاصى .
وحضور السيد المستشار / عبد الرهاب عبد الرازق رئيس هيئة المفوضين
وحضور السيد / ناصر إمام محمد حسن أمين السر

أصدرت الحكم الآتى:

فى القضية المقيدة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ١٣٧ لسنة ١٩ قضائية «دستورية» .

بعد أن أحالت محكمة استئناف الإسماعيلية « مأمورية بورسعيد » ملف الاستئناف رقم ٢٦٧ لسنة ٣٧ قضائية .

المقام من:

- ١ - السيد/ وزير المالية .
- ٢ - السيد / رئيس مصلحة الضرائب .
- ٣ - السيد / رئيس مصلحة الضرائب على المبيعات .
- ٤ - السيد / مدير عام مأمورية الضرائب على المبيعات ببورسعيد .

ضد :

١ - السيد / أحمد سعيد أحمد شاش .

٢ - السيد / مندوب حجز مأمورية الضرائب على المبيعات ببورسعيد .

الإجراءات :

بتاريخ الرابع والعشرين من يونيو سنة ١٩٩٧ ، ورد إلى قلم كتاب المحكمة ملف الاستئناف رقم ٢٦٧ لسنة ٣٧ قضائية الإسماعيلية « مأمورية بورسعيد » ، بعد أن قضت المحكمة بوقف الدعوى وإحالتها إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستورية الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، وذلك فيما خولته لرئيس الجمهورية من تعديل سعر الضريبة على بعض السلع ، وتعديل الجدولين رقمي (١) ، (٢) المرافقين للقانون ، وكذا قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ بتعديل الجدولين المرافقين للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ المشار إليه .

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم قبول الدعوى ، واحتياطياً برفضها .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة :

بعد الاطلاع على الأوراق ، والمداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من حكم الإحالة وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المستأنف ضده الأول كان قد أقام الدعوى رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٩٦ مدنى محكمة بورسعيد الابتدائية ضد السيد / وزير المالية وآخرين بطلب الحكم بعدم أحقية مصلحة الضرائب على المبيعات فى مطالبته بضريبة مبيعات عن نشاطه فى أعمال المقاولات استنادا إلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ بتعديل الجدولين رقمي (١) ، (٢) المرافقين

لقانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ . وإذ صدر الحكم لصالحه ، فقد طعن فيه وزير المالية ، وآخرون بالاستئناف رقم ٢٦٧ لسنة ٣٧ قضائية الإسماعيلية « مأمورية بورسعيد » وبجلسة ١٩٩٧/٤/٢٢ قضت تلك المحكمة بوقف الدعوى وإحالتها للمحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستورية الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، وكذا قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ ، وذلك لما تراءى لها من مخالفتها للمادتين ١٠٨ ، ١١٩ من الدستور .

وحيث إن قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ كان يتضمن فى المادة (٣) منه - قبل تعديلها بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ - خمس فقرات يجرى نصها ، على النحو الآتى :

الفقرة الأولى :

يكون سعر الضريبة على السلع (١٠ ٪) ، وذلك عدا السلع الميئة فى الجدول رقم (١) المرافق فيكون سعر الضريبة على النحو المحدد قرين كل منها .

الفقرة الثانية :

ويحدد الجدول رقم (٢) المرافق سعر الضريبة على الخدمات .

الفقرة الثالثة :

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية إعفاء بعض السلع من الضريبة وتعديل سعر الضريبة على بعض السلع .

الفقرة الرابعة :

كما يجوز لرئيس الجمهورية تعديل الجدولين رقمي (١) و (٢) المرفقين .

الفقرة الخامسة :

وفى جميع الأحوال يعرض قرار رئيس الجمهورية على مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره إذا كان المجلس قائماً وإلا ففى أول دورة لانعقاده ، فإذا لم يقره المجلس زال ما كان له من أثر وبقي نافذاً بالنسبة إلى المدة الماضية .

ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ناصاً فى المادة (١١) على أن « تلغى قرارات رئيس الجمهورية أرقام ١٨٠ لسنة ١٩٩١ و ٢٠٦ لسنة ١٩٩١ و ٧٧ لسنة ١٩٩٢ و ٢٩٥ لسنة ١٩٩٣ و ٣٠٤ لسنة ١٩٩٣ و ٣٩ لسنة ١٩٩٤ و ٦٥ لسنة ١٩٩٥ و ٣٠٥ لسنة ١٩٩٦ ، وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بكل منها » . كما نص فى المادة (١٢) على أن « تلغى الفقرتان الثالثة والرابعة من المادة (٣) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ المشار إليه » ؛ وفى المادة (١٣) على أن « ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره » ، وقد تم النشر بتاريخ ١٩٩٧/١/٢٩

وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن شرط المصلحة الشخصية المباشرة يتغيا أن تفصل المحكمة الدستورية العليا فى الخصومة الدستورية من جوانبها العملية وليس من معطياتها النظرية ، وهو كذلك يقيد تدخلها فى هذه الخصومة فلا تفصل فى غير المسائل الدستورية التى يؤثر الحكم فيها على النزاع الموضوعى . ومن ثم يتحدد مفهوم شرط المصلحة باجتماع عنصرين :

(أولهما - أن يقوم الدليل على أن ضرراً واقعياً - اقتصادياً أو غيره - قد لحق بمن يستفيد من إزالة ما عسى أن يكون بالنص المحال من مخالفة دستورية ، ويتعين دوماً أن يكون الضرر المدعى به مباشراً ، منفصلاً عن مجرد مخالفة النص المطعون فيه للدستور ، مستقبلاً بالعناصر التى يقوم عليها ، ممكناً تصوره ، ومواجهته بالترضية القضائية تسوية لآثاره .

ثانيهما - أن يكون هذا الضرر عائداً إلى النص المطعون فيه ، وليس ضرراً متوهماً أو منتحلاً أو مجهلاً ، فإذا لم يكن لهذا النص ثمة محل للتطبيق في النزاع الموضوعي ، أو كان الإخلال بالحقوق المدعاة لا يعود إليه ، أو كان النص المذكور قد ألغى بأثر رجعي منذ تاريخ العمل به وبالتالي زال كل ما كان له من أثر قانوني ؛ دل ذلك على انتفاء المصلحة في الدعوى الدستورية . ذلك أن إبطال النص التشريعي في هذه الصور جميعها لن يكون له من أثر على الطلبات المطروحة على محكمة الموضوع ولا يتغير به المركز القانوني لأطراف النزاع الموضوعي بعد الفصل في الدعوى الدستورية عما كان عليه قبلها .

وحيث إنه متى كان ما تقدم ، وكان النزاع المطروح على محكمة الموضوع - وفي نطاق الحكم الصادر منها بالإحالة - ، إنما يتصل بنص الفقرة الرابعة من المادة (٣) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ دون غيرها ؛ وإذا ألغيت هذه الفقرة من المادة المشار إليها منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ المشار إليه ، كما ألغى ما صدر عن رئيس الجمهورية من قرارات استناداً إليها منذ تاريخ العمل بكل منها ، وذلك كله إنفاذاً لأحكام هذا القانون ؛ فإنه لم تعد ثمة آثار قانونية قائمة يمكن أن تكون النصوص الطعينة قد رتبها خلال فترة نفاذها بعد أن تم إلغاؤها بأثر رجعي ؛ لتفقد المصلحة - بذلك - في الطعن عليها منتفية ، مما يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى .

فلهذه الأسباب :

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

رئيس المحكمة

أمين السر

أصدرت المحكمة الدستورية العليا بذات الجلسة أحكاماً مماثلة في الدعاوى أرقام :

١٥٧ ، ١٦٥ ، ٢١٢ لسنة ١٩ ق « دستورية » .

باسم الشعب

المحكمة الدستورية العليا(*)

بالجلسة العلنية المنعقدة يوم الأحد ٨ أكتوبر سنة ٢٠٠٠ م الموافق ١٠ من رجب

سنة ١٤٢١ هـ .

برئاسة السيد المستشار / محمد ولي الدين جلال رئيس المحكمة

وعضوية السادة المستشارين/ حمدي محمد علي والدكتور / عبد المجيد الفياض

وماهر البحيري ، وعدلى محمود منصور وعلى عوض محمد صالح وأنور رشاد العاصي .

وحضور السيد المستشار / عبد الوهاب عبد الرازق رئيس هيئة المفوضين

وحضور السيد / ناصر إمام محمد حسن أمين السر

أصدرت الحكم الآتي :

فى القضية المقيدة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ٢٢ لسنة ١٩ قضائية

«دستورية» .

المقامة من :

السيد/ شعبان على عبد اللطيف .

ضد :

١ - السيد / وزير المالية .

٢ - السيد / مدير الإدارة المركزية لضرائب المبيعات .

٣ - السيد / رئيس مركز ومدينة مغاغة .

الإجراءات:

بتاريخ الرابع والعشرين من فبراير سنة ١٩٩٧ ، أودع المدعى قلم كتاب المحكمة صحيفة هذه الدعوى ، طالباً الحكم بعدم دستورية الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة الثالثة من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم قبول الدعوى . وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة:

بعد الاطلاع على الأوراق ، والمداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٥٣ لسنة ١٩٩٦ مدنى أمام محكمة مغاغة الجزئية ، ضد السيد / وزير المالية وآخرين ، طلباً للحكم برفع الحجز التنفيذى الموقع عليه وفاء لضريبة المبيعات المطالب بها عن نشاطه فى أعمال المقاولات ، واعتباره كأن لم يكن . وإذ قضت تلك المحكمة برفض دعواه ، فقد أقام الاستئناف رقم ٧٢٨ لسنة ٣٢ قضائية بنى سويف « مأمورية النيا » ، وأثناء نظره دفع المدعى بعدم دستورية الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة الثالثة من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، وإذ قدرت محكمة الموضوع جدية دفعه وصرحت له بإقامة الدعوى الدستورية ، فقد أقام الدعوى الماثلة .

وحيث إن قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، كان ينص فى الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة الثالثة منه - قبل تعديلها بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ - على تخول رئيس الجمهورية حق إعفاء بعض السلع من الضريبة وتعديل سعرها على البعض الآخر ، وكذا تعديل الجدولين رقمى (١) و (٢) المرافقين للقانون اللذين يحددان سعر الضريبة على السلع والخدمات ، ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ متضمنًا النص فى المادة (١١) منه على إلغاء قرارات رئيس الجمهورية التى صدرت نفاذًا للفقرتين المشار إليهما ، وذلك اعتبارًا من تاريخ العمل بكل منها ، كما نص فى المادة (١٢) منه على إلغاء هاتين الفقرتين .

وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن شرط المصلحة الشخصية المباشرة مؤاده ألا تفصل فى غير المسائل الدستورية التى يؤثر الحكم فيها على النزاع الموضوعى ، ومن ثم يتحدد مفهوم هذا الشرط بأن يقيم المدعى الدليل على أن ضررًا واقعيًا قد لحق به ، وأن يكون هذا الضرر عائدًا إلى النص المطعون فيه ، فإذا كان الإخلال بالحقوق التى يدعيها لا يعود إليه ، أو كان النص المذكور قد ألغى بأثر رجعى منذ تاريخ العمل به وبالتالي زال كل ما كان له من أثر قانونى منذ صدوره ، دل ذلك على انتفاء المصلحة الشخصية المباشرة ، ذلك أن إبطال النص التشريعى فى هذه الحالة لن يحقق للمدعى أية فائدة عملية يمكن أن يتغير بها مركزه القانونى بعد الفصل فى الدعوى الدستورية عما كان عليه قبلها .

وحيث إنه متى كان ما تقدم ، وكانت المصلحة فى الدعوى الدستورية الراهنة - بقدر ارتباطها بالنزاع الموضوعى وفى حدود التصريح الصادر عن محكمة الموضوع - إنما تنحصر فى الطعن على الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة الثالثة من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، وإذ ألغيت هاتان الفقرتان منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ ، كما ألغى ما صدر عن رئيس الجمهورية

من قرارات استناداً إليها منذ تاريخ العمل بكل منها ، وذلك كله إنفاذاً لأحكام هذا القانون ؛ فإنه لم تعد ثمة آثار قانونية قائمة يمكن أن تكون النصوص الطعنية قد رتبها خلال فترة نفاذها بعد أن تم إلغاؤها بأثر رجعى ؛ لتغدو مصلحة المدعى - بذلك - فى الطعن عليها منتفية ، مما يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى .

فهذه الأسباب :

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى ، وبمصادرة الكفالة ، وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة .

رئيس المحكمة

أمين السر

أصدرت المحكمة الدستورية العليا بذات الجلسة حكمين مماثلين فى الدعويين رقمى

٥٥ لسنة ١٩ ق ، ١٩٧ لسنة ٧٠ ق « دستورية » .

باسم الشعب المحكمة الدستورية العليا (*)

بالجلسة العلنية المنعقدة يوم السبت ٤ نوفمبر سنة ٢٠٠٠ الموافق ٨ شعبان
سنة ١٤٢١ هـ .

برئاسة السيد المستشار / محمد ولى الدين جلال رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : عبد الرحمن نصير و ماهر البحيرى وعدلى محمود
منصور ومحمد عبد القادر عبد الله وعلى عوض محمد صالح وأنور رشاد العاصى .
وحضور السيد المستشار / عبد الوهاب عبد الرازق رئيس هيئة المفوضين
وحضور السيد / ناصر إمام محمد حسن أمين السر

صدرت الحكم الآتى :

فى القضية المقيدة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ٢٩ لسنة ١٩ قضائية
« دستورية » .

بعد أن أحالت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ملف القضية رقم ٨٤٧٣ لسنة ١٩٩٦

المقامة من :

المهندس / مصطفى يوسف ذهنى صاحب مكتب ميتالو لأعمال الألومنيوم .

تمسك :

١ - السيد وزير المالية .

٢ - السيد مدير عام مصلحة الضرائب على المبيعات .

الإجراءات :

بتاريخ السابع عشر من فبراير سنة ١٩٩٧ ، ورد إلى قلم كتاب المحكمة ملف القضية رقم ٨٤٧٣ لسنة ١٩٩٦ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية ، بعد أن قضت المحكمة بوقف الدعوى وإحالتها إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستورية الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة الثالثة من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، وذلك فيما خولته لرئيس الجمهورية من تعديل الجدولين رقمى (١) و (٢) المرافقين للقانون ، وكذا قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ بتعديل الجدولين المشار إليهما .

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم قبول الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بحضور الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

الحكمة :

بعد الاطلاع على الأوراق ، والمداولة .

حيث إن الوقائع - على مايبين من حكم الإحالة وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٨٤٧٣ لسنة ١٩٩٦ مدنى أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ضد وزير المالية وآخر طلبا للحكم ببراءة ذمته من مبلغ الضريبة العامة على المبيعات المطالب به ، وبجلسة ١٩٩٦/١٢/٣١ قضت تلك المحكمة بوقف الدعوى وإحالتها للمحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستورية الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة الثالثة من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، وكذا قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ ، وذلك لما تراءى لها من مخالفة هذه النصوص للمادتين ١٠٨ و ١١٩ من الدستور .

وحيث إن قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، كان ينص فى الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة الثالثة - قبل تعديلها بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ - على تخويل رئيس الجمهورية حق إعفاء بعض السلع من الضريبة ، وتعديل سعرها على البعض الآخر ، وكلتا تعديل الجدولين رقمى (١) و (٢) المرافقين للقانون واللذين يحددان سعر الضريبة على السلع والخدمات ، ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ متضمنا النص فى المادة (١١) منه على إلغاء قرارات رئيس الجمهورية التى صدرت نفاذاً للفقرتين المشار إليهما ، وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بكل منها ، كما نص فى المادة (١٢) منه على إلغاء هاتين الفقرتين .

وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن شرط المصلحة الشخصية المباشرة مؤداه ألا تفصل فى غير المسائل الدستورية التى يؤثر الحكم فيها على النزاع الموضوعى ومن ثم يتحدد مفهوم هذا الشرط بأن يقيم المدعى الدليل على أن ضرراً واقعياً قد لحق به ، وأن يكون هذا الضرر عائداً إلى النص المطعون فيه ، فإذا كان الإخلال بالحقوق التى يدعيها لا يعود إليه ، أو كان النص المذكور قد ألغى بأثر رجعى وبالتالى زال كل ما كان له من أثر قانونى منذ صدوره ، دل ذلك على انتفاء المصلحة الشخصية المباشرة ، ذلك أن إبطال النص التشريعى فى هذه الحالة لن يحقق للمدعى أية فائدة عملية يمكن أن يتغير بها مركزه القانونى بعد الفصل فى الدعوى الدستورية عما كان عليه قبلها .

وحيث إنه متى كان ماتقدم ، وكانت المصلحة فى الدعوى الدستورية الراهنة - بقدر ارتباطها بالنزاع الموضوعى وفى حدود حكم الإحالة الصادر عن محكمة الموضوع - إنما تنحصر فى الفصل فى دستورية الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة (٣) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، وإذ ألغيت هاتان

الفقرتان منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ ، كما أُلغى ماصدر عن رئيس الجمهورية من قرارات استناداً إليهما منذ تاريخ العمل بكل منها ، وذلك كله إنفاذاً لأحكام هذا القانون ، فإنه لم تعد ثمة آثار قانونية قائمة يمكن أن تكون النصوص الطعينة قد رتبتهـا خلال فترة نفاذها بعد أن تم إلغاؤها بأثر رجعى . لتغدو المصلحة - بذلك - فى الطعن عليها منتفية ، مما يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى .

لهذه الاسباب :

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

رئيس المحكمة

أمين السر

أصدرت المحكمة الدستورية العليا بذات الجلسة أحكاماً مماثلة فى الدعاوى أرقام :

٣٠ ، ٣٤ ، ٣٧ لسنة ١٩ قضائية « دستورية » .

باسم الشعب

المحكمة الدستورية العليا (*)

بالجلسة العلنية المنعقدة يوم السبت ٤ نوفمبر سنة ٢٠٠٠م الموافق ٨ شعبان
سنة ١٤٢١ هـ .

برئاسة السيد المستشار / محمد ولى الدين جلال رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : حملى محمد على وعبد الرحمن نصير وماهر البحيرى
وعدلى محمود منصور وعلى عوض محمد صالح وأنور رشاد العاصى .
وحضور السيد المستشار / عبد الوهاب عبد الرازق رئيس هيئة المفوضين
وحضور السيد / ناصر إمام محمد حسن أمين السر

أصدرت الحكم الآتى :

فى القضية المقيمة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ٣٥ لسنة ١٩
قضائية « دستورية » .

بعد أن أحالت محكمة استئناف بنى سويف « مأمورية المنيا » ملف الاستئناف
رقم ١٣ لسنة ٣٢ قضائية .

المقام من :

السيد / وزير المالية .

ضد :

السيد/ محمد رسمى محمد إسماعيل .

الإجراءات :

بتاريخ التاسع عشر من فبراير سنة ١٩٩٧ ، ورد إلى قلم كتاب المحكمة ملف الاستئناف رقم ١٣ لسنة ٣٢ قضائية ، بعد أن قضت محكمة استئناف بنى سويف « مأمورية المنيا » بوقفه وإحالاته إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستورية الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة الثالثة من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم قبول الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بحضور الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة :

بعد الاطلاع على الأوراق ، والمداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من حكم الإحالة وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المستأنف ضده كان قد أقام الدعوى رقم ٧٠ لسنة ١٩٩٥ مدنى أمام محكمة المنيا الابتدائية ضد وزير المالية ، طالباً الحكم بعدم أحقيته فى مطالبته بضريبة مبيعات عن نشاطه فى أعمال المقاولات ، وإذ صدر الحكم لصالحه ، فقد أقام وزير المالية الاستئناف رقم ١٣ لسنة ٣٢ قضائية بنى سويف «مأمورية المنيا» . وبجلسة ١٩٩٧/١/٨ قضت تلك المحكمة بوقف الاستئناف وإحالاته للمحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستورية الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة الثالثة من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، وذلك لما تراعى لها من مخالفتها للمادة (١١٩) من الدستور .

وحيث إن المستأنف ضده قد طلب أثناء تحضير الدعوى أمام هيئة المفوضين ،
الحكم بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة الثالثة من قانون الضريبة العامة على المبيعات
الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، ويسقط القرار الوزاري رقم ٣ لسنة ١٩٩٣
بإخضاع نشاط المقاولات للضريبة العامة على المبيعات ، وكان ذلك يجاوز نطاق النصوص
المشار إليها في حكم الإحالة الذي اتصلت به الدعوى الماثلة بهذه المحكمة وكان قضاء
المحكمة الدستورية العليا قد جرى على أن المشرع رسم في البند (ب) من المادة (٢٩)
من قانونها طريقاً لرفع الدعوى الدستورية التي أتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين
الميعاد المحدد لرفعها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى
الدستورية ، فلا ترفع إلا بعد إبداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع جديته ،
ولا تقبل إلا إذا رفعت خلال الأجل الذي ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث
لا يجاوز ثلاثة أشهر . وهذه الأوضاع الإجرائية - سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى
أو بميعاد رفعها - تتعلق بالنظام العام باعتبارها أشكالاً جوهرية في التقاضى تفيا بها
المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالإجراءات التى رسمها
وفى الموعد الذى حدده ، وإلا كانت الدعوى الدستورية غير مقبولة . لما كان ذلك وكان
المستأنف ضده لم يدفع أمام محكمة الموضوع بعدم دستورية النصوص التشريعية التى
أثار شبهة مخالفتها للدستور أمام هيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا لأول مرة .
وبالتالى لم تصرح له محكمة الموضوع - بعد تقديرها لجديده دفعه - بإقامة الدعوى
الدستورية بشأن تلك النصوص ، فإن ذلك يعد اختصاصاً لها بصورة مبدئية تنحل إلى طعن
عليها بالطريق المباشر وبصفة أصلية وهو مالا يجوز قانوناً ، إذ لم يجز المشرع الدعوى
الأصلية طريقاً للطعن بعدم دستورية النصوص القانونية ، ومن ثم لا يعدو الطعن

على النصوص المشار إليها - على الوجه المتقدم - أن يكون تجريحها لها بقصد إهدار آثارها بغير الطريق الذى رسمه قانون المحكمة الدستورية العليا ، مما يتعين معه القضاء بعدم قبول الدعوى بالنسبة إليها .

وحيث إن قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، كان ينص فى الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة الثالثة - قبل تعديلها بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ - على تخويل رئيس الجمهورية حق إعفاء بعض السلع من الضريبة ، وتعديل سعرها على البعض الآخر ، وكذا تعديل الجدولين رقمى (١) و (٢) المرافقين للقانون واللذين يحددان سعر الضريبة على السلع والخدمات ، ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ متضمناً النص فى المادة (١١) منه على إلغاء قرارات رئيس الجمهورية التى صدرت نفاذاً للفقرتين المشار إليهما ، وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بكل منها ، كما نص فى المادة (١٢) منه على إلغاء هاتين الفقرتين .

وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن شرط المصلحة الشخصية المباشرة مۇداه ألا تفصل فى غير المسائل الدستورية التى يؤثر الحكم فيها على النزاع الموضوعى . ومن ثم يتحدد مفهوم هذا الشرط بأن يقيم المدعى الدليل على أن ضرراً واقعياً قد لحق به ، وأن يكون هذا الضرر عائداً إلى النص المطعون فيه ، فإذا كان الإخلال بالحقوق التى يدعيها لا يعود إليه ، أو كان النص المذكور قد ألغى بأثر رجعى منذ تاريخ العمل به وبالنسبة إلى كل ما كان له من أثر قانونى منذ صدوره دل ذلك على انتفاء المصلحة الشخصية المباشرة ، ذلك أن إبطال النص التشريعى فى هذه الحالة لن يحقق للمدعى أية فائدة عملية يمكن أن يتغير بها مركزه القانونى بعد الفصل فى الدعوى الدستورية عما كان عليه قبلها .

وحيث إنه متى كان ماتقدم ، وكانت المصلحة فى الدعوى الدستورية الراهنة - بقدر ارتباطها بالنزاع الموضوعى وفى حدود حكم الإحالة الصادر عن محكمة الموضوع - إنما تنحصر فى الفصل فى دستورية الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة (٣) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، وإذ ألغيت هاتان الفقرتان منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ ، كما ألغى ماصدر عن رئيس الجمهورية من قرارات استنادا إليهما منذ تاريخ العمل بكل منها ، وذلك كله إنفاذا لأحكام هذا القانون ؛ فإنه لم تعد ثمة آثار قانونية قائمة يمكن أن تكون النصوص الطعينة قد رتبها خلال فترة نفاذها بعد أن تم إلغاؤها بأثر رجعى ؛ لتفدو المصلحة - بذلك - فى الطعن عليها منتفية ، مما يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى .

فللهذه الاسباب :

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

رئيس المحكمة

أمين السر

باسم الشعب المحكمة الدستورية العليا(*)

بالجلسة العلنية المنعقدة يوم السبت ٣ فبراير سنة ٢٠٠١ م الموافق ٩ من ذى القعدة
سنة ١٤٢١ هـ .

برئاسة السيد المستشار / محمد ولي الدين جلال رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / الدكتور عبد المجيد فياض وماهر البحيرى
وعدلى محمود منصور ومحمد عبد القادر عبد الله وعلى عوض محمد صالح
وأنور رشاد العاصى .

وحضور السيد المستشار / عبد الوهاب عبد الرازق رئيس هيئة المفوضين
وحضور السيد / ناصر إمام محمد حسن أمين السر

أصدرت الحكم الآتى :

فى القضية المقيدة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ١٤٢ لسنة ١٨
قضائية «دستورية» .

بعد أن أحالت محكمة استئناف بنى سويف «مأمورية المنيا» ملف الاستئناف رقم ١٧
لسنة ٣٢ قضائية .

المقام من :

- ١ - السيد وزير المالية .
- ٢ - السيد رئيس مأمورية ضرائب مبيعات المنيا .

ضمم :

السيد / محمد عبد الحلليم إسماعيل .

الإجراءات :

بتاريخ الرابع عشر من ديسمبر سنة ١٩٩٦ ، ورد إلى قلم كتاب المحكمة ، ملف الاستئناف رقم ١٧ لسنة ٣٢ قضائية ، بعد أن قضت محكمة استئناف بنى سويف «مأمورية المنيا» بجلسة ١١/٦/١٩٩٦ بوقف نظره وإحالة الأوراق إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في دستورية الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة الثالثة من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، فيما خولته لرئيس الجمهورية من تعديل سعر الضريبة على بعض السلع وتعديل الجدولين رقمي (١) و (٢) المرافقين للقانون .

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم قبول الدعوى .
وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .
ونظرت الدعوى على الوجه المبين بحضور الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة :

بعد الاطلاع على الأوراق ، والمداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من حكم الإحالة وسائر الأوراق - تتحصل في أن المستأنف ضده كان قد أقام الدعوى رقم ٦٨ لسنة ١٩٩٥ مدنى أمام محكمة المنيا الابتدائية ضد السيد وزير المالية وآخر ، طالباً الحكم بعدم أحقية مصلحة الضرائب في مطالبته بضريبة مبيعات عن نشاطه في أعمال المقاولات ، وإذ صدر الحكم لصالحه ، فقد أقام السيد وزير المالية وآخر الاستئناف رقم ١٧ لسنة ٣٢ قضائية بنى سويف «مأمورية المنيا» . وبجلسة ١١/٦/١٩٩٦ قضت تلك المحكمة بوقف نظره وإحالة الأوراق إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في دستورية الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة الثالثة من قانون الضريبة العامة على المبيعات ، وذلك لما تراءى لها من مخالفتها للمواد (١٠٨ و ١١٩ و ١٤٧) من الدستور .

وحيث إن قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ كان ينص فى الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة الثالثة - قبل تعديلها بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ - على تحويل رئيس الجمهورية حق إعفاء بعض السلع من الضريبة ، وتعديل سعرها على البعض الآخر ، وكذا تعديل الجدولين رقمى (١) و (٢) المرافقين للقانون واللذين يحددان سعر الضريبة على السلع والخدمات ، ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ متضمنًا النص فى المادة (١١) منه على إلغاء قرارات رئيس الجمهورية التى صدرت نفاذًا للفقرتين المشار إليهما وذلك اعتبارًا من تاريخ العمل بكل منها ، كما نص فى المادة (١٢) منه على إلغاء هاتين الفقرتين .

وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن شرط المصلحة الشخصية المباشرة مؤداه ألا تفصل فى غير المسائل الدستورية التى يؤثر الحكم فيها على النزاع الموضوعى . ومن ثم يتحدد مفهوم هذا الشرط بأن يقيم المدعى الدليل على أن ضررًا واقعيًا قد لحق به ، وأن يكون هذا الضرر عائدًا إلى النص المطعون فيه ، فإذا كان الإخلال بالحقوق التى يدعيها لا يعود إليه ، أو كان النص المذكور قد ألغى بأثر رجعى منذ تاريخ العمل به وبالتالي زال كل ما كان له من أثر قانونى منذ صدوره ، دل ذلك على انتفاء المصلحة الشخصية المباشرة ، ذلك أن إبطال النص التشريعى فى هذه الحالة لن يحقق للمدعى أية فائدة عملية يمكن أن يتغير بها مركزه القانونى بعد الفصل فى الدعوى الدستورية عما كان عليه قبلها .

وحيث إنه متى كان ما تقدم ، وكانت المصلحة فى الدعوى الدستورية الراهنة - بقدر ارتباطها بالنزاع الموضوعى وفى حدود حكم الإحالة الصادر عن محكمة الموضوع - إنما تنحصر فى الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة الثالثة من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، وإذ ألغيت هاتان الفقرتان منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ ، كما ألغى ما صدر عن رئيس الجمهورية من قرارات استنادًا إليهما منذ تاريخ العمل بكل منهما ، وذلك كله إنفاذًا لأحكام هذا القانون ؛

فإنه لم تعد ثمة آثار قانونية قائمة يمكن أن تكون النصوص الطعينة قد رتبها خلال فترة نفاذها بعد أن تم إلغاؤها بأثر رجعي ؛ لتغدو المصلحة - بذلك - فى النعى عليها منتفية ، مما يتعين معه الحكم باعتبار الخصومة منتهية .

فلهذه الأسباب :

حكمت المحكمة باعتبار الخصومة منتهية .

رئيس المحكمة

أمين السر

أصدرت المحكمة الدستورية العليا بذات الجلسة أحكاماً ماثلة فى الدعاوى أرقام : ١١ ، ٥٢ ، ٦٠ ، ٧٢ لسنة ١٩ ق «دستورية» .

باسم الشعب المحكمة الدستورية العليا^(*)

بالجلسة العلنية المنعقدة يوم الاثنين ١٢ مارس سنة ٢٠٠١م الموافق ١٧ من ذى الحجة سنة ١٤٢١ هـ .

برئاسة السيد المستشار/ محمد ولى الدين جلال رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : الدكتور عبد المجيد قياض وماهر البحيرى ومحمد
على سيف الدين وعدلى محمود منصور وعلى عوض محمد صالح وأنور رشاد العاصى .
وحضور السيد المستشار / محمد خيرى طه عبد المطلب النجار رئيس هيئة المفوضين
وحضور السيد / ناصر إمام محمد حسن أمين السر

أصدرت الحكم الآتى :

فى القضية المقيدة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ٩٧ لسنة ١٨ قضائية
« دستورية » .

وبعد أن أحالت محكمة الجرائم المالية والضرائب بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية
ملف اللجنة رقم ٢ لسنة ١٩٩٦

المقابلة من :

النياحة العامة .

ضد :

١ - السيد/ قبارى محمد حسين .

الإجراءات :

بتاريخ الخامس والعشرين من سبتمبر سنة ١٩٩٦ ، ورد إلى قلم كتاب المحكمة ملف
اللجنة رقم ٢ لسنة ١٩٩٦ بعد أن قضت محكمة الجرائم المالية والضرائب بمحكمة جنوب
القاهرة الابتدائية بوقف الدعوى وإحالتها إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى
دستورية الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر
بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ وذلك فيما خولته لرئيس الجمهورية من تعديل الجدولين
رقمى (١) و(٢) المرافقين للقانون ، وكذا قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢
بإخضاع نشاط النقل بالسيارات للضريبة العامة على المبيعات .

وقدّمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم قبول الدعوى .
وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .
ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها
بجلسة اليوم .

المحكمة :

بعد الاطلاع على الأوراق ، والمداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من حكم الإحالة وسائر الأوراق - تتحصل فى أن
النيابة العامة كانت قد اتهمت المدعى عليه بأنه تهرب من أداء الضريبة العامة على
المبيعات المستحقة على نشاطه فى النقل بالسيارات ، وقدمته للمحاكمة فى الجلسة رقم ٢
لسنة ١٩٩٦ أمام محكمة الجرائم المالية والضرائب بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية ،
وطلبت عقابه بمواد الاتهام المنصوص عليها فى قانون الضريبة العامة على المبيعات
الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ولائحته التنفيذية ، وبجلسة ٣١/٧/١٩٩٦ قضت
تلك المحكمة بوقف الدعوى وإحالتها إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستورية
الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون
رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، وكذا قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ بإخضاع نشاط
النقل بالسيارات للضريبة العامة على المبيعات ، وذلك لما تراهى لها من مخالفة هذه
النصوص للمادة ١١٩ من الدستور .

وحيث إن قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ،
كان ينص فى الفقرة الرابعة من المادة الثالثة - قبل تعديلها بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧
- على تجويل رئيس الجمهورية حق تعديل الجدولين رقمى (١) و (٢) المرافقين للقانون
واللذين يحددان سعر الضريبة على السلع والخدمات ، ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٢
لسنة ١٩٩٧ متضمناً النص فى المادة (١١) منه على إلغاء قرارات رئيس الجمهورية التى
صدرت نفاذاً للفقرة المشار إليها وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بها ، كما نص فى المادة
(١٢) منه على إلغاء هذه الفقرة .

وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن شرط المصلحة الشخصية المباشرة مؤداه ألا تفصل في غير المسائل الدستورية التي يؤثر الحكم فيها على النزاع الموضوعي . ومن ثم يتحدد مفهوم هذا الشرط بأن يقيم المدعى الدليل على أن ضرراً واقعياً قد لحق به ، وأن يكون هذا الضرر عائداً إلى النص المطعون فيه ، فإذا كان الإخلال بالحقوق التي يدعيها لا يعود إليه ، أو كان النص المذكور قد ألغى بأثر رجعي منذ تاريخ العمل به وبالتالي زال كل ماكان له من أثر قانوني منذ صدوره ، دل ذلك على انتفاء المصلحة الشخصية المباشرة ، ذلك أن إبطال النص التشريعي في هذه الحالة لن يحقق للمدعى أية فائدة عملية يمكن أن يتغير بها مركزه القانوني بعد الفصل في الدعوى الدستورية عما كان عليه قبلها .

وحيث إنه متى كان ماتقدم ، وكانت المصلحة في الدعوى الدستورية الراهنة - بقدر ارتباطها بالنزاع الموضوعي وفي حدود حكم الإحالة الصادر عن محكمة الموضوع - إنما تنحصر في الفصل في دستورية الفقرة الرابعة من المادة (٣) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، وإذا ألغيت هذه الفقرة منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ ، كما ألغى ماصدر عن رئيس الجمهورية من قرارات استناداً إليها منذ تاريخ العمل بكل منها ، وذلك كله إنفاذاً لأحكام هذا القانون ، فإنه لم تعد ثمة آثار قانونية قائمة يمكن أن تكون النصوص الطعينة قد رتبها خلال فترة نفاذها بعد أن تم إلغاؤها بأثر رجعي ، لتفقد المصلحة - بذلك - في النعي عليها منتفية ، مما يتعين معه الحكم باعتبار الخصومة منتفية .

شبهه الأسباب :

حكمت المحكمة باعتبار الخصومة منتفية .

رئيس المحكمة

أمين السر

أصدرت المحكمة الدستورية العليا بسنات الجلسة أحكاماً مماثلة في دعاوى أرقام :

١٠٠ ، ١٠٤ ، ١١١ لسنة ١٨ ق ، ٥ ، ١١٠ ، ١٥٨ ، ١٦٦ لسنة ١٩ ق دستورية

باسم الشعب المحكمة الدستورية العليا(*)

بالجلسة العلنية المنعقدة يوم الأحد ٩ يونيو سنة ٢٠٠٢م الموافق ٢٨ ربيع الأول سنة ١٤٢٣ هـ .

برئاسة السيد المستشار الدكتور / محمد فتحي نجيب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين الدكتور / حنفى على جبالى وإلهام نجيب نوار
ومحمد عبد العزيز الشناوى وماهر سامى يوسف والسيد عبد المنعم حشيش ومحمد خيرى طه .
وحضور السيد المستشار / سعيد مرعى عمرو رئيس هيئة المفوضين
وحضور السيد / ناصر إمام محمد حسن أمين السر

أصدرت الحكم الآتى :

فى القضية المقيمة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ١٥١ لسنة ١٨
قضائية « دستورية » .

المقابلة من :

السيد / طلعت مصطفى إبراهيم - بصفته رئيساً لمجلس إدارة شركة
الإسكندرية لمواد البناء والإنشاءات .

ضد :

- ١ - السيد رئيس الجمهورية .
- ٢ - السيد وزير المالية .
- ٣ - السيد رئيس مصلحة الضرائب على المبيعات .
- ٤ - السيد رئيس مجلس الوزراء .

(*) الجريدة الرسمية - العدد ٢٥ (تابع) فى ٢٠٠٢/٦/٢٠

الإجراءات :

بتاريخ السادس والعشرين من ديسمبر سنة ١٩٩٦ ، أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة ، بطلب الحكم بعدم دستورية نص الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة الثالثة من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، وقرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ فيما تضمنه من إضافة خدمات التشغيل للغير إلى الجدول رقم (٢) المرافق للقانون المشار إليه .

وقد تمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فى ختامها الحكم بعدم قبول الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على النحو المبين بحضور الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة :

بعد الاطلاع على الأوراق ، والمداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٨١٠ لسنة ١٩٩٥ كلى ضرائب أمام محكمة الإسكندرية الابتدائية ، طالباً الحكم ببراءة ذمة الشركة التى يمثلها من قيمة ضريبة المبيعات التى تطالب مأمورية الضرائب الشركة بسدادها ، وأثناء نظر الدعوى دفع المدعى بعدم دستورية الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة الثالثة من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، وكذا قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ ، وإذ قدرت المحكمة جدية هذا الدفع وصرحت للمدعى بإقامة الدعوى الدستورية ، فقد أقام الدعوى الماثلة .

وحيث إن قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، كان ينص فى الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة الثالثة - قبل تعديلها بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ - على تخويل رئيس الجمهورية حق إعفاء بعض السلع من الضريبة ، وتعديل سعر الضريبة على البعض الآخر ، وكذا تعديل الجدولين رقمى (١) ، (٢) المرفقين للقانون ، اللذين يحددان سعر الضريبة على السلع والخدمات ، ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ متضمناً النص فى المادة (١١) منه على إلغاء قرارات رئيس الجمهورية التى صدرت نفاذاً للفقرتين المشار إليهما ، وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بكل منها ، كما نص فى المادة (١٢) منه على إلغاء هاتين الفقرتين .

وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن شرط المصلحة الشخصية المباشرة مؤداه ألا تفصل المحكمة في غير المسائل الدستورية التي يؤثر الحكم فيها على النزاع الموضوعي ؛ ومن ثم يتحدد مفهوم هذا الشرط بأن يقيم المدعى ، الدليل على أن ضرراً واقعياً قد لحق به ، وأن يكون هذا الضرر عائداً إلى النص المطعون فيه ، فإذا كان الإخلال بالحقوق التي يدعيها لا يعود إليه ، أو كان النص المذكور قد ألغى بأثر رجعي وبالتالي زال كل ما كان له من أثر قانوني منذ صدوره ، دل ذلك على انتفاء المصلحة الشخصية المباشرة ؛ إذ أن إبطال النص التشريعي في هذه الحالة لن يحقق للمدعى أية فائدة يمكن أن يتغير بها مركزه القانوني بعد الفصل في الدعوى الدستورية عما كان عليه قبلها .

وحيث إنه متى كان ماتقدم ، وكانت المصلحة في الدعوى الدستورية الراهنة - وبقدر ارتباطها بالنزاع الموضوعي - إنما تتصل بنص الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة الثالثة من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، وقرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ ، وإذ ألغيت الفقرتان المشار إليهما منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ ، كما ألغى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ منذ تاريخ العمل به ، وذلك كله إنفاذاً لأحكام هذا القانون ؛ فإنه لم تعد ثمة آثار قانونية قائمة يمكن أن تكون النصوص المطعون عليها قد رتبها خلال فترة نفاذها بعد أن تم إلغاؤها بأثر رجعي ؛ لتغدو مصلحة المدعى - بذلك - في الطعن عليها منتفية ، مما يتعين معه الحكم باعتبار الخصومة منتفية .

فهذه الأسباب :

حكمت المحكمة باعتبار الخصومة منتفية .

رئيس المحكمة

أمين السر

أصدرت المحكمة الدستورية العليا بذات الجلسة حكمن ممثلين في الدعويين
٢٠ لسنة ١٩ ق. دستورية و١٦ لسنة ٢١ ق. دستورية .

باسم الشعب المحكمة الدستورية العليا(*)

بالجلسة العلنية المنعقدة يوم السبت ٨ يولية سنة ٢٠٠٠م الموافق ٦ من ربيع الآخر سنة ١٤٢١ هـ .

برئاسة السيد المستشار / محمد ولى الدين جلال رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / ماهر البحيرى ومحمد على سيف الدين وعدلى محمود
منصور ومحمد عبد القادر عبد الله وعلى عوض محمد صالح وأنور رشاد العاصى .
وحضور السيد المستشار / عبد الوهاب عبد الرازق رئيس هيئة المفوضين
وحضور السيد / ناصر إمام محمد حسن أمين السر

أصدرت الحكم الآتى :

فى القضية المقيمة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ٥٠ لسنة ٢٠
قضائية « دستورية » .

المقامة من :

- ١ - السيدة / حسنية محمود خفاجة .
- ٢ - السيد / حمدى عبد الرازق أبو المجد .

ضد :

- ١ - السيد / رئيس مجلس الشعب .
- ٢ - السيد / رئيس مجلس الوزراء .
- ٣ - السيد / وزير المالية .
- ٤ - السيد / رئيس مصلحة الضرائب على المبيعات .
- ٥ - السيد / رئيس مأمورية ضرائب مبيعات طنطا .

الإجراءات :

بتاريخ الخامس من مارس سنة ١٩٩٨ ، أودع المدعيان قلم كتاب المحكمة صحيفة هذه الدعوى ، طلباً للحكم أصلياً بعدم دستورية قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، واحتياطياً بعدم دستورية الفقرات الثالثة والرابعة والخامسة من القانون سالف الذكر ، وكذا قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ بإخضاع خدمات التشغيل للغير للضريبة العامة على المبيعات .

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فى ختامها أصلياً الحكم بعدم قبول الدعوى ، واحتياطياً برفضها .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة :

بعد الاطلاع على الأوراق ، والمداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل فى أن النيابة العامة كانت قد اتهمت المدعيين بأنهما لم يتقدما للتسجيل لدى مصلحة الضرائب على المبيعات عن نشاطهما فى أعمال المقاولات ، وقدمتهما للمحاكمة فى الجنحة رقم ٥١٧٨ لسنة ١٩٩٧ أمام محكمة زفتى الجزئية ، وطلبت عقابهما بمواد الاتهام المنصوص عليها فى قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، وبجلسة ٨/ ١٠/ ١٩٩٧ دفع المدعيان بعدم دستورية الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ فيما خولته لرئيس الجمهورية من تعديل الجدولين رقمى (١) ، (٢) المرافقين للقانون المشار إليه ، وبجلسة ١٩/ ١١/ ١٩٩٧ قررت المحكمة التأجيل لجلسة ١٤/ ١/ ١٩٩٨ ليقوم المدعيان بالدعوى الدستورية ، وبالجلسة المذكورة قررت التأجيل لجلسة ١٨/ ٣/ ١٩٩٨ لتنفيذ قرارها السابق فأقام المدعيان الدعوى الماثلة .

وحيث إن المشرع فى المادة (٢٩/ب) من قانون المحكمة الدستورية العليا رسم طريقاً معيناً لرفع الدعوى الدستورية التى أتاح للخصوم إقامتها ، ووربط بينه وبين الميعاد المحدد لرفعها ، فدل بذلك على اعتبار هذين الأمرين من مقوماتها ، فلا ترفع إلا بعد دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع جديته ، ولا تقبل إلا إذا رفعت خلال الأجل الذى ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده ، بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر ، وهذه الأوضاع الإجرائية - سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى أو بميعاد رفعها - تتعلق بالنظام العام باعتبارها من الأشكال الجوهرية فى التقاضى التى تغيا بها المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالإجراءات التى رسمها وفى الموعد الذى حدده ، ومن ثم فإن ميعاد الأشهر الثلاثة الذى فرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية ، أو الميعاد الذى تحدده محكمة الموضوع فى غضون هذا الحد الأقصى ، هو ميعاد حتمى يتعين على الخصوم الالتزام بإقامة الدعوى الدستورية قبل انقضائه ، وإلا اعتبر الدفع كأن لم يكن وكانت الدعوى غير مقبولة .

وحيث إنه متى كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن محكمة الموضوع - بعد تقديرها جدية الدفع بعدم الدستورية - صرحت للمدعين بجلسة ١٩٩٧/١١/١٩ بإقامة الدعوى الدستورية فى أجل غايته ١٩٩٨/١/١٤ ، بيد أنهما لم يرفعا دعواهما الماثلة إلا فى ١٩٩٨/٣/٥ ، فإن هذه الدعوى تكون قد أقيمت بعد انقضاء الميعاد ، مما يتعين معه القضاء بعدم قبولها .

وحيث إنه لا ينال من النتيجة المتقدمة أن محكمة الموضوع عادت لتقرر بجلسة ١٩٩٨/١/١٤ تأجيل نظر الدعوى لجلسة ١٩٩٨/٣/١٨ لتنفيذ قرارها السابق ، إذ أن ذلك يتمحض ميعاداً جديداً لا يعتد به لوروده على غير محل بعد أن اعتبر الدفع المبدى أمامها كأن لم يكن بانقضاء الميعاد الذى حددته أصلاً لاتخاذ إجراءات الطعن بعدم الدستورية دون أن تكون الدعوى قد أقيمت بالفعل قبل انتهائه .

فلهذه الأسباب :

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى ، ومصادرة الكفالة ، وألزمت المدعين المصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة .

رئيس المحكمة

أمين السر

باسم الشعب

المحكمة الدستورية العليا(*)

بالجلسة العلنية المنعقدة يوم الأحد ١٢ مايو سنة ٢٠٠٢م الموافق ٢٩ صفر
سنة ١٤٢٣ هـ .

برئاسة السيد المستشار الدكتور/ محمد فتحي نجيب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : الدكتور/ حنفى على جبالى وإلهام نجيب نوار
ومحمد عبد العزيز الشناوى وماهر سامى يوسف والسيد عبد المنعم حشيش و محمد خيرى طه .

وحضور السيد المستشار / سعيد مرعى عمرو رئيس هيئة المفوضين
وحضور السيد / ناصر إمام محمد حسن أمين السر

أصدرت الحكم الآتى :

فى القضية المفيدة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ١٥٣ لسنة (٢٠)
قضائية « دستورية » .

المقامة من :

السيد/ عماد عزمى شاكراً .

فـضـد :

١ - السيد رئيس الجمهورية .

٢ - السيد رئيس مجلس الوزراء .

٣ - السيد وزير المالية .

٤ - السيد رئيس مجلس الشعب .

الإجراءات :

بتاريخ السادس والعشرين من يوليو سنة ١٩٩٧ ، أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة ، طالباً الحكم بعدم دستورية المادة الثالثة - الفقرتين الرابعة والخامسة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بشأن الضريبة العامة على المبيعات ، والقرار الجمهورى رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ .

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم برفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة :

بعد الاطلاع على الأوراق ، والمداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل فى أن النيابة العامة قدمت المدعى إلى المحاكمة الجنائية - بناء على إذن من المدعى عليه الثالث " وزير المالية " لمحاكمته طبقاً لنصوص المواد ١٦ ، ١/٤١ ، ٦/٤٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بشأن الضريبة العامة على المبيعات فى القضية رقم ١٥٤٣٦ لسنة ١٩٩٧ جنح بنى مزار ، وأثناء نظر الدعوى دفع المتهم بعدم دستورية المادة الثالثة - الفقرتين الرابعة والخامسة - من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ ، وإذ قدرت محكمة الموضوع جدية الدفع وصرحت له برفع الدعوى الدستورية فقد أقام الدعوى الماثلة خلال الأجل القانونى .

وحيث إن حقيقة طلبات المدعى تنحصر فى الحكم بعدم دستورية نصى الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة الثالثة من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ فيما تضمنته من تخويل رئيس الجمهورية سلطة إعفاء بعض السلع من الضريبة وتعديل سعرها ، وتعديل الجدولين رقمى ١ و ٢ المرفقين للقانون المشار إليه ، ويسقوط ما تضمنه هذان النصان من أحكام أخرى ، وسقوط القرار الجمهورى رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢

وحيث إنه قد صدر القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ متضمناً النص في المادة (١١) منه على إلغاء قرارات رئيس الجمهورية التي صدرت نفاذاً للفقرتين المشار إليهما ، وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بكل منها ، كما نص في المادة (١٢) منه على إلغاء هاتين الفقرتين ، وفي المادة (١٣) على أن " ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالي لنشره " وقد تم النشر بتاريخ ١٩٩٧/١/٢٩ .

وحيث إن المصلحة الشخصية المباشرة - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - تعد شرطاً لقبول الدعوى الدستورية ، ومناطقها أن يكون ثمة ارتباط بين النصوص المطعون عليها والمصلحة في الدعوى الموضوعية بأن يكون للفصل في الدعوى الدستورية أثر على الطلبات الميداة في تلك الدعوى .

وحيث إنه متى كان ما تقدم ، وكانت مصلحة المدعى في الدعوى الدستورية الماثلة وبقدر ارتباطها بالنزاع الموضوعي - إنما تتصل بنص الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة الثالثة من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، دون غيرها . وإذا ألغيت هاتان الفقرتان من المادة المشار إليها منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ المشار إليه كما ألغى ماصدر عن رئيس الجمهورية من قرارات استناداً إليهما منذ تاريخ العمل بكل منها ومن ضمنها القرار الجمهوري رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ ، وذلك كله إعمالاً لأحكام القانون الأخير ، فإنه لم تعد ثمة آثار قانونية قائمة يمكن أن تكون النصوص المطعون عليها قد رتبتهـا خلال فترة نفاذها بعد أن تم إلغاؤها بأثر رجعي ؛ لتغدر المصلحة في الطعن عليها منتفية ، مما يستوجب الحكم بعدم قبول الدعوى .

فهذه الأسباب :

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى ، وبمصادرة الكفالة ، وألزمت المدعى المصروفات ومائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة .

باسم الشعب المحكمة الدستورية العليا^(*)

بالجلسة العلنية المنعقدة يوم الأحد ٩ يونيو سنة ٢٠٠٢م الموافق ٢٨ ربيع الأول
سنة ١٤٢٣ هـ .

برئاسة السيد المستشار الدكتور / محمد فتحي نجيب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / أنور رشاد العاصي وإلهام نجيب نوار
ومحمد عبد العزيز الشناوي وماهر سامي يوسف والسيد عبد المنعم حشيش ومحمد خيرى طه .
وحضور السيد المستشار / سعيد مرعى عمرو رئيس هيئة المفوضين
وحضور السيد / ناصر إمام محمد حسن أمين السر

أصدرت الحكم الآتى :

فى القضية المقيمة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ٦ لسنة ١٩ قضائية
« دستورية » .

المقامة من :

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة النصر للمباني والإنشاءات .

ضد :

- ١ - السيد / رئيس الجمهورية .
- ٢ - السيد / وزير المالية بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الضرائب على المبيعات .
- ٣ - السيد / رئيس مصلحة الضرائب على المبيعات .
- ٤ - السيد / مدير عام الضرائب على المبيعات بمصر الجديدة .

الإجراءات :

بتاريخ التاسع من يناير سنة ١٩٩٧ ، أودع المدعى بصفته صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة ، طالباً الحكم بعدم دستورية نص الفقرتين الرابعة والخامسة من المادة الثالثة من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، وذلك فيما تضمنته من تخويل رئيس الجمهورية سلطة تعديل جدول الضريبة العامة على المبيعات المرافق لذلك القانون ، وكذا قرارى رئيس الجمهورية رقمى ٧٧ لسنة ١٩٩٢ و ٢٩٥ لسنة ١٩٩٣

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرتين انتهت فيهما إلى طلب الحكم بعدم قبول الدعوى . وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على النحو المبين بحضور الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة :

بعد الاطلاع على الأوراق ، والمداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الشركة المدعية كانت قد أقامت الدعوى رقم ١٢٣٨٢ لسنة ١٩٩٦ مدنى شمال القاهرة الابتدائية ضد المدعى عليهم الثانى والثالث والرابع وآخر بطلب الحكم بعدم خضوع عقود المقاولات التى تبرمها لضريبة المبيعات ، وعدم أحقية المدعى عليه الأخير فى مطالبتها بمبلغ ١٤٣٦٢٤٦,٥٠ جنيه ضريبة مبيعات عن أعمال المقاولات التى قامت بها الشركة خلال المدة من ١٢/١/١٩٩٤ حتى ٣٠/١٢/١٩٩٥ وأثناء نظرها - دفعت الشركة المدعية بعدم دستورية نص الفقرتين الرابعة والخامسة من المادة الثالثة من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، وكذا قرارى رئيس الجمهورية رقمى ٧٧ لسنة ١٩٩٢ و ٢٩٥ لسنة ١٩٩٣ وإذ قدرت المحكمة جدية هذا الدفع وصرحت لها برفع الدعوى الدستورية ، فقد أقامت الدعوى الماثلة .

وحيث إنه ولئن كان من المقرر أن نطاق الدعوى الدستورية ينحصر فى الحدود التى تعلق بها الدفع بعدم الدستورية المثار أمام محكمة الموضوع ، إلا أن العبرة بما قصده المدعى حقيقة وتوخاه من دعواه ، ولما كان البين من الأوراق أن دفع الشركة بعدم الدستورية

وإن تحدد بنص الفقرتين (٤ ، ٥) من المادة (٣) من قانون ضريبة المبيعات على إطلاقهما وقرارى رئيس الجمهورية سالفى الذكر ، إلا أن البين من الطلبات المحددة فى صحيفة الدعوى الماثلة أن الطعن فى شأن الفقرتين السالفتين ينصب على ما تضمنتاه من تخويل رئيس الجمهورية سلطة تعديل جدول الضريبة العامة ، وإذا كان نص الفقرة الرابعة من المادة (٣) من قانون الضريبة العامة على المبيعات هو الذى يتناول الحكم دون نص الفقرة الخامسة منها والذى اقتصر حكمها على الإجراءات الواجب اتباعها فى عرض القرارات الصادرة عن رئيس الجمهورية على مجلس الشعب ، فإن ذلك يدل على أن حقيقة قصد الشركة المدعية من دعواها الماثلة فى شأن ماتقدم هو بطلان نص الفقرة الرابعة الذى تضمن الحكم السالف دون الفقرة الأخرى . ومن ثم فإن نطاق الدعوى الماثلة ينحصر فى الفقرة الرابعة من المادة (٣) من قانون ضريبة المبيعات وقرارى رئيس الجمهورية رقمى ٧٧ لسنة ١٩٩٢ ، ٢٩٥ لسنة ١٩٩٣

وحيث إن قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ كان ينص فى الفقرة الرابعة من المادة الثالثة - قبل تعديلها بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ - على تخويل رئيس الجمهورية سلطة تعديل الجدولين رقمى (١ ، ٢) المراقفين للقانون اللذين يحددان سعر الضريبة على السلع والخدمات ، ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ متضمناً النص فى المادة (١٢) منه على إلغاء الفقرة الرابعة من المادة (٣) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، كما نص فى المادة (١١) منه على إلغاء قرارى رئيس الجمهورية رقمى ٧٧ لسنة ١٩٩٢ و٢٩٥ لسنة ١٩٩٣ وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بهما .

وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن شرط المصلحة الشخصية المباشرة مؤداه ألا تفصل المحكمة فى غير المسائل الدستورية التى يؤثر الحكم فيها على النزاع الموضوعى ، ومن ثم يتحدد مفهوم هذا الشرط بأن يقيم المدعى الدليل على أن ضرراً واقعياً قد لحق به ، وأن يكون هذا الضرر عائداً إلى النص المطعون فيه ، فإذا كان الإخلال بالحقوق التى يدعيها لا يعود إليه ، أو كان النص المذكور قد أُلغى بأثر رجعى ، وبالتالي زال كل ما كان له

من أثر قانونى منذ صدوره ، دل ذلك على انتفاء المصلحة الشخصية المباشرة ، إذ إن إبطال النص التشريعى فى هذه الحالة لن يحقق للمدعى أية فائدة يمكن أن يتغير بها مركزه القانونى بعد الفصل فى الدعوى الدستورية عما كان عليه قبلها .

وحيث إنه متى كان ماتقدم ، وكانت المصلحة فى الدعوى الدستورية الراهنة - وبقدر ارتباطها بالنزاع الموضوعى - إنما تنحصر فى الطعن على نص الفقرة الرابعة من قانون الضريبة العامة على المبيعات سائلة البيان وقرارى رئيس الجمهورية رقمى ٧٧ لسنة ١٩٩٢ و ٢٩٥ لسنة ١٩٩٣ ، وإذ ألغيت هذه الفقرة السالفة منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ ، كما ألغى ماصدر عن رئيس الجمهورية من قرارات استناداً إليه منذ تاريخ العمل بكل منها ومن بينها القرارين المطعون عليهما ، وذلك كله إنفاذاً لأحكام هذا القانون ؛ فإنه لم تعد ثمة آثار قانونية قائمة يمكن أن تكون النصوص الطعينة قد رتبها خلال فترة نفاذها بعد أن تم إلغاؤها بأثر رجعى ؛ لتغدو مصلحة المدعى - بذلك - فى الطعن عليه منتفية ، مما يتعين معه الحكم باعتبار الخصومة منتفية .

وحيث إنه بالنسبة لطلب التصدى المبدى فى مذكرة دفاع الشركة المدعية بشأن نص المادة الثالثة من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ فإن أعمال المحكمة لرخصة التصدى المقررة لها طبقاً لنص المادة (٢٧) من قانونها - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - رهن بأن يكون النص الذى يرد عليه التصدى متصلاً بنزاع مطروح عليها ، فإذا انتفى قيام النزاع أمامها - كما هو الشأن فى الدعوى الماثلة التى انتهت المحكمة من قبل إلى اعتبار الخصومة منتفية - فلا يكون لرخصة التصدى سند يسوغ إعمالها .

الهيئة الاستيعاب :

حكمت المحكمة باعتبار الخصومة منتفية .

رئيس المحكمة

أمين السر

أصدرت المحكمة الدستورية العليا بذات الجلسة حكماً مماثلاً فى الدعوى رقم ٢١ لسنة ١٩ ق. دستورية .

باسم الشعب المحكمة الدستورية العليا^(*)

باجلسة العلنية المنعقدة يوم السبت ١ أبريل سنة ٢٠٠٠ م الموافق ٢٦ ذى الحجة سنة ١٤٢٠ هـ .

برئاسة السيد المستشار / محمد ولي الدين جلال رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / ماهر البحيرى ومحمد على سيف الدين وعدلى
محمود منصور ومحمد عبد القادر عبد الله وعلى عوض محمد صالح وأنور رشاد العاصى .
وحضور السيد المستشار / عبد الوهاب عبد الرازق رئيس هيئة المفوضين
وحضور السيد / ناصر إمام محمد حسن أمين السر

أصدرت الحكم الآتى:

فى القضية المقيمة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ١٣١ لسنة ١٨
قضائية «دستورية» .

المقامة من:

- ١ - السيد/ رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة الدلتا خليج الأقطان .
- ٢ - السيد/ العضو المنتدب للشركة العربية خليج الأقطان .
- ٣ - السيد/ العضو المنتدب لشركة القاهرة لتصدير الأقطان .

ضد:

- ١ - السيد/ رئيس الجمهورية .
- ٢ - السيد/ رئيس مجلس الوزراء .
- ٣ - السيد/ وزير المالية .
- ٤ - السيد/ رئيس مأمورية الضرائب على المبيعات بمحافظة المنوفية .

الإجراءات

بتاريخ الخامس والعشرين من نوفمبر سنة ١٩٩٦ ، أودع المدعون صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة ، طلبا للحكم بعدم دستورية الفقرات الثالثة والرابعة والخامسة من المادة الثالثة من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، وذلك فيما خولته لرئيس الجمهورية من تعديل سعر الضريبة على بعض السلع ، وتعديل الجدولين رقمي (١ ، ٢) المرافق للقانون ، وكذا قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ بتعديل الجدولين المرفقين للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ المشار إليه .

وقدتمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم برفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة :

بعد الاطلاع على الأوراق ، والمداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل في أن المدعى الأول كان قد أقام الدعوى رقم ٢٨٧١ لسنة ١٩٩٥ مدنى أمام محكمة شبين الكوم الابتدائية ضد المدعى عليهم والمدعين الثانى والثالث وآخرين ، بطلب الحكم بعدم أحقية مأمورية ضرائب مبيعات محافظة المنوفية فى مطالبته بضريبة مبيعات عن خدمات التشغيل للغير استناداً إلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ ، وأثناء نظر الدعوى دفع المدعون بعدم دستورية الفقرات ، الثالثة إلى السادسة من المادة الثالثة من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، وقرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ ، وإذ قدرت محكمة الموضوع جدية هذا الدفع وصرحت بإقامة الدعوى الدستورية ، فقد أقاموا الدعوى الماثلة .

وحيث إن قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ كان يتضمن فى المادة (٣) منه - قبل تعديلها بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ - خمس فقرات - يجرى نصها على النحو الآتى :

الفقرة الأولى :

« يكون سعر الضريبة على السلع (١٠٪) ، وذلك عدا السلع المبينة فى الجدول رقم (١) المرافق فيكون سعر الضريبة على النحو المحدد قرين كل منها .

الفقرة الثانية :

ويحدد الجدول رقم (٢) المرافق سعر الضريبة على الخدمات .

الفقرة الثالثة :

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية إعفاء بعض السلع من الضريبة وتعديل سعر الضريبة على بعض السلع .

الفقرة الرابعة :

كما يجوز لرئيس الجمهورية تعديل الجدولين رقمى (١) و (٢) المرافقين .

الفقرة الخامسة :

وفى جميع الأحوال يعرض قرار رئيس الجمهورية على مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره إذا كان المجلس قائماً وإلا ففى أول دورة لاتعاقده ، فإذا لم يقره المجلس زال ما كان له من أثر وبقي نافذاً بالنسبة إلى المدة الماضية .

ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ناصاً فى المادة (١١) على أن « تلغى قرارات رئيس الجمهورية أرقام ١٨٠ لسنة ١٩٩١ و ٢٠٦ لسنة ١٩٩١ و ٧٧ لسنة ١٩٩٢ و ٢٩٥ لسنة ١٩٩٣ و ٣٠٤ لسنة ١٩٩٣ و ٣٩ لسنة ١٩٩٤ و ٦٥ لسنة ١٩٩٥ و ٣٠٥ لسنة ١٩٩٦ ، وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بكل منها » .

كما نص في المادة (١٢) على أن « تلغى الفقرتان الثالثة والرابعة من المادة (٣) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ المشار إليه »؛ وفي المادة (١٣) على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره » ، وقد تم النشر بتاريخ ١٩٩٧/١/٢٩

وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن شرط المصلحة الشخصية المباشرة يتفيا أن تفصل المحكمة الدستورية العليا في الخصومة الدستورية من جوانبها العملية وليس من معطياتها النظرية ، وهو كذلك يقيد تدخلها في هذه الخصومة فلا تفصل في غير المسائل الدستورية التي يؤثر الحكم فيها على النزاع الموضوعي . ومن ثم يتحدد مفهوم شرط المصلحة باجتماع عنصرين :

أولهما - أن يقيم المدعى الدليل على أن ضرراً واقعياً - اقتصادياً أو غيره - قد لحق به . ويتعين دوماً أن يكون الضرر المدعى به مباشراً ، منفصلاً عن مجرد مخالفة النص المطعون فيه للدستور ، مستقلاً بالعناصر التي يقوم عليها ، ممكناً تصوره ، ومواجهته بالترضية القضائية تسوية لأثاره .

ثانيهما - أن يكون هذا الضرر عائداً إلى النص المطعون فيه ، وليس ضرراً متوهماً أو منتحلاً أو مجهلاً ، فإذا لم يكن هذا النص قد طبق أصلاً على من ادعى مخالفته للدستور ، أو كان من غير المخاطبين بأحكامه ، أو كان الإخلال بالحقوق التي يدعيها لا يعود إليه ، أو كان النص المذكور قد ألغى بأثر رجعي منذ تاريخ العمل به وبالتالي زال كل ما كان له من أثر قانوني منذ صدوره ؛ دل ذلك على انتفاء المصلحة الشخصية المباشرة . ذلك أن إبطال النص التشريعي في هذه الصور جميعها لن يحقق للمدعى أية فائدة عملية يمكن أن يتغير بها مركزه القانوني بعد الفصل في الدعوى الدستورية عما كان عليه قبلها .

وحيث إنه متى كان ما تقدم ، وكان النزاع المطروح على محكمة الموضوع إنما يتصل
بنص الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة (٣) من قانون الضريبة العامة على المبيعات
الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ دون غيرها ؛ وإذ ألغيت هاتان الفقرتان من المادة
المشار إليها منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ ، كما ألغى ما صدر عن رئيس
الجمهورية من قرارات استناداً إليهما منذ تاريخ العمل بكل منها ، وذلك كله إنفاذاً
لأحكام هذا القانون ، فإنه لم تعد ثمة آثار قانونية قائمة يمكن أن تكون النصوص الطعن
قد رتبها خلال فترة نفاذها بعد أن تم إلغاؤها بأثر رجعي ؛ لتفقد مصلحة المدعى -
بذلك - فى الطعن عليها منتفية ، مما يتعين معه الحكم باعتبار الخصومة منتهية .

لهذه الأسباب :

حكمت المحكمة باعتبار الخصومة منتهية .

رئيس المحكمة

أمين السر

أصدرت المحكمة الدستورية العليا بذات الجلسة أحكاماً مماثلة فى الدعاوى أرقام :

٥٠ ، ٩٣ ، ١١٦ لسنة ١٨ ق « دستورية » .

باسم الشعب المحكمة الدستورية العليا

بالجلسة العلنية المنعقدة يوم السبت ٦ يناير سنة ٢٠٠١م الموافق ١١ شوال
سنة ١٤٢١ هـ .

برئاسة السيد المستشار / محمد ولي الدين بجلال رئيس المحكمة

وعضوية السادة المستشارين / حمدي محمد علي وعبد الرحمن نصير
والدكتور عبد المجيد فياض وماهر البحيري ومحمد علي سيف الدين وعدلى محمود منصور .
وحضور السيد المستشار / عبد الوهاب عبد الرازق رئيس هيئة المفوضين
وحضور السيد / ناصر إمام محمد حسن أمين السر

أصدرت الحكم الآتي :

فى القضية المقيدة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ٦٥ لسنة ١٨ قضائية
« دستورية » .

المقامة من :

السيد/ عبد الحى محمد صالح .

ضد :

١ - السيد/ رئيس مجلس الوزراء .

٢ - السيد/ وزير المالية .

٣ - السيد/ رئيس مصلحة الضرائب على المبيعات .

الإجراءات :

بتاريخ العشرين من يونيو سنة ١٩٩٦ ، أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة ، طالباً الحكم بعدم دستورية المادتين (١٧ و ٣٥) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١
وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم برفض الدعوى .
وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .
ونظرت الدعوى على النحو المين بحضور الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة :

بعد الاطلاع على الأوراق ، والمداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ١٤٨٨ لسنة ١٩٩٤ أمام محكمة المنصورة الابتدائية ضد المدعى عليهما الثانى والثالث ، طالباً الحكم ببراءة ذمته من مبلغ ٥٢٦٨ جنيهاً الذى قدرته مصلحة الضرائب على المبيعات جزافياً عن إنتاج مصنع الطوب الذى يملكه ، وذلك فى الفترة من ١٩٩٣/٤/١ حتى ١٩٩٣/٩/٣٠ قولاً منه بأنه يقوم بسداد الضريبة المستحقة عليه شهرياً وفقاً لإنتاجه الفعلى من تاريخ العمل بقانون تلك الضريبة وأنه تظلم من هذا التقدير ، إلا أن تظلمه رفض ، بتاريخ ١٩٩٥/١/٢٦ قضت تلك المحكمة بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق الذى حددته المادة (١٧) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، فطعن المدعى على ذلك الحكم بالاستئناف رقم ٨٣٤ لسنة ٤٧ قضائية المنصورة . وأثناء نظره دفع بعدم دستورية المادتين (١٧ و ٣٥) من قانون الضريبة العامة على المبيعات . وإذ قدرت محكمة الموضوع جدية الدفع ، وصرحت له برفع الدعوى الدستورية ، فقد أقام الدعوى الماثلة .

وحيث إن المادة (١٧) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ تنص على أن «المصلحة تعديل الإقرار المنصوص عليه في المادة السابقة ، ويخطر المسجل بذلك بخطاب موصى عليه مصحوباً بعلم الوصول خلال ستين يوماً من تاريخ تسليمه الإقرار للمصلحة .

وللمسجل أن يتظلم لرئيس المصلحة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسليم الإخطار ، فإذا رفض التظلم أو لم يبت فيه خلال خمسة عشر يوماً ، فلصاحب الشأن أن يطلب إحالة النزاع إلى التحكيم المنصوص عليه في هذا القانون خلال خمسة عشر يوماً التالية .
وفي جميع الأحوال يجوز مد هذه المدد بقرار من الوزير .

ويعتبر تقدير المصلحة نهائياً إذا لم يقدم التظلم أو يطلب إحالة النزاع للتحكيم خلال المواعيد المشار إليها .

كما تنص المادة (٣٥) من ذلك القانون على أنه «إذا قام نزاع مع المصلحة حول قيمة السلعة أو الخدمة أو نوعها ، أو كميتها ، أو مقدار الضريبة المستعقة عليها .
وطلب صاحب الشأن إحالة النزاع إلى التحكيم في المواعيد المقررة وفقاً للمادة (١٧) من هذا القانون ، فعلى رئيس المصلحة أو من ينيبه خلال خمسة عشر يوماً التالية لتاريخ إخطاره بطلب التحكيم أن يحيل النزاع كمرحلة ابتدائية للتحكيم إلى حكيمين تعين المصلحة أحدهما ويعين صاحب الشأن الآخر .

وفي حالة اتفاق الحكيمين يكون رأيهما نهائياً .

فإذا لم تتم المرحلة السابقة بسبب عدم تعيين صاحب الشأن للحكم أو إذا اختلف الحكمان المنصوص عليهما في الفقرة السابقة رفع النزاع إلى لجنة مؤلفة من مفوض دائم يعينه الوزير رئيساً . وعضوية كل من : ممثل عن المصلحة يختاره رئيسها ، وصاحب الشأن أو من يمثله ، ومندوب عن التنظيم المهني أو الحرفي أو الغرفة التي ينتمى إليها المسجل يختاره رئيس هذه الجهة ، ومندوب عن هيئة الرقابة الصناعية يختاره رئيسها ، وتصدر اللجنة قرارها بأغلبية الأصوات بعد أن تستمع إلى الحكيمين عند توافر المرحلة الابتدائية ومن ترى الاستعانة بهم من الخبراء والفنيين .

ويعلن قرار اللجنة إلى كل من صاحب الشأن والمصلحة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره بكتاب موصى عليه مصحوباً بعلم الوصول .
ويكون القرار الصادر من اللجنة واجب النفاذ ويشتمل على بيان من يتحمل نفقات التحكيم .

ويحدد الوزير إجراءات التحكيم بالمراعاة للقواعد المنصوص عليها في قانون المرافعات كما يحدد نفقاته وعدد اللجان ومراكزها ودوائر اختصاصها والمكافآت التي تصرف لأعضائها .
وحيث إن المصلحة الشخصية المباشرة - وهي شرط لقبول الدعوى الدستورية - مناطها أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية ، وذلك بأن يكون الحكم في المسألة الدستورية مؤثراً في الطلبات الموضوعية المرتبطة بها المطروحة على محكمة الموضوع . لما كان ذلك ، وكان فصل محكمة الموضوع في النزاع المردد بين المدعى ومصلحة الضرائب يتوقف على الفصل في دستورية نظام التحكيم المنصوص عليه في قانون الضريبة العامة على المبيعات ؛ فإن نطاق هذه الدعوى ينحصر فيما تضمنته المادة (١٧) من ذلك القانون من تخويل صاحب الشأن - إذا رفض تظلمه أو لم يبت فيه - الحق في طلب إحالة النزاع إلى التحكيم وإلا اعتبر تقدير المصلحة نهائياً ؛ وكذلك في نص المادة (٣٥) منه الذي اشتمل على الأحكام المنظمة لذلك التحكيم .

وحيث إن المدعى ينعى على النصين المطعون فيهما - محددين نطاقاً على النحو المتقدم - أنهما قد جعلاً اللجوء إلى التحكيم إجبارياً على خلاف الأصل فيه . وحالا بذلك دون خضوع قرارات تقدير الضريبة لرقابة القضاء بما يخل بحق التقاضى المنصوص عليه في المادة (٦٨) من الدستور .

وحيث إن الدستور قد كفّل لكل مواطن - بنص مادته الثامنة والستين - حق الالتجاء إلى قاضيه الطبيعي مخولاً إياه بذلك أن يسعى بدعواه إلى قاض يكون بالنظر إلى طبيعتها ، وعلى ضوء مختلف العناصر التي لا يستها ، مهيناً دون غيره للفصل فيها ، كذلك فإن

لحق التقاضى غاية نهائية يتوخاها تمثيلها الترضيية القضائية ، التى يناضل المتقاضون من أجل الحصول عليها لجبر الأضرار التى أصابتهم من جراء العدوان على الحقوق التى يطلبونها ، فإذا أرقها المشرع بقيود تعسر الحصول عليها أو تحول دونها كان ذلك إخلالاً بالحماية التى كفلها الدستور لهذا الحق وإنكاراً لحقائق العدل فى جوهر ملامحها .

وحيث إن قضاء هذه المحكمة مطرد على أن الأصل فى التحكيم هو عرض نزاع معين بين طرفين على مُحكَم من الأعيان يُعَيَّن باختيارهما أو بتفويض منهما أو على ضوء شروط يحددها ، ليفصل هذا المحكم فى ذلك النزاع بقرار يكون نائياً عن شبهة المالأة ، مجرداً من التحامل ، وقاطعاً لدابر الخصومة فى جوانبها التى أحالها الطرفان إليه ، بعد أن يدلى كل منهما بوجهة نظره تفصيلاً من خلال ضمانات التقاضى الرئيسية . ولا يجوز بحال أن يكون التحكيم إجبارياً يُدْعَن إليه أحد الطرفين إنفاذاً لقاعدة قانونية أمرة لايجوز الاتفاق على خلافها ، وذلك سواء كان موضوع التحكيم نزاعاً قائماً أو محتملاً ، ذلك أن التحكيم مصدره الاتفاق ، إذ يحدد طرفاه - وفقاً لأحكامه - نطاق الحقوق المتنازع عليها بينهما ، أو المسائل الخلافية التى يمكن أن تُعْرَضَ لهما ، وإليه ترتد السلطة الكاملة التى يباشرها المحكمون عند البت فيها ، ويلتزم المحكمون بالنزول على القرار الصادر فيه ، وتنفيذه تنفيذاً كاملاً وفقاً لفحواه ، ليسوّل التحكيم إلى وسيلة فنية لها طبيعة قضائية غايته الفصل فى نزاع مبناه علاقة محل اهتمام من أطرافها وركيزته اتفاق خاص يستمد المحكمون منه سلطاتهم ، ولا يتولون مهامهم بالتالى بإسناد من الدولة . وبهذه المثابة فإن التحكيم يعتبر نظاماً بديلاً عن القضاء . فلا يجتمعان ، ذلك أن مقتضى الاتفاق عليه عزل المحاكم جميعها عن نظر المسائل التى انصب عليها استثناء من أصل خضوعها لولايتها .

ومؤدى ماتقدم جميعه أنه إذا ما فرض المشرع التحكيم قسراً بقاعدة قانونية أمرة ، فإن ذلك يعد انتهاكاً لحق التقاضى الذى كفله الدستور .

وحيث إن البين من استقراء المادة (١٧) الطعينة أنه متى أخطرت مصلحة الضرائب على المبيعات المسجل ، بتعديل الإقرار المقدم منه بخطاب موسى عليه مصحوباً بعلم الوصول خلال ستين يوماً من تسلمها الإقرار ، فإن الأمر لا يخرج عن إحدى حالتين ، إما أن يقبل المسجل - صراحة أو ضمناً - ما أجرته المصلحة من تعديل ، وإما أن يتقدم - خلال الميعاد المحدد - متظلاً منه ، فإن رفضت المصلحة تظلمه أو لم تبت فيه ، كان عليه إن أراد المضى فى المنازعة فى التعديل الذى أجرته المصلحة أن يطلب إحالة الأمر إلى التحكيم وإلا صار تقدير المصلحة نهائياً . ثم تناولت المادة (٣٥) تنظيم التحكيم وجعلته على مرحلتين أولاً ابتدائية تعين فيها المصلحة محكماً ويعين صاحب الشأن المحكم الآخر ، فإن لم يعينه أو اختلف الحكماء ، رُفِعَ النزاع إلى لجنة يستأثر وزير المالية بتحديد إجراءات التحكيم أمامها ، يرأسها مفوض دائم يعينه الوزير وتضم صاحب الشأن أو من يمثله ، وممثلاً عن المصلحة ومندوباً عن التنظيم المهنى أو الحرفى أو الغرفة التى ينتمى إليها المسجل يختاره رئيس هذه الجهة ، ومندوباً عن هيئة الرقابة الصناعية يختاره رئيسها ، وتصدر هذه اللجنة قرارها بالأغلبية ويعلن لكل من المصلحة وصاحب الشأن ويكون واجب النفاذ مشتملاً على تحديد من يتحمل نفقات التحكيم . ولازم ذلك كله ، أن المسجل إذا تلمس طريقاً إلى المنازعة فى مقدار الضريبة أو قيمة السلعة أو الخدمة أو نوعها أو كميتها ، فليس أمامه سوى طلب إحالة النزاع إلى التحكيم ؛ وإلا كان تقدير المصلحة - مهما شابته من عسف أو مبالغة - ملزماً له وناقذاً فى حقه . ولا ينال من النتيجة المتقدمة قالة إن هذا التحكيم لا يمنع صاحب الشأن من أن يعزف عنه ويلجأ بظلامته من ذلك التقدير مباشرة إلى المحكمة ، أو أن يختاره ثم يعطى على قرار اللجنة أمام القضاء ؛ لأن الأصل فى النصوص القانونية ألا تُحمل على غير مقاصدها وألا تفسر عباراتها بما يخرجها عن معناها ويفصلها عن سياقها أو يحرفها عما بُجِيت إليه إرادة مُشرعها ؛ متى كان ذلك وكان اصطلاح «التحكيم» إنما يقصد به نظام للفصل فى منازعات معينة يكون مانعاً من ولوج طريق التقاضى أمام المحاكم بشأنها ، وكان قانون الضريبة العامة على المبيعات قد أورد النص على التحكيم وما يرتبط به من إجراءات فى المواد (١٧) و (٣٥) و (٣٦) منه ، فإن إرادة المشرع تكون قد انصرفت بيقين إلى إنشاء نظام للتحكيم - بدلاً عن القضاء - فى منازعات انفراد وحده بتعيينها وتحديد كيفية تشكيل اللجان التى تفصل فيها ، وبيان الإجراءات التى تتبعها ؛ مع أن التحكيم لا يكون إلا وليد إرادة طرفيه .

وحيث إنه متى كان ماتقدم ، فإن المادتين الطعنتين تكتونان قد فرضتا التحكيم قهراً على أصحاب الشأن ، وخلعتا قوة تنفيذية على القرارات التي تصدرها لجان التحكيم فى حقهم عند وقوع الخلاف بينهم وبين مصلحة الضرائب على المبيعات ، وبهذه المثابة فإن هذا النوع من التحكيم - الذى ييسط مظلته على جُل منازعات هذه الضريبة - يكون منافياً للأصل فيه ، باعتبار أن التحكيم لا يتولد إلا عن الإرادة الحرة ولا يجوز إجراؤه تسلطاً وكرهاً ، بما مؤداه أن اختصاص جهة التحكيم التى أنشأها قانون الضريبة العامة على المبيعات - بالمادتين الطعنتين - لنظر المنازعات التى أدخلها جبراً فسى ولايتها يكون منتحلاً - ومنطوياً بالضرورة على إخلال بحق التقاضى بحرمان المتداعين من اللجوء إلى قاضيهام الطبيعى بالمخالفة للمادة (٦٨) من الدستور ، ومنعديماً بالتالى من زاوية دستورية .

وحيث إن المادة (٣٦) من قانون الضريبة العامة على المبيعات المشار إليه ترتبط ارتباطاً لايقبل التجزئة بالمادتين (١٧) و(٣٥) منه ، فإنها تسقط لزوماً تبعاً للحكم بعدم دستوريتها ، إذ لايتصور وجودها بدون هذين النصين .

فهذه الأسباب :

حكمت المحكمة :

أولاً - بعدم دستورية نص المادة (١٧) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ فيما تضمنه من أن لصاحب الشأن أن يطلب إحالة النزاع إلى التحكيم المنصوص عليه فى هذا القانون إذا رفض تظلمه أو لم يبت فيه ، وإلا اعتبر تقدير المصلحة نهائياً .

ثانياً - بعدم دستورية نص المادة (٣٥) من ذلك القانون .

ثالثاً - بسقوط نص المادة (٣٦) من القانون المشار إليه .

رابعاً - بإلزام الحكومة المصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة .

رئيس المحكمة

أمين السر

باسم الشعب المحكمة الدستورية العليا

بالجلسة العلنية المنعقدة يوم السبت ٥ مايو سنة ٢٠٠١م الموافق ١١ من صفر
سنة ١٤٢٢ هـ .

برئاسة السيد المستشار / محمد ولى الدين جلال رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / عبد الرحمن نصير وماهر البحيرى ومحمد على
سيف الدين وعدلى محمود منصور ومحمد عبد القادر عبد الله وعلى عوض محمد صالح .
وحضور السيد المستشار / محمد خيرى طه عبد المطلب النجار ... رئيس هيئة
المفوضين

وحضور السيد / ناصر إمام محمد حسن أمين السر

صدرت الحكم الآتى :

فى القضية المقيمة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ٦٠ لسنة ١٨ قضائية
« دستورية » .

بعد أن أحالت محكمة بورسعيد الابتدائية الدعوى رقم ٦٨٤ لسنة ١٩٩٥
ضرائب بورسعيد .

المقامة من :

السيد / محمد السيد أبو طرية .

ضد :

السيد / وزير المالية بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الضرائب على المبيعات .

الإجراءات :

بتاريخ الثالث عشر من يولية سنة ١٩٩٦ ، ورد إلى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٦٨٤ لسنة ١٩٩٥ ضرائب بورسعيد ، بعد أن قضت محكمة بورسعيد الابتدائية بوقف الدعوى وإحالة أوراقها إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في دستورية المادة (٣٥) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فى ختامها الحكم برفض الدعوى .
وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .
ونظرت الدعوى على النحو المين بحضور الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة :

بعد الاطلاع على الأوراق ، والمداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من حكم الإحالة وسائر الأوراق - تتحصل فى أن محمد السيد أبو طرية كان قد أقام أمام محكمة بورسعيد الابتدائية الدعوى رقم ٦٨٤ لسنة ١٩٩٥ ضرائب بورسعيد ضد وزير المالية بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الضرائب على المبيعات بطلب الحكم أصلياً ببطلان إعلانه بالنموذج (٥) حجز إدارى المتضمن التنبيه بأداء مبلغ ١٨٦٦٩,٩٧ عن المدة من ١٠/١/١٩٩٢ حتى ٣١/٧/١٩٩٤ واحتياطياً عدم أحقية المدعى عليه بصفته فى هذه المطالبة . وبجلسة ٢٠/٤/١٩٩٦ قضت تلك المحكمة بوقف الدعوى وإحالة أوراقها إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستورية المادة (٣٥) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ لما ترامى لها من مخالفتها لحكم المادة (٦٨) من الدستور .

وحيث إن المحكمة الدستورية العليا سبق أن حسمت المسألة الدستورية المشار
فى الدعوى الماثلة بحكمها الصادر بجلستها المعقودة فى السادس من يناير سنة ٢٠٠١
فى القضية رقم ٦٥ لسنة ١٨ قضائية «دستورية» ، والذى قضى بعدم دستورية
نص المادة (١٧) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١
فيما تضمنه من أن لصاحب الشأن أن يطلب إحالة النزاع إلى التحكيم المنصوص عليه
فى هذا القانون إذ رفض تظلمه أو لم يبت فيه ، وإلا اعتبر تقدير المصلحة نهائياً .
وبعدم دستورية نص المادة (٣٥) من ذلك القانون . ويسقط نص المادة (٣٦) من القانون منه .
وإذ نشر هذا الحكم فى الجريدة الرسمية بتاريخ ١٨/١/٢٠٠١ وكان مقتضى المادتين (٤٨ و ٤٩)
من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، أن يكون لقضاء
هذه المحكمة فى الدعاوى الدستورية حجية مطلقة فى مواجهة كافة ، وبالنسبة إلى
الدولة بسلطاتها المختلفة باعتباره قولاً فصلأ لا يقبل تأويلاً ولا تعقيباً من أى جهة
كانت ، وهى حجية تحول بذاتها دون المجادلة فيه أو إعادة طرحه عليها من جديد
لرأجعت ، فإن الخصومة فى الدعوى الراهنة تغلو منتهية .

فهذه الأسباب :

حكمت المحكمة باعتبار الخصومة منتهية .

رئيس المحكمة

أمين السر

باسم الشعب

المحكمة الدستورية العليا (*)

بالجلسة العلنية المتعقّدة يوم الأحد ١٥ إبريل سنة ٢٠٠٧ م ،
الموافق ٢٧ من ربيع الأول سنة ١٤٢٨ هـ .

برئاسة السيد المستشار / ماهر عبد الواحد رئيس المحكمة

وعضوية السادة المستشارين : ماهر البحيرى وإلهام نجيب نسوار
وماهر سامى يوسف ومحمد خيرى طه وسعيد مرعى عمرو والدكتور عادل عمر شريف .

وحضور السيد المستشار / نجيب جمال الدين علما رئيس هيئة المفوضين

وحضور السيد / ناصر إمام محمد حسن أمين السر

أصدرت الحكم الآتى

فى القضية المقيدة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ٢٣٢ لسنة ٢٦ قضائية
" دستورية " .

المقامة من

السيد / جيرار د جميس - بصفته الممثل القانونى لشركة دون للغطس

ضد

- ١ . السيد رئيس الجمهورية .
- ٢ . السيد رئيس الوزراء .
- ٣ . السيد وزير المالية .
- ٤ . السيد رئيس مصلحة الضرائب على المبيعات .

الإجراءات

بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ٢٠٠٤ أودع المدعى قلم كتاب المحكمة صحيفة الدعوى الماثلة ، طالباً الحكم بعدم دستورية نص المادة (٣) من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، فيما تضمنه من فرض الضريبة على الخدمات الواردة بالجدول رقم (هـ) المرافق لهذا القانون ، الواردة به تحت مسلسل رقم (١١) " خدمات التشغيل للغير " ، وكذا جميع نصوص القانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٢ بتفسير بعض أحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات المشار إليه .

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم برفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ، والمداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المدعى بصفته مدير شركة دون للتدريب على الفوص وممارسته ، والممثل القانونى لها ، كان قد أقام ضد المدعى عليه الثالث الدعوى رقم ١٠٣١ لسنة ٢٠٠٤ مدنى كلى أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ، بطلب الحكم بإلغاء تسجيل الشركة لدى مصلحة الضرائب على المبيعات ، وأحقيتها فى استرداد مبلغ مقداره ثلاثون ألف جنيه قيمة ضريبة المبيعات التى قامت بسدادها ، على سند من أن المصلحة قامت بعد صدور القانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٢ المشار إليه بإلزام الشركة بالتسجيل لديها ، وتقديم الإقرارات الضريبية ،

وسداد الضريبة بفئة (١٠٪) من قيمة الخدمة ، عن نشاط الشركة فى التدريب على الفوص وممارسته فى الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٢ ، السابقة على تسجيل الشركة لدى المصلحة ، وأثناء نظر الدعوى دفع المدعى بعدم دستورية نص المادة (٣) من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ فيما تضمنه من إضافة " خدمات التشغيل للغير " الواردة بالجدول (هـ) المرفق بهذا القانون ، إلى الجدول رقم (٢) المرافق للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، قرين السلسل رقم (١١) ، وكذلك كامبل نصوص القانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٢ سالف الذكر ، وإذ قدرت المحكمة جدية هذا الدفع ، وصرحت للمدعى برفع الدعوى الدستورية ، فقد أقام الدعوى الماثلة ، خلال الأجل الذى حددته محكمة الموضوع ، وبجلسة ٢٠٠٥/١/٣٠ قضت محكمة الموضوع برفض الدعوى .

وحيث إن المقرر فى قضاء هذه المحكمة ، أن اتصال الخصومة الدستورية بها وفقاً للأوضاع المنصوص عليها فى قانونها الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، يعنى دخولها فى حوزتها لتهمين عليها وحدها ، فلا يجوز بعد انعقادها ، أن تتخذ محكمة الموضوع إجراءً أو تصدر حكماً يحول دون الفصل فى المسائل الدستورية التى قدرت جدية ما أثاره ذور الشأن بخصوصها ، بما مؤداه أنه فيما عدا الأحوال التى تنتفى فيها المصلحة فى الدعوى الدستورية بقضاء من هذه المحكمة ، أو التى ينزل فيها خصم عن الحق فى دعواه الموضوعية من خلال ترك الخصومة فيها ، أو انتهاء الدعوى الموضوعية صلحاً ، وفقاً للقواعد المنصوص عليها فى قانون المرافعات ، أو التى يتخلى فيها عن دفع بعدم الدستورية سبق لمحكمة الموضوع تقدير جديته ، أو التى يكون عدولها عن تقدير الجدية مبناه إعمالها للآثار المترتبة على قضاء المحكمة الدستورية العليا فى شأن ذات النصوص التى كانت محلاً للدفع بعدم الدستورية ، وفيما عدا الحالات المتقدمة فإن على محكمة الموضوع أن تلتزم قضاءها بتقدير جدية الدفع فلا تنحيه ، وأن تبرص قضاء المحكمة الدستورية العليا فى الدعوى الدستورية ، فإذا ما خالفت ذلك وقضت

فى الدعوى المطرحة عليها - كما هو الشأن فى الدعوى الراهنة - فإن قضاءها يقع بالمخالفة لنصوص المواد (٦٥ ، ٦٨ ، ١٧٥) من الدستور ، الأمر الذى ينحدر به إلى مرتبة الاتعدام ، بما يقتضى إسباغ الولاية من جديد على محكمة الموضوع لتفصل فى النزاع المطروح عليها فى ضوء قضاء المحكمة الدستورية العليا ، دون التقيد بالحكم الصادر عنها فى النزاع الموضوعى .

وحيث إن المادة (٣) من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ المشار إليه تنص على أنه " اعتباراً من ١٩٩٢/٣/٥ : أولاً :
ثانياً : - تعدل فئة الضريبة الواردة قرين المسلسل رقم (٣) من الجدول رقم (٢) المرافق للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ المشار إليه ، لتكون ١٠٪ ، وتضاف إلى هذا الجدول الخدمات الواردة بالجدول (هـ) المرفق بهذا القانون " .

وقد ورد بالمسلسل رقم (١١) من الجدول آنف الذكر تحت عبارة نوع الخدمة " خدمات التشغيل للغير " ، ووحدة تحصيلها قيمة الخدمة ، وفئة الضريبة المستحقة عليها (١٠٪) .

وتنص المادة (١) من القانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٢ آنف الذكر على أن : تفسر عبارة " خدمات التشغيل للغير " الواردة قرين المسلسل رقم (١١) من الجدول رقم (٢) المرافق لقانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بأنها الخدمات التى تؤدى للغير باستخدام أصول أو معدات مورد الخدمة المملوكة له أو للغير ويتم تشغيلها بمعرفة مورد الخدمة أو قوة العمل التابعة له أو تحت إشرافه ، وهى جميع أعمال التصنيع بما فى ذلك تشغيل المعادن ، وأعمال تغيير حجم أو شكل أو طبيعة أو مكونات المواد ، وأعمال تأجير واستغلال الآلات والمعدات والأجهزة ، وأعمال مقاولات التشييد والبناء وإنشاء وإدارة شبكات البنية الأساسية وشبكات المعلومات ، وخدمات نقل البضائع والمواد ، وأعمال الشحن والتفريغ والتحميل والتستيف والتعتيق والوزن ،

وخدمات التخزين وخدمات الحفظ بالتبريد ، وخدمات الإصلاح والصيانة وضمان ما بعد البيع ، وخدمات التركيب وخدمات إنتاج وإعداد مواد الدعاية والإعلان ، وخدمات استغلال الأماكن المجهزة " .

وتنص المادة (٢) من هذا القانون على أنه " مع مراعاة الأثر الكاشف لهذا القانون ، ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره ... " وقد نشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية العدد رقم (١٦) مكرر بتاريخ ٢٠٠٢/٤/٢١

وحيث إن المصلحة الشخصية المباشرة - وهى شرط لقبول الدعوى الدستورية - مناطها أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة فى الدعوى الموضوعية ، وذلك بأن يكون الفصل فى المسألة الدستورية لازماً للفصل فى الطلبات الموضوعية المرتبطة بها والمطروحة أمام محكمة الموضوع ، وكان النزاع الموضوعى يدور حول مدى خضوع مركز الفوص التابع للشركة المدعية والمتمثل نشاطه فى التدريب على الفوص وممارسته (رحلات غوص - سفارى - سنوركل) - طبقاً للترخيص رقم ٢٠٤ الصادر بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٨ من وزارة السياحة والمرفق صورته بالأوراق - للضريبة العامة على المبيعات ، والتزام الشركة بالتسجيل لدى مصلحة الضرائب على المبيعات عن هذا النشاط ، وأحقيتها فى استرداد قيمة الضريبة المسددة للمصلحة عن مزاولته فى الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٢ ، ومن ثم فإن المصلحة الشخصية المباشرة فى الدعوى الماثلة تكون متحققة فى الطعن على عجز البند ثانياً من المادة (٣) من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ - المعمول به بأثر فوري مباشر من اليوم التالى لتاريخ نشره - وذلك فيما تضمنه من إضافة عبارة " خدمات التشغيل للغير " إلى الجدول رقم (٢) المرافق للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، قرين المسلسل رقم (١١) ، وتحديد وعاء الضريبة وسعرها بفترة مقدارها (١٠٪) من قيمة الخدمة ، ونص المادة (١) من القانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٢ فيما تضمنه من تحديد المقصود بخدمات التشغيل للغير ، ومن بينها أعمال تأجير واستغلال الآلات والمعدات والأجهزة ،

وكذا نص المادة (٢) من القانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٢ المشار إليه ، وهى النصوص التى طبقت على نشاط مركز الغوص التابع للشركة المدعية ، وأضيرت منها ، وذلك لما للفصل فى دستوريتها من أثر على الفصل فى الدعوى الموضوعية .

وحيث إن المدعى ينعى على النصوص المطعون فيها مخالفتها للمواد (١٢ ، ٣٨ ، ٨٦ ، ١١٩ ، ١٢٠) من الدستور ، على سند من أن عبارة " خدمات التشغيل للغير " الواردة بالمسلسل رقم (١١) من الجدول رقم (٢) المشار إليه جاءت عامة وغير محددة ، بما يتضمن تفويضاً من السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية بإضافة خدمات جديدة وإخضاعها للضريبة ، فضلاً عن عدم تحديد سعر عادل للضريبة على نشاط مراكز الغوص كنشاط سياحى ، إذ أخضعه المشرع لفئة ضريبة مقدارها (١٠٪) من قيمة الخدمة ، خلافاً للأنشطة السياحية الأخرى كخدمات الفنادق والمطاعم السياحية وخدمات شركات النقل السياحى التى حدد لها فئة ضريبة مقدارها (٥٪) من قيمة الفاتورة ، وكذا خروج القانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٢ فى تفسيره لعبارة " خدمات التشغيل للغير " وحصره للأنشطة التى تندرج تحتها عن إرادة المشرع وما مقصده منها .

وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن السلطة التشريعية - طبقاً لنصوص المواد (٦١ ، ١١٩ ، ١٢٠) من الدستور - هى التى تقبض بيدها على زمام الضريبة العامة ، إذ تتولى بنفسها تنظيم أوضاعها بقانون يصدر عنها ، متضمناً تحديد وعائنها وأسس تقديره ، وبيان مبلغها والملتزمين أصلاً بأدائها ، والمسئولين عنها ، وقواعد ربطها وتحصيلها وتوريدها ، وكيفية أدائها ، وضوابط تقادمها ، وغير ذلك مما يتصل ببيان الضريبة ، عدا الإعفاء منها ، إذ يجوز أن يتقرر فى الأحوال التى يبينها القانون ، وإلى هذه العناصر جميعها يمتد النظام الضريبى فى جمهورية مصر العربية ليعيط بها فى إطار من قواعد القانون العام ، متخذاً من العدالة الاجتماعية - على ما تنص عليه المادة (٣٨) من الدستور مضموناً وإطاراً ، بما مؤداه أن حق الدولة فى اقتضاء الضريبة

لتنمية مواردها ، وإجراء ما يتصل بها من آثار عرضية ، ينبغي أن يقابل بحق الملتزمين بها والمستولين عنها ، فى تحصيلها وفق القوالب الشكلية والأسس الموضوعية التى ينبغى أن تكون قواماً لها من زاوية دستورية ، وبغيرها تنحل الضريبة عدماً .

وحيث إن المقرر أن تحديد دين الضريبة يفترض التوصل إلى تحديد حقيقى للمال الخاضع لها ، باعتبار أن ذلك يعد شرطاً لازماً لسلامة بنیان الضريبة ، ولصون مصلحة كل من الممول والخزانة العامة ، وبالتالي يتعين أن يكُون وعاء الضريبة ممثلاً فى المال المحمل بعبئها ، محققاً ومحدداً على أسس واقعية واضحة لا تثير لبساً أو غموضاً ، بما يمكن معها الوقوف على حقيقته على أكمل وجه ، ولا يكون الوعاء محققاً إلا إذا كان ثابتاً بعيداً عن شبهة الاحتمال ، ذلك أن مقدار الضريبة أو مبلغها أو دينها ، إنما يتحدد مرتبطاً بوعائها ، وباعتباره منسوباً إليه ومحمولاً عليه ، وفق الشروط التى يقدر المشرع معها واقعية الضريبة وعدالتها بما لا مخالفة فيه لأحكام الدستور ، وبغير ذلك لا يكون لتحديد وعاء الضريبة من معنى ، ذلك أن وعاء الضريبة هو مادتها ، والغاية من تقرير الضريبة هو أن يكون هذا الوعاء مصرفها ، إذ كان ذلك ، وكان المشرع قد حدد النشاط الخاضع للضريبة العامة على المبيعات فى الحالة المعروضة قرين المسلسل رقم (١١) من الجدول رقم (٢) المرافق للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ المعدل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ ، بأنه خدمات التشغيل للغير ، وعين وعاء هذه الضريبة فى قيمة تلك الخدمة ، وحدد سعرها بنفثة مقدارها (١٠٪) من تلك القيمة ، وكانت عبارة " خدمات التشغيل للغير " المشار إليها قد وردت عامة ، يشوبها الغموض وعدم التحديد ، ولم تأت واضحة صريحة ، مما أثار ظلالاً من الشك حول تحديد مضمونها ومحتواها ، وخلافاً حول تطبيقها ، وحال بين المكلفين بأدائها والإحاطة بالعناصر التى تقيم البناء القانونى لهذه الضريبة على نحو يقينى جلى ، استحال معه عليهم بوجه عام توقعها عند مزاولتهم للنشاط وأدائهم للخدمة ، وهو ما يناقض الأسس الموضوعية والإجرائية للضريبة ، وبجافى العدالة

- الاجتماعية التي يقوم عليها النظام الضريبي طبقاً لنص المادة (٣٨) من الدستور ، فوق كونه يعد إعراضاً من جانب السلطة التشريعية عن مباشرة ولايتها الأصلية في تحديد النشاط الخاضع للضريبة ووعائها ، ونقل مسئوليتها إلى السلطة التنفيذية ، وتفويضها في ذلك ، الأمر الذي يمس بنيان الضريبة التي فرضها القانون ، ويشرك تلك السلطة في المجال المحجوز للسلطة التشريعية دون غيرها بصريح نص المادة (١١٩) من الدستور ، ليقغو النص الطعين مصادماً لأحكام الدستور .

وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن سلطة تفسير نصوص التشريع سواء تولتها السلطة التشريعية أم باشرتها الجهة التي عهد إليها بهذا الاختصاص ، لا يجوز أن تكون موطناً إلى تعديل هذه النصوص ذاتها بما يخرجها عن معناها أو يجاوز الأغراض المقصودة منها ، ذلك أن المجال الطبيعي لهذا التفسير ، لا يعدو أن يكون وقوفاً عند المقاصد الحقيقية التي توختها السلطة التشريعية من وراء إقرارها للنصوص القانونية ، وهي مقاصد لا يجوز توهمها أو افتراضها كي لا تحمل هذه النصوص على غير المعنى المقصود منها ابتداء ، بل مناطها ما تغيه المشرع حقاً حين صاغها ، وتلك هي الإرادة الحقيقية التي لا يجوز الالتواء بها ، ويفترض في النصوص القانونية أن تكون كاشفة عنها مبلورة لها ، وهي بعد إرادة لا يجوز انتحالها بما يناقض عبارة النص ذاتها ، أو يعتبر مسخاً أو تشويهاً لها ، أو نكولاً عن حقيقة مراميها أو انتزاعاً لبعض ألفاظها من سياقها ، كذلك لا يجوز أن يتخذ التفسير التشريعي ذريعة لتصويب أخطاء وقع المشرع فيها ، أو لمواجهة نتائج لم يكن قد قدر عواقبها حق قدرها حين أقر النصوص القانونية المتصلة بها ، إذ يؤول ذلك إلى تحريفها ، ويتمخص عن تعديل لها .

وحيث إن القانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٢ ، وإن صدر بدعوى تفسير المقصود من عبارة " خدمات التشغيل للغير " الواردة قرين المسلسل رقم (١١) من الجدول رقم (٢) المرافق للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ المعدل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ ، إلا أن نصوصه تقطع

بعزوف المشرع عن التعريف العام المجرد وغير المحدد للخدمات والأعمال التي ارتأى إخضاعها للضريبة ، وتعداده لخدمات بعينها أضافها على سبيل الحصر والتعيين إلى الجدول رقم (٢) المشار إليه ، راميةً بذلك إلى تصحيح الخطأ الذي وقع فيه عند تحديد النشاط الخاضع للضريبة ووعائها بالمسلسل رقم (١١) آنف الذكر ، وتقنين ما صدر عن مصلحة الضرائب على المبيعات من قرارات ومنشورات في هذا الشأن ، وذلك لتحقيق مصلحة مالية تتمثل في الحفاظ على موارد الخزانة العامة من حصيلة تلك الضريبة ، ليغدو هذا القانون في حقيقته تعديلاً لأحكام القانون رقم (١١) لسنة ١٩٩١ المعدل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ ، وليس تفسيراً له ، يؤكد ذلك أن مشروع القانون لم يقدم من الحكومة تفسيراً تشريعياً ، وإنما تم هذا التعديل بواسطة مجلس الشورى - كما أشار وزير العدل بمضبطة مجلس الشعب بالجلسة السابعة والخمسين المعقودة في ٢٠٠٢/٤/١٣ - إذ كان ذلك ، وكان القانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٢ المشار إليه قد جرى إنفاذه على القوائم السابقة على تاريخ العمل به ، باعتباره تفسيراً تشريعياً ذا أثر كاشف ، حال كونه في حقيقته الأثر الرجعى بعينه ، وعلى الرغم من أنه قد توافرت لهذا القانون - على ما يبين من مضبطة مجلس الشعب الجلسة الستين المعقودة في ٢٠٠٢/٤/١٥ - الأوضاع الشكلية التي تطلبها الدستور في المادة (١٨٧) منه لإقرار القوانين رجعية الأثر ، وهي موافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب ، غير أن ذلك لا يعصمه - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من الرقابة التي تباشرها المحكمة الدستورية العليا ، إذ لا يكفي لتقرير دستورية نص تشريعى أن يكون من الناحية الإجرائية موافقاً للأوضاع الشكلية التي يتطلبها الدستور ، بل يتعين فوق هذا أن يكون في محتواه الموضوعى غير منطوق على إهدار لحق من الحقوق التي كفلها الدستور ، أو متضمناً فرض قيود عليه تؤدي إلى الانتقاص منه ، وأن يكون ملتئماً مع القواعد الموضوعية في الدستور ، وهو ما يتقيد به المشرع عند تقرير الرجعية خاصة في مجال الضريبة ، والتي يتعين ألا يلجأ إليها إلا إذا أملت مصلحتها عبامة جوهرية ، وذلك بالنظر للأثار الخطيرة التي

تحديثها الرجعية فى محيط العلاقات القانونية ، وهو ما لم يراعه المشرع بالنسبة للأثر الرجعى الذى تضمنه القانون الطعين ، الذى استهدف - كما تقدم - تصحيح الأوضاع التشريعية السابقة عليه وما شابها من أخطاء ، متخذاً من جباية الأموال فى ذاتها منهجاً ، بما لا يعد مصلحة جوهرية مشروعة تبرره ، كما لا يعتبر هدفاً يحميه الدستور ، فضلاً عن مصادمته للتوقع المشروع من جانب المكلفين بأداء هذه الضريبة ، والذى ينافيه غموض عبارة " خدمات التشغيل للغير " وعدم تحديدها للبناء القانونى للضريبة على نحو يتحقق به علم المكلفين بها - بالأداة التى حددها الدستور - بالعناصر التى يقوم عليها على نحو يقينى واضح ، بحيث لا يكون عبئها ماثلاً فى أذهانهم ، بما يجعل تقرير الأثر الرجعى فى هذه الحالة ، نوعاً من المداهمة والمباغطة تفتقر لمبرراتها ، ليصير تقريره على هذا النحو بعيداً عن الموازين الدستورية لفرض الضريبة ، ومناقضاً لمفهوم العدالة الاجتماعية ، كما يعد عدواناً على الملكية الخاصة من خلال اقتطاع بعض عناصرها دون مسوغ ، الأمر الذى يضحى معه صدر المادة (٢) من القانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٢ فى نصها على أنه " مع مراعاة الأثر الكاشف لهذا القانون " مخالفاً لأحكام المواد (٣٢ ، ٣٤ ، ٣٨ ، ٦١ ، ١١٩) من الدستور .

وحيث إنه متى كان ما تقدم ، وكان القانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٢ المشار إليه يسرى بأثر فورى مباشر من تاريخ العمل به فى ٢٢/٤/٢٠٠٢ ، وكان المشرع فى تحديده للنشاط الخاضع للضريبة ، وهو فى خصوصية الدعوى الراهنة أعمال تأجير واستغلال الآلات والمعدات والأجهزة - التى يدخل ضمنها نشاط مراكز الفوص وهو النشاط الذى تمارسه الشركة المدعية - وكذا وعاء الضريبة ، وسعرها المحدد بفتة مقدارها (١٠٪) من قيمة الخدمة ، قد التزم القوالب الشكلية والأسس الموضوعية التى ينبغى أن تكون قواماً لها من زاوية دستورية ، فإن فرضها فى هذا الإطار وحده يكون متفقاً مع أحكام الدستور ، ولا ينال من ذلك ما نعه المدعى على هذه النصوص مخالفتها للعدالة

الاجتماعية ، لعدم تحديدها سعراً عادلاً للضريبة على نشاط مراكز الغوص ، إذ أخضع المشرع هذا النشاط لفئة ضريبة مقدارها (١٠٪) من قيمة الخدمة ، على الرغم من كونه نشاطاً سياحياً مثله في ذلك مثل خدمات الفنادق والمطاعم السياحية وخدمات شركات النقل السياحي التي حدد لها فئة ضريبة مقدارها (٥٪) من قيمة الفاتورة ، فإن ذلك مردود بأن المشرع يتوخى بالضريبة التي يفرضها أمرين ، يكون أحدهما أصلاً مقصوداً منها ابتداءً ، ويتمثل في الحصول على غلتها لتعود إلى الدولة وحدها ، تصبها في خزانتها العامة لتعينها على مواجهة نفقاتها . ويكون ثانيهما مطلوباً منها بصفة عرضية جانبية أو غير مباشرة كاشفاً عن طبيعتها التنظيمية ، دالاً على التدخل بها لتغيير بعض الأوضاع القائمة ، ويوجه خاص من خلال تشجيع مزاولة بعض الأنشطة أو تقييد مباشرتها أو حمل المكلفين بها - عن طريق عبثها - على التخلي عن نشاطهم ، وذلك كله في إطار أحكام الدستور الضابطة لها ، وهو ما لم تخرج عليه النصوص المطعون فيها في حدود نطاقها المتقدم ، إذ التزمت في تحديد سعر الضريبة المعايير والضوابط والمقاصد الدستورية الحاكمة لها ، غير منافية في ذلك للعدالة الاجتماعية ، هذا فضلاً عن أنه قد صدر القانون رقم ٨٩ لسنة ٢٠٠٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ المشار إليه ، وقضى في المادة (١) منه بتعديل فئة الضريبة العامة على المبيعات المستحقة على خدمات الفنادق والمطاعم السياحية وخدمات شركات النقل السياحي ، لتصير (١٠٪) من قيمة الفاتورة ، ليضحي سعر الضريبة بالنسبة لها مماثلاً في فئته لما هو مقرر في خصوص النشاط الذي تمارسه الشركة المدعية ، والمتمثل في الخدمات التي تقدمها مراكز الغوص ، الأمر الذي يضحى معه ما يتعاه المدعى في هذا الشأن في غير محله حقيقة بالرفض .

وحيث إنه وقد انتهت المحكمة إلى ما تقدم جميعه ، فإن ذلك يقتضيها إسباغ الولاية من جديد على محكمة الموضوع ، لتفصل في النزاع المطروح عليها على ضوء قضاء المحكمة الدستورية العليا ، دون التقييد بحكمها السابق صدره في النزاع الموضوعي .

فلمهذه الاسباب

حكمت المحكمة :

اولا : بعدم دستورية عبارة " خدمات التشغيل للغير " الواردة قرين المسلسل رقم (١١) من الجدول رقم (٢) المرافق لقانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ المعدل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ .

ثانياً : بعدم دستورية صدر المادة (٢) من القانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٢ بتفسير بعض أحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ والذي ينص على أنه " مع مراعاة الأثر الكاشف لهذا القانون " .

ثالثا : رفض ما عدا ذلك من الطلبات ، مع إلزام الحكومة المصروفات ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة .

رئيس المحكمة

أمين السر

باسم الشعب

المحكمة الدستورية العليا (*)

بالجلسة العلنية المنعقدة يوم الأحد ٤ من نوفمبر سنة ٢٠٠٧ م ،
الموافق ٢٣ من شوال سنة ١٤٢٨ هـ .

برئاسة السيد المستشار / ماهر البحيرى نائب رئيس المحكمة

وعضوية السادة المستشارين : محمد على سيف الدين وعدلى محمود منصور
ومحمد عبد القادر عبد الله وعلى عوض محمد صالح وأنور رشاد العاصى وإلهام نجيب نوار .

وحضور السيد المستشار / رجب عبد الحكيم سليم رئيس هيئة المفوضين

وحضور السيد / ناصر إمام محمد حسن أمين السر

أصدرت الحكم الآتى

فى القضية المقيمة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ٩ لسنة ٢٨ قضائية
" دستورية " .

المقابلة من

السيد / عمرو أمين حسن تاج الدين أبو الذهب .

ضد

١ - السيد رئيس مجلس الوزراء .

٢ - السيد وزير المالية .

الإجراءات

بتاريخ الثامن عشر من يناير سنة ٢٠٠٦ ، أقام المدعى هذه الدعوى بإيداع صحيفة قلم كتاب المحكمة ، طالباً الحكم بعدم دستورية نص الفقرة الأولى من المادة (٤٣) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ المعدل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩٦

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرتين طلبت في ختامهما الحكم برفض الدعوى . وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على النحو المبين بحضور الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ، والمداولة .

حيث إن الوقائع - حسبما يتبين من صحيفة الدعوى ، وسائر الأوراق - تتحصل فى أن النيابة العامة كانت قد قدمت المدعى إلى المحاكمة الجنائية أمام محكمة جناح فى القضية رقم ٥٢ لسنة ٢٠٠٥ جناح - تهرب ضريبى - لأنه فى غضون الفترة من شهر يناير سنة ١٩٩٤ حتى شهر ديسمبر سنة ٢٠٠٠ - بدائرة قسم الدقى - محافظة الجيزة - بصفته مسجلاً وخاضعاً لأحكام الضريبة العامة على المبيعات تهرب من أداء الضريبة المستحقة ، عن نشاطه فى بيع وتجارة مستلزمات الحاسب الآلى - خلال الفترة المشار إليها - وذلك بأن باع السلعة دون الإقرار عنها أو سداد الضريبة المستحقة عليها ، وطلبت عقابه بالمواد ١/٢ ، ١/٣ ، ٥ ، ١/٤٣ ، ٢ ، ٢/٤٤ من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، المعدل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩٦ ، وأثناء نظر الدعوى بجلسة ٨/١١/٢٠٠٥ ، دفع المدعى بعدم دستورية المادة (٤٣) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، المعدل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩٦ ، وإذ قدرت محكمة الموضوع جدية الدفع ، وصرحت له برفع الدعوى للدستورية فقد أقام المدعى الماثلة .

وحيث إن الفقرة الأولى من المادة (٤٣) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ المعدل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩٦ تنص على أنه «مع عدم الإخلال بأى عقوبة أشد يقضى بها قانون آخر ، يعاقب على التهرب من الضريبة بالحبس مدة لا تقل عن شهر وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز خمسة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، ويحكم على الفاعلين متضامنين بالضريبة والضريبة الإضافية وتعويض لا يجاوز مثل الضريبة» .

وحيث إن نطاق الدعوى وقتاً لطلبات المدعى وما دفع به أمام محكمة الموضوع وصرحت به يكون مقصوداً على العقوبات الواردة بالنص المطعون عليه ومداها دون أن يتعداه إلى غيره من أحكام خاصة بتجريم الفعل المعاقب عليه إذ بهذا النطاق وحده تتحقق المصلحة الشخصية المباشرة للمدعى فى الدعوى الراهنة .

وحيث إن الطاعن ينعى على النص المطعون عليه مخالفته لنص المادة (٣٨) من الدستور لأسباب حاصلها أن العقوبات المتعددة التى وردت به قد جاءت مفردة ومبالغاً فيها ، ومناهضة لروح العدالة التى يقوم عليها النظام الضريبى ، كما يؤدى إلى الانتقاص من العناصر الإيجابية للذمة المالية للممول مما قد يترتب عليه مصادرة وعاء الضريبة بالكامل بالمخالفة لنص المادة (٣٤) من الدستور .

وحيث إن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن السلطة التشريعية هى التى تقبض بيدها على زمام الضريبة العامة ، إذ تتولى بنفسها تنظيم أوضاعها بقانون يصدر عنها متضمناً تحديد وعائها وأسس تقديره ، وبيان مبلغها ، والملتزمين بأدائها ، وقواعد ربطها وتحصيلها وتوريدها ، وكيفية أدائها وضوابط تقادمها ، وما يجوز أن يتناولها من الطعون اعتراضاً عليها ، ونظم خصم بعض المبالغ أو إضافتها لحسابها ، وغير ذلك مما يتصل ببنیان هذه الضريبة عدا الإعفاء منها إذ يجوز أن يتقرر فى الأحوال التى يبينها القانون . وإلى هذه العناصر جميعها يمتد النظام الضريبى فى جمهورية مصر العربية ، ليحيط بها فى إطار من قواعد القانون العام ، متخذاً من العدالة الاجتماعية - وعلى ما تنص عليه المادة (٣٨) من الدستور - مضموناً وإطاراً ، وهو ما يعنى بالضرورة أن حق الدولة فى اقتضاء الضريبة لتنمية مواردها ، ولإجراء ما يتصل بها من آثار عرضية ، ينبغى أن يقابل بحق الملتزمين بها

وفق أسس موضوعية ، يكون إنصافها نافيًا لتحيفها ، وحيدتها ضمانًا لاعتدالها ، بما مؤداه أن قانون الضريبة العامة ، وإن توىحى حماية المصلحة الضريبية للدولة باعتبار أن الحصول على إيراداتها هدف مقصود منه ابتداء ، إلا أن مصلحتها هذه ينبغي موازنتها بالعدالة الاجتماعية بوصفها مفهومًا وإطارًا مقيدًا لنصوص هذا القانون فلا يكون دين الضريبة - بالنسبة إلى من يلزمون بها - متمخضًا عقابًا بما يخرجها عن بواعثها الأصلية والعرضية ، ويفقدها مقوماتها . ولا يجوز أن تعمد الدولة كذلك - استيفاء لمصلحتها فى اقتضاء دين الضريبة - إلى تقرير جزاء على الإخلال بها ، يكون مجاوزًا - بمداه أو تعدده - الحدود المنطقية التى يقتضيها صون مصلحتها الضريبية وإلا كان هذا الجزاء غلوًا وإفراطًا ، منافيًا بصورة ظاهرة لضوابط الاعتدال ، واقعًا عملاً - وبالضرورة - وراء نطاق العدالة الاجتماعية ، ليختل مضمونها بما ينافى القيسود التى فرضها الدستور فى مجال النظام الضريبى .

وحيث إن الدستور قرن العدل بكثير من النصوص التى تضمنها ، ليكون قيدًا على السلطة التشريعية فى المسائل التى تناولتها هذه النصوص ، وإنه وإن خلا من تحديد معنى العدالة فى تلك النصوص إلا أن المقصود بها ينبغي أن يتمثل فيما يكون حقًا وواجبًا سواء فى علائق الأفراد فيما بينهم ، أم فى نطاق صلاتهم بمجتمعهم ، بحيث يتم دومًا تحديدها من منظور اجتماعى ، ذلك أن العدالة تتوخى - بمضمونها - التعبير عن القيم الاجتماعية السائدة فى مجتمع معين خلال فترة زمنية محددة .

وحيث إنه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن النصوص القانونية لا تؤخذ إلا على ضوء ما يتحقق فيه معناها ويكفل ربط مقوماتها بنتائجها ، وكان الأصل فى صور الجزاء ألا تتزاحم جميعها على محل واحد بما يخرجها عن موازين الاعتدال ، وألا يتعلق جزاء منها بغير الأفعال التى تتحد خواصها وصفاتها ، بما يلائمها ، فلا يكون من أثره العدوان دون مقتضى على حقوق الملكية الثابتة لأصحابها عما يتعين معه أن يوازن المشرع قبل تقريره للجزاء بين الأفعال التى يجوز أن يتصل بها ، وأن يقدر لكل حال لبوسها ، فلا يتخذ من النصوص القانونية ما تظهر فيها مكانم مثالبها ، بل يبتغيها أسلوبًا لتقويم أوضاع خاطئة .

وحيث إنه بالبناء على ما تقدم وإذ كانت الجزاءات الواردة فى النص المطعون عليه تنقسم إلى قسمين رئيسيين فى ضوء الأغراض التى توخاها المشرع من تقريرها أولهما : عقوبات جنائية بحتة هى الحبس والغرامة وقد استهدف المشرع من تقريرها تحقيق الردع العام والخاص ، والأخير يتحقق بحرمان الجانى من حريته أو من جزء من ملكه ، وهو الإيلام المقصود من العقوبة بوجه عام ، فهما عقوبتان جاءت كل عقوبة منها ذات حدين أدنى وأقصى يعمل القاضى سلطته فى إيقاع القدر المناسب منها فى كل حالة على حدة ، ومن ثم تكون هاتان العقوبتان قد جاءتا متناسبتين مع الفعل المنهى عنه ، وفقاً لما رآه المشرع محققاً للفائدة الاجتماعية المبتغاة ، وفى إطار سلطته التقديرية فى مجال تنظيم الحقوق ، كما جاءت العقوبتان بالقدر اللازم لحمل المدين بدين الضريبة على الإقرار عن مبيعاته والوفاء بالضريبة المستحقة فى مواعيدها ، من غير غلو أو إسراف ، ومن ثم فإن هاتين العقوبتين لا مخالفة فيهما لحكم المادة (٣٨) من الدستور .

وثانى تلك الجزاءات التى أوردها النص المطعون عليه هى العقوبات التى تجمع بين فكرتى الجزاء والتعويض ، وهى التى أوجب النص المطعون عليه الحكم بها وتتمثل فى إلزام المحكوم عليه بأداء الضريبة والضريبة الإضافية وتعويض لا يجاوز مثل الضريبة .

وحيث إن الشق الأول من العقوبة والمتعلق بأداء الضريبة أمر لا مطعن عليه إذ أن هذه الضريبة هى محور النزاع وأساسه وهى أصل جريمة التهرب وبنائها ، لذا كان الإلزام بأدائها واجباً فى كل الأحوال باعتباره من قبيل الرد العيني ، ذلك أن الأصل فى الالتزام أن ينفذ عيناً ، فإذا صار ذلك مستحيلًا بخطأ المدين آل الأمر إلى التنفيذ بطريق التعويض ، ولما كان أداء الضريبة المتهرب منها هو أمر ممكن عملاً ودائماً فإن النص على وجوب الحكم بها لا يشكل مخالفة لأحكام الدستور .

أما الضريبة الإضافية فقد استهدف بها المشرع أمرين « أولهما » تعويض الخزانة العامة عن التأخير فى تحصيل الضريبة عن الآجال المحددة لها قانوناً ، و« ثانيهما » ردع المكلفين بتحصيل الضريبة عن التقاعس فى توريدها للمصلحة ، وحشهم على المبادرة إلى إيفائها ، ومن ثم فإن هذا الجزاء يكون قد برئ من شبهة العسف والغلو ، وجاء متناسباً

مع جسامته الفعل المنهى عنه وبعد منح الممول مهلة سداد كافية - وأن مناط استحقاق ضريبة المبيعات هو بيع السلعة أو أداء الخدمة بما مؤداه أن تلك الضريبة تندمج فى ثمن السلعة وتعد جزءاً منه ، ولا يتصور بالتالى بيع هذه أو أداء تلك دون تحصيل الضريبة من مشترى السلعة أو متلقى الخدمة ، وإلا كان المكلف متراجحاً فى أدائها بمحض إرادته واختياره وسواء أكانت الأولى أم الثانية فإنه يلتزم بتوريد الضريبة فى الميعاد ، وإلا كان عدلاً ومنطقياً تحمله بالجزء المقرر على عدم توريدها فى الميعاد المحدد قانوناً وبما لا مخالفة فيه لحكم المادتين (١٣ ، ٣٨) من الدستور .

وإذ كانت هذه المحكمة قد سبق لها القضاء برفض الدعوى طعنًا على الضريبة الإضافية حال التراخى فى توريد الضريبة الأصلية فى المواعيد المقررة فى المادة (١٦) من قانون الضريبة العامة على المبيعات وهى أعمال لا ترقى إلى جريمة التهرب من الضريبة فإن الوصول إلى النتيجة ذاتها فى حال التهرب منها - النص المطعون عليه - يكون أوجب .

وحيث إن المشرع أوجب بالنص المطعون فيه الحكم على الممول المتهرب بتعويض لا يجاوز مثل الضريبة إذ ورد النص بعبارة «ويحكم على الفاعلين متضامنين» ولا يملك القاضى إزاء هذا الوجوب إلا أن يقضى بهذا التعويض فى جميع الحالات بالإضافة إلى الجزاءات الجنائية المحددة بالنص المطعون عليه والتى تتمثل فى الحبس أو الغرامة أو هما معاً لتتعاد هذه الجزاءات جميعها على فعل واحد هو مخالفة أى بند من البنود الواردة بنص المادة (٤٤) من قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، والتى ورد من بينها نص البند (٢) والمنسوب للمدعى مخالفته والذى يتمثل فى بيع السلعة أو تقديم الخدمة دون الإقرار عنها وسداد الضريبة المستحقة عنها ، وكان مبدأ خضوع الدولة للقانون مؤداه ألا تُخل تشريعاتها بالحقوق التى يعتبر التسليم بها فى الدول الديمقراطية مفترضاً أولياً لقيام الدولة القانونية ، وضمانة أساسية لصون حقوق الإنسان وكرامته ، ويندرج تحتها طائفة الحقوق الوثيقة الصلة بالحرية الشخصية ومن بينها ألا تكون العقوبة متضمنة معاقبة الشخص أكثر من مرة عن فعل واحد ، وألا يكون الجزاء مدنياً كان أو جنائياً مفرطاً بل يتعين أن يكون متناسباً مع الفعل المؤثم ومتدرجاً بقدر خطورته .

متى كان ذلك ، وكان التعريض المقرر بالنص المطعون فيه على سبيل الوجوب ، إضافة إلى تعامله مع الجزاءات الجنائية التى تضمنها النص ذاته على فعل واحد وهو التهرب من أداء الضريبة العامة على المبيعات سواء كان هذا التهرب ناتجاً عن سلوك إيجابى أم سلبى ، ناشئاً عن عمد أم إهمال ، متصلاً بغش أم تحايل ، أم مجرداً منهما ، فإنه يعد منافياً لضوابط العدالة الاجتماعية التى يقوم عليها النظام الضريبى فى الدولة ومنتقصاً بالتالى - دون مقتضى - من العناصر الإيجابية للزمة المالية للممول الخاضع لأحكام القانون المشار إليه بما يعد مخالفة لحكم المادتين (٣٤ و ٣٨) من الدستور .

فهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة (٤٣) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ المعدل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩٦ فيما تضمنته من وجوب الحكم على الفاعلين متضامين بتعويض لا يجاوز مثل الضريبة وألزمت الحكومة المصروفات ، ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

رقم التبليغ : ٦٠٥	
بتاريخ : ٢٠٠٣/٨/١٧	

مجلس الدولة

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

السيد المهندس/ رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للبريد

نحية طيبة وبعد :

فقد اطلعنا على كتابكم المؤرخ ١٦/١٠/٢٠٠٠ فى شأن النزاع القائم بين الهيئة القومية للبريد ومصلحة الضرائب على المبيعات حول طلب الهيئة عدم خضوع نشاط قطاع مطابع البريد لديها للضريبة العامة على المبيعات بوصفها أعمالاً لازمة لتسيير شئونها مع رد المبالغ التى سددها للمصلحة ومقدارها ١٥٣, ١٥٣٧٩, ٥٩٧ جنيه ، وبعدم قانونية مطالبتها بسداد مبلغ ٤٦, ٤٨٦٨٦٥ جنيه قيمة الضريبة الإضافية المستحقة عن التأخير فى السداد ، وكذا عدم قانونية الحجز الإدارى الذى أوقعته المصلحة لدى الغير وفاء لهذا المبلغ .

وحاصل الوقائع - حسبما يبين من الأوراق - أن المشرع ناط بالهيئة القومية للبريد - وحدها دون غيرها - إدارة مرفق البريد وتطويره وتدعيمه بما يتناسب مع متطلبات خطة التنمية والسياسة العامة للدولة ، وكفل لها فى سبيل تحقيق هذه الأغراض إنشاء وإدارة المنشآت والأجهزة اللازمة لتقديم الخدمات البريدية التى من بينها قطاع مطابع البريد بالهيئة الذى يعمل على تلبية احتياجاتها الذاتية من المطبوعات اللازمة لتسيير شئونها المرفقية كالنماذج والاستمارات فضلاً عن أداء أعمال الطباعة للغير ، وطبقاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بشأن الضريبة العامة على المبيعات طالبت مصلحة الضرائب

على المبيعات الهيئـة أداء ضريبة مبيعات عن جميع معاملات هذا القطاع الخاصة بالهيئـة أو الغير ، حيث قامت بتحصيل مبلغ ١٥٣, ٥٩٧١٣٧٩ جنيه عن أعمال خاصة بالهيئـة ومبلغ ٩٨٦, ٣٧١٢١٩٨ جنيه عن أعمال قامت بها للغير خلال الفترة من عام ١٩٩٣ حتى عام ٢٠٠٠ ، وإذ قدرت الهيئـة أن الإنتاج الذاتى لمطابعها يغاير الأعمال التى تتم لحساب الغير إذ لا يرد عليها بيعاً ولا تخضع للتداول أو الإتجار ومن ثم لا تستحق عنها ضريبة ، إلا أنه على الرغم من ذلك قامت المصلحة بفرض تلك الضريبة على هذا النشاط مستندة أيها من الهيئـة ، فإرضـة ضريبة إضافية على نحو ما قرره القانون فى حالة التأخير فى سداد الضريبة الأصلية الذى ادعت حصوله الأمر الذى فوجئت معه المصلحة بتاريخ ٣٠/٧/٢٠٠٠ بقيام مصلحة الضرائب على المبيعات (مأمورية ضرائب مبيعات مدينة نصر) بإرسال إعلان بالتنبيه بالسداد وإنذار بالحجز الإدارى على أموال الهيئـة بسداد مبلغ ٤٦, ٤٨٩٨٦ جنيه قيمة الضرائب الإضافية المستحقة عن التأخير فى سداد الضريبة الأصلية خلال الفترة من عام ١٩٩٢ حتى عام ١٩٩٨ ، كما أصدرت المصلحة أمر حجز إدارى (حجز ما للمدين لدى الغير) على مستحقاتها لدى بعض البنوك ، وإزاء تمسك الهيئـة بوجهة نظرها فى عدم خضوع عمليات الإنتاج التى تقوم بها المطبعة بالنسبة للمطبوعات اللازمة للهيئـة فى تفسير شئونها دون تلك التى تم لحساب الغير وحققها فى استرداد ما سددته من ضريبة دون وجه حق ، فقد طلبتم طرح النزاع على الجمعية العمومية .

ونفيد أن الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٨ من يونيـة سنة ٢٠٠٣م الموافق ١٨ من ربيع الآخر سنة ١٤٢٤هـ فاستعرضت نص المادة (٨٧) من التقنين المدنى التى نصت على أنه «تعتبر أموالاً عامة العقارات والمنقولات التى للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة والتى تكون مخصصة لمنفعة عامة أو بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص .

وهذه الأموال لا يجوز التصرف فيها أو الحجز عليها أو تملكها بالتقادم » كما استعرضت المادة (١٤) من قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ التى نصت على أن «تعتبر أموال الهيئة العامة أموالاً عامة ، وتجرى عليها القواعد والأحكام المتعلقة بالأموال العامة ما لم ينص على خلاف ذلك فى القرار الصادر بإنشاء الهيئة» .

واستعرضت الجمعية العمومية قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ . الذى ينص فى المادة (١) على أن «يقصد فى تطبيق أحكام هذا القانون بالألفاظ والعبارات الآتية : - التعريفات الموضحة قرين كل منها

المكلف : الشخص الطبيعي أو المعنوى المكلف بتحصيل وتوريد الضريبة للمصلحة سواء كان منتجاً صناعياً أو تاجراً أو مؤدياً لخدمة خاضعة للضريبة بلغت مبيعاته حد التسجيل المنصوص عليه فى هذا القانون ، وكذلك كل مستورد لسلعة أو خدمة خاضعة للضريبة بغرض الإحتجار مهما كان حجم معاملاته .

السلعة : كل منتج صناعى سواء كان محلياً أو مستورداً .

الخدمة : كل خدمة واردة بالجدول رقم (٢) المرافق .

البيع : هو انتقال ملكية السلعة أو أداء الخدمة من البائع ، ولو كان مستورداً إلى المشتري .

التصنيع : هو تحويل المادة عضوية أو غير عضوية بوسائل يدوية أو آلية أو بغيرها من الوسائل إلى منتج جديد أو تغيير حجمها أو شكلها أو مكوناتها أو طبيعتها أو نوعها .

المنتج الصناعى : كل شخص طبيعى أو معنوى يمارس بصورة إعتيادية أو عرضية وبصفة رئيسية أو تبعية أية عملية تصنيع .

الضريبة الإضافية : ضريبة مبيعات إضافية بواقع ٥ ٪ من قيمة الضريبة غير المدفوعة عن كل أسبوع أو جزء منه يلي نهاية الفترة المحددة للسداد .

كما تنص المادة (٢) منه على أن «تفرض الضريبة العامة على المبيعات على السلع المصنعة المحلية والمستوردة إلا ما استثنى بنص خاص» وتنص المادة (٦) على أن «تستحق الضريبة بتحقيق واقعة بيع السلعة أو أداء الخدمة بمعرفة المكلفين وفقاً لأحكام هذا القانون ، ويعتبر في حكم البيع قيام المكلف باستعمال السلعة أو الاستفادة من الخدمة في أغراض خاصة أو شخصية أو التصرف فيها بأي من التصرفات القانونية» وتنص المادة (١٨) على أن «على كل منتج صناعي بلغ أو جاوز إجمالي قيمة مبيعاته من السلع الصناعية المنتجة محلياً الخاضعة للضريبة والمعفاة منها خلال الاثنى عشر شهراً السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون ٥٤ ألف جنيه ، وكذلك على مورد الخدمة الخاضعة للضريبة وفقاً لأحكام هذا القانون إذا بلغ أو جاوز المقابل الذي حصل عليه نظير الخدمات التي قدمها في خلال تلك المدة هذا المبلغ ، أن يتقدم إلى المصلحة بطلب لتسجيل اسمه وبياناته على النموذج المعد لهذا الغرض وذلك خلال المدة التي يحددها الوزير» .

وتنص المادة (٣٢) منه على أنه «..... وفى حالة عدم أداء الضريبة فى الموعد المحدد تستحق الضريبة الإضافية ويتم تحصيلها مع الضريبة وبذات إجراءاتها» .

كما استعرضت الجمعية العمومية اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة العامة على المبيعات الصادرة بقرار وزير المالية رقم (١٦١) لسنة ١٩٩١ والتي نصت المادة (٤) منه على أن «يراعى فى تطبيق أحكام المواد (٤ ، ٥ ، ٦) من القانون ما يلى « ١ - ٢ - ٣ - لا يعتبر استعمالاً للسلعة فى أغراض خاصة أو شخصية انتقال السلعة المصنعة من مرحلة إنتاج إلى مرحلة إنتاج أخرى بين خطوط الإنتاج داخل المصنع وخارجه .

واستظهرت الجمعية العمومية - مما تقدم - وحسبما استقر عليه إفتاؤها - أن المشرع فى قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ وضع تنظيمًا شاملاً للضريبة العامة على المبيعات عين بمقتضاه السلع والخدمات الخاضعة للضريبة ، فأخضع السلع المحلية والمستوردة والخدمات التى أورد بيانها بالجدول المرافق للقانون لهذه الضريبة ، وجعل مناط استحقاقها مجرد بيع السلعة أو تأدية الخدمة من المكلف ، واعتبر المشرع فى حكم البيع قيام المكلف باستعمال السلعة فى أغراض خاصة أو شخصية ، أما بالنسبة للسلع المستوردة فجعل استحقاق تلك الضريبة منوطاً بتحقيق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية ، وعين المشرع فئة الضريبة وقرر إضافتها إلى ثمن السلعة أو مقابل الخدمة بحيث يقوم المكلف بتحصيلها وتوريدها إلى الخزنة العامة ، وتظل القيمة المدفوعة فعلاً ثمنًا للسلعة أو مقابلًا للخدمة فقط وعاء هذه الضريبة ويتحمل المستهلك للسلعة أو الخدمة بالضريبة التى يحصلها منه البائع أو مؤدى الخدمة ، وقد عرف المشرع السلعة بأنها كل منتج صناعى سواء كان محلياً أو مستوردًا ، ثم عرف المنتج الصناعى بأنه كل شخص يمارس عملية تصنيع سواء كان الشخص طبيعياً أو معنوياً وسواء كانت الممارسة اعتيادية أو عرضية وسواء كانت تتم بصفة رئيسية أو تبعية ، وغنى عن البيان أن المنتج الصناعى بهذا التعريف الشامل لا يقلت منه أى ممارسة لأى عمل أيا كان حتى ولو كان عملاً منزلياً ، الأمر الذى لا يظهر منه أن يكون قصد المشرع قد انصرف إليه ليخضع للضريبة عمل الإنسان لنفسه ولخدمته الذاتية من صنوف الأنشطة الذاتية والمنزلية والأسرية ، والمنتج الصناعى يجد حده فى عبارة المنتج الذى عرفت به السلعة فى النص ذاته والسلعة بمفهومها الاقتصادى هى ما ينتج بقصد التداول والاتقال من شخص له وجود قانونى ومالى مستقل إلى آخر له كذلك ، وجود قانونى ومالى مستقل ، بحيث لا يدخل فى مفهومها ما ينتجه الشخص لنفسه ولاستهلاكه واستعماله من مصنوعات هى مواد

جرى تحويلها إلى منتج جديد بتغيير فى الحجم أو الشكل أو المكونات الطبيعية أو النوع حسبما عرف النص ذاته لفظ (التصنيع) ومن ثم ينسجم تعريف (المنتج) بهذا القيد نصاً وعقلاً مع تعريف السلعة ومع ما أورده النص ذاته عن البيع نقلاً للملكية أو أداء للخدمة ، كما ينسجم تعريف الإنتاج بهذا القيد مع تعريف الاستيراد الذى قيد (بغرض الإحتجار) وذلك كله سواء كان التداول أو البيع أو الإحتجار متعلقاً بأعيان أو متعلقاً بمنافع خضعت لقانون الضريبة على المبيعات ، كذلك فإن انتقال السلعة أو مكونات المنتج الصناعى من مرحلة إلى مرحلة أخرى فى العملية الإنتاجية بين خطوط الإنتاج سواء داخل المصنع أو خارجه لا يخضع بمراحله تلك للضريبة العامة على المبيعات ، إذ أن ما يخضع لها هو المنتج النهائى أو السلعة التى جرى تشكيلها بقصد التداول أو البيع أو الإحتجار ، الأمر الذى يستلزم معه والحال هذه أن يكون تداول المنتج فى صورته النهائية بين شخصين اعتباريين أو طبيعيين متميزين عن بعضهما البعض ، بحيث يتحقق بذلك التداول مفهوم البيع من حيث الانتقال من شخص له وجود قانونى ومالى مستقل إلى شخص آخر له ذلك الوجود ، فإذا ما انتفى ذلك المفهوم ، كما فى حالة قيام الشخص الطبيعى أو الاعتبارى بإنتاج السلعة لنفسه أو قام بنشاط ذاتى أو اضطلع بأحد الأعمال الخدمية المنوط به قانوناً تأديتها لذاته باعتباره متلقيها والمستفيد منها ، فلا معدى من انحسار مفهوم البيع عنه ، ليرتفع عن القائم بتلك الأعمال كل إلزام بأداء الضريبة العامة على المبيعات لانتفاء المفهوم الاقتصادى عن السلعة التى ينتجها ، كونه لا يصير - وفق هذا الفهم - مكلفاً بأداء الضريبة عن تلك السلع لعدم إنتاجه أياها للغير .

كما استظهرت الجمعية أن الضريبة الإضافية المقررة بمقتضى قانون الضريبة العامة على المبيعات هى ضريبة تبعية تستمد وجودها من التراخى فى سداد الضريبة الأصلية بفرض ضريبة أخرى بواقع ٥ ٪ من الضريبة الأصلية غير المسددة عن كل أسبوع أو جزء منه

يلى نهاية الفترة المحددة للسداد ، ويتم تحصيلها مع الضريبة الأصلية وبذات إجراءاتها ، وبهذه المثابة فإنه لا يسوغ عملاً ومنطقاً المطالبة بهذه الضريبة تبعاً لتخلف مناه استحقاق فرض الضريبة الأصلية .

وعلى هدى ما تقدم ، فإنه كان مطابع البريد بالهيئة القومية للبريد تقوم بعمليات الإنتاج الذاتى للهيئة حيث تعمل على تلبية احتياجاتها الخاصة بها ، كالنماذج والاستمارات والمطبوعات اللازمة لتحقيق أغراضها فضلاً عن أداء أعمال الطباعة للغير فإنه بالنسبة للمطبوعات اللازمة للهيئة فى تسيير أمورها المرفقية فإنها تعتبر من قبيل الإنتاج الذاتى الذى ينتجه الشخص لنفسه ، ومن ثم تضحى هذه المطبوعات غير خاضعة للضريبة العامة على المبيعات لأنها ليست محلاً للبيع أو التداول أو الإيجار من جانب الهيئة ، وإنما لاستخدامها فى تحقيق الغرض الذى أنشئت من أجله ، فإن فاضت هذه المطبوعات عن حاجة الهيئة ، وكانت محلاً للبيع أو التداول أو الإيجار خضعت للضريبة متى بلغت قيمة مبيعاتها حد التسجيل المنصوص عليه فى القانون ، وبذلك لا يعتبر حاصل نشاط قطاع مطابع البريد بالهيئة القومية للبريد منتجات ولا سلعة بالمعنى الذى أخضعه المشرع لقانون الضريبة العامة على المبيعات ، طالما أنها تستخدم فى المنافع العامة للهيئة نزولاً على القاعدة المقدرة من أنه لا ضريبة على الأموال العامة ، وبحسبانها تنتجها لذاتها وليس لغيرها .

وترتيباً على ما تقدم ، فإنه يكون للهيئة القومية للبريد الحق فى استرداد مبلغ ١٥٣.٠٩٧١٣٧٩ جنيه السابق سدادها لمصلحة الضرائب على المبيعات (مأمورية ضرائب مبيعات مدينة نصر) عن أعمال الهيئة اللازمة لتسيير شئونها خلال الفترة من عام ١٩٩٣ حتى عام ٢٠٠٠ ، وتقرير عدم أحقية مصلحة الضرائب على المبيعات فى مطالبة الهيئة

ببلغ مقداره ٤٦, ٤٨٦٨٦٥ جنيه قيمة الضريبة الإضافية المستحقة عن التأخر فى سداد الضريبة الأصلية خلال الفترة من عام ١٩٩٢ حتى عام ١٩٩٨ لانهيار السند القانونى فى فرضها .

ومن حيث أنه عن مدى قانونية الحجز الإدارى الذى أوقعته مصلحة الضرائب على المبيعات على أموال الهيئة لدى الغير ، فقد استظهرت الجمعية من نص المادة (٨٧) من التفتين المدنى وسائر نصوص قانون الهيئات العامة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ، أن المشرع اعتبر الأموال المملوكة للدولة وللأشخاص الاعتبارية العامة ومنها الهيئات العامة أموالاً عامة ، وحظر تملكها أو الحجز عليها استيفاء لأى حق من الحقوق .

ولما كان البين من أحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٢ بإنشاء الهيئة القومية للبريد أن المشرع أنشأ هيئة عامة تلحق بوزارة النقل أطلق عليها (الهيئة القومية للبريد) وأضفى عليها الشخصية الاعتبارية ، ومن ثم تمتع هذه الهيئة بالحماية التى أضفاها المشرع على الأموال العامة المملوكة للدولة ، وبالتالي فلا يجوز الحجز على أموالها .

ولما كان الثابت من الأوراق أن مأمورية ضرائب مبيعات مدينة نصر قد أوقعت بتاريخ ٣٠/٧/٢٠٠٠ حجراً إدارياً على مستحقات الهيئة لدى بعض البنوك وفاء للدين المدعى به على الهيئة المذكورة قبل مصلحة الضرائب على المبيعات الأمر الذى يكشف فى ذاته وبذاته عن جسامه الخطأ الذى لحق هذا الإجراء ، لانعدام أصل تقرير هذا الدين ابتداءً على ما تقدم ، فضلاً عن ما هو مسقر عليه افتاءً وقضاءً من عدم جواز اتباع أسلوب الحجز الإدارى كوسيلة لاقتضاء الحقوق فى بين الجهات الإدارية أو الأشخاص الاعتبارية العامة الأمر الذى يتعين معه والحالة هذه تقرير عدم قانونية الحجز الذى تم توقيعه .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى ما يأتي :

أولاً : عدم خضوع إنتاج مطابع الهيئة القومية للبريد للالزمة لاستخدام الهيئة من الضريبة العامة على المبيعات ، وأحقية الهيئة فى استرداد مبلغ ١٥٣, ٥٩٧١٣٧٩ جنيه السابق سداده لمصلحة الضرائب على المبيعات عن الفترة من عام ١٩٩٣ حتى عام ٢٠٠٠

ثانياً : عدم أحقية مصلحة الضرائب على المبيعات فى مطالبة الهيئة القومية للبريد بمبلغ ٤٦, ٤٨٦٨٦٥ جنيه قيمة ضرائب إضافية لتأخر الهيئة فى السداد فى الفترة من عام ١٩٩٢ حتى عام ١٩٩٨

ثالثاً : عدم قانونية قيام مصلحة الضرائب على المبيعات بالحجز على الأموال المنقولة والعقارية للهيئة القومية للبريد ، وذلك على النحو المبين بالأسباب .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريراً فى ١١/٨/٢٠٠٣

رئيس الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

المستشار/ جمال السيد محروج

النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

مجلس الدولة

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

السيد الأستاذ الدكتور/ وزير المالية

نحية طيبة وبعد :

فقد اطلعنا على كتابكم رقم (٢٦٢٣ / ر) بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٨ بشأن إعادة عرض النزاع القائم بين الهيئة القومية للبريد ومصلحة الضريبة العامة على المبيعات حول طلب الهيئة عدم خضوع نشاط قطاع مطابع البريد لديها للضريبة العامة على المبيعات بوصفها أعمالاً لازمة لتسيير شئونها مع رد المبالغ التي سددها للمصلحة ومقدارها ١٥٣, ٥٩٧١٣٧٩ جنيهاً ، وعدم قانونية مطالبتها بسداد مبلغ ٤٦, ٤٨٦٨٦٥ جنيهاً قيمة الضريبة الإضافية المستحقة عن التأخير في السداد ، وكذا عدم قانونية الحجز الإداري الذي أوقعته المصلحة لدى الغير وفاء لهذا المبلغ ، على سند من القول بأن المشرع في قانون الضريبة العامة على المبيعات أتبع سياسة الخضوع الشامل للسلع المصنعة المحلية والمستوردة للضريبة دون أن يربط ذلك بأي وصف آخر سواء في السلعة أو الغرض من إنتاجها أو شخصية من ينتجها باعتبار أن الضريبة العامة على المبيعات هي ضريبة سلعية بمعنى أنها تخاطب سلعة ولا شأن لها بمنتج السلعة أو مستخدمها أو الغرض من إنتاجها وحينما أراد المشرع إعفاء سلع معينة نص على ذلك صراحة في القانون المذكور وقد قامت الهيئة القومية للبريد بتصنيع بعض المنتجات ومن ثم يتحقق مناط الخضوع للضريبة فمتى كانت هناك سلعة مصنعة فهناك ضريبة مستحقة بغض النظر عن استخدام هذه السلعة سواء تم بيعها أو استخدمت استخداماً شخصياً أو خاصاً .

ونفيد أن الموضوع عُرض على الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٢٠ من أكتوبر سنة ٢٠٠٤م الموافق ٦ من رمضان سنة ١٤٢٥هـ فاستعرضت الجمعية العمومية إفتاءها الصادر حسماً لهذا النزاع بجلستها المنعقدة فى ١٨ من يونية سنة ٢٠٠٣م الموافق ١٨ من ربيع الآخر سنة ١٤٢٤هـ والذي انتهت فيه إلى ما يلى : -
١) - عدم خضوع إنتاج مطابع الهيئة القومية للبريد للضرورة لاستخدام الهيئة للضريبة العامة على المبيعات ، وأحقية الهيئة فى استرداد مبلغ ١٥٣, ٥٩٧١٣٧٩ جنيهاً السابق سدادها لمصلحة الضرائب على المبيعات عن الفترة من عام ١٩٩٣ حتى عام ٢٠٠٠ ،
ثانياً : - عدم أحقية مصلحة الضرائب العامة على المبيعات فى مطالبة الهيئة القومية للبريد بمبلغ ٤٦, ٤٨٦٨٦٥ جنيهاً قيمة ضرائب إضافية لتأخر الهيئة فى السداد فى الفترة من عام ١٩٩٢ حتى عام ١٩٩٨ ، ثالثاً : - عدم قانونية قيام مصلحة الضرائب العامة على المبيعات بالحجز على الأموال المنقولة والعقارية للهيئة القومية للبريد ، وذلك على النحو المبين بالأسباب .

وقد حدد هذا الإفتاء فى عبارات واضحة قاطعة الدلالة المقصود بكلمتى (البيع) و(السلعة) ، وعبارة (المنتج الصناعى) وفقاً لأحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، وانتهى إلى أن الأمر بهذه المثابة يستلزم أن يكون هناك تداول للمنتج الصناعى فى صورته النهائية بين شخصين اعتباريين أو طبيعيين متميزين عن بعضهما البعض بحيث يتحقق بذلك التداول مفهوم البيع من حيث الانتقال من شخص له وجود قانونى ومالى مستقل إلى شخص آخر له ذلك الوجود ، فإذا ما انتفى ذلك المفهوم كما فى حالة قيام الشخص الطبيعى أو الاعتبارى بإنتاج السلعة لنفسه أو قام بنشاط ذاتى أو اضطلع بأحد الأعمال الخدمية المنوط به قانوناً تأديتها لذاته باعتباره متلقيها والمستفيد منها ، فلا معدى من إنحصار مفهوم البيع عنه ، ليرتفع عن القائم بتلك

الأعمال كل إلزام بأداء الضريبة العامة على المبيعات لانتفاء المفهوم الاقتصادى عن السلعة التى ينتجها ، كونه لا يصير - وفق هذا لفهم - مكلفاً بأداء الضريبة عن تلك السلع لعدم إنتاجه إياها للغير ، وهو ما ينطبق على المطبوعات التى تنتجها ذاتياً مطابع الهيئة القومية للبريد وتستخدمها الهيئة فى تحقيق الغرض الذى إنشئت من أجله ، باعتبار أنها من قبيل الإنتاج الذاتى الذى لا يخضع للضريبة العامة على المبيعات لأنها ليست محلاً للبيع أو التداول أو الإتجار من جانب الهيئة .

كما استعرضت الجمعية العمومية قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الذى ينص فى المادة (٦٦) منه على أن « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأى مسبباً فى المسائل والموضوعات الآتية :- (أ) (ب) (جـ) (د) المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض . ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى هذه المنازعات ملزماً للجانبين .

واستظهرت الجمعية العمومية - مما تقلم - وحسبما استقر عليه إفتاؤها - أن المشرع إختص الجمعية العمومية بإبداء الرأى مسبباً فى الأنزعة التى تنشأ بين الجهات الإدارية بعضها البعض وذلك بديلاً عن استعمال الدعوى كوسيلة لحماية الحقوق وفض المنازعات ، وأضفى المشرع على رأيها صفة الإلزام للجانبين حسماً لأوجه النزاع ، وقطعاً له ، ولم يعط لجهة ما حق التعقيب عليه أو معاودة النظر فيه حتى لا يتجدد النزاع إلى ما لا نهاية ، وأن الرأى الصادر عن الجمعية العمومية فى مجال المنازعة هو رأى نهائى حاسم للنزاع تستند بإصداره ولايتها ويكون فيه فصل الخطاب من جانبها ، فلا يجوز طلب إعادة النظر فيه ما دام لم يثبت عدم صحة هذه الوقائع كلها أو بعضها على نحو ينتفى معه مجال تصويب الوضع وفقاً لصحيح تلك الوقائع .

وعلى هدى ما تقدم ولما كان الثابت بالأوراق أن النزاع الماثل سبق عرضه على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٨ من يونية سنة ٢٠٠٣م وانتهت فيه إلى رأى ملزم للجانبين حاسم لأوجه النزاع بينهما على النحو المشار إليه آنفاً ، ومن ثم فإنه لا يجوز معاودة طرح النزاع أمام الجمعية العمومية مرة أخرى سيما وأنه لم يجد من الأوضاع ولا من ظروف الحال ما لم يكن تحت بنصر الجمعية العمومية وبصيرتها لدى إصدارها لإفتائها السابق أو يطرأ من الموجبات ما يقتضى معاودة نظره من جديد .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى عدم جواز إعادة نظر الموضوع لسابقة الفصل فيه بقرار ملزم وفقاً لأحكام الفقرة (د) من المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، وذلك على النحو المبين بالأسباب .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريراً فى ٢٨/١١/٢٠٠٤

رئيس الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

المستشار/ جمال السيد دجروج

النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

(المادة الثامنة) (*)

يعدل المسلسل أرقام (٣/٥ ، ١/٦ ، ٦/٦ ، ٥/٦) من الجدول رقم (١) المرافق لقانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ على النحو الوارد بالجدول التالي :

٢	الصنف	الضريبة على المستورد		الضريبة على المحلي	
		وحدة التحصيل	فئة الضريبة	وحدة التحصيل	فئة الضريبة
٥	٣ - السجائر التي تباع بسعر المصنع أو تستورد :	لكل ٢٠ مبيجارة والمعبوات الأخرى بمئات النسبة	قرش	لكل ٢٠ مبيجارة والمعبوات الأخرى بمئات النسبة	قرش
	- حتى ٦٥ قرشاً		١٠٨٠		١٠٨٠
	- أكثر من ٦٥ قرشاً		١١٢٠		١١٢٠
	وحتى ٧٣ قرشاً				
	- أكثر من ٧٣ قرشاً		١٢٥٠		١٢٥٠
	وحتى ٨٤ قرشاً				
	- أكثر من ٨٤ قرشاً		١٤٠٠		١٤٠٠
	وحتى ٩٥ قرشاً				
	- أكثر من ٩٥ قرشاً		١٥٣٠		١٥٣٠
	وحتى ١٠٦ قرشاً				
	- أكثر من ١٠٦ قرشاً		١٧٥٠		١٧٥٠
	وحتى ٣٠٠ قرشاً				
	- أكثر من ٣٠٠ قرشاً		٣١٥٠		٣١٥٠
	وحتى ٤٢٥ قرشاً				
	- أكثر من ٤٢٥ قرشاً		٣٢٥٠		٣٢٥٠
٦	منتجات النقط :				
	(أ) - بنزين :				
	١ - بنزين ٨٠ أوكتين	الليتر	٢٠	الليتر	١٨٠
	٢ - بنزين ٩٠ أوكتين	الليتر	٤٨٠	الليتر	٦٣٠
	٣ - بنزين ٩٢ أوكتين	الليتر	٤٨٠	الليتر	٦٥٠
	٤ - بنزين ٩٥ أوكتين	الليتر	١٠٣٠	الليتر	١٢٠٠
	(ج) - كيروسين	الليتر	٣٦٠	الليتر	٣٦٠
	(د) - سولار	الليتر	٣٦٠	الليتر	٣٦٠

(*) المسلسل (٣/٥ ، ١/٦ ، ٦/٦ ، ٥/٦) من الجدول رقم (١) المرافق لقانون الضريبة العامة على المبيعات هذه التعديلات وردت بالمادة الثامنة من القانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ - الجريدة الرسمية العدد ١٨ (مكرر) في ٢٠٠٨/٥/٥

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

٢٢ شارع النيل بامبابة الرقم البريدى ١٢٦٦٣ فاكس ٣٣١١٩٤٥١

رقم الإيداع ١٦٥٤٩ / ٢٠٠٩

رئيس مجلس الإدارة

مهندس / زهير محمد حسب النبس

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

٤٨٠١٨ من ٢٠٠٩ - ٢٠١٨

اطلبوا الكتب القانونية من مراكز بيع المطبوعات الحكومية

مركز بيع الأوبرا بميدان الأوبرا

مركز بيع الهيئة مبنى الهيئة بإسكندرية

مركز بيع الهيئة العامة للمحاميين شارع رمسيس بالقاهرة

مركز بيع اسكندرية ٣ شارع الشهيد جلال الدسوقي - الحضرة القبلية - اسكندرية
موزع منتجات الهيئة بمحافظة الشرقية - مكتبة طلعت سلامة - ميدان التحرير - الزقازيق

فهرس أبجدي للكتب القانونية

١	قانون الاتحاد المصري لمقاولي التشييد والبناء	١٥	قانون الإشراف والرقابة على التأمين
٢	قانون الاتصالات	١٦	اشتراطات المحال الصناعية والتجارية (٥ أجزاء)
٣	اتفاقية الجات	١٧	قانون الإصلاح الزراعى
٤	قانون الإجراءات الجنائية	١٨	قانون الإعفاءات الجمركية
٥	إجراءات الفحص والرقابة على الصادرات والواردات	١٩	قوانين الأقطان
٦	أحكام المحكمة الدستورية العليا	٢٠	قانون أكاديمية الشرطة
٧	قانون الأحوال الشخصية لغير المسلمين	٢١	قانون أكاديمية الفنون
٨	قانون الأحوال الشخصية للمسلمين	٢٢	قانون أكاديمية ناصر العسكرية
٩	قانون الأحوال المدنية ولائحته التنفيذية	٢٣	قانون إنشاء الكليات العسكرية لعلم الإدارة
١٠	قانون الأحكام الخاصة بالتعمير وصندوق تمويل		لضباط القوات المسلحة
	مشروعات الإسكان الاقتصادى	٢٤	الأنظمة الأساسية المتعلقة بقانون الشباب والرياضة
١١	قانون الإدارات القانونية (جزءان)		(جزء ثان وثالث)
١٢	قانون الأراضي الصحراوية	٢٥	قانون الإبداع والقيود المركزى ولائحته التنفيذية
١٣	قانون الأسلحة والذخائر	٢٦	قانون الباعة المتجولين
١٤	قانون الاستيراد والتصدير ولائحته التنفيذية	٢٧	قانون البريد

٢٨	قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد	٤٧	قانون التعاون الزراعى
٢٩	قانون البيئة ولائحته التنفيذية	٤٨	تعاونيات الثروة المائية والثروة السمكية
٣٠	قانون البعوض التجارية	٤٩	التعبئة العامة والأمن القومى
٣١	قانون التأجير التموئلى ولائحته التنفيذية	٥٠	التعريف الجمركية
٣٢	قانون تأجير العقارات المملوكة للدولة	٥١	التطعيم الخاص
٣٣	قانون التأمين الاجتماعى	٥٢	قانون التعليم العام
٣٤	قانون التأمين الاجتماعى الشامل والضمان الاجتماعى	٥٣	قانون التقاعد والمعاشات للقوات المسلحة
٣٥	قانون التأمين عن المسؤولية المدنية الناشئة	٥٤	قانون تلقى الأموال
	عن حوادث مركبات النقل السريع	٥٥	قانون التمويل المقارى ولائحته التنفيذية
٣٦	قانون التأمين الصحى (٣ أجزاء)	٥٦	قانون التموين والتسعير الجبرى
٣٧	قانون التأمين الصحى على الطلاب	٥٧	قانون تنظيم الأزهر الشريف
٣٨	قانون التأمين على أصحاب الأعمال	٥٨	قانون البناء ولائحته التنفيذية
٣٩	قانون تأهيل المعوقين	٥٩	قانون تنظيم الدكاكر التجارية
٤٠	قانون التجارة	٦٠	قانون تنظيم الشهر القمارى
٤١	قانون التجارة البحرى	٦١	قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية
٤٢	قانون تراخيص الملاهى	٦٢	قانون التوحيد القياسى وتنظيم الصناعة
٤٣	تشريعات إعانة غلاء المعيشة	٦٣	قانون تنظيم الصحافة ولائحته التنفيذية
٤٤	تشريعات التسويات والرسوب للعاملين	٦٤	قانون تنظيم المناقصات والمزايدات
	المدنيين بالدولة (جزء ثان)	٦٥	قانون الجبايات
٤٥	قانون التعاون الإسكانى	٦٦	قانون الجمارك ولائحته التنفيذية
٤٦	قانون التعاون الإنتاجى والاستهلاكى	٦٧	قانون الجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة

٦٨	قانون الجمعيات التعاونية التعليمية	٨٨	قانون الري والصرف
٦٩	قانون الجنسية المصرية	٨٩	قانون الزراعة
٧٠	قانون الجهاز المركزى للمحاسبات	٩٠	قانون السجل التجارى ولائحته التنفيذية
٧١	قانون الجوازات	٩١	قانون السجل الصناعى
٧٢	الحجر الزراعى المصرى	٩٢	قانون السجل العينى
٧٣	قانون الحجر الإدارى	٩٣	قانون سجل المستوردين
٧٤	قانون حماية الآثار	٩٤	قانون السلطة القضائية
٧٥	قانون حماية الاقتصاد القومى	٩٥	قانون السلك الدبلوماسى واقتصى
٧٦	قانون حماية حقوق الملكية الفكرية ولائحته التنفيذية	٩٦	قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية
٧٧	قانون حماية المستهلك ولائحته التنفيذية	٩٧	قانون الشباب والرياضة
٧٨	قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية ولائحته التنفيذية	٩٨	قانون الشرطة
٧٩	قانون خدمة ضباط الشرف والصف والجنود	٩٩	قانون الشركات السياحية
٨٠	قانون الخدمة العامة للشباب	١٠٠	قانون الشركات المساهمة
٨١	قانون الخدمة العسكرية والوطنية	١٠١	قانون شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة
٨٢	دستور جمهورية مصر العربية والقوانين المكمله له	١٠٢	قانون صناديق التأمين الخاصة
٨٣	قانون دور الحضانه	١٠٣	قانون الضرائب على الدخل ولائحته التنفيذية
٨٤	قانون الرسوم الصحية والحجر الصحى	١٠٤	قانون الضرائب على الملاهى والمسارح
٨٥	قانون الرسوم القضائية ورسوم التوثيق والشهر	١٠٥	قانون ضريبة الدمغة ولائحته التنفيذية
٨٦	قانون الرقابة الإدارية	١٠٦	قانون الضريبة على المبيعات ولائحته التنفيذية
٨٧	قانون الرقابة على المعادن الثمينة	١٠٧	قانون الضريبة على الأطنان الزراعية

١٠٨	قانون الضريبة على العقارات المبنية	١٢٩	قانون الكسب غير المشروع
١٠٩	قانون ضمانات الانتخابات	١٣٠	لائحة بدل السفر
١١٠	قانون ضمانات حوافز الاستثمار ولائحته التنفيذية	١٣١	اللائحة التنفيذية لقانون الإشراف والرقابة
١١١	قانون الطرق العامة والإعلانات		على التأمين
١١٢	قانون الطرق الصوفية	١٣٢	اللائحة التنفيذية للشركات المساهمة
١١٣	قانون الطفل ولائحته التنفيذية	١٣٣	لائحة القومسيونات الطبية
١١٤	قانون الطيران المدني	١٣٤	لائحة المحفوظات
١١٥	قانون العاملين بالقطاع العام	١٣٥	لائحة السخاژن
١١٦	قانون العاملين المدنيين بالدولة (جزء أول)	١٣٦	لائحة المأذونين
١١٧	عقد العمل البحري	١٣٧	لائحة المستشفيات والوحدات الطبية
١١٨	قانون العقوبات	١٣٨	قانون لجان التوفيق في بعض المنازعات
١١٩	قوانين العلاقة بين المالك والمستأجر	١٣٩	قانون المتشردين والمشتبه فيهم
١٢٠	قانون العمد والمشايخ	١٤٠	قانون المجتمعات العمرانية
١٢١	قانون العمل	١٤١	مجموعة تشريعات حماية البيئة (٥ أجزاء)
١٢٢	قانون الغرف التجارية	١٤٢	مجموعة التشريعات الزراعية (أربعة أجزاء)
١٢٣	قانون الغرف الصناعية	١٤٣	مجموعة التشريعات الصحية والعلاجية (جزءان)
١٢٤	قانون غسيل الأموال	١٤٤	قانون مجلس الدولة
١٢٥	قانون الفش التجاري وبيع الأغذية	١٤٥	قانون المحاسبة الحكومية
١٢٦	فئات التعريف المطبقة على السلع ذات منشأ	١٤٦	قانون محاكم الأسرة
	الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية	١٤٧	قانون المحال التجارية والصناعية
١٢٧	قانون فرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة	١٤٨	قانون المحال العامة
١٢٨	قانون قطاع الأعمال العام ولائحته التنفيذية	١٤٩	قانون الحمامة

القانون المدني	١٥٠	قانون المنشآت الفندقية والسياحية	١٦٩
قانون المرافعات	١٥١	قانون الموازنة العامة للدولة	١٧٠
قانون المركز القومي للبحوث	١٥٢	موسوعة يدلات العاملين بالحكومة	١٧١
قانون المرور ولائحته التنفيذية	١٥٣	والقطاع العام (٦ أجزاء)	
قانون مزاولة مهنة التمريض	١٥٤	موسوعة المباني (٤ أجزاء)	١٧٢
قانون مزاولة مهنة التوليد	١٥٥	قانون الميراث والوصية والنفقة	١٧٣
قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة	١٥٦	النظام الأساسي للأندية المصرية (جزء سادس)	١٧٤
قانون مزاولة مهنة الطب والصيدلة والكيمياء	١٥٧	قانون نظام الإدارة المحلية .	١٧٥
والعلاج الطبيعي والأسنان والطب النفسي		النظام الأساسي للاتحادات الرياضية	١٧٦
قانون المطبوعات	١٥٨	(جزء خامس)	
قانون المعاهد العالية الخاصة	١٥٩	نظام الباحثين العلميين	١٧٧
معايير المحاسبة المصرية	١٦٠	قانون نزاع الملكية	١٧٨
المعايير المحاسبية الدولية المكتملة للنظام	١٦١	النشرات التشريعية	١٧٩
المحاسبى الموحد		قانون النظافة العامة	١٨٠
المعايير المصرية للمراجعة والتحصى المحدود	١٦٢	قانون نقابات التجارين والمهندسين	١٨١
ومهام التأكد الأخرى		قانون النقابات العمالية	١٨٢
قانون مكافحة الدعارة	١٦٣	قانون نقابات المهن التطبيقية	١٨٣
قانون مكافحة المخدرات	١٦٤	والتشكيلية والفنون التطبيقية	
ملاحق دليل التقييم والتصنيف	١٦٥	قانون نقابات واتحاد المهن التمثيلية	١٨٤
القواعد المنفذة لقانون التأمين الاجتماعى	١٦٦	والسينمائية والموسيقية	
قانون المناطق الاقتصادية الخاصة	١٦٧	قانون نقابة الصحفيين واتحاد الكتاب	١٨٥
قانون المنشآت الطبية	١٦٨	قانون نقابة المهن الاجتماعية ونقابة المحفظين	١٨٦

١٨٧	قانون نقابة المهن التعليمية	١٩٦	قانون الهجرة ورعاية المصريين بالخارج
١٨٨	قانون نقابة المهن الرياضية (جزء رابع)	١٩٧	قانون هيئات القطاع العام
١٨٩	قانون نقابة المهن الزراعية	١٩٨	قانون هيئة قضايا الدولة
١٩٠	قانون نقابة المهن الطبية	١٩٩	قانون الوزن والقياس والكيل ولائحته التنفيذية
١٩١	قانون نقابة المهن العلمية	٢٠٠	قانون الوظائف المدنية القيادية
١٩٢	قانون نقابة مهنة التمريض	٢٠١	قانون الوقف والحكر
١٩٣	قانون نقل البضائع	٢٠٢	قانون الوكالة التجارية
١٩٤	نماذج عقود الشركات المساهمة	٢٠٣	قانون الوكالة فى الشهر العقارى
١٩٥	قانون النيابة الإدارية		

اطلبوا أحدث الإصدارات

موسوعة الشركات

على C. D بمراكز البيع بالهيئة

بمبلغ ٢٥٠ جنيهاً

وانتظروا قريباً

- إصدار موسوعة إجراءات التقاضى والتأديب

- موسوعة التوثيق والشهر العقارى

- موسوعة التحكيم

- يمكنكم الاطلاع على المزيد من خلال موقعنا على الإنترنت

www.alamiria.com

رائدة الطباعة في مصر والشرق الاوسط

مصرى الاختيار الامثل لمطبوعائكم

Bibliotheca Alexandrina



0751693



لا تتأخر واتصل فوراً للتصايد بالتيقونات التالية :

٣٣١١٨٢٤٨ - ٣٣١١٨٢٥٦

٢٢ ش. النيل - امابة - الجيزة - جمهورية مصر العربية الرقم البريدى : ١٢٦٦٣ تلغرافيا : اميرة مصر . فاكس : (٣٣١١٨٢٤٢) - (٣٣١١٩٤٥١)